

المؤرخ السوداني
مجلة الجمعية التاريخية السودانية
العدد الثامن 2024م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. يوسف فضل حسن

رئيس التحرير

أ.د. ميمونة ميرغني حمزة

سكرتير التحرير

د. جعفر محمد دياب

المحررون:

أ.د. معتصم أحمد الحاج

أ.د. السر سيد أحمد العراقي

أ.د. عبد القادر عثمان جاد الرب

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد

موجهات النشر:

ترحب "المؤرخ السوداني" بإسهامات المشتغلين بالتاريخ والعلوم ذات الصلة والمهتمين بقضايا التاريخ بشكل عام وتضع التوجهات التالية:

1. الأصالة في اختيار موضوع الورقة وألا يكون قد سبق نشره في دورية علمية أو نشر ضمنه مداوات مؤتم علمي.

2. التزام الورقة بالمنهج العلمي في العرض والأسلوب والتوثيق.

3. وضوح الإحالات في نهاية الورقة

4. توثيق المصادر والمراجع العربية الحديثة (بعد القرع التاسع عشر) بوضوح اسم المؤلف ولا يستخدم اسم العائلة إذا كان هناك صعوبة في معرفة اسم العائلة في الأسماء العربية الحديثة ولهذا يوثق اسم المؤلف كما جاء في خلاف المراجع ، مثال : يوسف فضل حسنة.

5. المصادر العربية قبل القرع التاسع عشر يوثق المصدر باسم العائلة ثم الاسم الشخصي مثال الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

6. المصادر الأجنبية توثق باسم العائلة ثم الاسم الشخصي، مثال : Holt, Peter William

7. اللغة العربية لغة الدورية لكه يمكنه قبول مساهمات بلغات أخرى.

8. الالتزام بعرض الموضوع بمقدمة تحتوي على أهمية الموضوع والغرض منه دأسته ووضع عناويه فرعية وخاتمة توضح أهم النتائج وتوصيات.

9. الالتزام بمطابقة العنوان مع المحتوي ليكون العنوان واضحاً على ألا تقل كلماته عن ثلاث كلمات ولا يزيد عن أحد عشر كلمة ومحدد استخدام تعابير تقييمية.

10. يكتب البحث بواسطة برنامج "ميكروسوفت ويرد" إذا كانت لغته العربية حجم الخط (14). في حالة لغة البحث غير العربية يستخدم Times New Roman.

11. يوضع في مقدمة الورقة مستخلص باللغة الإنجليزية إذا كانت لغة البحث العربية وبالعربية إذا كان البحث بغيرها في حدود 200 كلمة .

12. يكون حجم الورقة في حدود 6000 كلمة (30 صفحة 4 A).

13. ترحب المجلة بعرض إصدارات جديدة في التاريخ أو موضوعات ذات الصلة.

14. تجاز الورقة بواسطة محكميه مع ذوي الاختصاص.

15. الأولوية للنشر للأوراق حسب وصول تقارير المحكميه.

Contact: Maymounahamza2015@gmail.com, dahliakarar7@gmail.com

محتويات العدد

صفحة	الكاتب	الموضوع
ب		هيئة التحرير
ج		موجهات النشر
د		محتويات العدد
هـ		كلمة العدد
و		تهنئة وتقدير
1	أ.د. عبد العزيز محمد موسى	الحكومات الانتقالية في السودان (دراسة تحليلية ومقارنة)
28	أ.د. ميمونة مرغني حمزة	الديمقراطية الزائفة: إرث من حكومة السودان "البريطانية"
46	د. علي محمد الصافي	مستقبل السودان: صراع بريطاني مصري 1946-1951
79	دكتور/ محمد أحمد محمد طه	دور الصحافة السودانية في تحفيز النخبة نحو الاستقلال (1899-1956م)
98	د. الأمين عثمان شعيب	إسهامات الأكاديميين السودانيين في كتابة تاريخ السودان القديم
124	خالد محمد فرح	محمد البلالي: مغامر غامض من وسط افريقيا في السودان القرن التاسع عشر
141	أ. رضوان أحمد	نلسون مانديلا رمز الكفاح الوطني في افريقيا
158	د. لمياء دفع الله	الخطاب الحجاجي في وثائق المراسلات السنارية 1504-1821م (دراسة تطبيقية لعينة مختلفة من المراسلات)
191	أ.د. عبد القادر عثمان جاد الرب	الهجرة الإسلامية البيئية (هجرة زيري إفريقيا إلى الأندلس نموذجاً) (الشروط - الأسباب - النتائج)
208	Dr. Daniel Thabo Nyibong	The Effects of Tribal Strife in Africa : The Case of South Sudan

كلمة العدد

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

القرء الكرام يصدر هذا العدد من دورية "المؤرخ السوداني" في هذه الظروف وما صاحبها من تعقيدات إلا أننا رأينا ضرورة إصدار هذا العدد إذ أن المؤرخ ربما هو أول من أصيب بالصدمة جراء ما حدث بسبب إلمامه الكامل ليس فقط بتاريخ السودان من قديمه وحديثه؛ بل بتاريخ العالم وبالتالي لديه القدرة والكفاءة لتحليل بقدر من الوضوح والموضوعية لما حدث. يستطيع المؤرخ أن ينظر للوضع في إطار مسيرة التاريخ لأن هذه المسيرة مثل النهر الجاري لا يمكن إقامة فواصل لإحداثها وما نتعلمه من دروس التاريخ أن كل حدث له جذور. فهناك واقعاً يؤدي إلي واقع جديد ومختلف فيحدث التغيير وما مسيرة التاريخ إلى رصد لمتغيرات. مسؤولية المؤرخ ليس فقط رصد زمني لوقائع بل تحليلها وإبراز خلفيتها وما أفضت له من نتائج. وبالتالي لا يسلم بحتمية الحدث ولا يمكن اعتبار واقعة ما بأنها فجائية أو معزولة ولهذا لا بدّ من البحث والتقصي لمعرفة خلفية وقوع الحدث أو الواقعة. إن معرفة الخلفية هي التي تكشف عن دوافع وقوع الحدث. قد يكون الحدث إيجابياً مثلاً ظهور الثورة الصناعية بسبب رغبة الإنسان في الاستفادة من ملكاته العقلية لتحسين أوضاعه فلكي نفهم التغيير الذي حدث لا بدّ من التعرف كيف كانت الأوضاع سابقاً.

وبناءً على هذا واجب المؤرخ ليس رصد وقائع وأحداث راهنة ومعرفة ما حدث بل إجابة على سؤال لماذا حدثت لأن معرفة الخلفية هي التي تفيدنا في ربط المستقبل بالماضي والحاضر.

إن ما وقع في 2023م ليس نتيجة لأحداث ثلاث أو أربع سنوات مضت بل أن الأخذ بهذا المفهوم يجرد التاريخ من فلسفته الأساسية وهي التعلم من دروسه وأخذ العبر والاعتبار. ولهذا يحتاج المؤرخ للتمعن في تجارب قرن كامل بداية من 1900م ليفهم ما حدث حالياً.

تم تفادي الرصد الزمني والموضوعي لما حدث بالرغم من أهميته وصعوبة استيعابه كحدث لم يشهد له التاريخ المحلي أو الإقليمي أو العالمي مثيلاً ولهذا يتطلب الأمر تقصي وتحليل على درجة من العمق والتأني. فليس هذا وقت رصد وتحليل ما حدث. قد يحين موعد هذه العملية بعد عدة حقب عندما تتوفر مصادر موثوقة ويمكن الاعتماد عليها. ما نريد معرفته الآن ليس ما حدث بل إجابة على السؤال لماذا حدث. خصصنا حيزاً من العدد لمقالات ارتبطت بالإجابة عن هذا السؤال كما رأينا أن نفرز حيزاً لمقالات أخرى وصلت وأعدت للنشر سابقاً.

أسرة التحرير في غاية الامتنان لإدارة جامعة دنقلا لتكرمها باستضافة هذا العدد في موقعها الالكتروني فلهم الشكر والتقدير. والشكر أجزله للأستاذ الدكتور الأمين عثمان شعيب لجهده العظيم في مراجعة ومتابعة هذا العدد حتى تمكنا من إخراجها في هذه الظروف الصعبة.

والله ولي التوفيق

أسرة المجلة

تهنئة وتقدير

أصدرت منظمة A D Scientific Index قائمة تضم ألف عالم من علماء السودان وقد ركزت بشكل أساسي على العلماء في مجال العلوم الطبيعية وإن أفرزت حيزاً ضيقاً لعلماء الإنسانيات وكان علي رأس هذه المجموعة البروفسر يوسف فضل حسن معلم وأستاذ الأجيال في جامعة الخرطوم. تزجي الجمعية التاريخية له أصدق التهاني والتبريكات وبهذه المناسبة نعيد نشر هذه الإشادة من أحد تلاميذه التي قدمت في مناسبات تكريم معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية لأستاذنا العظيم.

الأستاذ الدكتور يوسف فضل حسن رصانة الكسب وجزالة العطاء

أ.د. عبد الله علي ابراهيم

إن تكريم بروفسر يُوسُف لا يعني منح الشهادات التقديرية، أو الأوسمة الديوانية، أو الميداليات الذهبية، بل يعني بسط عطاءه المعرفي والإداري والمجتمعي في ندوة علمية وعالمية، يكون عنوانها "رصانة الكسب وجزالة العطاء"، وذلك بمبادرة من مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر (السودان). ويُقصد برصانة الكسب الخلفية الاستمولوجية التي استند إليها يُوسُف، بدءاً بكالوريوس الآداب، كلية الخرطوم الجامعية عام 1956م، وبكالوريوس الشرف في تاريخ الشرق الأدنى والشرق الأوسط في معهد الدراسات الشرقية والإفريقيّة بجامعة لندن عام 1959م؛ ومروراً بدرجة دكتوراه الفلسفة في التاريخ الإسلامي في جامعة لندن نفسها عام 1964م؛ وارتقاءً برتبة الأستاذيّة (Professorship) في التاريخ بجامعة الخرطوم في أول يوليو 1972م. أما جزالة العطاء فتعني دوره الفاعل في عملية التعليم والتعلم، حيث درّس بقسم التاريخ ومعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية (جامعة الخرطوم) مقررات تاريخ العرب، والخلافة العباسيّة، والخلافة العثمانيّة، وشمال إفريقيا في العهود الإسلاميّة، والممالك الإسلاميّة في السُودان، والإسلام في إفريقيا، والديانة المسيحيّة في إفريقيا؛ كما أشرف على وناقش العديد من أطروحات الماجستير والدكتوراه في جامعات محليّة وإقليميّة وعالميّة. أما ملف خدمته الإدارية-الأكاديمية فقد استهله بوظيفة مدير شعبة أبحاث السُودان (1965-1972م)، خلفاً لمديرها المؤسس البروفيسور ج.ن. ساندرسن (1964-1965م)، وعلى يديه تطور هيكل الشعبة الإداري والأكاديمي، وتبلورت معالم رسالتها العلميّة، وكما وثّق لذلك في مقاله المنشور في مجلة الدراسات الإفريقيّة الحديثة (The Journal of Modern African Studies) عام 1966م. وفي عهده تمّ ترفيع وحدة أبحاث السُودان إلى معهد الدراسات الإفريقيّة والآسيويّة، الذي تقلّد يُوسُف منصب مديره المؤسس (1972-1983م)، إلى جانب عمادته لكلية الآداب (1975-1979م) بجامعة الخرطوم. وبعدها عُين مديراً لجامعة أمدرمان الإسلاميّة لمدة عام أكاديمي (1984-1985م)، ثم مديراً منتخباً لجامعة الخرطوم (1985-1990م)؛ وأخيراً ختم أعماله الإداريّة الأكاديميّة العليا مديراً مؤسساً لجامعة الشارقة بدولة

الإمارات العربية المتحدة (1997-1998م). أفسحت هذه الخبرة الإدارية- الأكاديمية المتراكمة المجال للأستاذ يُوسُف بأن يشرف عضوية العديد من المؤسسات، والجمعيات، والمجلات العلمية العالمية والإقليمية والمحلية، ونذكر منها على سبيل المثال عضوية اللجنة القومية لليونسكو (دورتين)، وعضوية اتحاد الجامعات العربية والإفريقية والإسلامية (1984-1990م)، ورئاسة مجلس إدارة الهيئة القومية للمتاحف والآثار بجمهورية السودان (2004- حتى الآن)، وعضوية مجلس دار الوثائق القومية (1966- حتى الآن)، وعضوية المجلس القومي للبحوث العلمية (ثلاث دورات)، ورئاسة تحرير مجلة السودان في رسائل ومدونات (1967-2014م)، ورئاسة الجمعية التاريخية السودانية (1995-2000م)، ورئاسة اتحاد الكتاب السودانيين (2005-2007م)، ورئاسة الهيئة العلمية لمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر (السودان). ولا جدال في أن هذه النماذج تعكس طرفاً من الخدمات الجليلة التي قدمها يُوسُف لنهضة العمران البشري، والعمل على تطوير مؤسساته الفاعلة في تجويد العطاء العلمي، وحفظ الموروث الحضاري، وتحقيق الرقي الثقافي. وفوق هذا وذاك، أبحاثه العلمية التي منحتها موقعاً متميزاً في خارطة الدراسات السودانية. وذلك بفضل منهجه البحثي، القائم على استقراء المصادر التاريخية المتنوعة، ووضعها في سياقها التاريخية، دون الاكتفاء بقراءة نصوصها قراءة ظاهرية وباطنية، بل ذهب وراء ذلك، محللاً محتوياتها ومرتباً سردياتها التاريخية وفق مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية المساعدة، ولذلك أكسبها دقةً وشمولاً وعمقاً. وقد أشار إلى هذه المحددات المنهجية في مقاله الموسوم بـ "ملاحم من الاتجاهات العامة للنهج التاريخي للدراسات العليا في الجامعات العربية"، و مقاله الآخر المنشور في مجلة الدراسات الإفريقية الحديثة الذي أسلفنا الإشارة إليه. وفي هذه الورقة المرجعية يصعب حصر منجزات يُوسُف في مجال الدراسات السودانية، ولذلك نكتفي بطرح نماذج مختارة.

أولاً: يُعدُّ تحقيق يُوسُف لكتاب "الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والشعراء في السودان" عملاً مرجعياً رائداً؛ استوفى فيه كل المعايير العلمية المتعارف عليها في تحقيق المخطوطات العربية؛ وحافظ على سلامة المتن دون أن يُنصّب نفسه حكماً على معتقدات الناس؛ ومهد لذلك بمقدمة نفيسة، سرد فيها بإيجاز خلفية الظروف التاريخية، والمناخ الثقافي الذي صُنّف فيه كتاب الطبقات، وترجم للمؤلف وأسرته، وعرف القارئ بالمنهج الذي اتبعه في التحقيق، وشرح في الحواشي الألفاظ الصعبة، وترجم للأعلام والأماكن، مع توفير المعلومات التاريخية والجغرافية والاجتماعية اللازمة لفهم النص. ثم ذيل ذلك بثبت للمصادر والمراجع، وفهارس للأعلام، والأماكن، والبلدان، والقبائل، والكتب التي ذُكرت في الطبقات، وبعض الكلمات والمصطلحات المشروحة في الحواشي؛ وبذلك أضفى كتاب الطبقات عملاً مرجعياً ومنهجياً للعاملين في مجال تحقيق المخطوطات، ومصدراً تاريخياً للباحثين في مجال الدراسات السودانية؛ لأنه، كما يرى المحقق، "مرآة صادقة لحياة السودانيين الدينية، والروحية، والثقافية، والاجتماعية، وسجل صادق لمعتقداتهم الدينية في ذلك العصر أيّ كان

رأينا فيها. وقد سجل المؤلف ما تواتر من تلك الأخبار واشتهر دون أن يتعرض لها بالنقد والتعليق، بل وقف من كل ذلك موقف الراوي الأمين. ولا شك في أن المؤلف في أخباره عن الشعوذة والخرافة التي كانت رائجة في زمانه، وفي حديثه عن الكرامات وخوارق العادات التي أسبغها الأتباع على مشايخهم حتى ظنهم قادرين على إبراء المرضى، وإحياء الموتى، وإخبار عن الغيب، قد أرخ لكثير مما لا يرضاه العقل ولا يقبله الدين، لكنه ترك لنا معلومات ثرّة عن معتقدات السودانيين، والتي تمثل الجذور التاريخية لكثير مما هو سائد في السودان اليوم."

ثانياً: يُعدُّ كتابه "دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب" بأجزائه الثلاثة مرجعاً تاريخياً رائداً في موضوعاته؛ لأنه يعالج بعض الفترات المهمة من تاريخ السودان وادي النيل، رابطاً إياها بالأثر العربي والأثر الإفريقي من حيث التكوين الثقافي والاجتماعي والسياسي للسودان، ومنطلقاً من فرضية مفادها "أن السودان لم يكن مجرد جسر، عبرت عليه الثقافة العربية والإسلامية إلى إفريقيا، ولا بوتقة انصهرت فيها الثقافتين، العربية والإفريقية، وإنما كانت للسودان شخصيته التاريخية المتميزة منذ فجر التاريخ، ولعل المتابع لشخصية السوداني يجد إنها استطاعت أن تسودن الثقافة العربية والإسلامية قبل أن تتقبلها، كما أبرزت كينونتها الخاصة في إطار الثقافة الإفريقية التي تنتمي إليها." وهنا يتجلى اهتمام يوسُف بالتاريخ الإشكالي الذي يرتبط بقضية الهوية التي تُعرّف اصطلاحاً بأنها وعاء الضمير الجمعي الذي يستند إلى ثلة من القيم، والعادات، والتقاليد، والمعتقدات التي تميز كلّ مجموعة بشرية عما سواها، وتُسهم في الوقت نفسه في تكيف وعيها الذاتي وتشكيل طبيعة وجودها المادي والمعنوي في الحيز الجغرافي الثابت الذي تشغله، والبُعد الزمني المتغير الذي تعيش فيه. ولا تعني أبحاث يوسُف أن الهوية قضية ثابتة لا تتبدل، بل تؤكد أنها في حراك ديناميكي مع المؤثرات الخارجية المحيطة بها، والمرتبطة بالجدل الفكري حول ماهيتها الوظيفية، وكيفية تفعيلها في إطار صراع السلطة. وتعكس أيضاً هذه الأجزاء الثلاثة منهج المؤلف في اختيار الموضوعات، بحجة أنه يركز على القضايا الاجتماعية والثقافية، بعيداً عن أصنام التاريخ الثلاثة: التاريخ السياسي، والتاريخ الفردي (البطولي/البيوغرافي)، والتسلسل التاريخي (الوقائعي) القائم على الأصول (الوثائق) دون اصطحاب الظروف البيئية المحيطة. وهنا يبرز تأثير مدرسة الحوليات الفرنسية، واهتمام المؤرخ يوسُف بالقضايا الإشكالية، كما يسميها المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف (ت. 2014م)، وتؤكد ذلك عناوين فصول الجزء الثالث من دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب، ونذكر منها "التمازج العرقي والثقافي ودوره في بناء الدولة السودانية"، و"السودان: ملاحظات أولية حول التنوع وتطور مفهوم الهوية السودانية"، و"أسماء أعلام السودان وادي النيل".

ثالثاً: أولى يوسُف اهتماماً راشداً بتنوع المصادر التاريخية، ولم يحصر نفسه في ثوابت المدرسة الوثائقية، وبذلك استطاع أن يتجاوز إخفاقات تيار الوضعانية الذي شجع على استقلالية العلوم الاجتماعية والإنسانية عن بعضها، مع الالتزام بالمعرفة التاريخية الموعلة في التخصص، والممعنة في التدقيق، والنظر في ضبط النصوص الوثائقية واستخراج الحقائق المفردة منها، دون عنائية بالسياق

التاريخي الذي يحمل معطيات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وديمقراطية، ونفسية. ولذلك يدعو يُوسُف إلى التنوع في الدراسات التاريخية، لتمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الاستئناس بمناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ مثل علم الآثار الذي يساعد في دراسة النقوش، والخطوط، والنقود، وأدوات الزينة، والفنون المعمارية؛ وعلم الفولكلور الذي يساعد في دراسة الروايات الشفوية، والمأثورات الشعبية بالنسبة للمجتمعات التي تغلب عليها الأمية؛ وينوه أيضاً إلى أهمية اللغات المحلية في دراسة تواريخ الشعوب. ويتجلى هذا التوجه في كثير من أبحاثه العلمية، ونذكر منها كتاب "الشلوخ: أصلها ووظيفتها في السودان وادي النيل الأوسط". ويقول في تصديره لهذا الكتاب: "هذه محاولة لدراسة تاريخ الشلوخ أو الفصداة التي تزين وجوه كثير من السودانيين حتى عهد قريب. وقد تعرضتُ في هذا البحث إلى تاريخ هذه العادة ومدلولاتها الاجتماعية والجمالية. وقد بذلتُ جهدي في الاستعانة بالمصادر الخطية، والروايات الشفوية، ما استطعت جمعه من مشاهداتي خلال عقد من الزمان أو يزيد."

وتتميناً لهذا العطاء التدريسي والبحثي والمجتمعي المتميز حصل يُوسُف على العديد من الجوائز التقديرية والأوسمة، ونذكر منها: الميدالية الذهبية للعلم، جمهورية السودان (1971م)؛ وجائزة الدولة التقديرية للآداب والعلوم والفنون، جمهورية السودان (1977م)؛ ووسام النخيل للعلوم، جمهورية فرنسا (1978م)؛ والدكتوراه الفخرية في الآداب، جامعة بيرقن-النرويج (1990م)؛ والدكتوراه الفخرية في الآداب، جامعة مايدوقري- نيجيريا (1992م)، وجائزة العز بن عبد السلام للدراسات العربية والإسلامية والإفريقية (2014).

أهداف الندوة

في ضوء هذه المقدمة، تهدف هذه الندوة إلى انجاز الآتي:

- ✓ أولاً: إلقاء الضوء على المسار التأهيلي الذي سلكه يُوسُف، باعتباره أنموذجاً لجيل خريجي جامعة الخرطوم الأوائل، الذين بعثتهم حكومة السودان لمواصلة دراساتهم العليا في عدد من الجامعات المرموقة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبعد اكمال دراساتهم العليا عادوا إلى الجامعة الأم؛ لمواصلة عطاءهم الأكاديمي في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- ✓ ثانياً: تقديم عرض تحليلي لأدبيات يُوسُف البحثية ودورها في إثراء الدراسات السودانية من حيث الموضوعات التي تناولتها، والمناهج التي استخدمتها في معالجة مشكلاتها البحثية، والمدونات المصدرية التي اعتمدت عليها، والنتائج المعرفية التي توصلت إليها.
- ✓ ثالثاً: مناقشة الإضافة المنهجية التي قدمها يُوسُف في مجال الكتابة التاريخية وعلم تحقيق المخطوطات العربية.

✓ رابعاً: عرض الاسهامات التي قدمها يُوسُف من مجال الأداء الإداري-الأكاديمي والعمل المجتمعي، الهادفان لتطوير مؤسسات التعليم العالي، والمليبان لخدمات المجتمع واحتياجات السوق المحلي وفق الاستراتيجيات التي تبنتها المؤسسات الأكاديمية التي انتسب إليها.

كان لاستاذنا اسهامات في عدة قضايا خاصة بتاريخ السودان

✓ أولاً: تحقيب تاريخ السودان

نلحظ أن تاريخ السودان قد حُقب إلى قديم، ووسيط، وحديث، عملاً بالتحقيب الثلاثي للتاريخ الأوروبي، الذي ارتبط في جوهرة بأحداثٍ مفصلية، شكَّلت السمات العامة لحقبة التاريخية المتعاقبة، ومازت بينها؛ لكن فواصل الحقب التاريخية في السودان لم تكن متطابقةً مع نظائرها الأوروبية. والدليل على ذلك، أن ملامح الحقب الوسيطة تبدأ بتاريخ الفونج، والحقب الحديثة في تاريخ السودان تبدأ بالغزو التُّركي-المصري عام 1820م، الذي أحدث تحولات أساسية في التركيبة السياسية والاقتصادية-الاجتماعية لسودان ما قبل العهد التُّركي-المصري. وبعد ذلك دخلت الحقبة الحديثة في حقب فرعية مغلقة، قسمت صيرورة الحركة التاريخية في السودان إلى فترات بأسماء بعض الحُكَّام في مصر أو السودان، فمثلاً في دراسة العهد التُّركي-المصري (1820-1885م) قُسمت الحقب الزمنية إلى عهد محمد علي باشا، وعباس باشا، ومحمد سعيد باشا، والخديوي إسماعيل باشا؛ وفي فترة الحكم الثنائي (1898-1956م) إلى عهد السير فرانسيس رجيلند ونجت (Francis Reginald Wingate)، والسير لي إستانك (Lee Stack)، والسير جون لودر مافي (John Loader Maffey)، والسير جورج استيورات سايمز (George Stewart Symes)، دون النظر بإمعانٍ في التطورات الاجتماعية والاقتصادية وإسقاطاتها على المشهد السياسي المحلي، وكذلك النظر في المؤثرات الخارجية التي شكلت بُعداً مهماً في واقع التاريخ السوداني. وتقودنا هذه النماذج إلى طرح أسئلة إشكالية عن مدى تأثيرها في فهم حركة تاريخ السودان الحديث من منظورٍ شاملٍ، تتجه بوصلته صوب التركيبة الاقتصادية-الاجتماعية، وأثرها في التحولات الفكرية والسياسية الفوقية، بعيداً عن رهانات التفسير البطولي أو المثالي للتاريخ، والتي لا تقدم تحليلاً منطقياً لدور الفرد الجمعي في إطار الواقع الاقتصادي والاجتماعي، الذي أفرز الظروف الموضوعية والبيئة الحاضنة للحدث التاريخي؟ إذاً يقودنا هذا المحور إلى طرح سؤال مركب يحتاج إلى معالجة أكاديمية في إطار هذه الندوة: ما موقف الأستاذ من هذا التحقيب النمطي لتاريخ السودان؟ وكيف انعكس هذا الموقف في كتاباته التاريخية؟

✓ ثانياً: ماذا كتب الأستاذ يُوسُف عن تاريخ السودان؟ وكيف كُتب؟

يشمل هذه المحور الأدبيات التي نشرها يُوسُف في مجال الدراسات السودانية والإفريقية والإسلامية، وطبيعة المناهج التي تبناها في معالجة مشكلاته البحثية، والمدونات المصدرية

والشفوية التي اعتمد عليها، وبأي مدرسة تاريخية تأثرت مناهجه البحثية؟ وهل استطاع أن يطور منهجاً بحثياً، يميزه عن مناهج المؤرخين السودانيين الذين سبقوه أو الذين عاصروه؟

✓ ثالثاً: يُوسُف والتاريخ الاجتماعي والثقافي

يدعو هذا المحور الباحثين والأكاديميين وطلبة الدراسات العليا للنظر في إسهامات يُوسُف المتعلقة بتاريخ العرب والإسلام في السودان، وبالهوية السودانية وجدلها الفكري الذي أطلق عليه فرانسيس دينق "حرب الرؤى"، وبعلاقات السودان بدول الجوار الإفريقي والعربي، وكيف أثرت في بناء الشخصية السودانية وتركيبها الثقافية والاجتماعية.

✓ رابعاً: الأستاذ يُوسُف وعلم تحقيق المخطوطات العربية

يهدف هذا المحور إلى دعوة الباحثين والأكاديميين إلى إعداد أوراق علمية عن أهم مصدرين في تاريخ السودان، حققهما يُوسُف، وهما: كتاب "الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والشعراء في السودان"، و"تاريخ ملوك سنار والحكم التركي المصري في السودان"، وطبيعة المنهج الذي استخدمه في تحقيقهما، والإضافة المنهجية التي قدمها للمتهمين بعلم تحقيق المخطوطات العربية، والمادة الأولية التي رقد بها المكتبة العربية والباحثين في مجال الدراسات السودانية.

✓ خامساً: مصادر تاريخ السودان وأدبياته المنشورة

تشكل المدونة المصدرية الركيزة الثالثة في كتابة التاريخ، ولذلك يحتاج مؤرخ تاريخ السودان إلى مادة مصدرية متنوعة، تجمع بين المصادر الأولية والثانوية منها، لكن تنوع المدونة المصدرية لا يكفي وحدة لإنتاج معرفة تاريخية جديدة، بل يحتاج إلى تأهيل منهجي، يمكن الباحث من مساءلة مصادره التاريخية نفسها، وكيفية تفكيكها، وتحليلها، وتأويلها، وربطها بمشكلة بحثه، ثم إعادة تركيبها في سردية تاريخية، تحول الحدث التاريخي من حالة سكونه المادي إلى تصور ذهني حي، لا يعيد أحداث الماضي نفسها، ولكن يعطي صورة أقرب إلى الواقع. ولا شك في أن هذا المحور سيجذب مجموعة من الأوراق العلمية التي تجيب عن الأسئلة الآتية: ما أنواع مصدر تاريخ السودان وأنماطها؟ وكيف يمكن تصنيفها من حيث المنشأ، والموضوع، ودرجة الصدقية؟ ما الأدوات والأسس المنهجية التي يحتاجها المؤرخ والباحث للإفادة منها، وتوظيفها حسب المشكلات التي يعالجها؟ وما الموضوعات المسكوت عنها في هذه المصادر، ولماذا؟ إذاً هذا المحور يطرح سؤالاً جوهرياً مفاده كيف أجاب يُوسُف عن الأسئلة المذكورة أعلاه في أدبيات المنشورة ومحاضراته العامة؟

✓ سادساً: التجربة الإدارية-الأكاديمية:

يركز هذا المحور إلى التجربة الإدارية-الأكاديمية ليوسف، بحكم أنه قد شغل منصب مدير (Vice- Chancellor) في ثلاث جامعات، وهي جامعة أم درمان الإسلامية (1984-1985)، وجامعة الخرطوم (1985-1990)، وجامعة الشارقة (1997-1998) بدولة الإمارات العربية

المتحدة، كما تولى عمادة كلية الآداب (1975-1979) بجامعة الخرطوم. فضلاً عن ذلك أسهم في تأسيس أو تطوير الوحدات الأكاديمية الآتية بجامعة الخرطوم: وحدة أبحاث السودان (1965-1972)، ومعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية (1972-1983)، وكبسي الدراسات التركية (2002)، بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية.

✓ سابعاً: توظيف المعرفة التاريخية في خدمة الإنسان المعاصر

يُعد مشروع سنار عاصمة الثقافة الإسلامية من أهم المشروعات التي انجزها يوسف في مجال توظيف المعرفة التاريخية في خدمة الإنسانية المعاصر والمجتمع. وقد شكل هذه المشروع طرفاً مهماً من المشروعات التي شغلت يوسف لعقود من الزمن، ويعتبر إنجازة إضافة نوعية من الناحية الأكاديمية والخدمة المجتمعية.

✓ ثامناً: تجربته في ابتدار مشروعات علمية:

يرتبط هذا المحور بالمشروعات العلمية التي ابتكرها يوسف، وشكلت مخرجاتها جزءاً من عطائه الأكاديمي الممتدة، ونذكر منها: "مشروع طريق الحج" الذي تبلور في مؤتمر عالمي انعقد بجامعة أفريقيا العالمية، ومسلسل تلفزيوني لم ير النور بعد؛ ومشروع وثيق تاريخ مملكة الدفار الإسلامية وتراثها وأثارها، والذي عليه جامعة أفريقيا العالمية؛ مشروع تاريخ إفريقيا العام؛ ومشروع دور السودان القديم في الحضارة الإنسانية .

الحكومات الانتقالية في السودان (دراسة تحليلية ومقارنة)

أ.د. عبد العزيز محمد موسى^(*)

Abstract

This paper discusses through many axes the transitional governments that Sudan witnessed in its various political stages, with a focus on the current transitional government, which was formed after the December 2019 revolution, which overthrew a totalitarian military regime that seized the reins of power for thirty years, which is the largest period of national rule that the country has passed since independence, was able to change the aspects of the Sudanese state for the worse, socially, economically, etc. Which constituted obstacles to the performance of the transitional government that was formed, in addition to the political crises within the components of the government among civilians.

المستخلص:

تناقش هذه الورقة وعبر العديد من المحاور الحكومات الانتقالية التي شهدها السودان في مراحلها السياسية المختلفة، مع التركيز على الحكومة الانتقالية الحالية والتي تشكلت عقب ثورة ديسمبر 2019م والتي اطاحت بنظام عسكري شمولي قبض على مقاليد الحكم ثلاثين عاماً وهي أكبر فترة حكم وطني مرت على البلاد منذ الاستقلال استطاع تغيير مناحي الدولة السودانية إلى الأسوأ، اجتماعياً، اقتصادياً... الخ. مما شكل معوقات لأداء الحكومة الانتقالية التي تشكلت بالإضافة إلى الأزمات السياسية داخل مكونات الحكومة ما بين المدنيين والعسكر وما بين المدنيين والمدنيين الذي أصبح واضحاً للعيان وما بين العسكر والعسكر الذي ظل خفياً بسبب الطبيعة العسكرية وإن كان يظهر في فترات متباعدة من خلال أخبار عن محاولات انقلابية فاشلة، وأيضاً تعتبر الصراعات القبلية والحركات المسلحة من المعوقات لأداء الحكومة الانتقالية التي يناقشها البحث بالعرض والتحليل في إطار العديد من الاستفهامات، حول قدرة الحكومة الانتقالية على إدارة المرحلة وتسيير الحياة اليومية للمواطنين ومدى تأثير البيئة الاجتماعية على أعمال الحكومة في ظل مجتمع لا يضع أي اعتبار أو احترام للقوانين إذ يعتمد في حل مشاكله على ما يعرف بالأجاويد أو الحكماء بمعنى آخر على الوسطاء أو كبار القوم.

المقدمة

شهد السودان خلال تاريخه السياسي الحديث والمعاصر العديد من الحكومات الانتقالية والتي كانت مهامها الأساسية الحفاظ على كيان الدولة السودانية بكل تفاصيلها، ومن ثم الانتقال إلى النظام الديمقراطي.

(*) أستاذ التاريخ الحديث - عميد المكتبات، جامعة بحري، الخرطوم

فقد كانت أول حكومة إنتقالية يشهدها السودان، تشكلت في كانون الثاني /يناير 1954م والبلاد تتجه نحو الاستقلال من الادارة البريطانية التي ظلت تحكم السودان وفقاً لاتفاقية وفاق (البريطانية المصرية) 9 كانون الثاني/يناير 1899م وبعد ثورة اكتوبر/ تشرين الاول 1964م تشكلت الحكومة الانتقالية الثانية بتاريخ 1964/10/30م وكانت ذات مهام واجل لم يتجاوز العام، وكذا الحال بالنسبة للحكومة الانتقالية الثالثة والتي تشكلت في الثاني والعشرون من نيسان/ ابريل 1985م، أما الحكومة الانتقالية الرابعة، فقد تشكلت في الخامس من ايلول/سبتمبر 2019م.

فرضيات البحث:

ان تجد الحكومة الانتقالية في السودان السند والدعم من جميع القطاعات الشعبية والسياسية وذلك لانجاز مهامها المكلفة بها بحسب الوثيقة الدستورية، من أجل الخروج من النفق المظلم الذي وضعت فيه.

أسئلة البحث:

ما مهام الحكومات الانتقالية التي قامت في السودان ؟ وما هي الأسس او المرجعية التي استندت عليها في الحكم، هل الحكومة الانتقالية الحالية تسير على نسق سابقاتها؟ وما المعوقات التي تقف في طريق انجاز مهامها، وهل لديها المقدرة علي ادارة المرحلة الانتقالية بكل تفاصيلها؟.

الحكومة الانتقالية 1964 – 1965م:

لقد كانت ثورة أكتوبر 1964م معلماً بارزاً في تاريخ السودان المعاصر، وهي ثورة مدن في الأساس قامت بها الفئات والطبقات المثقفة وفي مقدمتهم الطلاب والعمال والمثقفين ثم الأحزاب التقليدية. لقد إنتقلت موجة المعارضة للنظام خلال تلك الثورة من المدن إلى الريف يظهر ذلك في الحياة السياسية بشكل غير مسبوق، وبدأ يسرون المظاهرات ويعقدون المؤتمرات ويصدرون النشرات، فقد اصبح واضحاً أن الثورة هي المعلم الأول للجماهير لكي تكتشف قدراتها⁽¹⁾.

وفي آخر أيام الثورة التي استمرت خمسة أيام اصدر الفريق ابراهيم عبود (قائد الانقلاب العسكري الاول 1958م) قراراً بحل مجلسه العسكري وأذيع بيانه من إذاعة أم درمان، وكان ذلك بداية النهاية العاجلة للحكم العسكري بعد الثورة، وبحل المجلس العسكري لم يبق من العسكريين في القيادة إلا ابراهيم عبود وحده، انتهت المفاوضات باسناد رئاسة الحكومة إلى شخص محايد وغير سياسي⁽²⁾.

كان إقصاء المجلس الأعلى والذي تبعه اقصاء الفريق ابراهيم عبود في 15 نوفمبر 1964م من فعل مجموعات لم تكن تعتمد على التأييد الذي تلقاه المؤسسة التقليدية، فبالرغم من أن أساتذة

(1) زكي البحيري، الحركة الديمقراطية في السودان، 1943-1985م (دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة، دت) ص 250.

(2) شوقي محمد بشير اسماعيل، الحكومات الوطنية والديمقراطية والعسكرية في السودان 1956م – 2005م تحليل وتوثيق، دار عزة للطباعة والنشر، 2015م، ص 63.

الجامعات والأطباء والمحامين والمهنيين عموماً الذين قادوا الحركة كانوا يتمتعون بوضع رفيع في المجتمع السوداني، إلا أنهم لم يعتمدوا على الزعماء الدينيين أو القبليين أو كبار التجار، وإنما اتجهوا لتعبئة العمال والطبقات الوسطى، وكان عدد من الناشطين في المجموعات المهنية من أنصار الحزب الشيوعي السوداني. وتضمنت البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي صاغتها جبهة الهيئات مطالب راديكالية⁽¹⁾.

في السابع والعشرون من تشرين الأول من/أكتوبر عام 1964م أصدرت الجبهة القومية الموحدة، جملة أهداف بمثابة الميثاق الوطني:

1. إدارة البلاد وإعدادها لوضع ديمقراطي في فترة لا تتجاوز آخر من فبراير 1965م.
2. إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتجمع.
3. إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وتأمين استقلال القضاء والجامعة.
4. إطلاق المسجونين مدنيين وعسكريين.
5. إتخاذ سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف.
6. تحكم البلاد خلال فترة الانتقال وفقاً للدستور الموقت السابق مع إبعاد الفصلين الخاصين بلجنة السيادة والهيئة التشريعية.
7. تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة تشرف عليها لجنة مستقلة تعينها الحكومة الانتقالية لإنتخاب جمعية تأسيسية⁽²⁾.

انعكس الدور القيادي الذي لعبته جبهة الهيئات وجبهة الأحزاب في إسقاط الحكم العسكري لتحديد شكل الحكومة الانتقالية، التي أعلنت في 31 أكتوبر وضمت سبعة وزراء من جبهة الهيئات، من بينهم السكرتير العام لإتحاد نقابات عمال السودان وسكرتير اتحاد المزارعين، كما ضمت اثنين من الجنوبيين، ووزير واحد من كل احزاب الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي والحزب الشيوعي السوداني⁽³⁾، وبما أن وزراء جبهة الهيئات كانوا يميلون للتحالف مع الوزير الشيوعي، فقد كانت إتجاهات مجلس الوزراء في عمومها راديكالية وفي الأشهر التي اعقبت تكوينها اتجهت الوزارة نحو التغيير الراديكالي فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية، وشكلت محكمة للنظر في قضايا الثراء الحرام، والفساد وتخريب الاقتصاد وإتخذ قرار بمنح المرأة حق التصويت في

(1) تيم نبلوك، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، صراع السلطة والثروة في السودان، (دار الخرطوم للطباعة والنشر، دت)، ص 204.

(2) دار الوثائق القومية السودانية، متنوعات 20175/150/1، ميثاق السودان الانتقالي.

(3) سر الختم الخليفة رئيس الوزراء ووزيراً للدفاع، محمد أحمد محجوب الخارجية، مبارك زروق المالية والاقتصاد، أحمد سليمان الزراعة والغابات، كلمنت امبور والداخلية، رحمة عبدالله التربية والتعليم، ازبوني منديري المواصلات، عبدالرحمن العاقب الأشغال، الشفيق احمد الشيخ سنون الرئاسة، عابدين اسماعيل الحكومات محلية، أحمد السيد حسن، عبدالرحمن العاقب الأشغال، الأمين محمد الأمين، الصحة عبدالكريم صدقي.

الانتخابات القادمة، كما شكلت لجنة لتقديم مقترحات حول الاصلاح الزراعي ووضعت استراتيجية اقتصادية لمساعدة الشركات السودانية على استلام تجارة الصادر والوارد من الشركات الأجنبية، كما الغيت القوانين المقيدة للحريات لا سيما المتعلقة بالنقابات، ووضعت الترتيبات لتنشيط التجارة مع أوربا الشرقية واتبعت سياسة نشطة في دعم حركات التحرير في افريقيا والشرق الأوسط، اثاره كثيراً من هذه القرارات قلق المؤسسة التقليدية، فقد كان هناك شك قوي في أن القصد من محكمة الثراء الحرام هو تطهير الخدمة المدنية من العناصر اليمينية وليس فقط العناصر الفاسدة، غير أن ما أثار القلق أكثر اقتراح جهة الهيئات بتخصيص 50% من مقاعد الجمعية التأسيسية المقبلة للعمال والمزارعين، وقد أصبح جلياً أن جهة الهيئات تبحث عن دور سياسي بعيد المدى، حين شرعت في تكوين فروع في مختلف انحاء البلاد وبات من المحتمل أن تخوض الجهة الانتخابات القادمة، ركزت جهة الاحزاب حملتها على الدعوى لإنتخابات مبكرة وشرعت في تعبئة جماهيرها لسحب البساط من تحت اقدام جهة الهيئات⁽¹⁾.

خلال فترة حكومة اكتوبر 1964م تشكلت ثلاثة حكومات الأولى من نوفمبر 1964م وحتى 18 فبراير 1965م والثانية من 23 فبراير 1965م حتى 31 مارس 1965م والثالثة⁽²⁾ هي امتداد للثانية لكنها صُنفت بوصفها ثالثة بعد قبول حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي ملء المقاعد الشاغرة التي تركت لهم عند تشكيل الحكومات وامتدت من 31 مارس 1965م وحتى 6 مايو 1965م وقد اشارت د. فدوى عبدالرحمن علي طه⁽³⁾، بتواصل الخلاف حول الحكومة الانتقالية الأولى وتزايدت الشكوك حول جهة الهيئات وإتهام الاحزاب التقليدية بسيطرة الحزب الشيوعي عليها، رغم تصريح رئيس جهة الهيئات. أن الجهة حسب دستورها جهاز مستقل غير تابع لحزب، ولا يوجد ما يخول لها خوض الانتخابات، كما انها لم تتحول لحزب سياسي، وصرح الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، أن التعديل الوزاري ضرورة لا بد منها لأن جهة الهيئات قد حادت عن طريقها رغم قيامها بدور فعال في

(1) شكلت حكومة اكتوبر الثانية برئاسة سر الختم الخليفة رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، مبارك زروق المالية والاقتصاد، محمد أحمد محجوب الخارجية، محمد ابراهيم خليل الحكومة المحلية، محمد جبارة العوض وزير دولة لشئون الرئاسة، صالح محمود اسماعيل الاستعلامات والعمل، أحمد المهدي الري والقوة الكهربائية كلمنت امبورو الداخلية، ازيوني منديري المواصلات، هيلري لوقالي الانتقال والثروة المعدنية، الرشيد الطاهر بكر الثروة الحيوانية. نبلوك، ص 205.

(2) سر الختم الخليفة رئيس الوزراء ووزيراً للدفاع، محمد أحمد محجوب الخارجية، مبارك زروق المالية، أحمد السيد حمد التجارة والصناعة والتموين، كلمنت امبورو الداخلية، احمد المهدي الري والقوة الكهربائية، الرشيد الطاهر بكر الثروة الحيوانية والعدل، بدوي مصطفى التربية والتعليم، محمد جبارة عوض، شئون الرئاسة، محمد ابراهيم خليل الحكومة المحلية، ميكري لوقال الاشغال والثروة الحيوانية، صالح محمود اسماعيل الاعلام والعمل، الهادي عابدون الصحة، أحمد سليمان الزراعة والغابات.

(3) مديرة جامعة الخرطوم عقب ثروة ديسمبر 2019م.

ثورة أكتوبر، وسمحت لعناصر سياسية معينة بالتسلل لقيادتها، وشاركه الرأي كل من محمد صالح عمر عن جبهة الميثاق الإسلامي ومبارك زروق عن الحزب الوطني الاتحادي. (1)

وزاد الخلاف والتوتر بين الحكومة وداخل الأحزاب، ورأت قيادات حزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي والحزب الوطني الاتحادي، بأن الوزارة الحالية تعرقل قيام الانتخابات لسيطرة مجموعة محددة عليها، وأن الجبهة القومية الموحدة (حزب الأمة، الوطن الاتحادي، جبهة الميثاق الإسلامي) تطالب بإقالة، الوزارة الحالية، وكان هدف الجبهة القومية منذ عهد الحكومة الأولى وحتى الثالثة إجراء الانتخابات، فقد قام رؤساء الأحزاب الممثلة للجبهة القومية، بإرسال خطابات تطالب الحكومة ورئيس الوزراء سر الختم الخليفة، بإجراء الانتخابات في آخر مارس 1965م لحد أقصى حتى بدون مشاركة، الجنوب فيها، واعتمدت الأحزاب التقليدية على الأغلبية الميكانيكية التي تمكنها من السيطرة على جماهير واسعة، تقوم عليها طوائفها الدينية تحالفاتها القبلية والعشائر فقد تمكنت الأحزاب الكبيرة بالديمقراطية الشكلانية التي اقتصر على الجانب السياسي واستبعدت الديمقراطية ذات المضمون الاجتماعي الاقتصادي أو حتى الثقافي، أي الذي يحقق الوحدة الوطنية بإنصاف المجموعات الثقافية (الأثنية) غير العربية، إسلامية، اجتمع رئيس الوزراء بمندوبي الأحزاب والهيئات السياسية واستمع إلى وجهات نظر رؤساء الأحزاب ومندوبيهم في الموقف السياسي، والخلاف الذي ظهر في الاجتماع هو أن الجانب الذي يضم حزب الأمة والوطني الاتحادي والايخوان المسلمون، يرى أن الحكومة الحاضرة خرقت ميثاق أكتوبر ويجب أن تعدل، أما حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي وجبهة الهيئات فيرون أن الحكومة دستورية حتى 31 مارس 1956م بمقتضى ميثاق أكتوبر.

كان من ضمن مهام الحكومة الانتقالية، الأشراف على الانتخابات العامة تمهيداً لعودة البلاد إلى النظام الديمقراطي، فاصدرت قانون الانتخابات وكان أبرز سماته:

1. أعطى المرأة حق التصويت لأول مرة في تاريخ الانتخابات السودانية.

2. خفض سنة الناخب إلى ثماني عشر سنة بدلاً من واحد وعشرين.

3. خصص خمس عشر دائرة للخريجين بدلاً عن خمسة.

4. حدد كثافة سكان الدائرة بما يتراوح ما بين الخمسين والسبعين الف نسمة (2).

تم نشر قوائم الناخبين في يوم 17 مارس 1965م بعد أربعة أيام من نهاية التسجيل، وبدأت فترة الترشيح عقب التسجيل في 15 مارس 1965م، عارض حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي

(1) فدوى عبدالرحمن علي طه، في ذكرى 21 أكتوبر 1964م، حكومة 21 أكتوبر 1964م، الانتقالية وسائلها من تطورات، سودانايل، 23 أكتوبر 2017م.

(2) محمد محمد احمد كرار، انتخابات وبرلمانات السودان، تحليل وتوثيق، (دار البلد للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، الخرطوم 1998م)، ص 76.

السوداني، قيام الانتخابات وطالبوا بمد الفترة الانتقالية لثلاث سنوات، كانت حجتهم في ذلك أن الانتخابات ستكون جزئية في الشمال فقط بسبب مشكلة الجنوب والحرب الدائرة هناك ووصل الأمر بالحزب الشيوعي السوداني في معارضة اجراء الانتخابات أن رفع قضية دستورية ضد قيام الانتخابات، لكنه خسر القضية، بعدها شارك الحزب الشيوعي في الانتخابات بينما استمر حزب الختمية، حزب الشعب الديمقراطي في المقاطعة. استمرت الانتخابات بعد هذه الاحداث في هدوء لتنتهي بشكل عام في بداية مايو 1965م، وأعلنت جميع النتائج حيث حصل حزب الأمة على اثنين وتسعون مقعداً والوطني الاتحادي ثلاث وسبعون مقعداً وحزب سانوعشرة مقاعد⁽¹⁾ والمستقلين علي ثمانية عشر مقعداً واتحاد جبال النوبة اثنتا عشر مقعداً وخمسة لجمية الميثاق الإسلامي، ومقعدين لحزب الاحرار الجنوبي وحزب السلام والوحدة مقعدين، ولم يفز الحزب الشيوعي في أي دائرة جغرافية، لكنه اكتسح انتخابات دوائر الخريجين حيث حصل وحده على إحدي عشر دائرة من خمسة عشر دائرة⁽²⁾.

وبالنسبة لسياسة الحكومة الانتقالية تجاه جنوب السودان، فقد اذاع رئيس الوزراء الانتقالي بياناً حول سياسة حكومته، أشار بأن مسألة الجنوب من أهم المسائل الوطنية، وأنها ستحظى بالاهتمام العاجل وأن الحكومة ترى أن القوة لن تحل هذه المشكلة الانسانية، وأن استخدام القوة قد زاد من تعقيدها، فنتج عن ذلك صرف أموال على الأمن كما كان يمكن صرفها على الخدمات الضرورية الأخرى، والحكومة تعترف بكل شجاعة بفشل الحلول السابقة، وتعترف بالفوارق الثقافية بين الشمال والجنوب التي تسببت فيها العوامل الجغرافية والتاريخية، على أساس هذا الاعتراف ستقوم الحكومة باتخاذ سياسة تهدف إلى اعادة الثقة بين الشمال والجنوب وستأخذ آراء المثقفين من أبناء الجنوب حول الطريق الذي يؤدي إلى حل هذه المشكلة⁽³⁾.

وخلال الفترة من 16 مارس – 19 مارس 1965م عقدت الحكومة الانتقالية مؤتمر المائدة المستدير بالخرطوم، شاركت فيه المعارضة الجنوبية وجميع الاحزاب السودانية، خرجت ببعض التوصيات بحيث أشار المؤتمرين، ضرورة تحقيق الوثام الوطني وأن الطرق السلمية هي السبيل الوحيد لحسم الخلافات واتفقت الاحزاب المشاركة في المؤتمر، باتخاذ خطوات بواسطة الحكومة الانتقالية لإعادة الحالة الأمنية (4) في الجنوب إلى طبيعتها، أشار المؤتمر في توصياته على حرية العقيدة وحرية التبشير

(1) نسبة للظروف الأمنية في ذلك الوقت، اجريت الانتخابات التكميلية في الجنوب لاحقاً، في ابريل/ 1965م، وفي عام 1967م.

(2) كرار، ص 77، 78.

(3) مدثر عبدالرحيم، مشكلة جنوب السودان، طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها، (الدار السودانية للكتب 1970م)، ص 118.

(4) من الحوادث العنيفة التي شهدتها الخرطوم في 6 ديسمبر 1964م تجمهر أبناء الجنوب في مطار الخرطوم في انتظار هبوط طائرة وزير الداخلية كلمنت امبورو قادماً من زيارة رسمية من الجنوب، انتشرت اشاعة بأنه قتل، =

وفقاً للقانون كما أصدر المؤتمر قراراً بتكوين لجنة الاثني عشر، لتتولى بحث الوضع الدستوري والإداري للجنوب بصفة خاصة وللبلاد بصفة عامة (1) من خلال هذا العرض المختضب عن فترة الحكومة الانتقالية التي تشكلت في نوفمبر 1964م وانتهت مهامها في مايو 1965م، بظهور نتيجة الانتخابات العامة، وبالرغم من قصر الفترات التي أشرفت عليها إلا أنها استطاعت أن تعبر بالبلاد إلى التجربة الديمقراطية، واجهة فيها كثيراً من المصاعب، بسبب الصراع الذي كان دائر بين القوة اليسارية التي كان لها دور رئيسي في نجاح الثورة، وبين القوة التقليدية والحزب الاسلامي التي كان لها دور ثانوي في اقتلاع النظام العسكري، انتهى هذا الصراع لصالح القوة التقليدية والاسلامية، ثم بدأ الصراع داخل الاحزاب التقليدية، نموذج لذلك الانشقاق داخل حزب الأمة، كما كان طرد نواب الحزب الشيوعي السوداني من البرلمان عام 1966م، امتداد للصراع الذي بدأ في فترة الحكومة الانتقالية وضربه الدستور المؤقت لعام 1964م والذي ينص في المادة (اوج) يتمتع جميع الأشخاص بحرية الاعتقاد وبالحق في أداء شعائهم الدينية بحرية بشرط الا يتنافي ذلك مع الآداب العامة أو الصحة كما يقتضها القانون، لجميع الأشخاص الحق في حرية التفسير عن آرائهم والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات في حدود القانون (2).

ومن ايجابيات الفترة الانتقالية، منح المرأة حقوقها السياسية واصدار مجلس الوزراء بعض القرارات، تمثلت في الغاء قانون الهيئة القضائية لسنة 1959م والعودة بالعمل بنصوص دستور سنة 1956م الخاصة بالهيئة القضائية.

وقد اعتمد دستور 1956م معدلاً لعام 1964م، الغاء قانون جامعة الخرطوم تعديل 1960م والعودة إلى قانون الجامعة الصادر عام 1956م واطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين واعادة الضباط المفصولين من القوات المسلحة، الغاء المواد المقيدة للحريات من قانون العقوبات، اصدار الحكومة بعض القرارات لتدعيم الثورة، مثل قانون الثراء الحرام لسنة 1964م، وقانون العزل السياسي لسنة 1965م وتكوين لجنة الاصلاح الزراعي وقرار بفصل القضاء عن الإدارة الأهلية، وتكوين لجنة للتحقيق عن الأسباب التي أدت إلى قيام انقلاب 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1958م، أيضاً من أهم إنجازات هذه الفترة المحاولات الجادة، لحل مشكلة الجنوب حيث اصدر رئيس الوزراء في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1964م بياناً عن الجنوب، ناشد فيه المواطنين العمل على اقرار السلام والتفاوض ورفض العنف كوسيلة لحل المشكلة (3).

=فخرجوا في مظاهرات في شوارع الخرطوم، اثاروا الفزع والهلع وجرح العشرات من الابرياء، وحطمت المئات من السيارات والبصات، وتعرضت بعض المتاجر والمنازل للتخريب.

(1) دار الوثائق السودانية، قرارات مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب المنعقد بدار البرلمان بالخرطوم من 16- 29 مارس/اذار 1965م،

(2) دار الوثائق السودانية، دستور السودان المؤقت المعدل منه 1964م (تعديل) رقم 2 لسنة 1965م.

(3) طه، 23 اكتوبر 2017م.

الحكومة الانتقالية الثالثة 1985م – 1986م

في 25 مايو 1969م ظهر العقيد جعفر محمد نميري في المسرح السياسي السوداني، عبر انقلاب عسكري على التجربة الديمقراطية الثانية (1965-1969م) وظهر على الواجهة السياسي أعضاء الحزب الشيوعي السوداني، مؤيدين لهذا الانقلاب، لكن شهر العسل السياسي بين قائد الانقلاب والحزب الشيوعي لم يستمر طويلاً، أثار محاولة انقلابية في 19 يوليو 1971م قام بها أعضاء من مجلس انقلاب 25 ايار/مايو من العسكريين المنتمين للحزب الشيوعي وبدعم من المدنيين قادة الحزب الشيوعي السوداني، ولم يستمر هذا الانقلاب سوى ثلاثة أيام فقط، حيث فشل واستولي جعفر نميري على السلطة واستمر حكمه للسودان، حوالي ستة عشر عاماً وفي سنوات حكمه الأخيرة دخل في تحالف مع الاخوان المسلمين، وفي العام 1983م اعلن جعفر نميري تطبيق القوانين الإسلامية في السودان، وهي ما عرفت بقوانين ايلول /سبتمبر، وقد وجدت هذه القوانين انتقاداً وهجوماً شديداً في الأوساط العالمية والداخلية، التي تنكر لها جعفر النميري في مارس 1985م عندما اختلف مع آخر حلفائه السياسيين الاخوان المسلمين وطالب بمراجعة الأحكام التي صدرت تحت مظلتها⁽¹⁾.

وشهدت الخرطوم عدداً من المظاهرات احتجاجاً على الأوضاع المتردية في شتى مناحي الحياة المختلفة، وفي صباح يوم السابع والعشرين من 1985م غادر الرئيس جعفر نميري السودان، متوجهاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية بغرض اجراء فحوصات طبية، تاركاً وراءه الخرطوم في حالة بركان من المظاهرات المعادية لحكمه، وعمت الاضرابات جميع مرافق الدولة وشلت الحياة تماماً، رغم محاولات التجميل التي حاول أن يجريها انصار حكومة مايو وبدأ الستار يسدل على المسرح السياسي لحكومة 25 مايو مع بزوغ فجر السادس من 1985م، أعلن الفريق عبدالرحمن محمد سوار الذهب⁽²⁾ القائد العام للجيش السوداني انحيازه للشعب، والاستيلاء على السلطة وانهاء حكم مايو ونقلها للشعب عبر فترة إنتقالية محدده (3) واصدر الجيش عدداً من القرارات توضح ملامح سياسته ونهجه.

وأشارت أهداف المرحلة الانتقالية بأنها لا تهدف استبدال نظام عسكري بأخر، وأنها تعمل من أجل إحتواء كل الآثار المترتبة في فترة الحكم الماضي في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى اعداد ميثاق عمل سياسي وطني يقوم على مرتكزات أساسها الاستقلال التام، الحفاظ على الوحدة الوطنية، استقلال القضاء، حرية النشر والتعبير، ضمان الحريات الأساسية للفرد وحرية المعتقدات الدينية، ديمقراطية التنظيمات السياسية والتمثيل الحزبي وتكريس الوحدة الوطنية، ووقف نزيف الدم الناتج عن الاقتتال في الجنوب عن طريق الحوار المباشر، واعادة الحياة إلى جنوب الوطن بفتح طرق المواصلات وتنمية الاقاليم الجنوبية، الاشراف على مرحلة التحول

(1) موسى ، ص 228.

(2) تخرج في الكلية الحربية السودانية 1952، عرف عنه الاستقامة والصدق.

(3) موسى، ص 320.

الديمقراطي، بالعمل على قيام التنظيمات السياسية والتعاونية، مع خلق المناخ الديمقراطي المحايد لضمان إجراء انتخابات حرة محايدة وتسليم السلطة للشعب في إطار النظام الذي يعكس اصلاح هذا الشعب وأهليته للحكم الديمقراطي(1).

وبعد استلام السلطة وتكوين مجلس عسكري(2) إنتقالي عال، ومن ثم تم الاتصال بقيادة التجمع الوطني التي كانت في تلك اللحظة، غير متفقة على أي خطط واضحة ومحددة، ويبدو أن جاهزية الضباط لتقديم بديلهم الخاص والمحدد، جعلت البعض يشك في وجود قوى خارجية تعمل على دفع القوات المسلحة للسير في هذا الاتجاه، وبدأت أصابع الاتهام تشير إلى الولايات المتحدة ومصر بشكل خاص، والمهم أن قبول التجمع الوطني بالمجلس العسكري الانتقالي، كخطوة في طريق نقل السلطة للحكم المدني أدى إلى صعود هذا المجلس إلى قمة السلطة، بقيادة القائد العام للجيش (3) والتجمع الوطني لأنقاذ البلاد. الذي تحمل مسؤولية التفاوض مع المجلس العسكري حول تطورات الاحداث، كان هو الآخر مختلفاً في نهجه وتوجهه عن التنظيمات المماثل له في ثورة اكتوبر، فهذا التجمع، بطبيعة القوى المتحالفة في داخله كان يمثل جوهرياً، نفس التوجه والروح الأساسية، التي ظلت تميز الحركة الوطنية العلمانية وسط طبقة المتعلمين، المعروفة بتاريخها الطويل ودورها القيادي البارز في السياسة السودانية. وذلك رغم تعرضهم بشكل متواصل ، لعمليات ابعاد وتهميش من الأحزاب والقوات المسلحة من قبل الفئات العليا المسيطرة (4). في الثاني والعشرين من شهر نيسان/ أبريل عام 1985م أعلن الفريق أول عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري التشكيل النهائي لمجلس الوزراء (5) برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله (6) وأشار رئيس المجلس العسكري الانتقالي، بأن المعايير التي تم بموجبها اختيار الوزراء الجدد، التمتع بالحس الوطني والصدق والأمانة،

(1) صحيفة الصحافة، العدد 8026 بتاريخ 7 ابريل/1985م.

(2) تكون المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق أول عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب، والفريق أول تاج الدين عبدالله فضل نائباً له، وعضوية كل من الفريق محمد ميرغني، الفريق بحري يوسف حسين، الفريق محمد توفيق خليل، اللواء فابيان اقام لونق، اللواء جيمس لورو، اللواء عثمان الأمين السيد، اللواء يوسف العوض الجعلي، اللواء عبدالعظيم حماده، العميد عثمان عبدالله، العميد فضل برمة ناصر ، العميد عبدالعزيز محمد الأمين، العميد فارس عبدالله حسن.

(3) ودوارد، ص 34.

(4) المرجع نفسه، ص 235.

(5) الجزولي دفع الله رئيساً للوزراء، صمويل ارو نائباً له، العميد عثمان عبدالله وزيراً للدفاع، عوض عبدالمجيد وزيراً للمالية، ابراهيم طه ايوب وزيراً للخارجية، سيد أحمد السيد وزيراً للتجارة والتعاون، عبدالعزيز عثمان موسى وزيراً للطاقة والصناعة والتعدين، بيتر فان كوش عثمان موسى وزير للنقل والمواصلات، صديق عابدين للزراعة، الموارد الطبيعية، الدكتور حسين ابو صالح للقمة، اوليفر البنو للخدمة العامة، الفريق عباس مدني الداخلية، امين مكي لنشيد الاستقلال، محمد بشير حامد للثقافة والاعلام، بشر حاج التوم التربية والتعليم.

(6) ولد عام 1935م، تخرج في كاية الطب جامعة الخرطوم عام 1959م ..

وقوة الشخصية والكفاءة والمقدرة على القيادة، والمبادرة وعدم الانتماء الحزبي وعدم شغل منصب سياسي أو وزاري خلال فترة الحكم المباد (1).

وخلال الفترة الانتقالية وما بعدها تقدمت العديد من الأحزاب بمقترحات، لميثاق السودان الانتقالي ليكون بمثابة خطوة للانتقال الديمقراطي وكان أهم ما جاء فيه أن السودان دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية وتعتبر اللغة الانجليزية هي لغة رئيسية في جنوب السودان، وفقاً لقانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972م، اللغات المحلية التي تحدثها بعض المجموعات العرقية في مناطق واقاليم السودان المختلفة تعتبر جزءاً من التراث الوطني وعلى الدولة رعايتها وتطويرها، يحق لكل سوداني العمل وتولي المناصب العامة السياسية والإدارية، تكون إدارة الجنوبي وفقاً لقانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972م في وضعه المطبق لا مركزياً الآن، يجب أن يكون هناك توزيع عادل للموارد القومية بين مناطق واقاليم السودان المختلفة، بذل الجهود لإزالة اثار الحرب عند تحقيق السلام، الإسلام والمسيحية، هما الديانتان الرئيسيتان في السودان، فالإسلام دين الأغلبية بينما المسيحية هي ديانة لعدد كبير من السودان، على أن تنال مسألة الدين في السياسة القدر الكافي من النقاش في المؤتمر القومي الدستوري، الاحكام والقوانين التي تطبق على كل المواطنين في كل أقاليم البلاد هي القوانين التي تصدرها الجهات المختصة، علي الحكومة أن تسرع باصدار القوانين البديلة لقوانين ايلول /سبتمبر 1983م والتي هي تحت الاعداد لتطبق في الفترة الانتقالية التي سبق انعقاد المؤتمر القومي الدستوري (2).

وخلال الفترة الانتقالية عقد مؤتمر الحكم اللامركزي في ظل الديمقراطية وذلك خلال شهر كانون الثاني/يناير 1986م، جاءت توصياته الختامية نوجزها في النقاط الآتية:

التأكيد على مبدأ الوحدة الوطنية التي لا يمكن أن تتأتى إلا عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمتوازن ، والإدارة الشفافة لتحقيق المشاركة الديمقراطية وبحسبانه مطلباً شعبياً، يؤمن المؤتمر على انتهاج اللامركزية كاسلوب للحكم، في مجال الهياكل التنظيمية للحكم اللامركزي الأبقاء على مستويات الحكم (المستوى المركزي، المستوى الاقليمي، المستوى المحلي)(3).

في مطلع العام 1986م شهدت الخدمة المدنية العديد من الاضرابات عن العمل، مما أدى أن يصدر مجلس الوزراء بياناً إلى الشعب السوداني، يوضح فيه حقيقه الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد في ظل الاضرابات التي اثقلت كاهل المواطنين وقطعت عنهم العديد من الخدمات، وأن استمرار ظاهرة الاضرابات رغم الموقف المالي الذي لا يتيح للحكومة تلبية الطلبات يعرض إقتصاد البلاد للخطر ويزيد

(1) صحيفة الصحافة العدد 8042 بتاريخ 23 نيسان /أبريل 1985م.

(2) دار الوثائق السودانية، متنوعات 1/150/2175، ميثاق السودان الانتقالي.

(3) صحيفة الصحافة، العدد 8267 بتاريخ 22 /يناير 1986م.

معاناة المواطنين، وإن الحكومة تعترف بعدالة المطالب النقابية مبيناً أن الوقت والإمكانات لا يسمح بالإستجابة الفورية لها (1).

بالنسبة للإنتخابات فقد نص ميثاق ثورة 6 /أبريل 1985م على قيام الانتخابات العامة لإنتخاب جمعية تأسيسية بعد عام والتزم المجلس العسكري الانتقالي بذلك، طلب المجلس العسكري الانتقالي من الأحزاب السياسية بناء أجهزتها والاستعداد للانتخابات، ثم طلبت لجنة الانتخابات من الأحزاب مقترحاتها مكتوبة حول شكل الإنتخابات، اتفقت الأحزاب جميعاً على الدوائر الجغرافية لكنها تباينت آراؤها في كيفية تمثيل الخريجين، الحزب الاتحادي الديمقراطي والجمهية الإسلامية أنه لا مناص من ذلك إلا بتعديل عدد دوائر الخريجين 10% من المقاعد الكلية للجمعية التأسيسية على أن يتم تخصيص مقاعد للعمال والمغترين، حزب الأمة واليسار عموماً بما فهم الحزب الشيوعي السوداني، تطرق كثيراً لتمثيل القوى الحديثة وظلت الاحزاب اليسارية تقدم اقتراحات متباينة حول القوى الحديثة وكيفية تمثيلها، قام المجلس العسكري الانتقالي بدراسة مقترحات الاحزاب، ووجد صعوبة في تحديد القوى الحديثة وكيف يمكن تمثيلها، حدد قانون الانتخابات تخصيص 28 دائرة للخريجين على مستوى القطر توزع على الأقاليم ويتم التسجيل والترشيح والتصويت فيها على أساس اقليمي، وثم تخصيص 274 دائرة جغرافية ليصبح حجم الجمعية التأسيسية لعام 1986م (301) عضواً(2).

لم يشهد السودان في تاريخه البعيد أو القريب معركة ديمقراطية مثلما شهدت الفترة من ابريل 1985- 1986م، لقد كان الصراع حاداً استخدمت فيه كل الأسلحة الإعلامية وأساليب الاتصال العام وقد كان المجلس العسكري الانتقالي بلا منازع هو نجم تلك السنة الكاملة، بسط جناحي الزل والرحمة على كافة القوى السياسية في حنكة وصبر وانا وسعة افق وفهم عميق بالنفس السودانية وطبعها وانطباعها السياسي، استقبل المشير عبدالرحمن سوار الذهب كل زعماء الاحزاب السياسية السابقة واللاحقة وكل من سولت له نفسه تأسيس حزب، أسسه وعقد مؤتمر صحفياً بالفندق الكبير، أعلن فيه مبادئ حزبه، الكتل التي انشقت من أحزابها، أعلنت نفسها احزاباً جديدة، ظهر في إطارهم الحزب الاتحادي الديمقراطي، الحزب الوطني الاتحادي بجناحين يقود الأول على محمود حسين ويقود الثاني أحمد زين العابدين، حزب الشعب الديمقراطي يقوده مامون علي عبدالرحمن، تجمع الاتحاديين بدار المهندسين، الخ...، حزب الأمة تفرع إلى حزب الأمة القومي الجديد بزعامة الصادق المهدي، حزب الأمة وكيان الانصار بزعامة أحمد المهدي، حزب الأمة أنصار الإمام الهادي المهدي، بقيادة ولي الدين الهادي المهدي، الحركة الإسلامية ظهرت فيها الجبهة الإسلامية القومية بزعامة دكتور حسن عبدالله الترابي والاخوان المسلمين بزعامة صادق عبدالله عبدالمجيد، حزب

(1) صحيفة الصحافة، العدد 8289 بتاريخ 17 فبراير 1986م.

(2) كرار، ص 138.

المؤتمر الإسلامي بزعامة علي حمدون، أنصار السنة بزعامة الشيخ محمد هاشم الهدية، الحزب الاشتراكي الإسلامي بزعامة ميرغني النصري ونصر الدين السيد وصلاح المصباح، اليسار السوداني، وظهر فيه الحزب الشيوعي السوداني، منظمة العمل الاشتراكي حزب العمال والمزارعين، إتحاد القوى الوطنية الديمقراطية، الحزب الشيوعي السوداني القيادة الثورية، الحزب الاشتراكي الناصري التنظيم الناصري اللجان الثورية بثلاثة قيادات، حزب البعث العربي الاشتراكي منظمة السودان، وعلى صعيد الأحزاب القبلية والاقليمية ظهر إتحاد جبال النوبة، الحزب القومي السوداني، جبهة نهضة دارفور، جبهة نهضة كردفان، مؤتمر البجة، الجبهة القومية السودانية، تضامن قوى الريف، إتحاد عام الفونج، أما الأحزاب الجنوبية فقد بلغ عددها أكثر من خمسة عشر حزباً(1).

وفي الخامس من مايو 1986م عقدت الجلسة الافتتاحية للبرلمان السوداني المنتخب (الجمعية التأسيسية) التي خاطبها المشير عبدالرحمن سوار الذهب الذي قاد المرحلة الانتقالية بكل شفافية، مشيراً بأن السودان يواجه مشاكل وتحديات عظيمة تقعد به وتثقل عن كاهله ولا سبيل لمنازلة هذه التحديات إلا بوحدة الصف والهدف والصدق والتجرد والارتفاع إلى مستوى المسئولية العامة(2). وبعد أن اكتملت عملية التسليم والتسلم بين الحكومة الانتقالية والحكومة الديمقراطية المنتخبة أوضح الصادق المهدي رئيس الوزراء ، بأن الحكم سيكون قومياً مهماً قصر الشكل عن الالتزام، وقال هناك عقبات صاحبت الموقف الذي وصلنا إليه، وأنه يمكننا أن نحل الخلاف وصولاً لأداء أفضل وقال إن التشاور سيتم بين الحكومة والمعارضه لتنظيم المسيرة، وأن الالتزام باخلاقيات الشورى وموضوعية المنهج العلمي هي الأساس وأشار بأنه سيستجيب لرغبة الشعب في إطار حركة إسلامية صحيحة، كما ستسعى حكومته لمحاربة الفساد(3).

الحكومة الانتقالية (2019م):

ظلت الحركة الإسلامية تحكم السودان منذ 30 يونيو 1989م عبر انقلاب عسكري خطط له مع مجموعة من الضباط داخل الجيش السوداني وفي العام 2013م بدأت بوادر المظاهرات تخرج مناهضة لحكومة الاخوان المسلمين وكان لهذه المظاهرات تأثير واضح في تغيير الحكومة لسياستها، حيث تبنت مشروع الحوار السياسي مع الاحزاب والحركات المسلحة وعقدت العديد من الحوارات والمؤتمرات وخرجت ببعض التوصيات، الا ان حكومة الاخوان المسلمين (المؤتمر الوطني) تلكأت في تنفيذ تلك المخرجات، خاصة أنها في تلك الفترة شهدت صراعاً داخلياً بين قياداتها، ثم خرجت قيادتها تستفز في الشعب السوداني وبأنها لن تسلم السلطة ومن يرقب في السلطة أن ينتظر انتخابات العام

(1) المرجع نفسه، ص 139.

(2) دار الوثائق السودانية، مداولات الجلسة الافتتاحية للجمعية التأسيسية بتاريخ 5 مايو 1986م.

(3) المرجع نفسه.

2020م، وقد درج المؤتمر الوطني إقامت انتخابات صورية تشير كل المعطيات بان نتائجها غير حقيقية.

في شهر ديسمبر 2018م انطلقت المظاهرات في الولايات السودانية، خاصة في مدينة الدمازين وعطبرة التاريخية، معقل عمال السكة حديد السودانية.

تصاعدت الاحتجاجات والمظاهرات وأصبح الشعب السوداني يريد تغيير حكم البشير، وتزايدت ضحايا المظاهرات. هذا التزايد أدى إلى اعتصام قوي الحرية والتغيير وتجمع المهنيين أمام القيادة العامة يوم 6 ابريل 2019م، اجتمعت الأجهزة الأمنية وانحازت للثوار يوم 11 نابريل 2019م بعد تزايد ضحايا المظاهرات والاعتصام وتم الانقلاب على نظام البشير (1) واعتقال رموزه(2) أدت هذه الاحداث أولاً إلى ظهور الفريق عوض بن عوف(3) الذي اذاع البيان الأول للجيش وأهم ما جاء فيه:

1- الإطاحة بنظام البشير وتعطيل الدستور.

2- فرض حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر.

3- فترة انتقالية لمدة عامين.

4- تشكيل مجلس عسكري لإدارة شؤون البلاد(4).

قبل إذاعة البيان الأول للمجلس العسكري الذي تسلم السلطة، كانت الشكوك والمخاوف تتصاعد من حدوث التفاف من القصر الجمهوري ومؤسساته الأمنية لإعادة إنتاج نظام الانقاذ الفاشل من جديد، والحيولة دون محاسبة رموزه (5) ولذلك واصل المتظاهرين إعتصامهم وإحتجاجهم واجبر الفريق بن عوف بإذاعة بيان ثان يعلن تنازله عن السلطة وتعيين عبدالفتاح البرهان(6) بديلاً عنه ليكن رئيساً للمجلس العسكري الانتقالي، والذي اذاع بياناً جاء فيه:

1- تشكيل حكومة مدنية متفق عليها بواسطة الجميع.

2- يلتزم المجلس العسكري الانتقالي بارساء دعائم حكم مدني قوي في فترة انتقالية مدتها عامان كحد اقصى يتم في نهايتها تسليم حكم الدولة لحكومة مدنية مشكلة من قبل الشعب.

(1) ولد في شمال السودان وتخرج في الكلية الحربية السودانية حكم السودان ثلاثون عاماً شهدت فيه البلاد حروب أهلية في دارفور وفي شرق السودان وفي جنوب السودان الذي انفصل عام 2011م.

(2) عبدالرحمن عمر حسن محمد ، رؤية في أوضاع السودان ومستقبله، (المصورات للنشر، الخرطوم 2021)م، ص 132.

(3) ولد في منطقة قري شمال الخرطوم تخرج في الكلية الحربية السودانية، عمل بسلاح المدفعية وشغل منصب الاستخبارات وأصبح وزيراً للدفاع في العام 2015م.

(4) حسن ، ص 132.

(5) صحيفة الانتباهة، العدد 4602 بتاريخ 13 ابريل 2019م.

(6) ولد في شمال السودان وتخرج في الدفعة 31 من الكلية الحربية، عمل بعدد من المناطق التي شهدت حروب أهلية (جنوب السودان، دارفور)

- 3- ينحصر واجب المجلس العسكري طيلة الفترة الانتقالية على تأكيد سيادة حكم القانون واستقلال القضاء والمحكمة الدستورية والنيابة.
- 4- توفير وحفظ الأمن وبسط الطمأنينة للوطن والمواطن
- 5- تهيئة المناخ السياسي لكل مكونات المجتمع لبناء وتكوين احزاب وتنظيمات تمارس أنشطتها السياسية والمهنية التي تقضي للانتقال السلمي للسلطة.
- وبالرغم من ذلك تواصلت الاعتصامات والاحتجاجات رافضة أي مظهر عسكري لحكومة ما بعد الثورة، ودخلت قوي الحرية والتغيير في مفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي، تعثرت هذه المفاوضات أكثر من مرة لاسباب مختلفة، نذكر منها:
1. نسب المجلس السيادي بين المكونين العسكري والمدني في تشكيل الحكومة ..
 2. فض الاعتصام من أمام القيادة العامة بالقوة، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين.
- النقطة الثانية المتمثلة في فض الاعتصام من امام القيادة العامة، فيها تناقض مع ما جاء في بيان رئيس المجلس العسكري الانتقالي، بأنهم سيوفرون الأمن ويبسطون الطمأنينة للوطن والمواطنين، كما كان فض الاعتصام السبب المباشر في فقدان المواطنين الثقة في المجلس العسكري الانتقالي.
- ارسل الاتحاد الافريقي مبعوثاً للسودان (1) وكذلك توسط رئيس وزراء اثيوبيا أبي احمد، وأيضاً مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الافريقية، وذلك من أجل الوصول إلى حل، وبعد مفاوضات طويلة بين الجانبين ، التقى الوفد التفاوضي لقوى إعلان الحرية والتغيير بالمجلس العسكري مساء 11 يوليو 2019م تم الاتفاق على العديد من النقاط نوجزها في الآتي:
- 1- تسمى هذه الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م.
 - 2- الوثيقة الدستورية هي القانون الأعلى بالبلاد وتسود أحكامها على جميع القوانين.
 - 3- جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة وديمقراطية برلمانية، تعددية لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع أو الوضع الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي ، أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الانتماء الجهوي أو غيرها من الأسباب:
 - 4- السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقاً لنصوص هذه الوثيقة الدستورية.
 - 5- تكون مدة الفترة الانتقالية تسعة وثلاثون شهراً ميلادياً من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة الدستورية.

(1) هو المورتاني محمد الحسن لبات نبلوماسي سابق ، تقلد وزارة الخارجية الموريتانية في التسعينات من القرن الماضي ، ثم التحق للعمل في المنظمات الدولية ، عمل بالاتحاد الافريقي منذ عام 2017م مستشارا استراتيجيا لرئيس المفوضية الافريقية.

- 6- تكون الأولوية خلال الستة أشهر الأولى من الفترة الانتقالية للعمل الجاد لأجل إحلال السلام طبق ما يرد في برنامج الفترة الانتقالية.
- 7- تلتزم أجهزة الدولة في الفترة الانتقالية بانفاذ العديد من المهام (العمل على تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التدابير التفصيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً والمجموعات الأكثر ضرراً، الغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات أو التي تميز بين المواطنين على أساس النوع).
- 8- محاسبة منسوبي النظام البائد في كل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوداني منذ الثلاثين من يونيو 1989م وفق القانون.
- 9- معالجة الأزمة الاقتصادية وذلك بإيقاق التدهور الاقتصادي والاجتماعي والمالي والتنسيق العاجل لمواجهة التحديات الراهنة.
- 10- ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في حالتي السلم والحرب
- 11- إنشاء اليات للأعداد لوضع دستور دائم لجمهورية السودان.
- 12- عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية الفترة الانتقالية.
- 13- سن التشريعات المتعلقة بمهام الفترة الانتقالية.
- 14- وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وتعمل على تحسين علاقات السودان الخارجية وبنائها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة البلاد وأمنها وحدوها.
- 15- القيام بدور فاعل في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال السعي لتوفير الصحة والتعليم والسكن والضمانات الاجتماعي والعمل على المحافظة على بيئة طبيعية نظيفة وعلى التنوع الحيوي في البلاد ورعايته وتطويره بما يضمن مستقبل الاجيال.
- 16- تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989م وبناء دولة القانون والمؤسسات.
- 17- تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة، بدعم افريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية لإجراء تحقيق شفاف ودقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو 2019م والاحداث والوقائع التي تمت فيها إنتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين، على أن تشكل اللجنة خلال شهر من تاريخ اعتماد تعيين رئيس الوزراء ، وأن يشمل أمر تشكيلها ضمانات لاستقلاليتها وتمتعها بكافة الصلاحيات للتحقيق وتحديد المدى الزمني لأعمالها.
- 18- تتكون أجهزة الحكم الانتقالي من مجلس السيادة وهو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها، مجلس الوزراء وهو السلطة التنفيذية العليا للدولة، المجلس التشريعي الانتقالي وهو سلطة التشريع والرقابة على أداء الجهاز التنفيذية.

19- يتكون مجلس الوزراء من رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين من كفاءات وطنية مستقلة بالتشاور، يعينهم رئيس الوزراء من قائمة مرشحي قوى اعلان الحرية والتغيير رئيس مجلس الوزراء ويعينه مجلس السيادة، وتكون مسئولية الوزراء تضامنية وفردية امام المجلس التشريعي الانتقالي عن أداء مجلس الوزراء والوزارات.

20- لا يحق لرئيس وأعضاء مجلس السيادة والوزراء وولاة الولايات أو حكام الاقاليم الترشح في الانتخابات العامة التي تلي الفترة الانتقالية.

21- المجلس التشريعي الانتقالي سلطة تشريعية مستقلة لا يجوز حلها ولا تتجاوز عضويته الثلاثمائة عضواً، على أن يراعي تمثيل كافة القوى المشاركة في التغيير، عدا أعضاء المؤتمر الوطني والقوى السياسية التي كانت مشاركة في النظام البائد حتى سقوطه.

22- لا تقل مشاركة النساء عن 40% من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي.

23- يتكون المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة 67 % ممن تختارهم قوى اعلان الحرية والتغيير ونسبة 33 % للقوى الأخرى غير موقعه على اعلان الحرية والتغيير والتي يتم تسميتها وتحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور بين قوى اعلان الحرية والتغيير والاعضاء العسكريين في مجلس السيادة.

24- يشكل المجلس التشريعي الانتقالي ويباشر مهامه في فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة⁽¹⁾.

تلك بعض النقاط أو البنود الرئيسية التي وردت في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية. وبعد إتفاق جوباً للسلام مع بعض الحركات المسلحة تم تعديل بعض بنود الوثيقة الدستورية حيث أضيف ثلاثة اعضاء لمجلس السيادة يختارهم أطراف العملية السلمية (2) ويجوز للجهات التي قامت بالاختيار حق تعيين واستبدال ممثلهم وتمثل اطراف العملية الموقعة على إتفاق جوبا لسلام السودان بنسبة 25% والتي تساوي 75% مقعداً من عدد المقاعد في المجلس التشريعي البالغ (300)، تحذف عبارة لا مركزية ويستعاض عنها بكلمة فيدرالية (3) وتبدأ فترة الانتقال من تاريخ التوقيع على إتفاق جوبا لسلام السودان (4) وينشأ مجلس شركاء الفترة الانتقالية (5) تمثل فيه أطراف الاتفاق السياسي في

(1) جمهورية السودان، وزارة العدل، الجريدة الرسمية مرسوم دستوري رقم (38) لسنة 2019م باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، العدد رقم 1895م المؤرخ (3/10/2019م).

(2) رئيس الجبهة الثورية الهادي إدريس، رئيس الحركة الشعبية بشمال السودان مالك عقار، الطاهر حجر

(3) هي من اشكال الحكم السلطه فيه مقسمه بين الحكومة المركزية وحكومة الاقاليم.

(4) تم توقيع إتفاقية جوبا للسلام في 3 أكتوبر 2020م.

(5) يتكون مجلس شركاء الفترة الانتقالية، خمسة اعضاء من مجلس السيادة ورئيس الوزراء وثلاثة عشر عضوا من قوى الحرية والتغيير، خمسة اعضاء من قيادات الجركات المسلحة، من اهم اختصاصاته التنسيق وتقريب وجهات النظر بين شركاء المرحلة الانتقالية.

الوثيقة الدستورية ورئيس الوزراء وأطراف العملية السلمية الموقعة على إتفاق جوبا لسلام السودان(1).

في اب/أغسطس 2019م تم تشكيل مجلس السيادة الانتقالي من احدى عشر عضواً برئاسة عبدالفتاح البرهان، خمسة عساكر (البرهان) وعضوية كل من الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) والفريق أول شمس الدين كياشي، والفريق ياسر العطا واللواء ابراهيم جابر وحسن شيخ ادريس ومحمد الفكي سليمان ومحمد حسن التعايشي وصديق تاور كافي وعائشة موسى، ورجاء نيكولا. في اغسطس 2019م شغل الدكتور عبدالله ادم حمدوك (2) منصب رئيس وزراء الحكومة الانتقالية في السودان، وبناءً على الوثيقة الدستورية تم تشكيل الحكومة الانتقالية في سبتمبر 2019م من مجموعة من الشخصيات (3) ذات السيرة الممتازة.

في يونيو 2020م اجتاحت المظاهرات جميع ارجاء السودان تحت شعار (تصحيح مسار الثورة مطالبين بتحقيق السلام) عليه اعلن رئيس الوزراء في يوليو اجراء تعديلات على طاقم الحكومة ليتناسب والمرحلة الجديدة ، وتقدم ست وزراء باستقالتهم (وزير الخارجية، اسماء محمد، ووزير المالية والاقتصاد ابراهيم البدوي، ووزير الطاقة والتعدين عادل على ابراهيم، ووزير الزراعة والموارد الطبيعية عيسى عثمان، ووزير النقل والبيئة التحتية هاشم طاهر، ووزير الثروة الحيوانية علم الدين عبدالله وتم اقالة وزير الصحة اكرم على التوم).

كانت أكبر مشكلة واجهت الحكومة الانتقالية الترددي في الاقتصاد من كل الجوانب، وضعت قوى الحرية والتغيير، الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية، عشرة أهداف من أجل النهوض بالاقتصاد السوداني وإنتشاله من كبوته تمثلت تلك الأهداف، في تفكيك مفاصل التمكين الاقتصادي لنظام الاخوان المسلمين واعداد وتنفيذ حزمة من الحلول العاجلة والسريعة للتعامل مع الاقتصاد السوداني المنهار بالاستفادة من الموارد والإمكانات الوطنية المتاحة وتنفيذ سياسات اقتصادية تنحاز لمصلحة أغلبية الشعب، إزالة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، تحقيق مشاريع اقتصادية تقوم على إدارة الاقتصاد بدرجة عالية من الكفاءة المسنودة بقدرات تقنية ومهنية متميزة تبني على مبدأ

(1) جمهورية السودان، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل لسنة 2020م بتاريخ 2 نوفمبر لسنة 2020م.

(2) ولد في قرية الديبيات جنوب كردفان، غرب السودان 1956م، تخرج في جامعة الخرطوم 1980م، حصل على الماجستير والدكتوراه في علم الاقتصاد من جامعة ماننستر في المملكة المتحدة، عمل في العدد من المنظمات الدولية.

(3) أسماء محمد عبدالله وزيراً للخارجية، عمر مانيس وزير رئاسة مجلس الوزراء، عادل علي ابراهيم الطاقة، يوسف ادم الضي الحكم الاتحادي، لينا الشيخ التنمية الاجتماعية، محمد الأمين التوم التربية والتعليم، مدني عباس التجارة والصناعة وانتصار صغيرون التعليم العالي، الفريق شرطة الطريقي إدريس للداخلية، الفريق أول ركن جمال عمر للدفاع، ابراهيم البدوي للمالية، فيصل محمد صالح للإعلام، نصر الدين مفرح الشئون الدينية، عيسى عثمان الزراعية، ولاء البوشي الرياضية، نصر الدين الباري العدل، أكرم التوم الصحة، ياسر عباس الموارد.

الشفافية والمحاسبة وتقطع الطريق على كل أشكال إهدار المال العام ومحاربة الفساد والمحسوبية، فضلاً عن معالجة الدين بتوفير بيئة معافاة في التعامل مع وكسب احترام المجتمع الدولي والاقليمي وقيام حكم ولائي يقود إلى فيدرالية فاعله وذات جدوى مالية توظف الموارد الكافية للتعليم والصحة والبنيات التحتية على مستوى الولايات والأقاليم التاريخية الكبرى، إضافة إلى ترشيد الانفاق العسكري، وتوجيه موارد البلاد للصرف على التنمية ومعالجة قضايا التهميش والتطور غير المتوازن، وتمكين القطاع العام من لعب دور أساسي في الاقتصاد وتمكين النساء اقتصادياً وإزالة حالات تأنيث الفقر في البلاد، كما حدد البرنامج الاقتصادي خمسة ملامح رئيسية للبرنامج الإسعاف، تمثلت في السياسات المالية من خلال معالجة الإيرادات والنفقات العامة، وإدارة الموازنة بتصحيح إختلالاتها وتغيير هيكل النفقات الحكومية وكبح الاتفاق العسكري والأمني والسياسة النقدية، بإعادة الثقة في النظام المصرفي واستقلالية البنك المركزي، مع التركيز على كبح جماح التضخم لأقل من 10 % بنهاية العام 2019م، السيطرة على الكتلة النقدية، وربط زيادة الكتلة بمعدلات النمو الاقتصادي وتوجيه الزيادة في الكتلة النقدية لتمويل القطاعات الإنتاجية وإدارة النقد الأجنبي بما فيها سعر الصرف للعملة الوطنية. (1)

لم تستطيع الحكومة الانتقالية في تنفيذ هذا البرنامج لعدة أسباب:
أولاً: الصراع الذي اندلع داخل الحرية والتغيير وهي الحاضنة للحكومة الانتقالية.
ثانياً: سيطرة منسوبي النظام السابق على الاقتصاد السوداني وهو ما عرف بالدولة العميقة.
ثالثاً: عدم مواكبة بعض وزراء الحكومة الانتقالية لمطلوبات المرحلة.
رابعاً: اللامبالاة عند أفراد الشعب السوداني، خاصة فيما يتعلق بمفهومهم الخاطئ للديمقراطية وعدم احترامهم للقانون.

خامساً: الصراع بين شريكي الحكومة الانتقالية (المكون المدني والمكون العسكري).
وكان من نتائج هذه الأسباب أن تفاقمت الأزمة الاقتصادية وأصبحت ظاهرة في الحياة اليومية، صفوف في الخبز و صفوف في المواد البترولية، وتكدس الناس أمام البنوك من أجل سحب جزء من مدخراتهم وزاد الطين بله، وباء الكورونا الذي اجتاح العالم وأثر على الاقتصاد العالمي وكان له آثاره السلبية على السودان، وأيضاً تأثر السودان بالسيول والفيضانات التي اجتاحت البلاد خلال صيف 2019م. ازاء هذا الوضع بدأ الشعب يتململ، ودخل في احتجاجات ومظاهرات أكثر من مرة.
كما شهدت عدد من مؤسسات الدولة في القطاع العام وشبه القطاع الخاص اضطرابات مطلبية مثل اضطرابات الكادر الطبي واضراب العاملين في البنوك، مما يعيق عمل الدولة.

(1) صحيفة الانتباهة العدد 4784 بتاريخ 26 أكتوبر 2019م.

ازاء هذا الوضع أجبر عدد من الوزراء على تقديم استقالتهم وتمت اقالة وزير (1). في مجال العلاقات الخارجية استطاعت الحكومة الانتقالية في السنة الأولى أن تعيد السودان إلى المجتمع الدولي، حيث رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب والتي صدرت منذ عام 1993م من قبل الحكومة الأمريكية والتي أشارت في بيان رسمي، بأن هذا الإنجاز تحقق عبر جهود حكومة السودان الانتقالية التي يقودها المدنيين لرسم مسار جديد بعيد عن ارث النظام السابق ، لتلبية المعايير القانونية والسياسية للرفع (2).

وايضاً دخل السودان في إتفاق على تطبيع العلاقات مع اسرائيل وذلك من خلال اللقاء الذي جمع بين رئيس المجلس الانتقالي عبدالفتاح البرهان مع رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو في يوغندا خلال شهر فبراير للعام 2020م.

أما بالنسبة للعلاقات مع دول الجوار، حدثت مواجهة مسلحة على الحدود الشرقية مع دولة اثيوبيا، بسبب توغل الميليشيات الاثيوبية داخل الحدود السودانية في منطقة الفشقة، ذات الأراضي الزراعية الخصبة واستغلالها لصالح المزارعين الاثيوبيين.

وفي عملية تحقيق السلام الداخلي وقعت الحكومة الانتقالية مع بعض الحركات المسلحة السودانية (الجمهية الثورية السودانية) بمدينة جوبا عاصمة دولة جنوب السودان إتفاقاً في الواحد والثلاثون من اغسطس 2020م، وأهم ما جاء في المبادئ العامة في المسارات (3) المختلفة.

1. المواطنة بلا تمييز هي أساس كل الحقوق والواجبات وتقتضي أن تقف الدولة على مسافة متساوية من الأديان والثقافات دون أي إنحياز.
2. السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية فيدرالية، تكون فيها السيادة للشعب وتمارسها الدولة وفقاً لأحكام الوثيقة الدستورية وإتفاق السلام وأي دستور لاحق يتفق عليه السودانيون.
3. الشعب السوداني مصدر السلطات وتخضع الحكومة في جميع مستوياتها للمساءلة من قبل الشعب.
4. أن وقف الحرب وتحقيق السلام في السودان يمثل مدخلاً سليماً لتحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق التحول الديمقراطي في البلاد.

(1)الوزراء الذين تقدموا باستقالتهم (اسماء عبدالله وزير الخارجية ، ابراهيم البدوي وزير المالية، عادل ابراهيم الطاقة والتعدين، عيسى عثمان الزراعة، هاشم طه البنية التحتية، علم الدين عبدالله الثروة الحيوانية، وتم اقالة وزير الصحة اكرم على التوم).

(2)صحيفة الانتباهة، العدد 5101 بتاريخ 2020/12/15م

(3)تم تلخيص هذه المبادئ من(إتفاق السلام النهائي بين حكومة السودان الانتقالية والحركة الشعبية شمال/الجمهية الثورية حول احقية السودان في المنطقتين، إتفاق مسار شرق السودان، إتفاقية مسار الوسط، النازحون واللاجئون، تقسيم السلطة اتفافية القضايا القومية).

5. الحفاظ على وحدة شعب السودان وأرضه من خلال التحول إلى نظام جديد للحكم العادل والرشيد، هدف أساسي للتداول السلمي للسلطة في السودان.
 6. أهمية تمثيل المرأة في جميع مستويات السلطة ومراكز إتخاذ القرار بصورة عادلة وفاعلة وبنسبة لا تقل عن 40%.
 7. العدالة والمساءلة والمحاسبة والمصالحة والعدالة الانتقالية، متطلبات جوهرية لضمان السلام المستدامة والأمن في السودان وتركيز العدالة على احترام سيادة القانون والمواثيق الدولية لحقوق الانسان المصادق عليها، والقانون الدولي الانساني ويشمل ذلك آليات تستمد من أعراف وثقافات وتراث شعوب السودان.
 8. تعتبر التعددية السياسية وتكوين الاحزاب السياسية والنقابات والتنظيمات الأخرى، ممارستها الجوهري للحكم الرشيد والمشاركة السياسية في السودان. (1). كما تم الاعلان عن التشكيل الوزاري للحكومة الانتقالية في نسخها الثانية (2).
- وتم التوافق بين مكونات الحكومة الجديدة على خمسة نقاط اعتبرت الإطار العام لبرنامجها:
1. معالجة قضايا الاقتصاد.
 2. استحقاقات السلام بالتفاوض مع الجهات المسلحة التي لم توقع على إتفاقية جوبا للسلام.
 3. توازن العلاقات الخارجية.
 4. تحقيق العدالة الشاملة والانتقالية.
 5. الاصلاح في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

(1) الأعضاء الذين تمت اضافتهم لمجلس السيادة (رئيس الجبهة الثورية الهادي ادريس، رئيس للحركة الشعبية مالك عقار، الطاهر عقار).

(2) عبدالله حمدوك رئيساً للوزراء، خالد عمر لوزارة شؤون مجلس الوزراء، مريم الصادق المهدي للخارجية، نصر الدين عبدالباري للعدل، نصر الدين مفرح للشئون الدينية والأوقاف، ياسر عباس لوزارة الري والموارد المائية، بثينة دينار لوزارة ديوان الحكم الاتحادي، جبريل ابراهيم لوزارة المالية، الفريق ياسين ابراهيم لوزارة الدفاع، الفريق أول عز الدين الشيخ للداخلية، طاهر محمد حربي لوزارة الزراعة والغابات، على جدو للتجارة والتموين، ابراهيم الشيخ وزيراً للصناعة، جاوين على الطاقة والنفط، محمد بشير نمو للمعادن، حافظ ابراهيم للثروة الحيوانية، عمر أحمد النجيب للصحة، انتصار الزين وزير للتعليم العالي، هاشم حسب الزول للإتصالات، تيسير النوراني لوزارة العمل والاصلاح الإداري، معتصم أحمد صالح للتنمية الاجتماعية، ميرغني موسى للنقل، يوسف ادم الضي للشباب والرياضة، حمزه بلول الإعلام، الهادي محمد ابراهيم للإستثمار، عبدالله يحيى للتنمية العمرانية، صحيفة السودان، العدد 5241 بتاريخ 2021/2/9م.

وفي الثامن والعشرين من مارس 2021م، تم اعلان المبادئ بين حكومة الفترة الانتقالية والحركة الشعبية لتحرير السودان شمال (1) جاء في الديباجة، إحساساً من الطرفين بالمعاناة الطويلة والمستمرة للمواطنين في مناطق الحرب، وإذ تؤمن بان ثورة ديسمبر المجيدة قد مهتت بدماء وتضحيات شاباب وشباب السودان، وثورات حركة الكفاح المسلح، قد خلقت فرصة تاريخية لمعالجة جذور الأزمة السودانية، وبناء دولة المواطنه التي تسع الجميع، وإذ تؤكد أهمية التوصل إلى إتفاقية سلام شامل عبر التفاوض لكي تضع نهاية منطقية للحرب في السودان ،اتفق الطرفان على مبادئ نذكر منها:

1. العمل لتحقيق سيادة السودان واستقلال وحدة أراضييه.
2. الاعتراف من جميع الأطراف على تاريخ وطبيعة الصراع وأن الحل العسكري لا يقود إلى سلام واستقرار دائمين، يجب أن يكون التوصل إلى حل سياسي وسلمي وعادل هدفاً مشتركاً لطرف التفاوض.
3. السودان بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات، لذلك يجب الاعتراف بهذا التنوع وإدارته ومعالجة مسألة الهوية الوطنية.
4. تأسيس دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية في السودان تتضمن حرية الدين وحرية الممارسات الدينية والعبادات لكل الشعب السوداني، ذلك بفصل الهويات الثقافية والاثنية والجهوية عن الدولة وأن لا تفرض الدولة ديناً على أي شخص، ولا تتبنى ديناً رسمياً وتكون الدولة غير منحازة فيما يخص الشئون الدينية وشئون المعتقد ، كما تتكفل الدولة وتحمي حرية الدين والممارسات الدينية على أن تتضمن هذه المبادئ في الدستور.
5. إستناد قوانين الأحوال الشخصية علي الدين والعرف والمعتقدات بطريقة لا تتعارض مع الحقوق الأساسية.
6. تحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة بين جميع شعوب وأقاليم السودان للقضاء على التهميش التنموي والثقافي والديني واضعين في الاعتبار خصوصية مناطق النزاعات.
7. يجب أن يكون للسودان جيش قومي، مهني واحد يعمل وفق عقيدة عسكرية موحدة جديدة، يلتزم بحماية الأمن الوطني وفقاً للدستور، على أن تعكس المؤسسات الأمنية التنوع والتعدد السوداني، وأن يكون ولاؤها للوطن وليس لحزب أو جماعة، يجب ان تكون عملية دمج وتوحيد القوات المسلحة عملية متدرجة، وان تكتمل بنهاية الفترة الانتقالية وبعد حل مسألة العلاقة بين الدين والدولة في الدستور.
8. الاتفاق على ترتيبات إنتقالية بين الطرفين، تشمل الفترة والمهام والآليات وغيرها.

(1) الحركة الشعبية شمال السودان، يقودها عبدالعزيز الحلو، مقرها كاودا جنوب كردفان، زارها رئيس الوزراء عبدالله حمدوك في 9 يناير 2020م، حيث وجد استقبالاً رهيماً.

ومن أجل الحصول على الدعم الاقتصادي من المؤسسات الدولية، تم تطبيق سياسة بنك النقد الدولي، برفع الدعم عن كثيراً من المواد، وتم تعويم العملة الوطنية (الجنيه) أمام العملات الأخرى خاصة الدولار الذي تصاعد سعره لحوالي 400% مقابل الجنيه السوداني، مما أثقل كاهل الشعب السوداني، وزاد معاناته.

وفي شهر مارس 2021م قامت حكومة السودان بتكملة تسديد متأخرات السودان للبنك الدولي، تم ذلك بتمويل تجسيري من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

بالرجوع إلى تساؤلات البحث، حول الحكومات الانتقالية التي قامت في السودان مهامها، وما هي الأسس أو المرجعية التي استندت عليها في الحكم، نجد أن الإجابة على هذه الأسئلة قد تم بشكل تلقائي عند تناول الحكومات الانتقالية السابقة.

ولكن السؤال الذي يظل قائماً حول الحكومات الانتقالية الحالية، هل تسير على نفس نهج سابقتها؟ وما هي المعوقات التي تقف في طريق إنجاز مهامها؟ وهل لديها المقدرة على إدارة المرحلة الانتقالية في السودان بكل تفاصيلها؟ هذا ما سنناقشه في الصفحات التالية:

أولاً: مقارنة بين الحكومات الانتقالية:

لا بد في البداية أن نضع في الاعتبار عامل الزمن، من حيث التطور في التكنولوجيا أصبحت المعلومات تصل بشكل سريع ومتوفرة، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان وارتفاع مستوى التعليم، وتغيير موازين الصراع الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تتحكم و تقرر في مصائر الشعوب اضافة إلى المنظمات الدولية والاقليمية التي أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل مباشر الخ...

الحكومة التي تشكلت عقب ثورة اكتوبر 1964م أتت بعد نظام عسكري لم يستمر أكثر من ست سنوات في دفة الحكم والحكومة الانتقالية التي تشكلت كان قوامها وزراء مدنيين، بعد أن رفض الشعب أي مظهر عسكري، فتنازل الفريق ابراهيم عن السلطة ورجع الجيش إلى ثكناته، وكان أجل الحكومة الانتقالية أقل من عام، تشكلت الوزارة فيها ثلاث مرات بسبب الصراع الذي كان دائر بين الأحزاب السياسية، ورغم تلك العواصف السياسية، استطاعت الحكومة أن تنجز مهامها، عقدت مؤتمر المائدة المستدير بالخرطوم في مارس 1965م لإيجاد حل حول مشكلة جنوب السودان، استطاع هذا المؤتمر وضع توصيات عملية من أجل الوصول إلى حل.

خلال فترة الحكومة الانتقالية 1964م كان الوضع الاقتصادي والأمني مستقراً نسبياً. ولذلك استطاعت الحكومة أن تجري الانتخابات العامة في شمال السودان، مع تأجيلها في جنوب السودان لعدم استتباب الأمن.

لقد نجحت الحكومة الانتقالية 1964م أن تعبر بالتحول الديمقراطي في السودان، إلى بر الأمان وذلك بقيام النظام البرلمان في ايار/ مايو 1965م.

الحكومة الانتقالية 1964م أتت بعد نظام عسكري استمر ست سنوات في حكم البلاد.

أما بالنسبة للحكومة الانتقالية التي تشكلت في أبريل 1985م، فكانت أشبه بالانقلاب العسكري على حكومة 25 مايو 1969م والتي حكمت البلاد حوالي ست عشر عاماً، إذ تشكل مجلس عسكري إنتقالي ثم دخل في مفاوضات مباشرة مع القوة المدنية ومن ثم تشكيل مجلس وزراء قوامه مدنيين مع الاحتفاظ، بالمجلس العسكري الانتقالي وتقلد وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، ومن الناحية الاقتصادية استطاعت ان تحل جانب من الازمة ، كما حدث تقدم كبير في المفاوضات حول مشكلة الجنوب وذلك من خلال المبادرات التي قامت بها الحكومة الانتقالية وبعض الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد، أجل الحكومة الانتقالية 1985م كان سنه، لم يشهد أي صراع داخل مكونات الحكومة العسكرية والمدنية وكان الوضع مستقراً من الناحية السياسية. وقد اجريت الانتخابات البرلمانية في موعدها، وتم التحول إلى النظام الديمقراطي.

الحكومة الانتقالية التي تشكلت في العام 2019م بدأت بثورة شعبية (ثورة ديسمبر) اقتلعت الحكومة التي ظلت تحكم السودان ثلاثون عاماً، عبر إنقلاب عسكري منذ العام 1989م. وكانت ثورة ديسمبر فريدة في نوعها، إذ اتخذت القيادة العامة للجيش السوداني، منطقة إعتصام، مما أجبر قيادات الجيش للإنحياز للشعب، واقتلاع النظام السابق وإعتقال قيادته، إلا أن الشعب لم يقتنع بهذا الأمر، فواصلوا في الاعتصام وقفز عدد المحتجين إلى الملايين أمام القيادة العامة، فاذاع قائد الجيش بياناً آخر تنازل عن السلطة. وتم تسليمها للفريق عبدالفتاح البرهان، الذي شكل مجلس عسكري إنتقالي ودخل في مفاوضات مع قوى الحرية والتغيير، بينما واصلت مجموعة كبيرة من المواطنين اعتصامهم أمام القيادة العامة مطالبين بالحكم المدني، رافعين شعار (مدنياووو) معلنين رفضهم لأي مظهر عسكري في الحكم، بعد عدة أيام ثم فض الاعتصام بطريقة وحشية راح ضحيتها مجموعة من الشباب السوداني ، فكانت تلك بداية غير موفقة للمجلس العسكري الانتقالي في السودان خاصة بعد محاولة عدم تحمله لمسئولية فض الاعتصام الذي أقر به الناطق الرسمي للمجلس العسكري الانتقالي، أمام وسائل الاعلام المحلية والعالمية. وأصبحت هناك عدم ثقة بين المكون العسكري والمدني الذي تشكل وزارته بعد ست أشهر من عمر الثورة، وبعد وساطة افريقية اثيوبية.

في ثورة أكتوبر 1964م عندما أصر الشعب على تكوين حكومة قوامها مدنيين ، استجاب الفريق ابراهيم عبود لمطالبهم وإنسحب من المشهد السياسي، بينما أصر المجلس العسكري الانتقالي الذي تشكل عقب ثورة ديسمبر التمسك بالسلطة.

ورثت الحكومة الانتقالية لثورة ديسمبر، دوله شبه منهاره في جميع المناحي، تعاني من الحروب الأهلية أدت إلى انفصال الجنوب بكل موارده في العام 2011م وحركات مسلحة في دارفور ومناطق جبال النوبة والنيل الأزرق، بالإضافة إلى الصراعات القبلية وفي الجانب الاقتصادي ثم القضاء على البنيات الأساسية لدوله مثل مشروع الجزيرة وتم التخلص من المصانع وقطاعات السكه حديد، واستشرى

الفساد والمحسوبية التي أصبحت السمة البارزة، داخل الدولة السودانية، تدهور في التعليم والصحة وجميع مناحي الحياة المختلفة.

في العلاقات الخارجية كان السودان يعاني من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من الولايات المتحدة الأمريكية، وتوتر في العلاقات مع كثيراً من دول العالم.

وقد استطاعت الحكومة الانتقالية وخلال فترة لا تتجاوز العام أن تعيد السودان الي المجتمع الدولي، وهذا في تقدير الباحث يعتبر اعجاز، وستظهر نتائجه في المستقبل القريب.

ثانياً: المعوقات التي تقف في تحقيق الحكومة الانتقالية إنجاز مهامها:

تعددت المعوقات التي ظلت تقف عقبه كبيرة، في سبيل تحقيق جميع الحكومات التي قامت في السودان، بما فيها الحكومه الانتقالية التي تشكلت عقب ثورة ديسمبر، في سبيل تحقيق مهامها، بعض هذه المعوقات لها جذور تاريخية ممتده، والبعض ظهرت مع تطور المجتمع السوداني.

من الناحية التاريخية، تظل الجهوية، أو القبلية وما يتبعها من عصبية أو طائفية أو حزبية، ثم حركات مسلحة ضد الدولة من أخطر الأسباب التي تعوق التنمية في السودان، في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد استخدم بعض السياسين السودانيين الجهوية للصعود إلى المسرح السياسي من خلال حمل السلاح، بزرائع عديدة.

وكان للجهويات والطائفية والقبلية اثار سلبية في شخصية الفرد السوداني، تمثلت في الولاء للأفراد، أو الطائفية أو الحزب، أو القبيلة مع عدم الاحترام للقانون، بالإضافة إلى عدم الولاء للسودان الوطن.

وخلال الفترة الانتقالية 2019م – 2021م أي في أقل من عام لعمر الحكومه الانتقالية، شهدت البلاد من حركات العنف ذات الطابع القبلي في مختلف ولايات السودان، لعدة دوافع، منها اجتماعية، والبعض دوافع سياسية، ولذلك رأينا من المهم أن نتناول نماذج منها، خاصة ذات الطابع السياسي.

عندما اعلن تعيين حكام مدينين بتاريخ 22 يوليو 2020م للولايات السودانية، في إطار إنتقال الحكم إلى الديمقراطية (1) وقعت احتجاجات عنيفة في مدينة كسلا شرق السودان، بسبب رفض بعض القبائل للوالي الجديد، بحكم أنه ينتمي جهوياً لإحدى القبائل المشتركة بين السودان وارتريا، وازاء

(1) أسماء الولاة الذين تم تعيينهم (عبدالله ادريس ولاية الجزيرة، يوسف النعيم سنار صالح محمد صالح كسلا، محمد حسن عربي شمال دارفور، امال محمد عز الدين الشمالية، امنه أحمد الفكي نهر النيل، عبدالله الدومه غرب دارفور، أيمن خالد الخرطوم، عبدالرحمن نور الدائم النيل الأزرق، حامد البشير جنوب كردفان، عبدالرحمن صالح غرب كردفان، خالد مصطفى شمال كردفان، موسى مهدي جنوب كردفان، أديب عبدالرحمن يوسف وسط دارفور، محمد عيسى على شرق دارفور، سليمان، على القضارف، عبدالله شقراء البحر الأحمر.

هذه الاحتجاجات العنيفة، لم يستلم الوالي مهامها إلى أن تم اعفاؤه من منصبه، فقامت قبيلته بأعمال عنف داخل الولاية استمرت لمدة طويلة.

في ولاية نهر النيل، مدينة شندي شهدت أعمال عنف بحجة أنهم لا يرغبون في حكم امرأة. وفي غرب السودان، مدينة الجنينه بولاية غرب دارفور، اندلعت اعمال عنف قبلية في مطلع العام الجاري 2021م راح ضحيتها أكثر من ثلاثة وثمانين قتيل وأكثر من مئة جريح في معسكر كريدنق للنزاحين مما أدى السلطات إلى اعلان حالة الطوارئ.

وأيضاً من المعوقات للمرحلة الانتقالية في سبيل تحقيق أهدافها، سيطرت انصار النظام السابق على كل مفاصل الدولة، الرسمية والخاصة خلال الثلاثين عاماً السابقة، ويمثلون خطراً في سبيل التحول الديمقراطي، بعد أن فقدوا امتيازاتهم وزج بزعمائهم في السجون.

تشكل الصراعات بين شريكي الحكم المكون المدني والمكون العسكري، احدى مهددات الحكومة الانتقالية، وتمتد تلك الصراعات لتشمل المحاولات الانقلابية داخل الجيش والانشقاقات التي تحدث داخل الحرية والتغيير الحاضنه الرئيسي للحكومة، بالإضافة إلى الشريك الثالث للفترة الانتقالية الحركات المسلحة، خاصة تلك التي لم توقع على اتفاقيات مع الحكومة تعتبر أيضاً من معوقات المرحلة الانتقالية.

عدم تشكيل المجلس التشريعي، هو من معوقات المرحلة الانتقالية، فقد ورد في الدستور الانتقالي الفصل السابع، الفقرة (24) (يتشكل المجلس التشريعي الانتقالي ويباشر مهامه في فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة)، إلا أنه لم يشكل المجلس التشريعي بالرغم من مرور أكثر من عام على اعتماد الوثيقة الدستورية، وقد أشارت بعض المصادر، بأن عدم تشكيل المجلس التشريعي يعود إلى خلافات داخل الحرية والتغيير.

وبالنسبة لمقدرة الحكومة الانتقالية لإدارة المرحلة والتحول الديمقراطي، فهي رغم العواصف واستياء بعض المواطنين من الأداء السلحفائي، خاصة في القضاء على الأزمة الاقتصادية الموروثة والمتلاحقة، إلا أن كل المؤشرات تشير بان الحكومة الانتقالية (سنعبر) وستنجح في المهام المكلفة بها، وستصل بالسودان إلى التحول الديمقراطي،

وفي 25 اكتوبر قام الفريق عبد الفتاح البرهان بانقلاب عسكري ادخل السودان في نفق مظلم لم يشهده السودان في كل مراحلہ الساسه .

الخاتمة:

عندما نال السودان استغلاله من الاستعمار البريطاني في الاول من يناير 1956م، تعاقبت عليه العديد من الأنظمة السياسية، إذ بدأ بتجربة برلمانية في العام 1955م، وتشكلت حكومة انتقالية، منتخبة استلمت زمام الأمور من الإدارة البريطانية في مطلع العام 1956م، شهدت خلالها صراعاً سياسياً وتم إعادة تشكيل الحكومة أكثر من مرة، وفي العام 1958م أجريت انتخابات برلمانية للمرة الثانية وتم تشكيل حكومة ديمقراطية، شهدت صراعاً سياسياً بين نخبها، أدت في النهاية ألى تسلم

الجيش للسلطة في 17 نوفمبر 1958م، بإيعاز من رئيس الوزراء في ذلك الوقت وهو ذو خلفية عسكرية، وبذلك انتهت التجربة الديمقراطية الأولى في السودان، والتي استمرت حوالي ثلاث سنوات فقط (1956-1958م).

وفي آخر العام 1964م نجحت ثورة شعبية في الإطاحة بالنظام العسكري وتشكلت حكومة انتقالية لم يتجاوز أجل حكمها أكثر من عام استطاعت أن تقود البلاد إلى تجربه ديمقراطية في العام 1965م للمرة الثانية، استمرت التجربة الديمقراطية للعام 1969م، شهدت انتخابات برلمانية في العام 1968م. وكان الخلاف بين الأحزاب السياسية هذه المرة أكثر عنفاً، وفي 25 مايو 1969م نجح انقلاب عسكري للمرة الثانية واستولي على السلطة، حيث استمر يحكم البلاد لمدة ست عشر عاماً إلى أن قامت ثورة شعبية في السادس من أبريل 1985م أعلن الجيش انحيازه للشعب، وقامت حكومة انتقالية لمدة عام، تشكلت من مجلس عسكري ومكون مدني استطاعت أن تقود البلاد إلى تجربة ديمقراطية للمرة الثالثة في تاريخ السودان الحديث والمعاصر، وخلال التحول الديمقراطي الثالث 1985-1989م، اطلت الصراعات الحزبية مرة أخرى، مما سهل إلى قيام انقلاب عسكري، خطط له الاخوان المسلمون الذين سيطروا على الحكم لمدة ثلاثين عاماً، إلى أن استطاعت الثورة التي قامت في ديسمبر 2018م من اقتلاع قيادتهم في الحادي عشر من ابريل 2019م حيث دخلت البلاد في مرحلة انتقالية وسط ظروف بالغة في التعقيد، دوله منهاره اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، فقدت كثيراً من مواردها الطبيعية، بسبب انفصال الجنوب، بالإضافة إلى الصراعات الأهلية، والعلاقات الخارجية السيئة والعقوبات الأمريكية التي نهشت الاقتصاد السوداني، وسط هذه الأجواء وفي خلال عام من تسلمها زمام الأمور، استطاعت الحكومة الانتقالية لثورة كانون الأول/ديسمبر، أن تعيد السودان إلى المجتمع الدولي وترفع العقوبات الأمريكية بالإضافة إلى عودة العلاقات الخارجية مع دول العالم إلى وضعها الطبيعي، وداخلياً استطاعت أن تصل إلى سلام دائم مع بعض الحركات المسلحة وذلك من خلال إتفاقية جوبا، إلا أن الجانب الاقتصادي وتأثيره على الحياة اليومية، ما زال في وضع حرج. كما ان الوضع الداخلي يشهد إختلافاً وتبايناً بين قوى مكونات الثورة (الحرية والتغيير) وما زالت الحركات القبلية، تطل على السطح من حين لآخر، لأسباب سياسية وغير سياسية.

النتائج:

- 1- قامت في السودان ثلاثة ثورات شعبية نجحت في اقتلاع الحكم العسكري.
- 2- الحكومة الانتقالية التي تشكلت في عام 1964م كان قوامها مدنيين، بينما الحكومة الانتقالية التي تشكلت في 1985م و 2019م تكونت شراكة بين مدنيين وعسكريين.
- 3- تعتبر العصبية الجهوية والطائفية أكبر مهدد للتحول الديمقراطي في السودان.
- 4- بعض المواد الواردة في الدستور الانتقالي 2019م، لم يتم تنفيذها، بالرغم من أنها مقيدة يزمن محدد، مثل المجلس التشريعي.
- 5- لم تكتمل الفتره الانتقالية 2019 بسبب الانقلاب العسكري الذي قام به قائد الجيش .

التوصيات:

لا بد من نبذ العصبية والقبلية والطائفية من المجتمع السوداني، وترسيخ مفهوم الديمقراطية وسط الشعب. وبناء جيلاً جديداً أساسه السلوك الأمثل.

المراجع والمصادر:

1. بشير محمد شوقي اسماعيل، الحكومات الوطنية والديمقراطية والعسكرية في السودان 1956-2005م تحليل وتوثيق، (دار عزه للطباعة والنشر، 2015م).
2. تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد على جادين (دار الخرطوم للطباعة والنشر، دت).
3. جمهورية السودان ، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل لسنة 2020م بتاريخ 2 نوفمبر لسنة 2020م.
4. جمهورية السودان وزارة العدل، الجريدة الرسمية مرسوم دستوري رقم (38) لسنة 2019م باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، العدد رقم 1895 م المؤرخ (2019/10/3م).
5. دار الوثائق، السودانية،، متنوعات 20175/150/1، ميثاق السودان الانتقالي
6. دار الوثائق، السودانية، متنوعات 2178/150/1، مشروع ميثاق حكومة قومية تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية مقدم من حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي
7. دار لوثائق، السودانية SOUTH1/20/245، قرارات مؤتمر المائدة المستديرة للجنوب المنعقد بدار البرلمان بالخرطوم من 16 – 29 مارس 1965م.
8. دار السودانية، دستور السودان المؤقت المعدل سنة 1964م (تعديل) رقم ج لسنة 1965م
9. زكي البحيري، الحركة الديمقراطية في السودان 1943 – 1985م، (دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة، دت)
10. عبدالعزيز محمد موسى، صفحات من تاريخ السودان، دراسة للتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي قديماً وحديثاً، (الدار العالمية، القاهرة، 2013م).
11. محمد أحمد أحمد، كرار، إنتخابات وبرلمانات السودان، تحليل وتوثيق، (دار البلد للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، 1998م)
12. مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها، (الدار السودانية للكتب، 1970م)
13. الوثائق دار الوثائق السودانية، مداوات الجلسة الافتتاحية للجمعية التأسيسية بتاريخ 1986/5/5م

الديمقراطية الزائفة : إرث من حكومة السودان "البريطانية"

أ.د. ميمونة مرغني حمزة^(*)

Abstract

Fake Democracy inherited by Political Parties from the Colonial Regime. The paper discusses a vital issue related to the understanding of the historical process which is a composition of events but each of these should not be treated as a separate entity. The historical process is like a flowing river each flow of water is connected with the other. So are historical events they are connected with each other and no event erupts suddenly or separately. So to understand an event logically a deep analysis of its background is imperative in order to follow the historical process which is actually a result of continuous events. In view of events of 2023 the paper is concerned not with what happened but why did it happen. To answer this question there is a need to review a recent background of the history of the Sudan choosing a land mark for this. A suitable land mark is dual the invasion of the Sudan followed by events running up to the second half of the twentieth century. Following and analyzing events of these two eras historical roots can be marked and provide an answer to the question stated above .

المستخلص

تهدف هذه الورقة إلى عرض قضية حيوية تتعلق بكيفية فهم أحداث التاريخ وهل ممكن فهم حدث ودوافعه ومراميه بمعزل عن ما سبقه لأن مسيرة التاريخ هي عبارة عن سلسلة من الأحداث معينة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض. تشبه مسيرة التاريخ كما النهر الجاري لا يؤدي إلى التغيير وما مسيرة التاريخ إلا رصد لمتغيرات ولا شيء ينبت عشوائياً.

لا تحاول الورقة رصد لأحداث 2023 ومعرفة ما حدث لأن هذا ليس هو الوقت المناسب قد يأتي هذا في عقود قادمة عندما تتوفر مصادر على درجة من المصدقية. الورقة تحاول الإجابة على سؤال لماذا وقع ما وقع وهو أمر ما يتطلب دراسة متعمقة لخلفيته خلال حقبتين لهما مغزى كبير في تاريخ السودان: النصف الأول من القرن العشرين ثم النصف الثاني من ذلك القرن. إن تحليل متعمق لأحداث الحقتين تكشف لنا الجذور التاريخية للإجابة عن ذلك السؤال.

بعد معركة امدرمان خططت بريطانيا لحكم السودان عبر (اتفاقية الحكم الثنائي)* لتبدو أن مصر شريكة لبريطانيا. وقد ابتدع "كرومر" القنصل العام لبريطانيا في مصر هذا الإجراء لفائدة بريطانيا فإيهام مصر بانها شريكة في حكم السودان يفرض عليها تحمل اعباء الحكم الذي شرعت بريطانيا في تأسيسه. وضعت الاتفاقية السلطة العليا السياسية والعسكرية في يد "موظف" دون تحديد جنسيته (2) تختاره بريطانيا ويعين بمرسوم من الخديوي بمعنى انه يصبح موظفاً مصرياً تدفع الخزينة المصرية

(*) أستاذ التاريخ الحديث، جامعة النيلين، الخرطوم

راتبه وجميع استحقاقاته. تشكلت في الخرطوم ادارة سميت "بـ حكومة السودان" علي راسها الحاكم العام وفريق من الموظفين البريطانيين. وفي 1910 اعلن قيام مجلس الحاكم العام لم يدخل فيه اي من السودانيين .

تم اقناع مصر ان الغزو كان لصالحها وعليها بالتالي تحمل تكاليف الادارة وقد ظلت تدفعها حتي 1913. (3)

اختيار الحلفاء

الا ان بريطانيا نظرت لهذه الترتيبات بانها "مؤقتة" علي اساس ضرورة ازالة الشريك من اجل الانفراد بالسلطة في السودان . اقتضي هذا البحث عن مؤيدين لها من الداخل، وقد توفرت لها حصيلة وافرة من المعلومات عن تركيبة المجتمع من شخصيات مثل رودولف سلاطين وبعض الاسري الذين كانوا في قبضة دولة المهدي .

مثل اغلب المجتمعات في تلك الازمنة تشكلت في السودان طبقات مختلفة من منطلقات عرقية او دينية او قبلية وتمكنت قيادات من بناء عناصر تدين لها بالولاء يمكن وصفه بالاعمي فتوفرت بسبب غياب الوعي والحس الوطني الحقيقي و في ظل انعدام " الدولة " ، فالقبيلة هي الدولة وشيخ الطريقة او الطائفة هو من يوفر لاتباعه سبل العيش ويقيم رهن اشارته خاضعين لتوجهاته. هذه هي بيئة يمكن ان يستغلها الغزاة لتنفيذ اهدافهم . تبني كيتشنراول حاكم عام السودان في 1899 هذا المخطط اذ صرح خلال ولايته القصيرة عبارة ذات مغزى " انه ليس من الحكمة تطبيق انظمة حكم غربية علي مجتمعات شرقية " (4) مما يعني الاستفادة من كيانات محلية من مشايخ قبائل وزعماء طوائف دينية تصبح رهن اشارة المسؤولين البريطانيين الذين توكل لهم ادارة السودان .

نفذ كيتشنر المخطط بارسال كتيبة من 100 جندي بقيادة الضابط مكريل لاصطحاب السيد علي المرغني المقيم في سواكن ليأتي الي الخرطوم حيث منح اراضي شيد عليها دور له ولاسرتة وكان "كرومر" قد منحه وسام من رتبة فارس تقديرا لخدماته للجيش الغازي. اما ريجنالد ونجيت فقد منح السيد علي اراضي شاسعة في منطقة العلياب قرب الدامر(5). وتخصيص مبلغ 65 جنيه استرليني شهريا(6) .

رأي السيد عبد الرحمن المهدي التقارب مع ونجت بالرغم من ماالحقته الحملة بأسرتة. فخصص له راتبا شهريا بلغ خمسة جنيهات يتقاضاه من خزينة البلدية ولكنه حصل فيما بعد علي اراضي زراعية شاسعة تمتد من القطينة حتي الجزيرة أبا استغلها في الزراعة فنمت ثروته بشكل كبير(7). ومنح وسام الامبراطورية من رتبة "فارس" أسوة بما حصل عليه السيد علي المرغني سابقاً. أصبحت الحكومة تعتمد على أتباعه في تنفيذ مخططاتها ومنحت السيد عبد الرحمن الحرية في تنظيمهم. أما مشايخ القبائل التي عرفت بالعداء للمهدي فقد كانوا يتقاضون مبالغ مقابل ما يقومون به في مجال تحديد العشور والضرائب (8) بناء علي توصية من سلاطين، إضافة لقبول أبنائهم في بكلية غوردون ليشكلوا فيما بعد صغار الموظفين في الإدارة بعد أن يلقتهم المعلمين الانجليز ما هو مطلوب منهم(9).

وكان مخطط "ونجت" استخدام هذه المجموعات التي أصبحت تعرف بـ "الإدارة الأهلية" كترياق مضاد للقضاء علي أي حركة مقاومة للسلطة الجديدة*، وما هو مهم استغلالهم ضد أي دعاية مصرية تسعى لتمديد النفوذ المصري وحرص على التشاور معهم قبل أن يؤسس لجنة اقتصادية ومجلس الحاكم العام، وعندما انتشرت دعوات عالمية ضد الرق وتجارة الرقيق صرح ونجت بانه سوف يستشير زعماء القبائل ولن يتأخذ أي إجراء قبل عام 1920 مما أثار غضب رئيس الوزراء البريطاني "سالسيري" (10).

تم اختبار هذه الخطة عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى فاراد "ونجت" إظهار ولاء المجتمع السوداني للمعسكر البريطاني وإعاقه أي استجابة لنداء الجهاد الذي أطلقه السلطان العثماني وشيخ الإسلام. فوجه كل من السيد علي المرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي بالقيام بجولات حول السودان لحشد الانباع لمساندة بريطانيا وقد تكلت "المهمة" بالنجاح ولم يكتفي الزعماء بهذا بل أرسلوا تبرعان نقدية للصليب الأحمر إضافة إلى معونة عينية متمثلة في الجمال والحبوب (11). ولم يفكر القادة باستغلال الظرف لتحقيق مكسب للشعب السوداني مقابل هذا التأييد، بل ربما أشادوا بتحريك حكومة السودان عند إرسال حملة بقيادة "هدلستون" * إلى دارفور للتصدي للسلطان علي دينار الذي قرر الاستجاب لنداء الجهاد وتجهيز قوة عسكرية تتجه شمالاً. قضت الحملة على سلطنة الفور واستشهد السلطان علي دينار في معركة برنجية.

بايعاز وتشجيع من الحكومة أسس الزعماء الثلاثة صحيفة "الحضارة" لتصبح بوقاً لتزيين كل ما تقوم به. وبعد نهاية الحرب تم ترتيب زيارة للمشايخ والزعماء لبريطانيا بواسطة "ونجت" رغم أنه كان قد غادر منصبه*. وقد تبارى أعضاء الوفد في القاء كلمات الثناء والتمجيد لبريطانيا أمام الملك معبرين عن الرغبة في استمرار حكمها منفردة بمعني التخلص من شراكة مصر. وراجت معلومة أن السيد عبدالرحمن قدم سيف والده هدية للملك ولكنه أعاد له طالباً منه استخدامه "دفاعاً عن الإمبراطورية البريطانية".

البحث عن هوية جامعة

التحدي الأكبر لحكومة السودان كان في ثورة اللواء الأبيض لأنها تختلف كلياً عن حركات المقاومة السابقة إذ أن الدافع لها جاء التعبير عنه في عنوان عريضة التي رفعتها جمعية اللواء الأبيض للحكومة بعنوان "مطالب الأمة" وهو مصطلح ارتبط بوجود هوية جامعة. عقدت قيادة الجمعية لعلي عبداللطيف فسارعت الحكومة للزج به في السجن وبعد انتهاء محكوميته خرج المتظاهرون لاستقباله ويمتفون باسمه "كأنه سعد زغلول السودان" (12).

جندت الحكومة مخابراتها للهجوم على الثورة فصدر تقرير "ايوارت" يفند دوافع الثورة والتقليل من شأنها ذاكراً أن من قام بها هم "المحرومون من حقوقهم" ويعني بهم "المولدون" وهم من امهات سودانية واباء اترك او مصريون فقدوا الانتماء القبلي . اما الفئة الثانية هم الزوج " المنبتين قبليا " بمعني انهم جاء من اطراف السودان وغالبا جذورهم مرتبطة بالاستعباد . كما اشار الي ان عقدة

العرق والشعور بالدونية والتهميش من قبل الفئتين امام العرب هو الدافع الرئيس لما سماه "التمرد". وهو تفسير خاطئ فلم تكن السلالة والنسب جدارا في المجتمع السوداني . (13) وقد استند "ايورت" في تفسيره الي وجود مولدين ومنبتين قبليا في قيادة الجمعية فهذا يخالف المنطق والواقع فهذه التقسيمات ابتدعها البريطانيون ولم يعرف في السودان تمييزا عنصريا كما ان القوائم التي نشرتها المخابرات تضم اعضاء ينتمون لكل قبائل السودان: رفاة ومحس وشايقية وعبابدة وبشاريين ودينكا(14).

واغلب الذين كتبوا عن ثورة اللواء الابيض اعتمدوا علي هذه التقارير مما اوجد لبسا خطيرا في دور الثورة ولا بد من تمحيص الكم الهائل من الوثائق وتقارير المخابرات والمخطوطات والمقالات الصحفية والاعمال الادبية والروايات الشفوية التي لم تستخدم الا جزئيا او تم تجاهلها*. وواضح ان ما اثار حكومة السودان ضد الثورة ما جاء في العريضة من عرض حقيقي لمظالم التي الحقها البريطانيون بالسودان . * وما يعزز هذه المظالم . الانتشار الجغرافي للثورة في مراكز حضرية مثل بورتسودان وعطبرة وبربر ووادي حلفا وتلودي والابيض وبارا وملكال ورنك وكوستي، كانت تحمل دعوة لتأكيد هوية الشعب ووحدته والتذكير بان الهوية تعني ان تكون "سوداني اصيل" بعد ان اذلت بريطانيا السودانيين وحطمت وحدتهم(15).

وقد كان هذا ما تخشاه حكومة السودان فقد علق مدير الخرطوم كوربين "ان هناك وسيلة واحدة للتعامل مع شعب بعقلية شعب هذه البلاد فاذا اثار افرادها المشاكل فاضرب واضرب واستمر في الضرب"(16).

وهذا ما حدث بمؤازرة من الزعماء والمشايخ الذين عقدوا اجتماعا في منزل السيد عبد الرحمن المهدي واعلنوا مساندة موقف الحكومة من الثورة ووصفوه بانها ثورة "الرعاع والغوغاء". ولم تستوعب تلك القيادات الطائفية ان ثورة اللواء الابيض هي مقدمة لمعركة استقلال السودان . طوال الفترة من 1922- 1924 انشغلت الحكومة بالتفكير في كيفية التخلص من مصر وفكرت في عرض بديل للمصريين: منحهم "برقة" مثلاً. لكن جاءت الثورة لتوفر الفرصة التي انتظرتها بريطانيا فسارعت باتهام الموظفين والعسكريين المصريين بالتحريض علي الثورة ووضعت خطة مباشرة لابعاد الضباط، واذا رفضت مصر يتم الاجلاء بالقوة ويتم تشكيل قوة دفاع السودان ويستقبل الحاكم العام من منصب سردار الجيش المصري. جاء اغتيال "لي ستاك" في 19 نوفمبر 1924 فاقتنصت حكومة السودان السانحة لتنفيذ ما كانت تخططه باخراج القوات المصرية مهما كان الثمن* والواقع ان هذا الثمن دفعه ضباط سرايا من الفرقة السودانية الحادية عشر التي ارادت مساندة القوة المصرية في الخرطوم بحري عندما رفضت تنفيذ امر الجلاء. تحركت كتيبة بريطانية و سدت طريقهم د وحاصرتهم في المستشفى وجاءت بالمدفع "هاويزر" الوحيد الذي لديها واطلقت عليهم 170 قذيفة من علي بعد 100 ياردة كانت كفيلة بهدم المستشفى علي رؤوس المحاصرين . استشهد 15 ضابطا واعدم من نجا واعلنت جائزة الف جنيه لمن يدلي بمعلومات عن سيد فرج الذي تمكن من الفرار الي مصر .

ثم جاءت مرحلة الانتقام لاجبار الطبقة المتعلمة للانزواء بعيدا عن ما يتعلق بشؤون بلادهم ف جاء "جون مافي" حاكما عاما في 1927 فراي في "الادارة الاهلية" درعا يقف حائلاً بين "المشاعبيين" والادارة الاهلية هي الغدد الواقية من "الجراثيم" (17). تم التوسع في السلطات التي منحت للمشايخ في مجال القضاء والادارة مع احتفاظ البريطانيين بالمناصب العليا .

السودان في الحرب العالمية الثانية

إلا أن المتغيرات الاوربية مع بداية الثلاثينات متمثلة في ظهور الانظمة الاستبدادية: الفاشستية في ايطاليا والنازية في المانيا اثارت مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا ورأت ضرورة التهدئة في المستعمرات خاصة بعد احتلال موسوليني للحبشة ومشروع الخط الاخضر الذي يربط مستعمرة ايطاليا في طرابلس الغرب مع ارتريا والحبشة عبر مصر والسودان (18)

اذاع "هدلستون" * خطابا من اذاعة امدرمان ذكر فيه ان ما قامت به ايطاليا من وضع خطة توسعية تصل الي البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر يحتم علي السودان الانجليزي المصري أن يدخل في نطاق العمليات العسكرية النشطة وللدفاع المحلي عن السودان وان القوات البريطانية البرية والجوية الموجودة في القطر ستناهض العدو بقوة"(19)

تحركت بريطانيا علي الفور لعقد معاهدة 1936 مع مصر التي ازالته كل القيود التي وضعها اعلان الاستقلال 1922 مع وضع بند خاص بالسودان (رقم 11). والذي يعني اعادة الاتفاقية الثنائية ووضع صيغة لمعالجة المظالم المصرية التي نتجت عن احداث 1924 . . اصيب السودانيون بخيبة أمل من الموقف المصري الجديد تجاه السودان كما جاء في المعاهدة اذ تحول الموقف المصري من استقلال وادي النيل الي شركاء مع البريطانيين يحصلون علي جزء من السيادة علي السودان (20) وسوف يأتي جيش احتلال ثان. وهو وضع يختلف عن ما كان عليه في 1924 عندما كانت مصر نفسها محتلة الان هم حلفاء لبريطانيا .احس السودانيون بالمهانة ولا بد من تطوير هوية منفصلة عن مصر وبريطانيا ولعل هذا هو المحرك الاساسي لقيام مؤتمر الخريجين. تشكلت لجنة تنفيذية اخطرت الحكومة بقيام المؤتمر في 1938. اتخذت مصر موقفا عدائيا من المؤتمر واعتبرته خدعة بريطانية. إلا أن بريطانيا اعترفت به علي امل استغلاله لصالحها (وهو ما حدث) وخوفا من ان يتحول الي حركة سرية او يتجه نحو مصر. ولكنها "اعتبرته حركة قومية مستقلة عن مصر وهي ما يخدم مصالحها.

عند قيام الحرب العالمية الثانية 1939 وتشكيل " محور- روما برلين " ضد "الحلفاء" نجح الحاكم العام في حشد الدعم لمعسكر الحلفاء " بريطانيا وفرنسا "عسكريا واقتصاديا. وقد اشاد الحاكم العام بالدور "النشط والناجح" الذي قامت به قوة دفاع السودان في الحملة ضد ايطاليا في شرق افريقيا ، (21) ورغم هذا لم يحصل السودان علي مكافاة ولم تبدي الحكومة اي اعتراف بالجميل بل مازالت الحكومة مطمئنة لوضعها .علق لامبسون "سفير بريطانيا في مصر ان الشعور القومي في السودان ما زال مضطربا... ويعاني من انحرافات في اتجاهات عدة (21)".ولكن حدث تحول عند مرور

الوزير "ستافورد كريس" ببورتسودان في طريقه للهند مبتعثا من حكومته لاقناع القادة الهنود بمساندة بريطانيا في الحرب مقابل الوعد بالاعتراف باستقلال الهند. وفي طريق العودة ابدى تعاطفا مع طموحات السودانيين (22). والتقى بالسكرتير الاداري "دوجلاس نيوبولد" وعبر عن استغرابه بعدم مشاركة السودانيين في الحكم عبر هيئات تشريعية كما هو حادث في نيجريا وغيرها وذلك بعد اربعة عقود من الاحتلال.

تم البحث في الفكرة خاصة مع ازدياد شعبية المؤتمر اثر رفعه مذكرة في 3 ابريل 1942 للحاكم العام تحتوي مطالب للشعب. اعتقد الحاكم العام انها كانت بتشجيع من موقف كريس. وقع ابراهيم احمد المذكرة وهو رئيس المؤتمر و من قيادات حزب الامة وهي موجهة للحاكم العام بوصفه ممثلا لـ"صاحب الجلالة الملك جورج وحكومة جلاله الملك فاروق الاول"(23). علق "هدلستون" علي المذكرة بقوله: "ستتضح اكثر من مرة ان المتعقلين والاكثر توازنا من الاعضاء انجرفوا وراء الشبان المتطرفين مما قادهم الي تصرفات ندموا عليها لاحقا" (24) وحذر من ان المؤتمر بدا يتخذ شكل حركة قومية.

كلف الحاكم العام السكرتير الاداري باعادة المذكرة للمؤتمر في 29 ابريل* موضحا بصورة استفزازية الي ان الحاكم العام يري ان المطالب تتعلق بدستور السودان المحدد في اتفاقية الحكم الثنائي وهو امرلا يمكن تعديله الا برغبة الدولتين وان حكومة السودان غير مستعدة لمناقشة مراجعتها " مع اي مجموعة من الاشخاص " واذا قررت مراجعتها فتأمل في استشارة " الراي السوداني المسؤول ". وان الحكومة لن تتمكن من منح وعود " لاي هيئة من الاشخاص " باسم دولتي الحكم الثنائي" (25). و اشار نيوبولد الي اخطاء وقع فيها المؤتمر بتقديم هذه المطالب لان الحكومة منفردة هي التي تدرك حاجات السودانيين ومتي يتم تحقيقها كوصي علي اهل السودان وتصر أن يحصر المؤتمر نفسه في الشؤون الداخلية ويقلع عن اي دعاوي في تمثيل البلاد بشكل عام. ثم وجه "نيوبولد" منشورا إلى الاعيان والشيوخ والمامير والموظفين في المديریات بعدم الاشارة او إجراء أي نقاش حول المذكرة وما جاء فيها "... وهي ليست للنقاش رد عليها الحكام العام " وارجعت المذكرة وقفل الموضوع ". (26). ثم عقد السكرتير الاداري اجتماعا مع من اعتبرهم " معتدلون" بينهم ابراهيم احمد* في 16 يوليو". ثم اجتمع مرة اخري في 17 يوليو مع ابراهيم احمد منفردا ربما اراد ان يوثق ما دار في الاجتماع السابق كتابة . ذكر في الاجتماع "ان الحكومة تعني ما تقول" ولها سياسة تعلنها من وقت لآخر لعامة اهل السودان "وليس لفئة معينة" واذا رات إجراء اتصالات مع قادة الراي فيجب ان يكون هذا بشكل "شخصي وسري". كتب ابراهيم احمد ردا لنيوبولد " عبر فيه عن ارتياحه للروح الودية التي ميزت محادثاته مع ممثلي المؤتمر في 16 يوليو ويبدو انه سار علي نهج الاتصالات "السرية والشخصية" التي تريدها الحكومة وهو رئيس المؤتمر(27).

غير ان تزايد النشاط المضاد للحكومة اثار مخاوف الحاكم العام ولكنه علق "فكيف ما صارت الزيادة في الشعور الشعبي مقلقة فانها بالتاكيد افضل من التغلغل المصري ... وانا شاكر لاشادتك بالطريقة

التي نحاول فيها وضع الحركة الوطنية تحت نوع من السيطرة غير القمعية" وأضاف "إن صعوبتنا الحالية في هذا الشأن هي اجتياز الفترة الانتقالية التي ربما تكون عاما او عامين او ثلاثة قبل ان تتمكن من اقامة مجلس استشاري سوداني محترم". اشار "الي وجود فراغ في السلطة المركزية والطبيعة تمقت الفراغ" ومن غير ترو دخل مؤتمر الخريجين في هذا الفراغ ولكننا ازحناه برفق غير انه ينبغي ملء هذا الفراغ" (28).

مشروع الحكم الذاتي

مع بداية 1943 ترسخت فكرة صواب إقامة هيئة تشريعية يشترك عبرها السودانيون في إدارة البلاد بشكل صوري تحت ذريعة السير بالسودان نحو الاستقلال اذ لن يتم ابعاد مصر الا عند قيام دولة السودان المستقلة تحت رعاية بريطانيا. كون الحاكم العام لجنة من كبار الموظفين البريطانيين في يناير 1943 لمناقشة الامر وبعد عقد ثلاثة جلسات قدمت مقترحا لقيام هيئة باسم "المجلس الاستشاري لشمال السودان" ليجيزه مجلس الحاكم العام.

بعث الحاكم العام رسالة الي لامبسون اخطره بهذه التطورات فكتب لامبسون الي ايدن وزير الخارجية معبرا عن موافقته للمقترح اذ انه يوفر للادارة جهازا مركزيا لمعرفة احتياجات السكان وفرصة لتدريب السودانيين، واطاف عبارة "قبل ان يعيق التملل السياسي تعاون المستنيرين من السودانيين مع الحكومة" (29). ويبدو ان هذا التخوف هو الذي دفع الحكومة لتقديم المقترح.

كما وردت اشارة من القنصل "علينا ان نتوخي الحذر حتي لا نخرج من مصر والسودان عبر تطبيق للديمقراطية وما هذه الا عملية "زائفة" والغرض منه تامين المصالح البريطانية".

تم تشكيل المجلس من 28 عضو يمثلون الشعب السوداني: 18 منهم يتم تعيينهم بتوصية من مديري المديرية البريطانية وعشرة يختارهم الحاكم العام من العاملين في القطاعات المهنية. المجلس عبارة عن هيئة استشارية تحت مسمي سوداني تساعد الحكومة في تنفيذ مخططاتها وصفها زورا الحاكم العام في جلسة الافتتاح "بانها اول هيئة تمثيلية في تاريخ السودان" (30) وقد انطلقت هذه الفرية علي بعض الاحزاب* التي سارعت بادخال من يمثلهم من العمد ونظار القبائل وبعض الموظفين متوهمين انها ممارسة ديمقراطية بينما قاطعها حزب الاشقاء الذي انبثق من المؤتمر. وقد وصف احمد خير الهيئة بأنها آلية " لتنفيذ مخططات بريطانيا عن طريق اعضاء ينفذون ما يطلب منهم" (31).

كان المعيار الذي تتخذه بريطانيا لاختيار الحلفاء هو وقوفهم بجانبها ضد التغلغل المصري وكما جاء في رسالة لهدلستون ان تحقيق اهداف بريطانيا يتطلب "مقاومة الدعاية المصرية وخلق رأي عام في السودان مؤيد لنا ولسياستنا الرامية الي تحقيق الحكم الذاتي ... مما يتطلب استقطاب السودانيين خاصة المتعلمين" يتطلب الامر توضيح هدف بريطانيا وهو "الحكم الذاتي" (32). وقد شدد هادلستون علي ضرورة بذل بريطانيا مزيدا من الجهد لاقناع السودانيين بانها تهتم بمصالحهم وفي هذا الصدد لام حكومته بتجاهل طلبه لتقديم هبة مالية لكلية غوردون واقترح ان يفتح المجلس

البريطاني فرعا له في الخرطوم "ليساهم في بث الدعاية البريطانية" (33) واذاف "من الضروري تشجيع العناصر المؤيدة لنا لاتخاذ سياسة ربما ضد الوجود المصري كليا في السودان" * (34) أيدت الخارجية البريطانية التزام حكومة السودان لتحقيق الحكم الذاتي واول خطواته تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان (35) .

أي تأخير في تنفيذ الحكم الذاتي سوف تستغله مصر وتطالب بموضوع الوحدة بما يعني تغييرا في ما جاءت به اتفاقية الحكم الثنائي وهو لن تقبله بريطانيا وقد يدفعها لتصفية الوجود المصري في السودان. وضح ان هدف بريطانيا المحافظة علي وضعها "المتميز في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة" وسياستها ترمي لمساعدة "شعب متخلف" عبر حكومة رشيدة تسعى الي تحقيق حكم ذاتي "تدرجي" (36) .

نجحت حكومة السودان في تشكيل الجبهة الاستقلالية بشكل يتوافق مع مشروع الحكم الذاتي الذي يتطلب التصدي للنفوذ المصري ومن اركان هذه الجبهة حزب الامة . في رسالة من روبرتسون * الي مساعد قنصل السودان في القاهرة وضح علاقة هذا الحزب بالحكومة، اشار الي بداية ظهور مجموعة في 1926 موالية للحكومة اثر احداث 1924 بقيادة جريدة الحضارة ورئيسها حسين شريف. ولم يظهر الحزب الا في 1944 عندما سيطرت مجموعة "الاشقاء" الموالية لمصر علي اللجنة التنفيذية للمؤتمر مما ازعج من سماهم "المعتدلين" الذين سعوا "للحكم الذاتي" أشار روبرتسون ان حزب الامة ليس صنيعة بريطانية بل الحكومة شجعتة لاستغلاله ضد الخطر المصري خاصة بعد مساندة الختمية للاشقاء. كما ان فكرة الاستقلال تتماهي مع طموحات الحزب ليصبح السيد عبد الرحمن ملكا علي السودان كما روح لهذا اتباعه ولهذا تمسكوا بالاستقلال الفوري ولم ينفي المهدي الفكرة. وفي حقبة "نيوبولد" ابدى تخوفه من أن تدفع نزعات السيد عبد الرحمن "الانفصالية وطموحاته الملكية" طائفة الختمية نحو مصر. كانت الحكومة علي علم بهذه النوايا، ورد في رسالة من "بيلي" ان المهدي تحدث مع الحاكم العام مبديا رغبته في مساندة الحكومة له ليكون هو او ابنه ملكا علي السودان خاصة انه ساعد الحكومة في تنفيذ مخططاتها ويريد منصبها سياسيا لنفسه (37) وفي رسالة من شابمان اندروز الذي جاء في زيارة الي السودان كتب "إن السيد عبدالرحمن يعيش في قصر وهو يطمح ان يكون ملكا علي السودان ويستغل الدين لتحقيق طموحاته". (38)

دفع تشجيع الحكومة عبد الله خليل لتقديم طلب في 18 فبراير 1944 للحصول على ترخيص لإقامة حزب الأمة ورغم ان الحكومة لا تعترف بالاحزاب فقد وافق الحاكم العام علي الطلب وصدرت جريدته "الامة". تبني الحزب سياسة مؤيدة للحكومة علنا مما افقده اي تعاطف شعبي مؤثر. اضافة الي ان ارتباط الحزب بالمهدية اثار شكوكا في عودتها مرة اخري، فتمويل الحزب كان من دائرة المهدي ويعقد اجتماعاته في مقرها وتولي الدعاية للحزب مهديون صارخون مثل محمد الخليفة شريف ومحمد علي شوقي عضو المجلس الاستشاري .

بحلول عام 1946 اثار مصر قضية مراجعة اتفاقية 1936 حسب النص الذي يقضي بمراجعتها بعد عشرة سنوات وبضغط من مصر وافقت بريطانيا علي اجراء المفاوضات التي عرفت بمفاوضات "صدقي بيفن" وما تمخضت عنه هذه من نتائج اثار موجة من الاضطرابات في السودان بسبب اعتبارها استجابة لرغبة مصر في تحقيق مكاسب لها في السودان وترجع بريطانيا عن موضوع الحكم الذاتي. قاد حزب الامة هذه الاضطرابات بتحريض وتشجيع من الحكومة فاجبرت بريطانيا بالغاء المفاوضات وقد وضح لبعض المسؤولين البريطانيين ان حكومة السودان تقف وراء السيد عبد الرحمن في مطالبته باستقلال السودان لقطع الطريق امام مصر فالحاكم العام يتصرف كموظف في الحكومة البريطانية وليس حاكم عام يمثل دولتي الحكم الثنائي لهذا ظلت حكومة السودان تضع العراقيل امام اي تسوية انجليزية مصرية بشأن السودان(39).

في الواقع كان هناك توافق بين اغلبية المسؤولين البريطانيين عدم تقديم أي تنازلات لمصر في السودان. كتب سرجنت الي بيفن "أي استجابة للمطالب المصرية في السودان سيفقدنا أصدقاءنا في الجبهة الاستقلالية ويمكنهم استعداد البلاد كلها ضدنا واذا لم نكن حذرين في هذا الخصوص فربما نجد انفسنا مطرودين من مصر والسودان معا. اذا غادرنا مصر ينبغي مهما كلف الامر ان نحافظ علي سيطرتنا علي السودان" (40). "ولا بد من دعم مركز بريطانيا في السودان عبر تقوية الكتبتين المدرعتين الحاليتين باضافة قوة مدرعة وبضع قاذفات قنابل"(41)

بعد انهيار مفاوضات "صدقي - بيفن" قررت الحكومة المصرية رفع قضية السودان ومصر لمجلس الامن وقد حشدت بريطانيا كل دبلوماسيها لعرقلة اتخاذ المجلس اي قرار يضر بمصالحها. وفي رسالة سرية من شابمان اندروز ان الحاكم العام روبرت هاو* طلب ان تقول بريطانيا للمصريين "ارفعوا ايديكم عن السودان" فالتسهيلات التي تجدها بريطانيا من السودان اكثر مما تقدمه مصر، يمكن لبريطانيا ان "تقهر مصر ولا يمكن ابدا ان تقهر السودانيين" بسبب اتساع رقعة البلاد ولان "المقاتل السوداني المتعصب يختلف عن المقاتل المصري"(42) اقترح تجاهل اتفاقية الحكم الثنائي لان السودانيين انفسهم يرفضونها حتى "الاشقاء". وقد ابرمت قبل خمسين سنة ولم يشتركوا فيه فاصبحت حبر علي ورق (43).

جاء في إعلان العرش المصري في نوفمبر 1949 ان مصر متمسكة بوحدة وادي النيل فأعلن السكرتير الإداري امام الجمعية تشكيل لجنة لاعادة النظر في قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي الذي حلا مكان المجلس الاستشاري عرفت هذه بلجنة "التعديلات الدستورية" برئاسة القاضي ستانلي بيكر (44). علي أساس تضع قانون الحكم الذاتي.

وقد علق السكرتير الاداري في 1950 أن هذه الترتيبات الادارية بعيدة عن صورة الحكم الديمقراطي الذاتي الذي تهدف الاحزاب له، ما يهيم بريطانيا في هذه البلاد تاخير يوم الحكم الذاتي لا طول وقت، الانقسام بين الامة والختمية يخدم مصالح بريطانيا" (45). عقدت اللجنة احد عشر اجتماعا وسلمت توصياتها للحاكم العام رغم أن أربعة من الأعضاء السودانيين استقالوا من اللجنة قبل أن تكمل أعمالها.

في 8 أكتوبر 1951 أعلن مصطفى النحاس الغاء اتفاقية 1899 ومعاهدة 1936 من داخل البرلمان المصري واعقب هذا اصدار الملك دستور خاص بالسودان ليكون تحت التاج المصري. قررت الحكومة عرض توصيات لجنة التعديلات الدستورية واجازتها فارسلت نسخا الي كل من بريطانيا ومصر. أعلنت بريطانيا اجازتها وانها تساند الحاكم العام في إجراءات الحكم الذاتي الذي يفضي الي تقرير المصير. رفضت مصر تقرير لجنة التعديلات الدستورية وفي مذكرة من السفير المصري في لندن الي وزير الخارجية البريطاني ان مصر تصر علي وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وان بريطانيا تختلق الاختلافات بين الشعبين وهي واضحة متمثلة في الجغرافيا واللغة والدين وتصر الحكومة المصرية عدم فصل موضوع الجلاء عن وحدة وادي النيل تحت التاج المصري وتأسيس الحكم الذاتي في اطار الوحدة. وقد فسرت بريطانيا هذا الموقف المصري بانه مبني علي عدم فهم للاوضاع في السودان وان اغلبية السودانيين يرفضون سيطرة مصر علي بلادهم وانهم "لا يخفون احتقارهم للمصريين" ويريدون حكم ذاتي حقيقي (46).

تاكد الان لبريطانيا ان السبيل الوحيد لانهاء النزاع مع مصر بشأن السودان هو بإعلان السودان دولة مستقلة والعمل علي إيصال مؤيديها الي الحكم.

جاء استيلاء الضباط الاحرار علي السلطة في مصر ليتم التوافق مع بريطانيا لتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي للسودان في 12 فبراير 1953* وقعها رالف ستفنسون عن بريطانيا ومحمد نجيب عن مصر (47).

في رسالة سرية من انتوني ايدن للحاكم العام كتب "بإمكاننا تقليص السلبات عند التطبيق وهذا يعتمد علي صبر وتحمل الموظفين البريطانيين ونعتمد عليكم في الحفاظ علي ما بنيناه طوال 50 عاما، مصلحتنا في السودان تامين الاتصالات برا وبحرا وعند استقلال السودان تقوم حكومة رشيدة ولا يصبح السودان وكرا للشيوعية ولا يثير اضطرابات في المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا (48).

انتخابات 1953 الاولى في تاريخ السودان

بعد توقيع الاتفاقية واستعدادا للانتخابات عينت بريطانيا موظفاً تحت غطاء مندوب تجاري (رتشيز) ليعمل حلقة وصل مع حلفائها وهو يتحدث العربية وسوف يلتحق به مستشرق ومندوب علاقات عامة يزوود بمواد اعلامية كتب ومنشورات من مكتبها في بيروت واعادة فتح المجلس البريطاني الذي اغلق في 1951 لضغط المصروفات. خصصت 10 الف جنيه استرليني لهذا النشاط واضيفت لها

عشرة اخري. ويوصي المكتب الاعلامي بتمويل صحيفة ناطقة بالعربية. كل هذا عبء يقوم به الموظفون البريطانيون استعداداً للانتخابات التي سوف تقرر سمعة بريطانيا في افريقيا والشرق الاوسط(49).

عند اقتراب موعد الانتخابات كتب "رتشيز" رسالة لحكومته ان السيد عبد الرحمن يطلب مساعدة بريطانيا لتمويل الحزب عن طريق شراء القطن من مزارعه بسعر اعلي من السوق ولكن "رتشيز" اخبره ان هذه المساعدة غير مضمونة وسبق ان ناقش الامر مع لويد جورج اثناء زيارته للسودان فوضع له شروط لهذه المساعدة:

1. يعلن حزب الامة موقفا واضحا بالنسبة للعلاقة مع مصر.
 2. تشكيل جبهة من مؤيدي الاستقلال في الانتخابات خاصة الحزب الجمهوري الاشتراكي.
 3. التعاون مع الجنوبيون بمنحهم تأكيدات ببقاء الموظفين البريطانيين لعدة سنوات قادمة.
- أبدي المهدي موافقته علي الشروط ومناقشتها مع ابنه الصديق وذكران ما يهمله استمرار التعاون مع بريطانيا. وقد تم لقاء بين الصديق و"لوس" مستشار الحاكم العام وكرر الشروط ووافق عليها الصديق. وفي رسالة من "رتشيز" الي حكومته قبيل الانتخابات عرض ما جاء في لقاء اخر مع السيد عبد الرحمن مبينا له ان بريطانيا قدمت ما التزمت به لكنه قدم مطالب غير مقبولة منها اعلان بريطانيا موقفا صريحا مؤيدا لحزب الامة وترتيبات في دوائر انتخابية الامر الذي يعتبر تدخلا في الانتخابات وسوف ترفضه اللجنة (50).

تم الاتفاق علي اجراء الانتخابات في نوفمبر -وديسمبر فشرعت الحكومة ورجال مخابراتها في التواصل مع حلفائها في الجبهة الاستقلالية تقدم لهم النصائح من اجل ان يكسبوا الانتخابات لكن النتيجة اصابهم بصدمة اذ فاز الحزب الوطني الاتحادي ب 51 من جملة 97 مقعدا مقابل 22 لحزب الامة و3 للجمهوري الاشتراكي(51). وضح لهم ان الاتحادي فاز في كل دوائر الخرطوم واغلب دوائر كسلا وكردفان ولا يستبعد ان يفوز بكل دوائر الخريجين. تردد ان السيد عبد الرحمن اعلن في حالة شكل الاتحادي حكومة سيعلم حكومة في الغرب(52) اجتمع "كباتريك" مستشار الحاكم العام مع السيد عبد الرحمن وابنه، لام المهدي بريطانيا لانها لم تقدم ما يكفي من مساعدات، كان رد "كباتريك" بان حزبهم هو السبب في الهزيمة لانه لم يتبع نصائح بريطانيا التي أشارت لهم بالتعاون مع كل دعاة الاستقلال مهما كان توجهاتهم ولكن حزبهم أصر علي ان يعلن المرشح انتمائه لحزب الامة، كما دخلوا في معركة مع الحزب الجمهوري الاشتراكي واضاعوا الكثير من الوقت والجهد الذي كان يجب ان يوظف ضد الحزب الوطني الاتحادي ونصحهم تشكيل جبهة استقلالية معارضة في البرلمان(53).

في 9 يناير 1954 شكل الحزب الوطني الاتحادي أول حكومة منتخبة في تاريخ السودان* برئاسة اسماعيل الازهري وقد وجدت شعبية كبيرة إذ رأى السودانيون أن هذا الحزب هو الذي ناضل وكافح ضد الاستعمار البريطاني بينما حزب الامة لم يقف في جانب الانجليز فحسب؛ بل سعي لقيام ملكية مهدوية يكون علي رأسها السيد عبد الرحمن أو أحد ابنائه. وقد انتشر خبر لقاء السيد عبد الرحمن

بوزير خارجية بريطانيا اثناء حضوره حفل تتويج الملكة اليزابث في لندن وقد اصطحب معه في اللقاء "يودل" مدير كلية غوردون كمتراجم عوضا عن أحد أعضاء وفده. استفسر السيد عبدالرحمن في اللقاء عن نوع الحكم الذي تريد بريطانيا اقامته في السودان وهو علي اعتبار الاستقلال فرد الوزير ان بريطانيا تفضل الملكية لان هذه اثبتت نجاحها في السعودية والعراق حيث ساد الاستقرار عكس سوريا ولبنان(54) وقد سارع الحاكم العام إلي نفي الخبر خشية من اثاره السيد علي المرغني وبريطانيا تخطط لإبعاده عن مصر.

فكر حزب الامة في بدائل لاسقاط حكومة الاتحاديين واتته فرصة عندما تقرر دعوة محمد نجيب لحضور افتتاح البرلمان في الأول من مارس. وضعت خطة لتنظيم مظاهرة تهاجم موكب محمد نجيب وقعت اشتبكات مع الشرطة وسقط عدد من القتلي. توقع الحزب اعلان الحاكم العام إعلان حالة الطواري التي نص عليها قانون الحكم الذاتي وما يترتب عليها من اجراء لكن الازهري وقف ضد الاجراء*.

بدأ حزب الامة يتخوف من زيادة نفوذ الازهري ووجد نفسه الاضعف فالمرغني نجح في اسقاط الازهري وان كان لفترة وجيزة في نوفمبر 1955 وكان ان حاول بعض اقطاب حزبالامة احداث تقارب بين المهدي والمرغني كطريق للوصول للحكم. أبدي المهدي موافقته علي الفكرة بينما لم يفصح المرغني عن رايه صراحة وان أصبح يدرك ان موضوع الوحدة قد تلاشي واصبح من مويدي الاستقلال. وهناك اشارة الي ان المرغني حسم امره بقاء المهدي بعد ان كشف له عبدالله خليل تقريرا طبيا من طبيب معالج للمهدي ذكر فيه بان صحته لا تمكنه من حكم البلاد، وينظر لعبد الله خليل كاحد المهندسين لفكرة اللقاء واقنع المرغني وتم "لقاء السيدين" في 1 ديسمبر 1955. (55) وتفاعل الشعب علي اساس ان اكمال الاستقلال قد اقترب. رغم ان محمد احمد محجوب وصف هذا التحالف بانه "اسوا كارثة في تاريخ السياسة السودانية ففي هذا التحالف سعي عدوان لدودان مدى الحياة بدافع الجشع والتهافت علي السلطة والغرور والمصالح الشخصية للسيطرة علي الميدان السياسي". في ظل هذه الفوضى والتجاذب الحزبي.

قرر الازهري عرض موضوع إعلان الاستقلال من داخل البرلمان للتصويت بضغط من بريطانيا ومعروف ان تقرير اللجنة الدولية وضع هذا الخيار عوضا عن الاستفتاء وبالفعل في 19 ديسمبر تم هذا الترتيب بالتشاور والاتفاق مع الحكومة واعلن الاستقلال من داخل البرلمان بموافقة الجميع وعلي ان يكون استقلال السودان رسميا في الاول من يناير 1956.

تم تشكيل الحكومة القومية برئاسة الازهري ووزراء من كافة الاتجاهات عبدالله خليل ومرغني حمزه ومحمد نور الدين مبارك زروق وصفت باغرب حكومة تضم كل المتناقضات. ادت اليمين في 2 فبراير وقد سادت حالة من التفاؤل لكن بصورة مفاجأة اعلن المرغني قيام حزب جديد "حزب الشعب الديمقراطي" في 20 يونيو 1956 واعلن في بيان الهدف من قيام الحزب ثم اعلن مرغني حمزة دمج الحزب الذي شكله سابقا باسم "حزب الاستقلال الجمهوري" في حزب الشعب.

وقد انشغلت الحكومة بهذه المناورات المتكررة التي تهدف لاستمرارها فعمليا لم تتمكن من اجراء اي اصلاحات ولم يلحظ الشعب اي تغيير يذكر.

في 25 يونيو في جلسة للبرلمان تقدم كل من مرغني حسين زاكي الدين ورحمة الله محمود ويعقوب حامد من حزب الامة وعبدالحميد مادبو من الجمهوري الاشتراكي وبولين الير من الاحرار الجنوبي باقتراح "إن من رأي المجلس ان رئيس الحكومة فقد ثقة المجلس" فتم التصويت واجيز ب 60 صوتا مقابل 31 للاتحاديين واعقب هذا انسحاب 17 من نواب الوطني الاتحادي والانضمام لحزب الشعب. جرت مفاوضات بين الامة وحزب الشعب والاحرار لتشكيل حكومة، ائتلافية وتشكلت في 5 يوليو 1956 برئاسة عبدالله خليل. وقد علق الازهري "علينا ان نثبت للعالم ان السودان فهم الديمقراطية فهم صحيح". أما المؤرخ البريطاني ب م هولت فقد وصف التحالف بانه "انتهازي اصطناعي قصد به إبعاد الازهري ونوابه اذ ان كل حزب كان له رأي مختلف في قضايا كبرى" (56). وضح ان ما تقوم به الاحزاب يهدف للبقاء في السلطة - كما كانت تفعل حكومة السودان سابقا - دون اي اهتمام بالاوضاع الاقتصادية المتردية حتي حكومة الازهري الاولي لم تتمكن من تحقيق أي انجاز حقيقي بسبب جرها في مناورات الاحزاب لاسقاطها وتحريض النواب ووضع العراقيل امامها بل انهم يطالبون بزيادة المكافآت للحصول علي اصواتهم فكان من المألوف انتقال النواب من حزب الي اخر.

تم اجراء انتخابات لقيام جمعية تأسيسية في مارس 1958 حقق حزب الامة فوزا بالحصول علي 67 مقعدا والوطني الاتحادي 46 مقعدا والشعب الديمقراطي 32. اتخذت حكومة يوليو الائتلافية قرارين بشأن الانتخابات: زيادة اعضاء مجلس النواب من 97 الي 173 والغاء دوائر الخريجين. في حوالي عامين تشكلت ثلاثة حكومات وحكومة ائتلافية رابعة في اكتوبر 1958 (57). بينما فشلت اي منها بتحقيق انجاز علي المستوي الاقتصادي والخدمي.

سرعان ما ظهرت خلافات بين اطراف الائتلاف حول عدة قضايا: مشروع ايزنهاور والسياسة الخارجية وعجز في الميزانية وصعوبة تسويق القطن وازمة في العملات الاجنبية وندرة في السلع الاستهلاكية. تدفق المتظاهرون في الشوارع منددين بسياسة الحكومة وتوالت اضرابات بين الموظفين والعمال. واشتد الخلاف عندما وافق حزب الامة علي قبول المعونة الامريكية بينما عارضها حليفه علنا كما رفض منح امتياز لشركة امريكية لاقامة مصنع للحوم في كوستي.

بدأ كل فريق يبحث عن حلفاء في الداخل والخارج، وتردد ان حزب الشعب الديمقراطي يخطط لإسقاط الائتلاف وتشكيل تحالف مع الاتحادي وان علي عبد الرحمن غادر الي القاهرة بدعوة من جمال عبد الناصر لاكمال الصفقة. ثم انتشر خبر برقية من السفير السوداني في القاهرة اشارت الي اجتماعات مع جمال عبد الناصر لإبرام اتفاق حول مياه النيل وقد اعلن الازهري استعداده للاعتراف باتفاقية 1929م.

شهدت هذه الفترة نشاطا دبلوماسيا مكثفا واتصالات مع القيادات السياسية وهي ممارسة استمرت للعقود القادمة رغم ما حملته من تدخل في شؤون البلاد. تم تبادل رسائل بين السفراء في الخرطوم وحكوماتهم فكتب وزير الخارجية الأمريكي "فoster دالاس" رسالة بتاريخ 4 نوفمبرالي سفيره في الخرطوم: "يجب ان تجتمع سرا مع رئيس الوزراء عبدالله خليل وتسأله عن تقارير صحفية في الصحف السودانية باننا نخطط لانقلاب عسكري في السودان وهناك تقارير من مسؤولين بريطانيين وفرنسيين اشارت الي أنهم حصلوا علي معلومات بان عبدالله خليل يخطط لانقلاب عسكري قريبا". و اشار الوزير ان هذه الاخبار قد تعرقل تنفيذ الخطة " هل كان لامريكا دور في الانقلاب خاصة انه ختم الرسالة بعبارة "اننا نفضل ان يضع خليل جانبا أي خطة لتنفيذ الانقلاب في الوقت الحالي". وقد رد السفير "حسب تعليماتكم جمعنا معلومات واتصالات ان حزب الامة يخطط ليكون عبد الرحمن المهدي رئيسا للجمهورية".

أشارت رسالة من السفير الأمريكي في باريس الي واشنطن بتاريخ 5 نوفمبر 1958 الي ان مبارك زروق ابغاه ان عبد الله خليل لا يفكر في تحالف بل يريد ان يحكم منفردا نكاية في الشعب الديمقراطي وانه يخطط لانقلاب عسكري وبدأ اتصالات مع ضباط وقد وصلت جماهير الانصار للخرطوم لدعمه(58).

وفي رسالة اخري بتاريخ 6 نوفمبر كتب السفيرالأمريكي الي وزير خارجيته ان مصادر سودانية ابغته ان حزب الامة يبحث في خيارات قبل استئناف جلسات البرلمان في 17 نوفمبر من هذه الخيارات شراء النواب من داخل البرلمان خاصة الجنوبيين واغراء بتقديم خدمات اكثر في الجنوب. اذا نجحت الخطة يعلن رئيس الحكومة قانون بتجميد البرلمان ويحكم مجلس الوزراء منفردا وقد يعرض وزارات علي الجنوبيين ومن يقبل التعاون معه من الاتحاديين والختمية. في حالة الفشل الخيار الثاني استخدام القوات المسلحة وبمساعدة الانصار لضمان البقاء في السلطة. وفي 7 نوفمبر كتب السفير رسالة اخري ذكر ان صحيفة الميدان وجهت اتهامها لامريكا بالتخطيط لانقلاب عسكري مع حزب الامة كما فعلت في دول امريكا اللاتينية واسيا .

كما ذكر تقرير للمخابرات البريطانية وصل في نفس يوم الانقلاب ورد فيه ان عبدالله خليل ابغ صحتي بريطاني قبل شهرين انه سيسلم السلطة للجيش (59) .

إذن أدرك عبدالله خليل قرب انهيار الائتلاف وخروج حزبه من الحكم وفقدانه لمنصب رئيس الوزارة فتذكر الدرس الذي تعلمه من التجربة البريطانية للمحافظة علي السلطة فما هذه الا ديمقراطية "زائفة". فاتصل بقائد الجيش ابراهيم عبود واقنعه باستلام الحكم في 17 نوفمبر 1958. رغم ان الجيش لم تكن له نوايا في الولوج الي العمل السياسي واغلب القيادات تدربوا علي ايدي الانجليز الذي وضعوا الابتعاد عن العمل السياسي مبدأ مقدسا.

وقع اول انقلاب عسكري في السودان، وهو الاول في افريقيا جنوب الصحراء، من حزب سياسي وتوالت الانقلابات إذ رصدت 19 محاولة بعدها. اخرها 1989*.

أصبح هذا هو النمط الذي طبع المشهد السياسي على مدى سبعين عاماً وكانت النتيجة عاقبة مسار الحكم المدني الطبيعي وما نتج عن هذا من تردي اقتصادي اجتماعي سياسي، فمنذ الحكومة الأولى 1954 أصبح مبدأ الأحزاب الوصول إلى السلطة فتعددت الحكومات حتى في ظل الفترة الانتقالية 1954: أربعة حكومات في عامين، وبعد ثورة إبريل تشكلت سبعة حكومات ما بين 1964-69 بسبب التنافس على السلطة. وتكرر نفس الأمر بعد ثورة إبريل 1985 فتشكلت تسع حكومات حزبية في أربع سنوات آخرها في 1989 مما يعني أن الأحزاب السياسية استغلت الثورات التي أعادت الحكم المدني لتحقيق مصالح ذاتية وحزبية بينما أوضاع البلاد في حالة تراجع ممنهج وجاء استغلال الديمقراطية في إشبع صورته. حتى لو كان الثمن ضياع الحكم المدني. أما الحقب العسكرية التي غطت ما يقارب 50 عاماً من جملة السبعين عاماً من السودان المستقل فإن ضررها على السودان أهدح مما يمكن تصوره*.

انشغلت الأحزاب بكيفية الوصول إلى السلطة والبقاء فيها متجاهلة أساليب بناء دولة تعاني أصلاً من قضايا التعدد العرقي والثقافي والجغرافي وأكثر ما تحتاج له تأسيس هوية جامعة لكن الانظمة السياسية كرست الانقسام بدلاً من إزالته :

شمال وجنوب وشرق وغرب وساحل وصحراء ومسلم وكافر والإبقاء على اسم السودان الذي أطلقه عليه محمد علي وهو لا يحدد أرض ولا جغرافياً بل مصطلح تمييزي اثني أطلقه الجغرافيون العرب على منطقة شاسعة في غرب إفريقيا إشارة إلى "اللون" وليس إلى دولة (60). ولم يكن للأحزاب إيمان حقيقي بالديمقراطية ولم تفكر في وضع استراتيجيات لكيفية حكم البلاد ولم تحاول الاستعانة بالخبراء والمخططين في كافة المجالات الذين تذخر بهم البلاد واضطروا للمغادرة وعرفوا بالتمييز والكفاءة اقليمياً وعالمياً حتى أن الأمين العام للأمم المتحدة أشار إلى "السودانيون هم بروسيا إفريقيا" إشارة إلى الدور الرائد لمملكة بروسيا في نهضة أوروبا الحديثة. ما حدث في 2023 هو نتاج حتمي لقرن من تدخل خارجي لاستغلال البلاد وتهافت على السلطة لتحقيق مكاسب ذاتية من السودانيين أنفسهم.

الاحالات

The Condominium Convention 1899 Agreement Between Her Britannic Majesty, Government and the Government of His Highness the Khedive of Egypt Relative to the Future Administration of the Sudan , Muddather Abdel Ag -Rahim , Imperialism and Nationalism in the Sudan , Khartoum University Press. all Governor Generals were British nationals.

2. المادة الثالثة كل الحكام العامون يحملون الجنسية البريطانية :

3. ميمونة مرغني حمزة ، صادرات السودان في الربيع الأول من القرن العشرين، دراسات حوض النيل،

جامعة النيلين، المجلد الأول 1999، 83-102

4. محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969 ، نقله الي العربية هنري رياض ،
وليم رياض ، الجنيد علي عمر ، الدار السودانية للكتب ، ص 27
5. ميمونة مرغني حمزة , British Land Policy in the Sudan 199-1939 , Phd , Khartoum University, 1982 , p59-102
- 1 Warburg, Gabriel, Administration in The Anglo -Egyptian Sudan 1900-6
1916 , PHD , University of London , 1968 , p .58
7. ميمونة مرغني حمزة 143 Phd, opcit
8. Warburg , op.cit , p 61
- * ظهرت حركات مقاومة عسكرية وقبلية ودينية منذ 1900
9. محمد عمر بشير ، المرجع السابق ص 54
10. منصور خالد ، شذرات وهوامش علي سيرة ذاتية الجزء الثاني ، مسطورات ، ص 153 ،
11. محمد عمر بشير ص 29
- 12 فيزديني ، الينا ، نحو هوية وطنية جامعة : جمعية اللواء الابيض ونهضة القومية في السودان
1919-1924 ، ص 76 ، مجلة اداب ، ع 23 ، 2005 ، المنظومة
- *. ضمت القائمة الشيخ علي الطيب احمد هاشم رئيس لجنة العلماء ، اسماعيل الازهري قاضي دار
فور ومن زعماء القبائل علي التوم (الكبابيش) ابراهيم موسي (الهندودة) عبد الكريم ابو سن
(الشكرية) ابراهيم محمد فرح (الجعلين)
13. فيزديني ، المرجع السابق ص 94
14. نفسه ص 100
15. نفسه ص 107
16. من المصادر المهمة : "حسن عابدين Index
for primary and secondary sources on the 1924 revolution ومن المصادر المهمة
للروايات الشفوية لثوار 1924 ، مركز الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم .
17. محمد عمر بشير ، المرجع السابق ص 145
18. ميمونة مرغني حمزة، معالم من التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر، ج2، جامعة النيلين،
الخرطوم 1999، ص 78
- * اصبح هدلستون حاكما عاما في 1940
19. خطاب من هدلستون الي لامبسون سفير بريطانيا في مصر رقم 93 ، 11 يونيو 1940 ، الوثائق
البريطانية ، مركز عبد الكريم مرغني الثقافي ، امدرمان ، 2002 ، المجلد الاول
20. هدلستون الي لامبسون 12 مايو 1942 ، المصدر نفسه
21. لامبسون الي هاليفاكس ، 9 يناير ، 1940 ، نفسه المصدر
22. لامبسون الي وزير الخارجية انتوني ايدن ، 22 مايو 1942 ، نفسه

23. من ابراهيم احمد الي السير هدلستون 3 ابريل ، 1942 نفسه
24. هدلستون الي لامبسون ، 13 مايو 1942 نفسه
- * دافع روبرتسون (كان حل مكان نيوبولد بعد وفاته) عن تصرف الحاكم العام بسبب ضغوط الحرب في كتابه Transition in Africa
25. من السكرتير الاداري الي ابراهيم احمد "رد" 29 ابريل رقم 3 ومرفق 536 الي ايدن الوثائق البريطانية المصدر السابق
26. مقتطفات من منشور نيوبولد ، نفسه
- * دستور المؤتمر يحظر اجراء اي مفاوضات فردية
27. خطاب ابراهيم احمد الي نيوبولد 23 يوليو 1942 ، الوثائق البريطانية
28. هدلستون الي لامبسون 18 نوفمبر 1942 اقترح اقامة مجالس مديريات تعبيرا عن شراكة بريطانية سودانية
29. لامبسون الي ايدن 10 ابريل 1943 ، الوثائق البريطانية
30. كيلرن سفير بريطانيا في مصر الي الي ايدن 12 يناير 1945
- British Documents on the end of Empire, Sudan 2 Parts edited by D Nicolson , part 2
- * بدأ ظهور الاحزاب مع بداية الاربعينات
31. احمد خير ، كفاح جيل حركة الخريجين وتطورها في السودان ، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 1972 ، ص 83
32. هدلستون الي كيلرن ، 12 ابريل 1945
- British Documents opcit
- 33 .ibid
- 34Ibid
- كان هناك اقتراح باستخدام مياه النيل للضغط علي مصر ولكن استبعدت بسبب ان الموضوع يحتاج لوقت وامكانيات لتعديل مجري النيل وتفضل عقوبات عسكرية وبحرية
35. مذكرة هدلستون الي كليرن ترسل الي وزارة الخارجية 13 سبتمبر 1945 بعنوان مستقبل السودان ، الوثائق البريطانية
- 36 ، نفسه
- 37 رسالة من ا. ر. بيلى "سري للغاية" بعنوان عبد الرحمن المهدي 23 مايو 1949 الوثائق البريطانية ، المجلد الرابع
38. تقرير شابمان اندروس عن زيارة الخرطوم ، نفسه
39. رسالة كامبل الي بيغن 30 نوفمبر 1948 ، الوثائق البريطانية، المصدر السابق المجلد الخامس
40. ورقة مجلس الوزراء من من سيرجنت الي بيغن 2 سبتمبر 1948 نفس المصدر

41 . نفسه

ارسل كل من حزب الامة والاتحادي وفودا الي نيويورك

حل " روبرت هاو " حاكما عاما " مكان هدلستون في 1947

42. شابمان اندروس ، برقية سرية من القاهرة الي وزارة الخارجية 6 يناير 1948

الوثائق البريطانية ، المصدر السابق ، المجلد الرابع

43. نفسه

44. تقرير الحاكم العام نفسه

45. رسالة السكرتير الاداري نفسه

46. رسالة الحاكم العام ديسمبر 1948 نفسه

47. اتفاقية بين حكومة الملكة المتحدة ومصر بشأن الحكم الذاتي في السودان

جاءت الاتفاقية في 15 بند والحق بها قانون الحكم الذاتي

48. رسالة سرية من انتوني ايدن الي الحاكم العام British Documents,1953, op.cit

49. برقية " رتشيز " 16 اكتوبر سري للغاية ، ibid

ibid.50

51. برقية مشفرة من مستشار الحاكم العام كيركباتريك الي وزارة الخارجية ibid. 1953

52. ايمن كمال امين السيد ، المرجع السابق ، ص 67

53. كيركباتريك ، British Documents op cit

54. لقاء السيد عبد الرحمن مع ايدن ibid

* ادانة المحكمة اعضاء في حزب الامة

55. ايمن كمال امين السيد ، المرجع السابق

56. Holt, p. Modern History of the Sudan , Nicolson London ,p176

57. موقع النيلين ووثائق امريكية عن السودان الراكوبة نت

58. ووثائق امريكية عن السودان – فترة عبود، نفسه

59.* احتل السودان المرتبة الاولى في افريقيا في الانقلابات والمرتبة الثانية عالميا بعد بوليفيا التي

شهدت 23 انقلابا منذ 1950

60. عزالدين عمر موسي ، محاضرة " الجذور التاريخية للازمة السودانية" نيو جرسى 2024

انظر منصور خالد ، السودان والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد، مالطا ، 1985

ومنصور خالد ، شذرات من هوامش علي سيرة ذاتية ج 3 ، 2018

*عبد الرحيم عمر محي الدين ، صراع الهوية والهوي فتنة الاسلاميين في السلطة من مذكرة العشرة

الي التفاهم مع قرنق، ط4، 2009، دار كاهل للدراسات والنشر.

مستقبل السودان: صراع بريطاني مصري 1951-1946

د علي محمد الصافي (*)

Abstract

The aim of this paper is to throw light on one of the complicated problems in the modern history of the Sudan as it deals with last phase of the Condominium regime and each party was trying to secure its interests. The role of the National Movement was detrimental as it tried to make use of the contradicting stands of the parties. The paper revealed steps followed by the political parties despite their differences and positive results were achieved.

By the end of the Second World War 1945 the Middle East witnessed a new era as a conflict was in progress between the great powers to dominate the area with Egypt having a central role and this can only be achieved with the agreement with the Egyptian government. And this can only be done by settling the Sudan Question in a way satisfactory to Egypt. At the same time Egypt realized that there is a chance to restore her lost rights by calling Britain to revise the Treaty of 1936 after expiry of ten years as one of its terms specified. Britain agreed reluctantly and the round was a failure in 1946 . Another round was held in the premises of the Security Council when Egypt called for British withdrawal from the Nile Valley in 1947 but with British allies in the Council Egypt achieved nothing . A third round was "khashaba – Campel ' which was a failure . A fourth round was held on the coming of the second ministry of Mustafa al- Nahas in 1950-1951 which was detrimental to Egypt as al-Nahas declared the abolition of the Covenant of 1899 and the Treaty of 1936 unilaterally within the parliament .

Keywords: Sidgie- Beven, Protocol Anglo- Egyptian Negotiations, Abolition of 1936 treaty, Sudan question in Security Council

1 . قضية السودان في مفاوضات صدقي-بيفن 1946م

إن وقوع السودان تحت قبضة دولتين بنظامين مختلفين واهداف تباينة جعله في حالة عدم يقين بسبب محاولة كل طرف استمالته لصفها وظهر هذا في تعقيدات العلاقات بين الدولتين ، ومن القضايا التي اقحم فيها السودان ما عرف بـ "مفاوضات صدقي – بيفن" .

بعد إلحاح من الجانب المصري وتردد من الجانب البريطاني، تم الإتفاق بين الطرفين على مراجعة معاهدة 1936 وذلك بعد أن مضت عشر سنوات على توقيعها؛ ترأس الوفد المصري رئيس الحكومة إسماعيل صدقي فيما ترأس وفد بريطانيا وزير خارجيتها E. Beven "بيفن" وكانت قضية السودان أحد أهم القضايا التي يأمل طرفا المعاهدة الوصول لتوافق بشأنها، فقد شكلت هذه القضية على الدوام مصدر خلاف بين مصر وبريطانيا، إذ تعذرت التسوية النهائية بشأنها حتى في المعاهدة المراد

(*) استاذ التاريخ الحديث المساعد، جامعة النيلين، الخرطوم.

مراجعتها، فبريطانيا الساعية لتأمين مصالحها في مصر كانت حريصة على تسخير قضية السودان كمصدر ضغط على مصر من أجل الحصول على تسهيلات أكبر بخصوص قواتها في قاعدتها العسكرية بقناة السويس، أما مصر فقد تمسكت بالسودان باعتباره جزءاً أصيلاً منها¹.

أما في جانب السودانين، فقد كانوا يدركون أن آمالهم وتطلعاتهم نحو مستقبل بلادهم مرهونا بموقف دولتي الحكم الثنائي من مستقبل السودان، لذا تقدم مؤتمر الخريجين في نهاية أغسطس ١٩٤٥م بمذكرة عبر الحاكم العام في السودان موجبة لدولتي الحكم فيه، كان مطلبها الأساسي إقامة حكومة ديمقراطية حرة في حدود السودان المعروفة آنذاك، تحت ظل التاج المصري، كما طالبت المذكرة بإطلاق الحريات العامة، والاهتمام بالتعليم والصناعة وتدريب السودانين ليحلوا محل الموظفين الأجانب في السودان².

رفض الحاكم العام الموافقة على إستلام المذكرة بحجة أن المؤتمر لا يمثل كل السودانين، فضلاً عن أن المذكرة لم تجد الإجماع الكامل من عضوية المؤتمر، وترتب على هذا الرفض تطور خطير كان له الأثر السيئ ليست على وحدة المؤتمر فحسب، بل على وحدة المطلب الأساسي الممثل في قضية استقلال السودان، وبموجب ذلك بدأ الخلاف بين أعضاء المؤتمر حول الوسيلة المثلى التي ينبغي إتباعها لتحقيق الاستقلال، وانقسم هؤلاء الأعضاء إلى مجموعتين؛ الأولى منهما تبنت إستقلال السودان في إطار الوحدة مع مصر، فيما فضلت المجموعة الثانية أن يتحقق استقلال السودان التام بدون الإرتباط بمصر أو بريطانيا إلا بالعلاقة الحسنة³.

أن اختلاف المواقف والرؤى بين السودانين يمثل عامل ضعف ومهدد لقدرتهم في الوصول بقضية استقلالهم الى غايتها؛ في ظل الإصرار المصري بالتمسك بالسودان كجزء لا يتجزأ عن مصر، ومحاولات بريطانيا المستمرة لتسخير قضية السودان لخدمة أهدافها التفاوضية مع مصر، وبالتالي تخوف السودانين من ضياع قضيتهم، في ظل هذا الاختلاف، فكانت الدعوة الى وحدة الجهود بين جميع العناصر الوطنية السودانية، من أجل تحقيق الاستقلال هذه المره عبر المشاركة في المفاوضات التي يجري الإعداد لها في مصر وبريطانيا بشأن مراجعة معاهدة ١٩٣٦م، ولا شك أن السودانين كانوا يمتنون أنفسهم بالمشاركة في التفاوض على إعتبار أنهم طرف أصيل في شأن مستقبلهم السياسي. في خطوة نحو توحيد المواقف والرؤى إستبقت القوى الوطنية السودانية عملية التفاوض المزمعه بين بريطانيا ومصر بالتوافق على ميثاق بشأن مستقبل السودان السياسي، يلزم دولتي الحكم الثنائي

letter From Stansgate to Beven,27 Aug1946,Douglas H. Johnson, **British -1 Document On the End Of Empire(Sudan) Part 1, 1942-1950.(London), 1998, p162.**

23Aug1945, Ibid, p p80-82.- Letter From Azahari to (Attlee)and (Sidgi) 2

3- هيئة الأعمال الفكرية، ماسي الانجليز في السودان، وثيقة قدمها وفد السودان في مصر1946، الخرطوم، د/ت،

بإصدار تصريح مشترك يضمن للسودانيين إقامة حكومة سودانية حرة، تكون في إتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا، ومطالبة الدولتين أيضاً بتسهيل الخطوات العملية نحو سودنة الإدارة في البلاد وإطلاق الحريات الصحفية وحرية الإجتماعات والتنقل والتجارة¹.

بعد الإتفاق على الميثاق المذكور تقرر تشكيل وفد سوداني موحد يمثل فيه كل حزب بعضو واحد؛ من أجل السفر الى القاهرة وعرض موقف السودانين حول مستقبلهم السياسي لوفدي التفاوض، وقد تكامل وصول أعضاء هذا الوفد الى القاهرة في يوم 3 ابريل 1946م².

فور وصول الوفد السوداني الى القاهرة دخل أعضاؤه في لقاءات مع قادة الأحزاب والهيئات المصرية، ومن خلال الندوات والإحتفالات التي أقيمت على شرف هذا الوفد شرح أعضاؤه مهمتهم التي توافقوا عليها والتي رفعوا بشأنها المذكرة من قبل للدولتين؛ كما تقدم أعضاء الوفد بخطاب لرئيس الحكومة المصرية "صدقي" أعلنوا فيه عدم إعترافيهم بالمجلس الإستشاري لشمال السودان الذي تأسس انذاك بأمر الحاكم العام، غير أن صدقي لم يلتزم للإعضاء بأي حقوق سياسية للسودانيين³.

في ذات الإتجاه تعرض الوفد السوداني في القاهرة لضغوط هائلة من قبل الجهات الرسمية والشعبية في مصر من أجل التأثير على أعضائه لكي يتبنوا حل القضية السودانية في إطار الوحدة مع مصر، الأمر الذي أدى إلى قيام حملة إستنكار واسعة في بعض الصحف السودانية لهذه الضغوط على إعتبار أن القضية في المقام الأول تهم السودانين وحدهم دون سواهم⁴.

نجحت الضغوط المصرية في التأثير على بعض أعضاء الوفد خاصة (اسماعيل الأزهري)، وظهر ذلك من خلال البيان الذي أصدره الأخير في 11 ابريل 1946م، وقد وضح من خلال هذا البيان أن الوفد بدأ يميل الى إرضاء الجانب المصري، فقد إحتوى البيان على تأكيد وجوب الجلاء البريطاني من وادي النيل (مصر والسودان) جلاءً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ومن ثم فإن مسألة علاقة السودان بمصر تعتبر شأنًا داخلياً يخص السودانين والمصريين، وبخصوص الرغبة في الإشتراك في عملية التفاوض أكد البيان أن الوفد يتبنى ذات الهدف الذي يتبناه المصريون، وهو الجلاء البريطاني من وادي النيل؛ وكانت تلك إشارة واضحة بعدم تمسك الوفد بعملية المشاركة في المفاوضات، كما يؤكد سيطرة ونفوذ العناصر ذات التوجه الوحدوي مع مصر، وقد استنكر حزب الأمة ما جاء في هذا

1-المعتصم أحمد الحاج، تغطية الصحف المصرية لاعمال مؤتمر الخريجين،(الاهرام نموذجاً)مركز محمد عمر بشير، امدرمان الأهلية، 2009 ص ص 36-37

2- ترأس الوفد اسماعيل الأزهري، وكان وصول الاعضاء على فوجين، الاول: يضم الأزهري ومبارك زروق ومحمد نورالدين، اما الفوج الثاني فقد ضم نقدالله ويوسف التني ومحمد احمد عمر ويحي الفضلي وعبدالله ميرغني ومعني الدين البرير واحمد خير واحمد اسماعيل. صحيفة الراي العام، 24مارس 1946م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.

3- المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص ص 23-24

4- خطاب وفد لرئيس الحكومة المصرية "صدقي" بتاريخ 7 ابريل 1946، دار الوثائق القومية، الخرطوم، ملف المستودعات (أ) ص 1 وما بعدها

البيان؛ واعتبره مخالفه صريحة لأهداف الوفد التي سافر من أجلها الى مصر، وبالتالي إنسحب بعض أعضاء الوفد وعادوا إلى السودان كتعبير عن رفضهم لهذا البيان؛ وإستنكر (الزهري) عملية الإنسحاب وعدها مؤامرة مدبرة من حكومة السودان بقصد إضعاف الوحدة بين السودان ومصر¹. من جانبها عبرت حكومة السودان عن رفضها الاعتراف بالوفد ممثلاً للشعب السوداني، واعتبرته ممثلاً فقط لجزء محدود من شريحة الطبقة المثقفة، وأشارت الحكومة إلى أن بإمكانها تشكيل وفد من كل الفئات في السودان، وقد بذلت حكومة السودان جهودها في كل من القاهرة ولندن من أجل عدم إعطاء الشرعية للوفد السوداني والاعتراف بهذا الوفد ممثلاً للسودانيين في عملية التفاوض الخاصة بمراجعة معاهدة 1936م، ولتدعيم حجته بعدم تمثيل أعضاء لجميع السودانيين أرسل الحاكم العام (هدلستون) إلى السفارة البريطانية في القاهرة؛ رسالة أوضح فيها أن الوفد يغيب عنه ممثلين للإدارة الأهلية في السودان التي تمثل 90% من عامة الشعب السوداني، كما لا يوجد أيضاً ممثل لجنوب السودان في هذا الوفد².

كانت حكومة السودان حريصة على فصل قضية السودان عن القضية المصرية، واتخذت في سبيل ذلك تدابير عملية، وذلك بالبداية في إعداد السودانيين لإدارة شئون بلادهم، وتأهيلهم للحكم الذاتي والتأكيد على أن القرار النهائي بشأن مستقبل بلادهم رهين بإستشارهم³. أما الحكومة البريطانية ومن خلال سفارتها في القاهرة وبيانات وزارة خارجيتها فقد رفضت هي الأخرى الاعتراف بتمثيل الوفد لعموم السودان، لكنها في ذات الوقت أرادت عدم إثارة العناصر الإستقلالية في هذا الوفد، والعمل على احتوائها والإستفادة من عامل الزمن؛ فقد علق وزير خارجيتها (بيفن) في مجلس العموم على مهمة هذا الوفد بالقول: أن حكومته تنتظر اليوم الذي يصبح فيه السودانيين قادرين نهائياً ليقرروا في مصير بلادهم؛ وأن ليس لبريطانيا نية في التأثير على قرارهم النهائي؛ وفي ذات الإتجاه طلبت السفارة البريطانية من أعضاء الوفد ضرورة التنسيق مع حكومة السودان؛ وأكد المستشار الشرقي للسفارة Smart (سمارات) للأعضاء إستحالة اشراكهم عملياً في عملية التفاوض؛ ولكي تتفادى التأثير المصري على أعضاء الوفد وبالتالي عامة السودانيين إقترحت السفارة أن يتم الإستعانة ببعضهم في الوظائف الإدارية العليا في السودان، مثل مجالس المديریات وغيرها من الوظائف⁴.

1-المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 42

2-صحيفة الايام 16 يوليو 1957م مجلد(125) مذكرات زهري، دار الوثائق؛ الخرطوم

3- أكد الحاكم العام للسودان، (هدلستون)للسفارة البريطانية في القاهرة أن الادارة وأتباعها يمثلون نسبة 90% من مجموع الشعب السوداني ولا يوجد في الوفد من يمثلهم، فضلاً عن غياب ممثلين للجنوب، الرأي العام، عدد 24 مارس 1946م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.

4-جمال علي الشريف، الصراع السياسي على السودان 1841-2008، مطبعة العملة السودانية، الخرطوم، 2004، ص 577

من خلال ما سبق بيانه من مواقف مصر وبريطانيا يتضح إتفاق الدولتين ضد تمثيل الوفد وعدم الإعتراف به كمثل للشعب السوداني، وكانت لكل طرف مخاوفه الخاصة؛ فبريطانيا كانت تخشى من الظهور اللافت للعناصر الوحودية في هذا الوفد، بما في ذلك رئيسه الأزهري، بجانب خشيتها من أن إعترافها بهذا الوفد ممثلاً للقضية السودانية يمكن أن يؤثر على سياستها حول تسخير قضية السودان في مفاوضاتها مع مصر، رغم التصريح السابق ل(بيفن) بعدم التأثير على قرار السودانيين حول مستقبلهم السياسي¹.

أما الجانب المصري ورغم وجود عناصر وحدوية في مقدمتها رئيس الوفد إلا أن وجود العناصر ذات التوجه الإستقلالي في الوفد تسبب في خشية المصريين من أن يكون لهذه العناصر الإستقلالية أثر واضح على القرار النهائي بشأن المستقبل السياسي للسودان، في حال الإعتراف بهذا الوفد ممثلاً للسودانيين في هذا الشأن، فضلاً عن أن الإعتراف بالوفد يعني الإعتراف بقضية منفصلة للسودان عن القضية المصرية².

بدأ مسار التفاوض حول السودان بين الوفدين المصري البريطاني بوجهات نظر مختلفة ومتعارضة أحياناً، فالرؤية التي تمسك بها الجانب المصري تصر على أن أي أساس للإتفاق حول قضية السودان لا بد أن يتم وفق وحدة وادي النيل تحت التاج المصري، بينما أصر الجانب البريطاني على التمسك بمبدأ مشورة السودانيين بخصوص أي تسوية تتعلق بمستقبلهم السياسي، واتضح منذ بداية عملية التفاوض أن موضوع السودان سيكون العقبة الرئيسية في هذه العملية³.

وبخلاف الادعاء المصري بالسيادة على السودان؛ والإصرار البريطاني على عدم الإعتراف بذلك، فإن هناك عقبات أخرى كانت تنتظر وفدي التفاوض حول السودان؛ فالوفد السوداني المتواجد في القاهرة، والرأي العام في السودان، و مندوب الحكومة السودانية هناك المتابع لعملية التفاوض سيشكلون عامل ضغط إضافي على المتفاوضين، مما يجعل من العسير على كل طرف من طرفي التفاوض التنازل عن رؤيته؛ وبالتالي ستكون عملية التفاوض بأكملها مرهونه بموقف هؤلاء.

كانت الحكومة السودانية قد أوفدت السكرتير الإداري J. Robertson "جيمس روبرتسون" الذي أجرى لقاءات مع بعض الوزراء المصريين، وأعضاء من السفارة البريطانية في القاهرة، وكان لتواجده في القاهرة أثر كبير على وحدة وفد السودان هناك؛ حتى أن رئيس الوفد "الأزهري" قد حمله مسئولية إنسلاخ مندوب حزب الأمة عن الوفد والعودة الى السودان⁴.

بادرت الحكومة البريطانية بإعلان موقفها من التفاوض حول قضية السودان بالتأكيد أن الوضع الإداري فيه سيظل على ما هو عليه، وأن مستقبله مرهون باستشاره أهله الذين ستتولى بريطانيا

Dglas Johnson, **op. cit**, p137-1

2-المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 27

3- الهيئة القومية للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 97

4- صحيفة الأيام، عدد 16 يوليو، 1957 مذكرات أزهري، دار الوثائق القومية، الخرطوم،

إعدادهم وتأهيلهم من أجل تحقيق غايتهم ومطالبهم السياسية بالوسائل الدستورية، ويتضح من هذه الرؤية أنها كانت بحاجة إلى قاعدتين ليتم تنفيذهما على أرض الواقع أولاً؛ ضرورة توفر إدارة ثابتة للبلاد يمكنها تشكيل أنظمة أساسية للحكم الذاتي في السودان تمهيداً للإستقلال التام، أما القاعدة الثانية فقد كانت تتطلب توظيف عدد مقدر من السودانيين في الإدارة العليا في السودان لهيئتهم لإدارة بلادهم¹.

لم تجد الرؤية البريطانية التي صرح بها (بيفن) حول مسألة السودان التأييد من بعض القوى الوطنية في السودان، بحجة أن التقدير النهائي الذي تضمنته هذه الرؤية حول أهلية السودانيين لإدارة شؤونهم لا يتقرر بأيديهم وإنما بأيدي البريطانيين الذين لم تظهر منهم أي بادرة جدية نحو تمكين السودانيين من إدارة شؤون بلادهم؛ رغم مرور نصف قرن من الزمن على وجودهم في السودان².

وفي موقف مشابه لموقف الحكومة البريطانية؛ أكد الحاكم العام للسودان آنذاك Huddelston (هدلستون) لأعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان أن لديه الثقة التامة بأن السودانيين سيتولون مسؤولية بلادهم خلال العشرين عاماً القادمة، وأن حكومته ستعمل بكل جد وإجتهاد للوصول بهم إلى هذه الغاية، وكانت تلك أول مرة تحدد فيها حكومة السودان مدىً زمنياً يخص مستقبل السودان السياسي؛ وقد إحتج وفد السودان في القاهرة على حديث هدلستون السابق، وقدم برفقيات إحتجاج لسفراء كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وأمريكا والصين، ندد فيها بهذا التصريح الذي يشير إلى عدم إمكانية نيل السودان لإستقلاله خلال فترة نهاية التفاوض الجارية بين مصر وبريطانيا، حول موضوع الجلاء البريطاني عن مصر والسودان³.

أما الحكومة المصرية فقد تمسك وفدها بمبدأ السيادة على السودان، وأكدت في ذات الوقت أن موضوع هذه السيادة غير قابل للتفاوض، وأنها حريصة على مصالح السودانيين ورفاهيتهم، ورفضت في ذات الوقت أن تعترف بالسودان كوحدة سياسية وفق ما هو عليه الحال آنذاك، ولم يكتف الجانب البريطاني برفض هذه الرؤية المصرية بل لجأ إلى تسريبها إلى خارج طاولة التفاوض من أجل إظهار مصر كدولة ذات مطامع استعمارية في السودان، من خلال تمسكها بمبدأ إثبات السيادة عليه⁴.

1-المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص27

2-نفس المصدر ص31

3-Doglas, **Op. cit**, p141-142

4-الهيئة القومية للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص93

ونتيجة للضغوط الهائلة من حكومة السودان ومجلس العموم البريطاني شددت الحكومة البريطانية في التوصية لمفاوضاتها في القاهرة، بعدم تقديم تنازلات لمصر حول قضية السودان، وعدم الاعتراف كذلك بالسيادة المصرية عليه¹.

زاد من تعقيد مسألة التفاوض حول مسألة السودان التسريبات التي جاءت بالصحف المصرية حول مؤتمر إدارة السودان، والإقتراح الخاص بتوسيع مشاركة السودانين في شؤون الإدارة في بلادهم، عبر ما عرف لاحقاً بالمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية التي صارت البديلة للمجلس الاستشاري لشمال السودان، إذ أصر الجانب المصري على المشاركة الفعلية في إدارة السودان، كما إحتج وفد السودان في القاهرة على ما جاء في هذه التسريبات، وطالب الوفد بإبعاد حاكم عام السودان بحجة أنه خالف النظم واللوائح التي تحدت له بموجب معاهدي 1899 و21936.

في بداية مايو ١٩٤٦م كان وفد السودان المتابع لسير التفاوض في مصر قد قرر إبعاد ممثل حزب الأمة في الوفد نتيجة لمواقف الحزب وبيانه الذي أكد فيه إنحراف الوفد عن مهامه نتيجة لما سبق ذكره من قبل حول تعرض الوفد لضغوط مصرية، وفي نهاية يونيو من ذات العام ناشد الوفد السوداني الحكومة المصرية بعدم مواصلة التفاوض مع بريطانيا، وإلغاء المعاهدة التي يجري التفاوض حول تعديلها، ورفع القضية لمجلس الأمن بحجة أن بريطانيا غير جادة في عملية التفاوض، غير أن المناشدة لم تجد الإستجابة من الحكومة المصرية، وبالتالي تواصلت العملية التفاوضية بين مصر وبريطانيا؛ ففي ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦م تقدمت بريطانيا بمشروع يخص قضية السودان يتضمن إقرارها بوحدة وادي النيل تحت تاج مصر مع التأكيد على ضرورة إعداد السودانين والتشاور معهم من أجل إقامة نظام يؤهلهم لأن يتولوا بأنفسهم إدارة شؤونهم، وذلك من خلال إيفاد بعثة مشتركة بين مصر وبريطانيا تكون مهمتها التحقق من إستيفاء السودانين لذلك³.

رفض الجانب المصري المشروع البريطاني السابق بحجة أنه لا يتضمن إقرار بريطانيا بسيادة مصر على السودان، ولا يجعل الوحدة أساس لهذا النظام المقترح، فضلاً عن أن هذا المشروع بما هو عليه يمهّد لإنفصال السودان عن مصر، بحكم أن الحاكم العام في السودان سوف يعمل على إعداد السودانين للحكم طبقاً لتوجهات حكومته في لندن⁴.

Doglas op. cit, pp153-157-1

2- المعتصم احمد الحاج ، مصدر سابق ص ص 60-61

3- الهيئة العامة للكتب والوثائق ، مصدر سابق ، ص ص 74-76

4- نفس المصدر ، ص ص 94-96

جدير بالذكر أن طرفي التفاوض سبق وأن توصلا لصيغة مقبولة من الطرفين، حول النصوص العسكرية في معاهدة ١٩٣٦م، وقد كان هذا شرطاً لازماً، أصرت بريطانيا عليه قبل حسم مسألة الخلاف بشأن قضية السودان¹.

أسهم التفاهم الذي تم حول النصوص العسكرية في تشجيع طرفي التفاوض لمواصلة التفاوض في قضية السودان، فقد بدأ الجانب المصري بقيادة (صدقي) يميل إلى عدم التشدد في موقفه بشأن السيادة على السودان، في موقف مخالف للتوجه التقليدي لمصر بشأن هذه القضية، فيما كان الجانب البريطاني بقيادة (بيفن) يأمل في أن تتم تسوية مسألة السودان من أجل إنجاح خطط بلاده ومصالحها في مصر خاصة والشرق الأوسط عموماً، والتي تفوق في الأهمية مسألة سيادة مصر على السودان².

وتبعاً لذلك إقترح (صدقي) على السفارة البريطانية في القاهرة إمكانية السفر إلى لندن والتفاوض المباشر مع وزير خارجيتها (بيفن)، وإيضاح وجهة النظر المصرية حول السودان، وعلى الفور وجد الترحيب من الجانب البريطاني الذي إستبق وصول (صدقي) بإعداد مقترح من الخارجية البريطانية إستشارت فيه حكومة السودان، تضمن هذا المقترح إعترافاً بريطانياً بما سُهي بحقوق مصر في السودان، إلا أن حكومة السودان إعتضت على هذا المقترح بحجة أن السودانيين يعارضون مبدأ السيادة المصرية عليهم، فضلاً عن أن ذلك يحصر مهام هذه الحكومة في الإشراف الإداري فقط في السودان ولم تكتثر الحكومة البريطانية للإعتراضات التي أبدتها حكومة السودان حول إقتراحها، ودخل الوفدان المصري والبريطاني بتاريخ 18 أكتوبر 1946م في عملية تفاوض وفق المقترح البريطاني السابق³.

أثناء عملية النقاش حول قضية السودان كان الجانب المصري يميل إلى الإستشهاد بالروابط التي تجمع بين شعبي وادي النيل في مصر والسودان، والوحدة بينهما التي يسندها التاريخ، والمصالح التي تجمع شعبي الوادي، وترى مصر أن تظل الادارة القائمة في السودان إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية لقضية السودان، أما الجانب البريطاني فقد كان يحرص على تضمين الإتفاق المزمع إعترافاً مصرياً بحق السودانيين الكامل في رفض أو قبول هذه الوحدة، وحاول بيفن التأكيد على ذلك بالإستناد للمواثيق الدولية التي تعطي الشعوب المستعمرة الحق في تقرير مصيرها؛ وفي ذات الإتجاه أصر(بيفن)على أن تعترف مصر بأن النظام الإداري المائل في السودان لن يتغير بل يتم تدعيمه؛

1-جيمس روبرتسون؛ السودان من الحكم المباشر الى فجرالاستقلال، ترجمة مصطفى عابدين، دار الجيل، بيروت، ص 156

2-هدى جمال عبد الناصر ، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية، 1936-1952م، دار المستقبل، القاهرة، 1987م، ص226.

3-Doglas, **Op. cit**, p176 وقد خطأ روبرتسون موقف بلاده بشأن هذا المقترح، جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 154.

وعدم ربط جلاء القوات البريطانية عن مصر بجلاء مماثل في السودان سواء كان ذلك في الحاضر أو المستقبل¹.

انتهت عملية التفاوض بين (بيفن) و(صديقي) إلى اتفاق مبدئي حول قضية السودان، أقرأ فيه إتباع سياسة في السودان يكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم تحت التاج المصري، وأحقيتهم في الإستشارة بشأن مستقبل بلادهم السياسي في الوقت المناسب، وأن يقوم الحاكم العام للسودان بتقديم تقرير دوري لمصر وبريطانيا بشأن إعداد السودانيين للحكم الذاتي، وقد ضم هذا النص لبقية نصوص المعاهدة، بما عرف ببرتكول السودان².

من خلال النظر لهذا البرتكول يتضح أن التمسك المصري بتضمين مبدأ السيادة المصرية على السودان قد تم تجاوزه بعد تثبيت النص الخاص بضرورة استشارة السودانيين حول الأحقية في تقرير مصيرهم وفق التقارير التي يعدها الحاكم العام للسودان. وبالتالي من الراجح أن يعمل الأخير للتأثير المباشر أو غير المباشر عليهم، بما يجعل قراراتهم النهائي بشأن مستقبلهم السياسي متوافقاً مع الرؤية البريطانية القائمة على مقاومة فكرة وحدة وادي النيل.

موقف السودانيين والإدارة من البرتكول

على الرغم ان إقرار البرتكول لم يؤثر على سلطة الحاكم العام للسودان وصلاحيات إدارته إلا أن حكومة السودان أبدت ملاحظات عديدة عليه، اعتبرتها معيقة لعملية تطبيقه على أرض الواقع، فقد أكدت أن هذا البرتكول مرفوض من غالبية الشعب السوداني، كما أكدت أن البرتكول رغم اعترافه بحق السودانيين في تقرير مصيرهم إلا أنه لم يشر صراحة لأحقيتهم في تقرير مصيرهم متى شاؤا؛ ولزيادة الضغوط على الحكومة البريطانية أعلنت حكومة السودان أن محاولة تطبيق البرتكول في البلاد قد يترتب عليه إنفلاتاً أمنياً وسفكاً للدماء، الأمر الذي يستوجب على الحكومة البريطانية توفير قوة إضافية على وجه السرعة، بما يمكن حكومة السودان المحافظة على حالة الهدوء والإستقرار في السودان³.

في اليوم التالي للتوقيع المبدئي على المعاهدة بما فيها برتكول السودان؛ عاد صديقي من لندن إلى القاهرة وأعلن لمستقبله في المطار حصول مصر على السيادة التامة على السودان، مؤكداً في ذات الوقت أن الوحدة بين مصر والسودان قد تم إقرارها بصفة نهائية؛ وقد أحدث هذا الإعلان انقساماً واضحاً في مواقف القوى الوطنية السودانية وفق نظرة كل طرف للعلاقة مع مصر، فقد رحب به رئيس الوفد (الزهري) وأصحابه الداعمين للتوجه الوحدوي مع مصر واعتبروا ذلك خطوه مهمة تخدم قضية الوحدة بين مصر والسودان، لكنهم تحفظوا في ذات الوقت على النص الخاص بإستمرار

1- الهيئة العامة للكتب والوثائق، محاضر الإجتماعين الثاني والرابع بتاريخ 19 و24 أكتوبر 1946م، مصدر سابق، ص ص 177-183.

2- نفس المصدر، محضر الاجتماع الخامس، ص ص 114-115.

3- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص ص 152-156.

سلطة الحاكم العام في السودان وفق المعاهدتين في 1899م و1936م، التي إعتبروها مهدده لوحدة وادي النيل¹.

ومن جهة أخرى؛ وكما توقعبت حكومة السودان فقد خرج أنصار التيار الإستقلالي في السودان في مظاهرات عنيفة ضد البرتكول، وقدم المتظاهرون مذكرة للحاكم العام للسودان نددوا فيها بتماطل حكومته في الإسراع بإقامة حكومة سودانية مستقلة، وللتعبير عن إحتجاجهم على البرتكول قرروا مقاطعة المجلس الإستشاري لشمال السودان، ورفضوا أن تصبح قضيتهم ثمناً لتسوية المصالح البريطانية في مصر؛ وأحدث البرتكول إضطراباً أمنياً في السودان خاصة العاصمة الخرطوم، فقد جرت صدامات دامية بين المؤيدين والمعارضين للبرتكول هناك، مما أضطر حكومة السودان إلى إعلان منع التجمعات والتظاهرات وإقامة الموكب في الخرطوم، من أجل إحتواء الموقف².

وفي ذات السياق؛ ولطمأنة أنصار الإستقلال أعلن الحاكم العام للسودان أثناء عودته من لندن أن شيئاً لم يتغير بخصوص الوضع في السودان إلا بموافقة أهله، ودعا المحتجين إلى ضبط النفس، بينما تواصلت حملات التصعيد والإنتقادات الموجهة للبرتكول وحكومة السودان في الصحف الإستقلالية في السودان، وقد أحست الحكومة بخطورة هذه الحملات مما إستدعى إصدارها لقرار يوقف صدور صحيفة (الأمة) لمدة (15) يوماً بحجة قيامها بالتحريض مما يؤدي الى تهديد الأمن وإثارة الشغب ضد الحكومة السودانية³.

وبتشجيع من حكومة السودان ذهب زعيم التيار الاستقلالي السيد عبدالرحمن المهدي إلى لندن، من أجل الحصول على توضيحات من حكومتها بخصوص البرتكول، وفي طريق مروره بالقاهرة وجد المهدي تجاهلاً تاماً من حكومتها، بما يشير الى إستياء الحكومة المصرية من موقفه، أما في لندن فقد وجد إهتماماً ملحوظاً، وإلتقى فيها برئيس الوزارة Attley (أتلي) ووزير خارجيته (بيفن)، وقد حذرهما من أن مسألة التعاون القائمة بين بريطانيا والشعب السوداني قد تتحول إلى عداا اذا واصلت بريطانيا نهجها التفاوضي مع مصر دون مراعاة لحقوق السودانيين بغوص مستقبلهم السياسي؛ وقد حصل المهدي على تأكيدات من الحكومة البريطانية تعترف فيها بحق السودانيين في تقرير مصيرهم، كما أكدت له أن البرتكول لم يغير من الحالة القائمة في السودان، وأن الإعتراف بالمصالح المصرية فيه لا يعني حرمان أهله من تقرير مصيرهم في الوقت المناسب، بالتعاون مع الحاكم العام هناك⁴.

كما سافر الحاكم العام للسودان بنفسه إلى لندن أيضاً من أجل الحصول على ضمانات رسمية من حكومتها بعدم تغيير الوضع القائم في السودان دون مشورة أهله، وأكد للحكومة هناك أن موظفي إدارته بصدد تقديم إستقالتهم في حال عدم الحصول على توضيح مقنع من لندن لمسألة رمزية

1- جريدة الأيام، عدد 18 يوليو 1957

2- نفس المصدر، عدد 19 يوليو، وجمال الشريف، مرجع سابق، ص 615.

3- المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 95.

4- Douglas, Op. cit, pp 227-232.

السيادة المصرية على السودان المقررة في البرتوكول، وأصر الحاكم العام على ضرورة الحصول على تأكيد مكتوب من رئيس الحكومة (اتلي) يضمن للسودانيين أحقيتهم بتحديد مستقبلهم السياسي، بدون الوصاية عليهم من أحد¹.

أحدثت التصريحات السابقة لصدقي عن السيادة على السودان ردود فعل واسعة في كل من لندن والخرطوم على نحو ما سبق ذكره، مما أدى إلى قيام الحكومة البريطانية بمطالبة صدقي بتقديم تفسير مكتوب حول البرتوكول يوضح حدود فاعلية التاج المصري المشترك لمصر والسودان في البرتوكول؛ وأنه في حال تعذر ذلك فإن بريطانيا ترى أن إشتراك التاج لا يمنع السودانين من الحصول على حق تقرير مصيرهم ونيل إستقلالهم التام في الوقت المناسب إذا أرادوا ذلك².

كان صدقي قد تعرض لضغوط هائلة من الساسة والرأي العام في مصر بخصوص ما توصل إليه من اتفاق مع بيفن في قضية السودان وموضوع الجلاء البريطاني عن مصر المحدد بثلاث سنوات، لذا تجاهلت حكومته الرد على الطلب البريطاني الخاص بوضع تفسير مكتوب بشأن برتوكول السودان في المعاهدة، فأعلن (بيفن) في مجلس العموم البريطاني في ٦ ديسمبر ١٩٤٦م أن قضية السودان لم يتقرر فيها شيء بصفة نهائية، واعتبر أن كل ما جرى بينه وبين (صدقي) كان مجرد محادثات إستطلاعية، لا يترتب عليها أي إلتزام من جانب بريطانيا³.

إزداد تازم الموقف بين بريطانيا ومصر بشأن تفسير البرتوكول نتيجة للبيان الذي أعلنه الحاكم العام في السودان (هدلستون) الذي أكد فيه أنه قد حصل على إفادة مكتوبة من رئيس الحكومة البريطانية (اتلي) تدعم رغبات ومطالب السودانين في تقرير مصيرهم؛ ورغم أن هذا البيان قد طمأن إلى حد ما أنصار الاستقلال في السودان إلا أنها مع عوامل أخرى قد تسببت في قيام (صدقي) بتقديم إستقالته، وإنهت العملية دون إقرار نهائي للبرتوكول بين مصر وبريطانيا⁴.

كان البرتوكول في الأساس محاولة من الدولتين الوصول بحل للمسألة المصرية دون أن تقف قضية السودان مانعاً في ذلك، وبما يسمح بإدعاء كل طرف من المتفاوضين بأن البرتوكول موافقاً لرؤيته المتعلقة بالسودان، فالإعتراف (بالتاج المشترك) لمصر والسودان يرضي طموح المصريين؛ رغم أن المسألة مؤقتة ومشروطة بموافقة أهله في المستقبل، أما بريطانيا فإن البرتوكول يضمن لها المحافظة على نفوذها في السودان عبر الحاكم العام ويفتح المجال أمامها في ذات الوقت للتفاهم مع مصر بشأن الجلاء.

وبفشل الجانبين المصري البريطاني في إكمال الإتفاق النهائي وتوقيع المعاهدة فإن قضية السودان شكلت مرةً أخرى عقبة أمام حصول مصر على إستقلالها التام، وظلت هذه القضية وسيلة إضافية

1- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 157.

2- الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 115-117.

3- جميل الياس عفارم، مشاكل السودان السياسية، شركة الطبع اللبنانية، بيروت، 1958م، ص 77.

4- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 157.

استغلتها بريطانيا للتهرب من الاعتراف لمصر بمطالها في السودان ليست حرصاً على مصالح السودانيين وحريرتهم بل من أجل التسوير والمماطلة إلى الإسجابة لمطالب مصر في قضية الجلاء عن وادي النيل، بعد أن تأكد لها تصميم مصر بعدم التنازل عن السودان وتحقيق وحدة وادي النيل.

2 قضية السودان في مجلس الأمن

بعد الفشل في إقرار برتكول صدقي-بيفن الذي إنتهى باستقالة الاول، تقدمت بريطانيا بمشروع جديد يخص السودان، تقوم من خلاله مصر وبريطانيا بالتشاور مع السودانيين من وقت لآخر، حول المستقبل السياسي للسودانيين وتأهيلهم للحكم الذاتي، وبما يضمن لهم ممارسة حق الإختيار تبعاً لمصالحهم السياسية ومبادئ ومواثيق هيئة الأمم المتحدة، وإلى حين تحقيق ذلك؛ تظل إدارة السودان قائمة وفق معاهدتي ١٨٩٩ و١٩٣٦م¹.

رفضت الحكومة المصرية الجديدة بقيادة (النقراشي) المشروع البريطاني المذكور، وبدلاً عن ذلك تقدمت بمشروع مختلف تجاهلت فيه ذكر حقوق السودانيين في حريرتهم وتحديد مستقبلهم السياسي مما أدى إلى إعتراض الجانب البريطاني عليه، وأكدت بريطانيا أن المشروع المصري يحرم السودانيين من حقوقهم السياسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية².

من خلال النظر للمشروعين السابقين يتضح أن مجمل الخلاف بينهما كان حول تمسك بريطانيا بإسشارة السودانيين مع تمسك مصر بوحدة وادي النيل دون النظر لرغبة أهله، مما جعل الجانب البريطاني يبدو وكأنه المدافع عن حقوق السودانيين، بينما بدأت مصر كدولة ذات أطماع استعمارية في السودان لرفضها الإعتراف بحرية أهله في تقرير مصيرهم ومستقبلهم السياسي على النحو الذي يختارونه بإرادتهم .

كان رئيس الحكومة المصرية "النقراشي" قد أكد لمجلس النواب المصري في ٢٠ يناير ١٩٤٦م، أثناء تفاوضه مع بريطانيا حول مسألة السودان، أنه إذ تعذر على الدولتين الوصول الى نتائج مرضية للمطالب المصرية بالتفاوض؛ فإنه سوف يلجأ إلى طرق أخرى بديلة، وفي ٢٧ من ذات الشهر، أكد للجلسة المشتركة لمجلسي النواب والشيخوخ المصريين؛ أنه بذل كل جهده؛ دون أن يتمكن من الحصول على أهداف مصر؛ بشأن الجلاء البريطاني ووحدة وادي النيل، ونفى للنواب أن تكون لبلادها أطماع خاصة في السودان، بخلاف ما أسماه رفاهية أهله؛ والمحافظة على أمن وسلامة وادي النيل، الذي لا يتحقق إلا بالوحدة مع السودان³.

وكما هو معلوم فقد تم الاتفاق في هذه الجلسة على رفع القضية المصرية بما فيها مسألة السودان إلى مجلس الأمن، وتبعاً لذلك تقدمت مصر رسمياً بشكوى لمجلس الأمن في ٨ يوليو ١٩٤٧م، طالبت فيها

1- تم تقديم المقترح من خلال مفاوضات النقراشي-كاميل، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 123.

2- نفس المصدر، ص 124.

3- خطاب النقراشي للبرلمان المصري في 20 و27 يناير 1947م، وقرار مجلس الوزراء المصري في 25 يناير 1947، نفس المصدر، ص 127.

المجلس بإلزام بريطانيا الجلاء عن وادي النيل، وإنهاء نظام الإدارة الثنائية القائمة في السودان، إستناداً لميثاق الأمم المتحدة الخاص بوجود القوات الأجنبية المحتلة في أراضي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة دون رضاهما¹.

تم إستهلال جلسات المجلس حول الشكوى المصرية في يوم(٥) أغسطس ١٩٤٧م، وتحدث النقراشي في هذه الجلسة عن القضية المصرية وقد بين من خلال حديثه أطماع بريطانيا في مصر، وفي مسألة السودان ذكر أن ما يجمع الشعب في البلدين تعززه الوحدة الاقتصادية والجغرافية واللغة والدين والثقافة والوحدة السياسية إستناداً للفرمانات التي أقرتها الإتفاقيات الدولية بخصوص حدود مصر منذ العام ١٨٤٠م؛ وتضمن خطاب (النقراشي) كذلك تقديم خلفية تاريخية للحكم في السودان منذ غزو محمد علي؛ مروراً بفترة الثورة المهديّة، والغزو البريطاني المصري، والمعاهدة الثنائية في العام 1899م مع بريطانيا بشأن إدارته، وأنكر النقراشي مشاركة بريطانيا لمصر في السيادة على السودان، كما ندد بسياسة بريطانيا القائمة على إضعاف النفوذ المصري بتضييقها على مناصري الوحدة في السودان، والحد من تحركاتهم واضطهادهم، والتحرّيش المستمر ضد مصر بوصفها دولة مستعمرة للسودان².

ولتدعيم حجته أكد النقراشي للمجلس أن بريطانيا مصممة على إضعاف نفوذ مصر في السودان وذلك من خلال سياسة الحد من هجرة المصريين إليه، وحرمان الخريجين السودانيين في الجامعات المصرية من العمل في الوظائف العليا في السودان، وندد بالمحاولات البريطانية هناك الخاصة بفصل جنوب السودان عن شماله عبر إتباع سياسة المناطق المقفولة، وإنشاء المجلس الاستشاري للشمال فقط، لذا طلب النقراشي من المجلس أن يقرر إنهاء الإدارة القائمة في السودان، وأن يكون البديل عنها وفق ما يقرره الشعب بإرادته في وادي النيل³.

جاء رد بريطانيا عبر مندوبها للمجلس(كادوجان) على الإتهامات المصرية لها في قضية السودان بالتشكيك أولاً في ما تدعيه مصر من وجود سند تاريخي يدعم وحدة وادي النيل على إعتبار أن جزءاً مقدراً من هذا الوادي يقع خارج نطاق مصر والسودان، وأنكر كادوجان أيضاً أنفراد دولته بإدارة السودان، وأكد أن رؤية بلاده لمسألة السودان تقوم على ترك الحرية لشعبه لإختيار ما سيكون عليه مستقبل بلاده السياسي، أما بالاشتراك مع مصر تحت تاج واحد أو الإستقلال التام بدون أي رباط قانوني مع مصر أو أي دولة أخرى⁴. وفي ذات الإتجاه أكد "كادوجان" أن دولته كانت حريصة على التوصل إلى إتفاق حول مسألة السودان عبر التفاوض إلا أن التفسير المصري للفقرة الواردة في بروتكول السودان الوارد في معاهدة صدقي-بيفن، والتي تنص على حق السودانيين في تحديد

1- نص الشكوى التي قدمها النقراشي في مجلس الأمن، نفس المصدر، ص190.

2- جمهورية مصر، مصدر سابق، ص551.

3- الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 191-210.

4- عبد العظيم رمضان، أكتوبية الإستعمار المصري للسودان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص122.

مستقبلهم السياسي قد أفضل المعاهدة نتيجة لتمسك مصر بشرط خضوع السودان للتاج المصري حتى في حال عدم إقرار الشعب السوداني لهذا الأمر¹.
أثناء المداولات في المجلس حول مسألة السودان أكد مناديب كل من روسيا وبولندا وأستراليا صعوبة إتخاذ قرار بشأن المسألة في ظل عدم معرفة رأي أهل السودان بخصوص تطلعاتهم السياسية والتي تسندها المواثيق والمعاهدات تقرها الأمم المتحدة².
أوفدت حكومة السودان سكرتيرها القضائي لمتابعة سير القضية السودانية في مجلس الأمن، وتقديم المساعدة الممكنة للمندوب البريطاني هناك؛ بما يتوفر لديها من معلومات عن السودان وشعبه، وقد رفض الجانب المصري الاعتراف بهذا الموفد أو بما جاء به، وكانت حكومة السودان قد أعدت كتيب عن البلاد سجلت فيه ما اعتبرته تطوراً للسودان خلال الفترة ١٨٩٩-١٩٤٧م، وتم توزيع هذا الكتيب في نطاق واسع في كل من السودان ومصر وبريطانيا ونيويورك، وذلك بالتزامن مع عرض القضية في المجلس³.

أما في جانب القوى السياسية السودانية المنقسمة على نفسها حول قضية إستقلال السودان، فقد حاولت التوصل إلى صيغة تجمع المطالبين بالإستقلال التام عن مصر وبريطانيا، والمؤيدين للوحدة مع مصر لعرضها على مجلس الأمن، وقد توافق الطرفان على نقاط إلتقاء تجمع بينهما حول قضيتهم تمثلت في ضرورة إنهاء الحكم الثنائي فوراً، وإقامة حكومة سودانية منتخبة عبر جمعية تأسيسية يشرف على إنتخابها مندوبون من الأمم المتحدة ومن خلال هذه الحكومة يتحدد مستقبل السودان السياسي بالطرق الدستورية، وإلى حين إجراء ذلك رأت هذه القوى أن تظل قضية السودان معروضة أمام المجلس وعدم السماح لمصر أو بريطانيا التحكم في مصيرها⁴.

عارض بعض أنصار الوحدة هذه الرؤية الموحدة التي تم التوافق حولها من معظم القوى السياسية في السودان واعتبروها خيانة لقضية وادي النيل الموحدة، ومخالفة أيضاً للتفويض الذي منحوه لوفد السودان في مصر، مما تسبب في إفشال الإجماع على القضية السودانية مرة أخرى، وأصبح كل تيار يتبنى القضية وفق رؤيته، فأنصار الإستقلال أرسلوا برقية إلى المجلس طالبوا فيها بإلغاء الحكم الثنائي وتحقيق الإستقلال التام للسودان عن مصر وبريطانيا، وعدم السماح للدولتين بتبني قضية

-
- 1- فيصل عبدالرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري-البريطاني 1936-1953م، مركز عبدالكريم ميرغني، امدرمان، 2004م. ص 324.
 - 2- جمال الشريف، مرجع سابق، ص 666.
 - 3- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 177-178.
 - 4- موسى عبدالله حامد، استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، منشورات الخرطوم عاصمة للثقافة العربية، 2005م، ص 331.

السودان في مفاوضاتهما، أما أنصار الوحدة فقد تبنا حل القضية وفق الرؤية المصرية المقدمة للمجلس¹.

لم تكتف القوى السياسية السودانية بالبرقيات المرسلة الى المجلس والتي تحمل رؤى كل طرف؛ بل سافرت الى نيويورك عناصر تمثل كل من التيار الوحدوي والتيار الإستقلالي في السودان، وقد حاول كل تيار إثبات أحقيته بتمثيل القضية السودانية والدفاع عنها في مجلس الأمن، كما تدخلت الزعامات الدينية في السودان ممثلة في السيدين الميرغني والمهدي، فقد عبر الأخير عن سعادته بموقف بعض أعضاء مجلس الأمن الذين أيدوا حق السودانين في تقرير مصيرهم، أما الميرغني فقد أعرب في برقيته للمجلس عن حرصه بالسماح للسودانيين بممارسة حقهم السياسي دون التأثير من القادة الدينيين في السودان، ولعله بذلك يعرض بموقف المهدي الذي أوفد ابنه (الصدقي) إلى نيويورك، ضمن الوفد الذي يمثل تيار الاستقلاليين².

كما هو معلوم فقد فشلت مصر في الحصول على تأييد المجتمع الدولي، بشأن قضيتها في مجلس الأمن بخصوص الجلاء ووحدة وادي النيل، وظلت القضية (معلقة) بقرار من مجلس الأمن، لكن من المهم أن نذكر أن السودانيين قد كسبوا مساندة مهمة بشأن قضيتهم في المجلس؛ وذلك بخروج قضيتهم من نطاق التفاوض الثنائي بين بريطانيا ومصر بالوصول بها إلى ساحات الهيئات الدولية.

الدعم البريطاني للتوجهات الإستقلالية في السودان

1/ مؤتمر إدارة السودان

كانت التجربة التي خاضتها حكومة السودان ضد الإدعاءات المصرية في السودان خلال مفاوضات (صدقي-بيفن) وخلال إستعراض القضية السودانية في مجلس الأمن قد شجعتها للمضي قدماً في تعزيز النفوذ البريطاني في السودان، والحد من النفوذ المصري هناك بإستخدام كل الوسائل بما ذلك محاولة إعداد وتأهيل السودانيين للحكم الذاتي، على أن المهم أن نذكر أن غاية الحكومة السودانية من تبنيها إعداد السودانيين لإدارة أنفسهم كانت أيضاً محاولة منها لإسترضاء التيار المطالب بالإستقلال، والتذكير بأن بريطانيا تقف الى جانب مطالبه؛ وعليه فقد أعلنت عن رغبتها في تشكيل لجنة مشتركة من البريطانيين والسودانيين لإعداد دراسة بشأن ما يمكن إتخاذه من خطوات من أجل سودنة الوظائف في البلاد، وتقديم توصيات بذلك إلى الحاكم العام في السودان³.

في الأسبوع الأخير من شهر أبريل ١٩٤٦ م، صدر قرار من الحاكم العام للسودان بتشكيل لجنة مؤتمر إدارة السودان برئاسة السكرتير الإداري "روبرتسون" وكان أبرز أعضائها من البريطانيين السكرتير

1- نفس المرجع، 331.

2- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص ص 157-159، وترأس وفد حزب الأمة رئيسه (صدقي المهدي) وعضوية المحجوب وعبدالله خليل، جمال عفارة، مرجع سابق، ص 64. المعتمض احمد الحاج، مصدر سابق، ص ص 123-129.

3- الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 136 وما بعدها.

المالي ومديري مديرتي دارفور وأهالي النيل، ومن الأعضاء السودانيين ممثلي للمجلس الإستشاري لشمال السودان وبعض الأعيان والموظفين وبعض ممثلي الأحزاب السياسية، وممثل للتجار¹. رفض الخريجون ومناصرو الوحدة مع مصرالإشتراك في المؤتمر، فقد أبدوا شكوكهم حيال نوايا حكومة السودان من وراء تشكيل هذا المؤتمر، واعتبروا أن الهدف الأساسي الذي تسعى الحكومة في تحقيقه هو زرع المزيد من حالات الإنشقاق بين القوى السياسية السودانية وإضعاف مطالبها، كما غاب عن المشاركة في المؤتمر أيضاً ممثلين للجنوب ، مما دعا البعض لتشبيهه بالمجلس الإستشاري لشمال السودان².

إنعقد الإجتماع الأول للمؤتمر في ٢٢ أبريل ١٩٤٦، وتقرر في هذا الإجتماع تشكيل لجنتان فرعيتان، الأولى مهمتها وضع تصور لإشراك السودانيين بشكل أوسع في الوظائف المركزية في السودان، مع التركيز على كيفية تطوير المجلس الإستشاري لشمال السودان، وتوسيع صلاحياته والنظر في تطوير مختلف الهيئات والمجالس ذات الصلة بالحكومة المركزية، وكذلك وضع تصور بإمكانية إقامة مجالس جديدة في المديریات³.

أما اللجنة الأخرى فقد حُصرت مهامها بالطلب إليها بتقديم توصيات ومقترحات حول الوسائل الكفيلة بتطوير وترقية مسؤوليات المجالس بالمديریات والهيئات الحكومية المحلية، والنظر في قوانين هذه المجالس وتقديم تصورات بتحسينها⁴.

تمخضت توصيات المؤتمر عن تقديم مقترح لحكومة السودان يدعو إلى تأسيس جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي، بغرض تأهيل السودانيين وإعدادهم لتحمل مسؤوليات الإدارة العليا في بلادهم، وبخصوص الكيفية في إنشاء هذه الجمعية يرى المؤتمر أن الوسيلة الأفضل لذلك هي عملية الإختيار للأعضاء لهذه الجمعية من جميع أنحاء السودان، كما أوصى المؤتمر أن تكون للجمعية صلاحيات ومهام تشريعية ومالية وإدارية تشترك فيها مع المجلس التنفيذي الذي سيكون بدلاً لمجلس الحاكم العام⁵.

بخصوص عدد الأعضاء بالجمعية إقترح المؤتمر أن يكون عددهم "سبعين" عضواً، مع إمكانية زيادة هذا العدد في المستقبل ليصل إلى "مائة" عضو، يتم إختيارهم عن طريق الإختيار المباشر وغير المباشر، ولم يشترط في العضوية الحصول على أي مستوى من التعليم، لكن أشرط بلوغ سن

1Douglas, **Op. cit**, pp141-142

2- الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 142

3- نفس المصدر، ص 126

4- نفس المصدر ص 137.

5- نفس المصدر، ص ص 139-142.

الثلاثين فما فوق، ولكل مديرية نسبة محددة تتناسب مع عدد سكانها، وقد سُمح لموظفي الحكومة الترشح لعضوية الجمعية عدا أفراد الشرطة¹.

وبموجب الصلاحيات التي أوصى بها المؤتمر فإن للجمعية حق النظر في المشروعات المقدمة إليها من المجلس التنفيذي الذي يمثل (مجلس وزراء) للموافقة على هذه المشروعات، ومن ثم ترفع للحاكم العام للمصادقة عليها، وللجمعية الحق أيضاً في إرجاع هذه المشروعات للمجلس إذا رأت ذلك، وفي حال تعارض موقف الجمعية والمجلس بشأن مشروع ما يتم رفع الأمر إلى الحاكم العام، الذي تعلق سلطته على الجمعية ومجلسها التنفيذي².

تم رفع المشروعات والتوصيات الخاصة بإنشاء الجمعية والمجلس التنفيذي واللوائح المنظمة لعمل هاتين المؤسساتين إلى الحاكم العام في 31 مارس 1947م، وتضمنت هذه اللوائح تفاصيل دقيقة بما في ذلك مسألة مكافأة أعضاء الجمعية ومؤهلاتهم، والتفاصيل المتعلقة بكيفية إدارة الجمعية نفسها، والفترة المحددة للعضوية، أما بخصوص المجلس التنفيذي فقد تم إقتراح أن تكون عضويته من "12" عضواً، وأن يكون نصف هؤلاء الأعضاء من السودانيين، من ذوي الكفاءة³.

وبحسب النظام المتبع آنذاك تم إجازة مشروعات قوانين الجمعية والمجلس التنفيذي بواسطة المجلس الإستشاري لشمال السودان، ورفعت بعد ذلك إلى الحاكم العام، للموافقة عليها في صورتها النهائية⁴.

أرسل الحاكم العام للسودان نسخة من قوانين هذه المشروعات، وتوصيات مؤتمر الإدارة إلى كل من بريطانيا ومصر من أجل الموافقة عليها، وقد أبدت بريطانيا هذه القوانين والتوصيات دون تحفظ، واعتبرتها عملاً مساعداً يخدم أهداف الحكم الثنائي في ما يخص تطوير الحكم الذاتي في السودان⁵. أما الجانب المصري فقد كان موقفه الإحتجاج منذ بداية التفكير في هذا المؤتمر الذي أوصى بهذه المشروعات، فقد حذر رئيس الوزراء المصري آنذاك (صدقي) في خطابه إلى الحاكم العام، وخطاب آخر عبر السفير المصري بلندن لحكومتها ندد فيهما بما قام به الحاكم العام من وضع لهذه التشريعات، واعتبره تجاوزاً للصلاحيات والتفويض الممنوح له في إدارة السودان، معتبراً أن مسألة مستقبل هذه البلاد لا يمكن التخطيط لها دون إستشارة الحكومة المصرية والحصول على موافقتها مسبقاً؛

1- جاءت نسب العضوية للمديريات على النحو التالي، النيل الأزرق 14، كردفان 10، الاستوائية 9، الخرطوم 6، الشمالية 6، كسلا 6، دارفور 5، اعالي النيل 4، ويكتمل الدد الكلي 70 بتعين 10 أعضاء من قبل الحاكم العام الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 145-147.

2- بخصوص صلاحيات الجمعية، نفس المصدر، ص 147.

3- نفس المصدر، ص 147 وما بعده

4- في 15 يونيو 1948 أحيطت الحكومة المصرية علماً بنشر هذه القوانين الخاصة بالجمعية ومجلسها التنفيذي، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 184-189.

5- مدونات المجلس الاستشاري، رقم (51/14/1) الدورة السابعة، ص 93.

وسجلت الحكومة المصرية في مذكرة ردها على رسالة الحاكم العام بخصوص المشروعات السابقة عدة ملاحظات، إعتبرتها ضرورية لإخذها في الإعتبار قبل إتخاذ مصر قرار بشأن هذه المشروعات، فقد أكدت في المذكرة أن المشروعات المقترحة لا تمكن السودانين من المشاركة الفعلية في الإدارة العليا في بلادهم، كما أن طريقة الإلتخاب لإختيار الأعضاء في الجمعية التشريعية أقرب إلى التعيين، خاصة في جنوب السودان، لأنها ستخضع لتأثير حكام المديرية هناك¹.

وفي ذات الإتجاه ذهبت المذكرة المصرية إلى التأكيد بأن إحتفاظ الأعضاء بالجمعية من الموظفين العموميين بوظائفهم يقدر في نزاهة الجمعية وفاعلية سلطاتها، فضلاً عن عدم قدرة الجمعية في تقديم مشروعات تخدم قضية السودان في ظل السلطة المطلقة التي يتمتع بها الحاكم العام في السودان؛ وبدلاً عن ما سبق اقترحت الحكومة المصرية أن يتم تمكين السودانين من تولي كل الوظائف العليا في بلادهم، حتى يتدربوا على تحمل المسؤولية، وإحتجت مصر كذلك على عدم إشراك ممثل لها في مؤتمر إدارة السودان، وختمت مصر مذكرتها بربط موافقتها على هذه المشروعات بأخذ ملاحظاتها المذكورة في الإعتبار².

3/السودان في محادثات خشبة- كامبل مايو 1948م

حاولت الحكومة البريطانية التدخل لإسترضاء الجانب المصري؛ فاقترحت إجراء مباحثات بشأن الجمعية والمجلس التنفيذي المقترح في السودان، وخلال الفترة من ٦ إلى ٢٨ مايو ١٩٤٨م، جرت مباحثات بين الجانبين مثل فيها مصر وزير خارجيتها(أحمد خشبة)، ومثل بريطانيا سفيرها في القاهرة (كامبل)، واقتصرت عملية التفاوض فقط على مشروع الجمعية ومجلسها التشريعي، دون النظر في مستقبل السودان؛ وقد تباينت مواقف المتفاوضين في هذه المحادثات، حول المدة الزمنية الكافية لإعداد السودانين للحكم الذاتي، فقد أصر الجانب المصري على أن لا تتجاوز هذه الفترة الثلاث سنوات، بينما تمسكت بريطانيا بأن لا تقل عن العشرين سنة، كما بدأ الخلاف حول السلطة المطلقة للحاكم العام في السودان إذ رفضت مصر القبول بذلك، كما رفضت مصر أن تكون إتفاقية ١٨٩٩م أساس للنظام الإداري في السودان، بجانب المطالبة بوجود ممثلين لها في المجلس التنفيذي بعدد يساوي الأعضاء البريطانيين في ذات المجلس، وقد إنتهت المفاوضات دون إتفاق³.

اعتبرت حكومة السودان الإعتراضات المصرية بشأن الجمعية والمجلس التنفيذي غير ضرورية، كما دافع الحاكم العام للسودان عن صلاحياته، منوها إلى أنه لا يستخدمها إلا عند الضرورة القصوى،

1-الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 131 و ص ص 165-175.

2- نفس المصدر والصفحات.

3- نفس المصدر، ص ص 217-237.

وبالتالي وافق على إجازة مشروع الجمعية ومجلسها بصورة نهائية، ونشرت في الجريدة الرسمية لتكون سارية منذ تاريخ النشر¹.

في ٢٨ يونيو ١٩٤٨م أرسلت الحكومة المصرية مذكريتي إعتراض أخرى للخارجية البريطانية والحاكم العام في السودان، بخصوص ما اعتبرته تجاوز الأخر للسلطات الممنوحة له، بإصراره على وضع التشريعات المذكورة موضع التنفيذ، وأكدت مصر تمسكها بوحدة وادي النيل والرفض التام لما جاء بشأن هذه التشريعات، غير أن هاتين المذكريتين لم تؤثرا على قرار تنفيذ مشروع الجمعية ومجلسها التشريعي الذي أصبح واقعا عمليا منذ نشره بالجريدة الرسمية لحكومة السودان². وهكذا تم إجازة مشروعات الجمعية بإصرار من الحاكم العام وبتشجيع من بريطانيا، دون أن يؤثر الإعتراض المصري عليها، ولعل عامل عدم الاستقرار الداخلي لمصر آنذاك، وإنشغالها بحرب ١٩٤٨م في فلسطين قد ساهما في عدم فاعلية الإعتراض المصري، مما أتاح المجال لحكومة السودان بعدم الإكتراث للإعتراضات المصرية³.

مؤتمر جوبا وتأييد وحدة الجمعية التشريعية في السودان

إن غياب ممثلين للجنوب في مؤتمر إدارة السودان أدى إلى عدم معرفة آراء الجنوبيين حول المؤتمر وتوصياته، لذا كان من الضروري الحصول على تلك الآراء حتى تتمكن حكومة السودان من وضع تصور لوضع الإدارة في الجنوب بما يتناسب مع التطورات الجديدة في السودان، والنظر لمستقبل إدارة الجنوب وفق ما أقره مؤتمر إدارة السودان، والموقف الذي يحدده الجنوبيون بشأن المؤتمر.

اجتمع في مدينة جوبا عاصمة الجنوب؛ ممثلين من شمال و جنوب السودان، وموظفين بريطانيين يعملون بالجنوب للتباحث والتفكير حول رؤية الحكومة السودانية المؤيدة لإقامة مجلس إستشاري خاص بالجنوب، ورؤية الشماليين المؤيدة لتكون الجمعية التشريعية ممثلاً لكل السودانيين، وكانت حجة حكومة السودان أن هناك فوارق كبيرة بين السكان في شمال السودان وجنوبه، تستدعي إنشاء

1- المجلس الاستشاري، (52/15/1) المداولات الثامنة، ص34. يذكر أن صياغة هذه القوانين في صورتها النهائية قد

تمت بواسطة السكرتير القضائي لحكومة السودان جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص178.

2- رسالة النقراشي الى الحاكم العام في السودان، والخارجية البريطانية، الهيئة العامة للكتب الوثائق، مصدر سابق، ص186

3- المجلس الاستشاري لشمال السودان، رق(52/15/1) المداولات الثامنة، ص ص 35-36. دار الوثائق القومية، الخرطوم

مجلس خاص بالجنوب؛ حتى يتمكن الجنوبيون من الوصول لدرجة تماثل ما وصل إليه السكان في الشمال¹.

في بداية جلسات المؤتمر تمسك الجنوبيون برؤية حكومة السودان المنادية بقيام مجلس إستشاري يخص السكان في الجنوب، وإعترض ممثلي الشمال على ذلك؛ وأكدوا أن ذلك يهدد وحدة السودان ويشجع على انفصال الجنوب عن الشمال².

بعد مجهودات كبيرة بذلها ممثلي الشمال إقتنع نظرائهم في الجنوب بالإشتراك في الجمعية التشريعية؛ لتمثل كل شعب السودان في الشمال والجنوب³.

كان إقرار مشروع الجمعية التشريعية ومجلسها التنفيذي لا يعني بالضرورة وصول السودان إلى مرحلة الحكم النيابي الذي يمكن الناخب من مراقبة أداء حكومته من خلال ممثليه في الجمعية، فبخلاف الدور الإستشاري المحدود لهذه الجمعية كان من المحظور عليها مناقشة الموضوعات المتعلقة بوضع التشريعات للدستور، أو التدخل في علاقة حكومة السودان بالدول الأخرى، أو البت في أمر الجنسية السودانية، كما يحظر عليها التدخل في شأن العلاقة بين حكومة السودان ودولتي الحكم الثنائي في السودان، بحجة أن هذه الموضوعات لا يمكن النظر فيها؛ إلا بعد الإستقلال التام للسودان⁴.

وفي جانب القوى السياسية في السودان المنقسمة على نفسها، فقد أيد التيار الإستقلالي تشريعات الجمعية واعتبروها هيئة تشريعية دستورية يمكن تسخيرها لتحقيق الإستقلال للسودان، كما أكد هذا التيار أن قيام الجمعية ومجلسها التنفيذي يعد الحدث الأبرز في السودان خلال فترة نصف القرن الأخير آنذاك، بما تتيحه للسودانيين من فرصة لإدارة بلادهم، يستطيعون من خلالها إقناع الآخرين بأهليتهم لتقرير مصيرهم، وتحديد مستقبل بلادهم بأنفسهم، بعيداً عن تأثير المصريين والبريطانيين⁵. أما في جانب التيار المناادي بالوحدة مع مصر، فقد تمسك برفضه التام لمشروع الجمعية والمجلس التنفيذي، وفي مقابل ذلك تبني إقتراح قيام حكم دستوري للسودان في نطاق الوحدة مع مصر⁶.

1- تراس الاجتماع السكرتير الإداري لحكومة السودان جيمس روبرتسون، وعضوية (12) من الجنوبيين، و(5) من الشماليين هم: محمد صالح الشنقيطي، وإبراهيم بدري، ووحسن احمد عثمان، وحبیب عبدالله، وسرور رملي. جمال الشريف، مرجع سابق، ص 675

2- جمال الشريف، مرجع سابق، ص 676

3- نفس المرجع، ص 676

4- الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 141-142

5- موسى عبدالله حامد، مرجع سابق، ص 352

6- يمثل هذا التيار (الأزهري) الذي أصدر بياناً أكد فيه رفض الإتحاديين لهذه المشروعات، وانتقد كذلك مواقف مصر بشأن السودنة، جمال الشريف، مرجع سابق، ص 682

جرت انتخابات الجمعية التشريعية في 15 نوفمبر 1948م، وفي ديسمبر من ذات السنة، تم افتتاح أعمال هذه الجمعية بعد أن تم حل المجلس الاستشاري لشمال السودان، كما تم تشكيل المجلس التنفيذي، ورفضت الأحزاب الداعمة للوحدة مع مصر المشاركة في الإنتخابات، وتسبب هذا الأمر في إحراج حكومة السودان أمام العالم؛ إذ إتضح أن الجمعية بشكلها الحالي لا تعتبر ممثلاً لكل السودانيين، كما خشيت حكومة السودان من أن يستخدم السيد عبدالرحمن المهدي وأنصاره الأغلبية التي حصلوا عليها في الجمعية لتمير وإجازة بعض المشروعات التي لا ترضي هذه الحكومة، أو جزء آخر من السودانيين المعارضين على قيام هذه الجمعية، وهي إشارة لموقف العناصر الداعمة لمصر¹.

أما بخصوص تشكيل المجلس التنفيذي، فقد حاولت حكومة السودان إقناع بعض أنصار الوحدة مع مصر بإختيارهم لمناصب وزارية في هذا المجلس، لكنهم أصروا على رفض المشاركة فيه، وبذلك أصبحت مشاركة السودانيين في هذا المجلس محصورة فقط على العناصر الإستقلالية، والتي شغل أعضاؤها نصف العدد الذي يتكون منه المجلس التنفيذي².

وبإكتمال قيام الجمعية وتكوين المجلس التنفيذي حاولت حكومة السودان إظهار الهيئتين بمظهر المؤسسات التشريعية كاملة الصلاحيات، وإعطاء الإنطباع عن فاعليتها، وإستخدامها ضد النفوذ المصري في السودان، فعندما تم تقديم (خطاب العرش)3 في مصر في نوفمبر 1950، وتضمنه إشارات واضحة لوحدة وادي النيل، تسبب ذلك في إثارة مخاوف حكومة السودان، وأنصار الإستقلال من السودانيين بما فهم الوزراء في المجلس التنفيذي، وتبعاً لذلك عرض على الجمعية التشريعية في 5 ديسمبر 1950م مقترح للتصويت عليه يطالب الحاكم العام للسودان بأن يرسل لدولتي الحكم الثنائي مطلب السودانيين بتحقيق الحكم الذاتي الفوري، ورغم أن هذا الطلب يعد من الأمور المحظور على الجمعية مناقشتها؛ إلا أنه تمت الموافقة على طرحه في الجمعية، وحصل على الأغلبية بفارق صوت واحد، غير أن الحاكم العام لم يصادق عليه بحجة أن الصوت الواحد لا يكفي

1- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 182

2- الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 235-237. السودانيون الذين كانوا أعضاء بالمجلس هم:عبدالله خليل للزراعة، علي بدري للصحة، عبدالرحمن علي طه للمعارف، مع (3) وكلاء ، للوزارات ومثل الجانب البريطاني السكرتاريون الثلاثة، والقائد العام لقوة دفاع السودان و(2)آخرين عينهم الحاكم العام للسكة حديد ومشروع الجزيرة، وبعد استقالة مدير مشروع الجزيرة خلفه أحد السودانيين، وصارت لهم بذلك الأغلبية. وكان الأزهرى وميرغني حمزة قد رفضا المشاركة في المجلس رغم ترشيحهما. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 183

3- خطاب العرش يقدمه رئيس الحكومة المصرية بإسم الملك عند إفتتاح دورة البرلمان كل عام، ويعد برنامج عمل ملزم للحكومة، عبدالحميد الحفناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل 1945-1954م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 278.

لمنح الحكم الذاتي¹. ولعل موافقة حكومة السودان على هذا المقترح في الجمعية رغم مخالفته لصالحياتها؛ يأتي ترجمة لسياستها الخاصة لإرضاء أنصار الإستقلال، أما رفضها لتبني المقترح رغم إجازته في الجمعية فقد كان بدافع رغبتها في التحكم في عملية السير نحو الحكم الذاتي في السودان دون إستعجال من السودانيين².

وفي مسار آخر؛ واصلت حكومة السودان سياستها القائمة على تدعيم موقف السودانيين وأحقيتهم في إدارة بلادهم، فإنتهزت فرصة إنتهاء إنتداب قاضي القضاء الشرعي في السودان (مصري الجنسية) بعدم التجديد له، وإختيار بديل عنه السوداني الشيخ أحمد الطاهر، واحتجت الحكومة المصرية على ذلك لدى الحكومة البريطانية والحاكم العام في السودان، بحجة أن هذا المنصب هو الوحيد من بين الوظائف العليا في السودان التي يشغلها المصريون، وبالتالي فإن إنهاء الإنتداب للقاضي المصري يؤدي إلى إثارة هواجس مصر وزيادة مخاوفها بشأن سياسة بريطانيا الرامية لفصل مصر عن السودان، وتفادياً لما قد يترتب على ذلك من نتائج سيئة على علاقتها مع بريطانيا؛ إقترحت مصر إنشاء وظيفة نائب قاضي قضاة شرعي ليشغله أحد السودانيين؛ وإحتفاظ مصر بهذا المنصب³. رغم دفاع بريطانيا عن قرار حكومة السودان بشأن القاضي المصري، على إعتبار أن ذلك من إختصاصات الحاكم العام المخولة إليه بموجب معاهدي 1899 و1936م، إلا أنها كانت ترى إمكانية تمديد فترة الإنتداب لهذا القاضي لمدة عام آخر، وذلك من أجل تهدئة المخاوف المصرية تجاه سياسة حكومة السودان، وفي الوقت نفسه عدم الإضرار بالمجهودات البريطانية الهادفة لتفعيل عملية التفاوض مع مصر آنذاك⁴.

لم تنجح محاولات بريطانيا في إقناع الحاكم العام بالتمديد للقاضي المصري، إذ أصر (هدلستون) الذي كان يشغل هذا المنصب آنذاك، أن السلطات المخولة له بموجب معاهدي 1899 و1936م والتأكيدات التي حصل عليها من رئيس الوزراء البريطاني (أتلي) بعدم التدخل في سلطاته الدستورية في السودان، تجعله صاحب القرار النهائي في المسألة، خاصة أن وجود الأجانب في المناصب الإدارية في السودان يحدث فقط عندما يتعذر وجود سودانيين أكفاء لهذا المنصب، كما هو مقرر في معاهدة 1936م⁵.

1- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 214

2- محسن محمد، مصر والسودان الانفصال، مرجع سابق، ص 39

3- انظر: خطاب النفرashi أمام النواب بتاريخ 6 يناير 1946م، الهيئة العامة للكتب واثوثائق ، مصدر سابق، صص 125-128.

Douglas Johnson. **Op.Cit**, pp224-226-4

5- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 152

4. المفاوضات مع حكومة مصطفى النحاس الثانية 1950-1951

شكل النحاس حكومته الأخيره في مصر في بداية العام ١٩٥٠م، ومن ثم عادت عملية التفاوض بين مصر وبريطانيا، وبالتالي عادت قضية السودان إلى طاولة التفاوض مرة أخرى بإعتبارها جزء أساسي من القضية المصرية، وتخوفت حكومة السودان من أن تستغل بريطانيا القضية السودانية والمساومة بها من أجل الحصول على تسوية مع مصر تضمن لبريطانيا بقاء قواتها في القناة للدفاع عن الشرق الاوسط؛ الذي يمثل محور الاهتمام البريطاني في المنطقة.

زاد من مخاوف حكومة السودان "التدخل الأمريكي" لدى الحكومة البريطانية من أجل إقناعها بإتباع نهج أكثر مرونة تجاه قضية السيادة المصرية على السودان، خشية أن قيام اضطرابات في مصر وحدوث فوضى قد تعرض المصالح الأوربية والأمريكية للخطر؛ وبما يسمح بتسوية المسألة المصرية؛ وقطع الطريق على النفوذ السوفيتي في المنطقة¹.

كانت الحكومة الامريكية قد نصحت نظيرتها البريطانية بضرورة الإعتراف بسلطة ملك مصر الرمزية في السودان؛ وتبعاً لذلك تم تكليف سفيرى البلدين "امريكا وبريطانيا" في مصر بإعداد تصور مشترك بشأن القضية المصرية؛ بما فيها قضية السودان، وجاءت المقترحات التي قدمها السفيران بشأن السودان منادية بضرورة أن يتم تحديد موعد معلوم لحصول السودانين على الحكم الذاتي؛ مع التوصية كذلك بالإعتراف صراحةً بما أسموه الحقوق التاريخية للتاج المصري في السودان².

شددت الحكومة السودانية على رفضها للتوصيات السابقة للسفيرين، وأكدت أن ردة فعل السودانيين ستكون عنيفة ضد هذه التوصيات ورافضة لها، ووجدت حكومة السودان المساندة لهذا الرفض من الحكومة البريطانية في لندن التي تجاهلت العمل بتوصية السفيرين؛ خاصة في ظل الرفض المصري الموافقة على حق السودانيين في تقرير مصيرهم؛ بعد وصولهم الى مستوى متقدم من الحكم الذاتي؛ من خلال قيام الجمعية التشريعية ومجلسها التنفيذي³.

وخلال جولات التفاوض بين بريطانيا ومصر في الفترة من مارس ١٩٥٠ حتى العام ١٩٥١م، تمسكت مصر بوحدة وادي النيل، بما يجمع مصر والسودان، وإشترطت أن يتم التوصل إلى اتفاق مسبق حول المسألة السودانية، ومن ثم يمكن للدولتين الشروع في تفاصيل البنود العسكرية في المعاهدة⁴.

على النقيض من الموقف المصري؛ طلبت بريطانيا من الجانب المصري ضرورة الاتفاق اولاً على التفاصيل العسكرية قبل التسوية النهائية بشأن السودان، وإنتهت العملية بلا إتفاق بين الدولتين،

1- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مركز الاهرام للترجمة، القاهرة، 1986م، ص 680-683. وجيفري ارنسون، العلاقات المصرية-الامريكية 1946-1956م، ترجمة ترجمة السيد أمين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 20

2- فيصل عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 453

3- نفس المرجع، ص 456

4- جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 587

بعد تأكيد بريطانيا لأمريكا بأن المحاولات المصرية لهيمنة على السودان تتعارض مع مطالب السودانيين للحصول على الحكم الذاتي، الذي تتسارع خطواته تحت رعاية حاكم عام السودان¹. كان مجمل ما قدمته حكومة النحاس الأخيرة- في مفاوضاتها مع بريطانيا- حول السودان هو محاولة إثبات الادعاء بحقوق مصر التاريخية في السودان؛ وأنه جزء أصيل من الدولة المصرية التي تنازلت عن إدارته كرهاً لصالح سلطة الحاكم العام وإعتباره وديعة يجب على بريطانيا إعادتها لمصر؛ وترك الحرية لشعبه لإختيار شكل الوحدة التي تناسبه مع مصر من أجل تحقيق وحدة وادي النيل؛ وذلك بعد الجلاء التام للقوات البريطانية عن السودان خلال فترة لا تتجاوز السنتين².

في الجانب الآخر قدمت بريطانيا مقترحات حول قضية السودان أخفت فيها مصالحها من القضية من خلال إظهار تمسكها بمبدأ منح السودانيين الحرية التامة في تحديد مستقبلهم السياسي ودعم مناصري الاستقلال منهم، وتكرار الحديث عن الفوارق الثقافية والجنسية والدينية بين الشعبين في مصر والسودان، الأمر الذي يسمح لبريطانيا بكسب المزيد من الوقت بإستمرار عملية التفاوض مع مصر حول هذه القضايا من أجل عرقلة الجهود المصرية التي تهدف للوصول بتسوية للقضية المصرية-بما فيها السودان- بأعجل ما يمكن³.

من خلال النظر للرؤية المصرية يتضح أن مصر ظلت متمسكة بتحديد مساحة الحرية للسودانيين في النطاق الذي لا يتجاوز الحكم الذاتي في المسائل الداخلية؛ والاحتفاظ بالشؤون الخارجية والمالية والدفاعية وفق الإطار الكلي للدولة المصرية؛ مع تكرار الحديث عن أن الغالبية من الشعب السوداني تؤيد وحدة وادي النيل إستناداً لما يتمتع به أنصار هذه الوحدة من تأثير وفاعلية في الشارع السوداني، ولعل إصرار مصر على تحديد فترة الانتقال بستين فقط كان خوفاً من أن يفتقد أنصارها الداعمين للوحدة فاعليتهم وتأثيرهم في السودان؛ بسبب الدعم البريطاني للعناصر الاستقلالية هناك، على حساب أنصار الوحدة مع مصر.

لم يجد موقف النحاس المناادي بوحدة وادي النيل المساندة والدعم من عدد كبير من القوى الوطنية السودانية التي تمسك معظم مناصريها بمبدأ تقرير المصير دون الإملاء أو الوصاية من من أي طرف، وقد وجد هذا الموقف التأييد من بريطانيا التي حاولت الاستفادة من هذا الموقف للحديث عن

1- فيصل عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 476

2- مفاوضات "صلاح الدين" مع "بيفن" وكذا السفير البريطاني في القاهرة "ستيفنسون" محاضر الجلسات بتاريخ 26 أغسطس والايام 7 و9 و15 ديسمبر لسنة 1950، ومحاضر جلسات 8 يونيو وأيام 9 و13 و26 من شهر يوليو لسنة 1951. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 240-278

3- مفاوضات "صلاح الدين" مع "بيفن" وكذا السفير البريطاني في القاهرة "ستيفنسون" محاضر الجلسات بتاريخ 26 أغسطس والايام 7 و9 و15 ديسمبر لسنة 1950، ومحاضر جلسات 8 يونيو وأيام 9 و13 و26 من شهر يوليو لسنة 1951. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 240-278

المطامع المصرية في السودان، وقد ظلت قضية السودان مصدر خلاف بين مصر وبريطانيا حتى أعلن النحاس إلغاء معاهدة 1936 م ومعاهدة 1899 م الخاصة بالسودان في أكتوبر 1951 م.

الخاتمة

شكل قرار الإلغاء مرحلة جديدة في موضوع المفاوضات من اجل الوصول الي تسوية مقبولة لقضية السودان بل ادخل عليها مزيدا من التعقيدات وومتغيرات سياسية اخري اذ أعلنت مصر مرسوما بالحكم الذاتي للسودان بشروط معينة مما تم رفضه من الإدارة في السودان وتباينت مواقف الحركة الوطنية من إلغاء معاهدة 1899 م و مرسوم إعلان الحكم الذاتي للسودان، وآخر يختص بتشكيل جمعية تأسيسية مهمتها وضع دستور خاص للسودان؛ مع الإعداد أيضاً لوضع قانون إنتخابات في البلاد، ومن ثم عرضها ليتم التصديق على هذا الدستور وقانون الإنتخابات من قبل الملك في مصر؛ وكان بموجب هذا النظام الجديد الذي أقرته الحكومة المصرية بشأن السودان أن يتم تشكيل مجلس وزراء خاضع للرقابة من الجمعية المنتخبة، فيما تظل قضايا الشؤون المالية والدفاعية والسياسة الخارجية في السودان بعيدة عن سلطة المجلس والجمعية في السودان ليتولى أمرها الملك في مصر¹.

وجدت عملية إلغاء المعاهدة الترحيب من الأحزاب السياسية السودانية؛ فأصحاب الميول الإتحادية مع مصر يرون أن العملية تتفق مع رؤيتهم حول وحدة وادي النيل، فقد عبر عن ذلك "الأزهري" واعتبر أن العملية تعد خطوة مهمة سوف تسهم في خدمة قضية الشعبين في مصر والسودان بما يكفل وحدة شطري وادي النيل، وكانت رؤيته تقوم على أن عملية الإلغاء تجعل الوجود البريطاني في السودان يفتقد للشرعية المبرره لبقائه في السودان².

أما أنصار الإستقلال فترحيبهم بعملية الإلغاء جاء من باب أن العملية تشجع خطواتهم نحو الحصول الكامل على الإستقلال للسودان؛ بعد التخلص من المعاهدة التي تستند إليها إدارة الحكم في البلاد؛ لكن في ذات الوقت ندد أنصار هذا التيار في الجمعية التشريعية في السودان بما أسموه محاولات مصر فرض إرادتها وسلطتها على السودانيون دون رضاهم، ووضع تشريعات قبل مشاورتهم عليها، وقد بدأت بوادر التذمر من أعضاء هذه الجمعية ضد مصر لدرجة تبني بعضهم لقرار يطالب بإعلان السودان دولة مستقلة بحجة أن مصر ألغت معاهدة 1899 م التي يخضع بموجبها السودان للإدارة الثنائية البريطانية-المصرية، غير أن تدخل العضو "عبدالله خليل" حال دون ذلك؛ بتذكيره لأعضاء الجمعية أن الأمر يتعارض مع الصلاحيات الممنوحة لها، كما أن ذلك يخالف إلتزامهم المسبق لحكومة السودان بعدم تجاوز تلك الصلاحيات³.

1- نفس المصدر، ص ص 286-287

2- جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 222.

3- قدم إقتراح الإستقلال من داخل الجمعية السيد عبدالرحمن علي طه، جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 223-

حاولت لجنة1 تعديل دستور الجمعية التشريعية الاتصال بهيئة الأمم المتحدة وتدويل قضية السودان بمطالبة الهيئة تعيين لجنة دولية لإدارة البلاد؛ بإعتبار أن إلغاء المعاهدة يخلف فراغاً دستورياً يجب ملئه باللجنة الدولية، ولم تجد المناشدة الاستجابة من الهيئة الدولية إذ تم تجاهل الطلب، والراجح أن الموقف البريطاني غير المشجع لاجراء عملية الاستفتاء بصورة فورية في السودان كان وراء فشل الحصول على المساندة الدولية2. وقد فشلت محاولات لاحقة من عدة دول للتوفيق بين بريطانيا ومصر لحل كل القضايا العالقة بم فيها قضية السودان الي ان تغير الوضع السياسي في مصر باستيلاء تنظيم الضباط الاحرار علي السلطة في مصر.

وفي ذات اليوم الذي قدمت فيه الدول الأربعة مذكرتها للحكومة المصرية بخصوص الدفاع المشترك3، قدم السفير البريطاني في القاهرة مذكرة للحكومة المصرية تحتوي على مقترحات بلاده بشأن قضية السودان؛ تضمنت المذكرة إقتراح تشكيل لجنة دولية لمراقبة التطور الدستوري في السودان؛ وتقديم توصيات بهذا الشأن لدولتي الحكم هناك؛ ولضمان حقوق مصر المائية في النيل أوصت المذكرة بإقامة تنمية حول النيل بمساعدة من البنك الدولي ووضع إتفاقيات ملزمة لتقسيم مياه النيل بما لا يضر بالمصالح المصرية فيه، واختتمت المذكرة التوصية بضرورة تحديد موعد لتمكين السودانيين من الحكم الذاتي حتى يتمكنوا من الوصول للقرار النهائي حول مستقبلهم السياسي4.

في ذات الإتجاه تقدمت أمريكا بمقترح حاولت فيه التوفيق بين اللقب الملكي المصري في السودان وحق السودانيين في تحقيق مصيرهم، وبموجبه تعترف بريطانيا بهذا اللقب؛ شريطة أن يتم إستفتاء في السودان تحت إشراف ثلاث دول تتفق عليها دولتا الحكم هناك، ومن ثم يمكن لبريطانيا ومصر أن تتمكنا من معرفة حقيقة أنصار الوحدة في السودان، ولم تجد هذه المقترحات الترحيب من مصر5.

1- تم تعيينها من قبل الحاكم العام في مارس 1951م من 13 عضو برئاسة القاضي البريطاني "استانلي بيكر" لتعديل الدستور واعداد السودانيين لقدر أكبر من الحكم الذاتي، بإعادة النظر في الدوائر الانتخابية وطرق الانتخابات المجازة في دستور الجمعية في العام 1948م، ورفع توصياتها للحاكم العام، وقد رفض أنصار الوحدة المشاركة فيها، واعتبروها مؤامرة بريطانية ضد الوحدة مع مصر، وقد نشأ الخلاف بين أعضاءها حول مسألة السيادة خلال فترة الانتقال، فقد رأى بعضهم أن تظل تحت سلطة الحاكم العام، فيما طالب البعض الآخر أن تكون تحت لجنة دولية، وعلى إثر رفض مقترح اللجنة الدولية تقدم ستة من أعضائها باستقالاتهم أبرزهم المحجوب والدرديري محمد عثمان. محسن محمد، سقوط النظام في 4 أيام، ثورة يوليو بالوثائق السرية، دار الشروق، القاهرة، 1992م، ص 28.

2- كانت الحكومة البريطانية قد حذرت أنصار الاستقلال في السودان من التمادي في طرح مسألة الاستفتاء وأكدت أنها ستقف بقوة ضد المسألة في الوقت الحاضر، محسن محمد، مصر والسودان الانفصال بالوثائق البريطانية، دار الشروق، القاهرة، 1994م، ص 30

3- امدكرة قدمتها بصفة مشتركة كل من بريطانيا وامريكا وفرنسا وتركيا، جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 691.

4- جمال الشريف، مرجع سابق، ص 707

5- نفس المرجع والصفحة

وفي السودان أعلنت الحكومة عدم إقرارها بإلغاء مصر لمعاهدة 1899م حول السودان من طرف واحد، وأكدت إستمرارها في مباشرة عملها لإدارة السودان بموجب المعاهدة المذكورة، والعمل على المحافظة على الأمن في البلاد، ومواصلة الجهود في تحقيق الحكم الذاتي الكامل في السودان وفق إرادة أهله¹.

وفي ذات الاتجاه خطت حكومة السودان إلى الإستفادة من قرار الإلغاء بمحاولة تجريد القوات المصرية في السودان من أسلحتها؛ بحجة أن هذه القوات ترتب لمهاجمة القوات البريطانية هناك، إلا أن الحكومة في لندن رفضت فكرة التجريد؛ وأكدت أن العملية سوف تفاقم من سوء العلاقة بين مصر وبريطانيا؛ الأمر الذي يعرقل عملية التوصل إلى تفاهم بين الدولتين مستقبلاً حول مسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، وهي القضية التي تشكل محور اهتمام بريطانيا بالقضية المصرية².

في لندن أعلنت الحكومة البريطانية تمسكها بإدارة السودان وفق نصوص معاهدة 1899م، وإعتبارها الأساس لحكم السودان، ولتهديئة مخاوف السودانيين حول هذا الموقف أعلنت إتزامها بمنحهم الحكم الذاتي خلال فترة لا تتجاوز العام 1952م، وهذا موقف غير معتاد من الحكومة البريطانية التي كانت ترى وإلى عهد قريب أن أمر إعداد وتأهيل السودانيين لحكم بلادهم قد يتطلب فترة لا تقل عن العشرين عاماً، ولعل تغير الموقف كان نتاجاً لعملية الإلغاء؛ وتمسك القوى الوطنية السودانية بتيارها الاستقلالي ومناصري الوحدة بضرورة إنهاء العمل بمعاهدة الحكم الثنائي للعام 1899م، وتمكين السودانيين من تحقيق مصيرهم³.

وعندما طرح رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد مبادرته بخصوص القضية المصرية بعد إعلان إلغاء المعاهدة؛ كانت مسألة السودان القضية الرئيسية التي كانت مصدر خلاف، حتى أن الملك فاروق قد أكد "للسعيد" أن مصر على إستعداد للوصول إلى إتفاق مع بريطانيا في كل المسائل المتعلقة بالجلء البريطاني عن مصر؛ شريطة أن يتم الإقرار به ملكاً على مصر والسودان مع الاعتراف بحق السودانيين في تقرير مصيرهم في المستقبل في حال كانت لهم الرغبة في ذلك⁴. وطلب الملك فاروق من

1- صحيفة السودان الجديد عدد 10 أكتوبر 1951م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.

2- جمال الشريف، مرجع سابق، ص 706

3- حول تصريح وزير الخارجية البريطاني "انتوني ايدن" في 15 نوفمبر 1951م في مجلس العموم البريطاني حول قضية السودان، وإعلانه الموافقة على منح السودانيين الحكم الذاتي نظر: ريدر بولاد، بريطانيا في الشرق الأوسط منذ أقدم العصور حتى 1952م، ترجمة حسن السلطان، بغداد، 1956م، ص 221. وانظر أيضاً التصريحات السابقة للمفاوضين البريطانيين الذين أكدوا أن السودانيين بحاجة لفترة لا تقل عن عشر إلى عشرين سنة حتى يتمكنوا من القدرة على إدارة شؤون بلادهم، تصريح السفير "ستيفنسون" في جلسة التفاوض بتاريخ 26 أغسطس 1951م، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 239.

4- هيكل، ملفات السويس، مصدر سابق، ص 721-722.

بريطانيا أن تتدخل لإقناع السودانين لما لها من تأثير عليهم بقبول فكرة الحكم الذاتي تحت سلطة الملك في مصر؛ إلا أن الحكومة البريطانية رفضت التدخل بحجة أن السودانين متمسكون بأحقيتهم بتحديد مستقبلهم السياسي دون التدخل من أي من دولتي الحكم فيه "بريطانيا أو مصر"1. وفي المساعي الدبلوماسية أيضاً قدم ملك السعودية عبدالعزيز آل سعود مبادرة حول القضية المصرية تضمنت مقترح خاص بالسودان يدعو الى منح الحرية التامة لشعبه لتقرير مصيره؛ لكن يشترط أن يسبق ذلك إقراراً بريطانياً صريحاً بوحدته وادي النيل، وهو شرط على ما يبدو كانت مصر بحاجة إليه من أجل للحصول على سند يدعم إدعاءها التاريخية في السودان، ولم يكتب النجاح لمبادرة الملك عبدالعزيز بسبب استقالة حكومة النحاس2. على كل؛ فإن حالة الخلاف المستمر بين مصر وبريطانيا حول قضية السودان ومستقبله السياسي قد أتاحت للسودانيين المزيد من الفرص للوصول بقضية إستقلالهم الى مراحل متقدمة، شكلت فيما بعد الأساس الذي إستندوا عليه لتحقيق استقلالهم التام عن مصر وبريطانيا.

الهوامش

1. letter From Stansgate to Beven,27 Aug1946,Douglas H. Johnson, British Document On the End Of Empire(Sudan) Part 1, 1942-1950.(London), 1998, p162.
2. 23Aug1945, Ibid, p p80-82.- Letter From Azahari to (Attlee)and (Sidgi)
3. هيئة الأعمال الفكرية، ماسي الانجليز في السودان، وثيقة قدمها وفد السودان في مصر1946، الخرطوم، د/ت، ص163
4. المعتصم أحمد الحاج، تغطية الصحف المصرية لاعمال مؤتمر الخريجين،(الاهرام نموذجاً)مركز محمد عمر بشير، امدرمان الأهلية، 2009 ص ص36-37
5. ترأس الوفد اسماعيل الأزهرى، وكان وصول الاعضاء على فوجين، الاول: يضم الأزهرى ومبارك زروق ومحمد نورالدين، اما الفوج الثاني فقد ضم نقدالله ويوسف التني ومحمد احمد عمر ويحي الفضلي وعبدالله ميرغني ومعي الدين البرير واحمد خير واحمد اسماعيل. صحيفة الراي العام،24مارس1946م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.
6. المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص ص23-24

1رسالة السفارة البريطانية في باريس للخارجية البريطانية تم تحويلها الى السفارة البريطانية في القاهرة حول مقترحات نوري السعيد التي عرضها للسفارة في باريس حول مسألة توسطه بين بريطانيا ومصر، وما توصل اليه من قناعات حول مواقف الملك فاروق من القضية، هيكل ،ملفات السويس، مصدر سابق، ص ص710-711-

2- بشأن مبادرة الملك عبدالعزيز انظر:صلاح الشاهد، ذكرياتي في عهدين، دار المعارف، القاهرة، 1976م، ص 113وتمت استقالة النحاس وحكومته في يناير 1952م.

7. خطاب وفد لرئيس الحكومة المصرية "صديقي" بتاريخ 7 ابريل 1946، دار الوثائق القومية، الخرطوم، ملف المستودعات (أ) ص 11 وما بعدها
8. المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 42
9. صحيفة الايام 16 يوليو 1957 م مجلد (125) مذكرات أزهرى، دار الوثائق؛ الخرطوم
10. أكد الحاكم العام للسودان، (هدلستون) للسفارة البريطانية في القاهرة أن الادارة وأتباعها يمثلون نسبة 90% من مجموع الشعب السوداني ولا يوجد في الوفد من يمثلهم، فضلاً عن غياب ممثلين للجنوب، الرأي العام، عدد 24 مارس 1946 م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.
11. جمال علي الشريف، الصراع السياسي على السودان 1841-2008، مطبعة العملة السودانية، الخرطوم، 2004، ص 577
12. Dglas Johnson, Op. Cit, p137
13. المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 27
14. الهيئة القومية للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 97
15. صحيفة الايام، عدد 16 يوليو، 1957 مذكرات أزهرى، دار الوثائق القومية، الخرطوم،
16. المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 27
17. نفس المصدر ص 31
18. Doglas, Op. Cit, p141-142
19. الهيئة القومية للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 93
20. Douglas Op. Cit, pp153-157
21. المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق ص ص 60-61
22. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 74-76
23. نفس المصدر، ص ص 94-96
24. جيمس روبرتسون؛ السودان من الحكم المباشر الى فجر الاستقلال، ترجمة مصطفى عابدين، دار الجيل، بيروت، ص 156
25. هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية، 1936-1952 م، دار المستقبل، القاهرة، 1987 م، ص 226.
26. Douglas, Op. Cit, p176 وقد خطأ روبرتسون موقف بلاده بشأن هذا المقترح، جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 154.
27. الهيئة العامة للكتب والوثائق، محاضر الإجتماعين الثاني والرابع بتاريخ 19 و24 اكتوبر 1946 م، مصدر سابق، ص ص 177-183.
28. نفس المصدر، محاضر الاجتماع الخامس، ص ص 114-115.
29. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص ص 152-156.

30. جريدة الأيام، عدد 18 يوليو 1957
31. نفس المصدر، عدد 19 يوليو، وجمال الشريف، مرجع سابق، ص 615.
32. المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص 95.
33. Doglas, Op. Cit, pp 227-232.
34. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 157.
35. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 115-117.
36. جميل الياس عفارم، مشاكل السودان السياسية، شركة الطبع اللبنانية، بيروت، 1958م، ص 77.
37. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 157
38. تم تقديم المقترح من خلال مفاوضات النقراشي-كامبل، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 123.
39. نفس المصدر، ص 124.
40. خطاب النقراشي للبرلمان المصري في 20 و27 يناير 1947م، وقرار مجلس الوزراء المصري في 25 يناير 1947، نفس المصدر، ص 127.
41. نص الشكوى التي قدمها النقراشي في مجلس الأمن، نفس المصدر، ص 190.
42. جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 551.
43. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 191-210.
44. عبد العظيم رمضان، أكذوبة الإستعمار المصري للسودان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص 122.
45. فيصل عبدالرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري-البريطاني 1936-1953م، مركز عبدالكريم ميرغني، امدرمان، 2004م. ص 324.
46. جمال الشريف، مرجع سابق، ص 666.
47. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص ص 177-178.
48. موسى عبدالله حامد، استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، منشورات الخرطوم عاصمة للثقافة العربية، 2005م، ص 331.
49. نفس المرجع، 331.
50. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص ص 157-159، وترأس وفد حزب الأمة رئيسه (صديق المهدي) وعضوية المحجوب وعبدالله خليل، جمال عفارة، مرجع سابق، ص 64. المعتصم احمد الحاج، مصدر سابق، ص ص 123-129.
51. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 136 وما بعدها.
52. Doglas, Op. Cit, pp141-142

53. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 142
54. نفس المصدر، ص 126
55. نفس المصدر ص 137.
56. نفس المصدر، ص ص 139-142.
57. جاءت نسب العضوية للمديريات على النحو التالي، النيل الازرق 14، كردفان 10، الاستوائية 9، الخرطوم 6، الشمالية 6، كسلا 6، دارفور 5، اعالي النيل 4، ويكتمل الدد الكلي 70 بتعين 10 أعضاء من قبل الحاكم العام الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 145-147.
58. بخصوص صلاحيات الجمعية، نفس المصدر، ص 147.
59. نفس المصدر، ص 147 وما بعده
60. في 15 يونيو 1948 أحيطت الحكومة المصرية علماً بنشر هذه القوانين الخاصة بالجمعية ومجلسها التنفيذي، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 184-189.
61. مدولات المجلس الاستشاري، رقم (51/14/1) الدورة السابعة، ص 93.
62. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 131 و ص ص 165-175.
63. نفس المصدر والصفحات.
64. نفس المصدر، ص ص 217-237.
65. المجلس الاستشاري، (52/15/1) المداولات الثامنة، ص 34. يذكر أن صياغة هذه القوانين في صورتها النهائية قد تمت بواسطة السكرتير القضائي لحكومة السودان. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 178.
66. رسالة النقراشي الى الحاكم العام في السودان، والخارجية البريطانية، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 186
67. المجلس الاستشاري لشمال السودان، رق (52/15/1) المداولات الثامنة، ص ص 35-36. دار الوثائق القومية، الخرطوم
68. تراس الاجتماع السكرتير الاداري لحكومة السودان جيمس روبرتسون، وعضوية (12) من الجنوبيين، و (5) من الشماليين هم: محمد صالح الشنقيطي، وابراهيم بدري، ووحسن احمد عثمان، وحبیب عبدالله، وسرور رملي. جمال الشريف، مرجع سابق، ص 675
69. جمال الشريف، مرجع سابق، ص 676
70. نفس المرجع، ص 676
71. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 141-142-
72. موسى عبدالله حامد، مرجع سابق، ص 352

73. يمثل هذا التيار (الازهري) الذي أصدر بياناً أكد فيه رفض الإتحاديين لهذه المشروعات، وانتقد كذلك مواقف مصر بشأن السودان، جمال الشريف، مرجع سابق، ص 682
74. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 182
75. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 235-237. السودانيون الذين كانوا أعضاء بالمجلس هم: عبدالله خليل للزراعة، علي بدري للصحة، عبدالرحمن علي طه للمعارف، مع (3) وكلاء، للوزارات ومثل الجانب البريطاني السكرتاريون الثلاثة، والقائد العام لقوة دفاع السودان و(2) آخرين عينهم الحاكم العام للسكة حديد ومشروع الجزيرة، وبعد استقالة مدير مشروع الجزيرة خلفه أحد السودانين، وصارت لهم بذلك الأغلبية. وكان الازهري وميرغني حمزة قد رفضا المشاركة في المجلس رغم ترشيحهما. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 183
76. خطاب العرش يقدمه رئيس الحكومة المصرية بإسم الملك عند إفتتاح دورة البرلمان كل عام، ويعد برنامج عمل ملزم للحكومة، عبدالحميد الحفناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل 1945-1954م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 278.
77. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 214
78. محسن محمد، مصر والسودان الانفصال، مرجع سابق، ص 39
79. انظر: خطاب النقراشي أمام النواب بتاريخ 6 يناير 1946م، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، صص 125-128.
80. Douglas Johnson. Op.Cit, pp224-226
81. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 152
82. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مركز الازهرام للترجمة، القاهرة، 1986م، ص ص 680-683
83. وجيفري ارنسون، العلاقات المصرية-الامريكية 1946-1956م، ترجمة ترجمة السيد أمين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 20
83. فيصل عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 453
84. نفس المرجع، ص 456
85. جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 587
86. فيصل عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 476
87. مفاوضات "صلاح الدين" مع "بيفن" وكذا السفير البريطاني في القاهرة "ستيفنسون" محاضر الجلسات بتاريخ 26 أغسطس والايام 7 و9 و15 ديسمبر لسنة 1950، ومحاضر جلسات 8 يونيو وأيام 9 و13 و26 من شهر يوليو لسنة 1951. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 240-278

88. مفاوضات "صلاح الدين" مع "بيفن" وكذا السفير البريطاني في القاهرة "ستيفنسون" محاضر الجلسات بتاريخ 26 أغسطس والأيام 7 و9 و15 ديسمبر لسنة 1950، ومحاضر جلسات 8 يونيو وأيام 9 و13 و26 من شهر يوليو لسنة 1951. الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص ص 240-278
89. نفس المصدر، ص ص 286-287
90. جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 222.
91. قدم إقتراح الإستقلال من داخل الجمعية السيد عبدالرحمن علي طه، جيمس روبرتسون، مصدر سابق، ص 223-
92. تم تعيينها من قبل الحاكم العام في مارس 1951م من 13 عضو برئاسة القاضي البريطاني "استانلي بيكر" لتعديل الدستور واعداد السودانين لقدر أكبر من الحكم الذاتي، بإعادة النظر في الدوائر الانتخابية وطرق الانتخابات المجازة في دستور الجمعية في العام 1948م، ورفع توصياتها للحاكم العام، وقد رفض أنصار الوحدة المشاركة فيها، واعتبروها مؤامرة بريطانية ضد الوحدة مع مصر، وقد نشأ الخلاف بين أعضاءها حول مسألة السيادة خلال فترة الانتقال، فقد رأى بعضهم أن تظل تحت سلطة الحاكم العام، فيما طالب البعض الآخر أن تكون تحت لجنة دولية، وعلى إثر رفض مقترح اللجنة الدولية تقدم ستة من أعضائها باستقالاتهم أبرزهم المحجوب والدرديري محمد عثمان. محسن محمد، سقوط النظام في 4 أيام، ثورة يوليو بالوثائق السرية، دار الشروق، القاهرة، 1992م، ص 28.
93. كانت الحكومة البريطانية قد حذرت أنصار الاستقلال في السودان من التماذي في طرح مسألة الاستفتاء وأكدت أنها ستقف بقوة ضد المسألة في الوقت الحاضر، محسن محمد، مصر والسودان الانفصال بالوثائق البريطانية، دار الشروق، القاهرة، 1994م، ص 30
94. مذكرة قدمتها بصفة مشتركة كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا، جمهورية مصر، مصدر سابق، ص 691.
95. جمال الشريف، مرجع سابق، ص 707
96. نفس المرجع والصفحة
97. صحيفة السودان الجديد عدد 10 أكتوبر 1951م، دار الوثائق القومية، الخرطوم.
98. جمال الشريف، مرجع سابق، ص 706
99. حول تصريح وزير الخارجية البريطاني "انتوني ايدن" في 15 نوفمبر 1951م في مجلس العموم البريطاني حول قضية السودان، وإعلانه الموافقة على منح السودانين الحكم الذاتي نظر: ريدر بولاد، بريطانيا في الشرق الأوسط منذ أقدم العصور حتى 1952م، ترجمة حسن السلمان، بغداد، 1956م، ص 221. وانظر أيضاً التصريحات السابقة للمفاوضين البريطانيين الذين أكدوا أن السودانين بحاجة لفترة لا تقل عن عشر الى عشرين سنة حتى

- يتمكنوا من القدرة على إدارة شؤون بلادهم، تصريح السفير "ستيفنسون" في جلسة التفاوض بتاريخ 26 أغسطس 1951م، الهيئة العامة للكتب والوثائق، مصدر سابق، ص 239.
100. هيكل ، ملفات السويس، مصدر سابق، ص ص721-722.
101. رسالة السفارة البريطانية في باريس للخارجية البريطانية تم تحويلها الى السفارة البريطانية في القاهرة حول مقترحات نوري السعيد التي عرضها للسفارة في باريس حول مسألة توسطه بين بريطانيا ومصر، وما توصل اليه من قناعات حول مواقف الملك فاروق من القضية، هيكل، ملفات السويس، مصدر سابق، ص ص710-711.
102. بشأن مبادرة الملك عبدالعزيز انظر:صلاح الشاهد، ذكرياتي في عهدين، دار المعارف، القاهرة، 1976م، ص 113 وتمت استقالة النحاس وحكومته في يناير 1952م.

دور الصحافة السودانية في تحفيز النخبة نحو الاستقلال (1899-1956م)

د. محمد أحمد محمد طه^(*)

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة السودانية في تحفيز النخبة نحو الاستقلال 1899-1956م) حيث كانت للصحافة السودانية منذ مستهل العشرينات أثر واضح في إيقاظ المشاعر الوطنية وتعميق الذاتية القومية وتربية الوجدان العام ، تنبع أهمية دراسة موضوع (دور الصحافة السودانية في تحفيز النخبة نحو الاستقلال 1899-1956م) لأنه وكان لها دور بارز في معركة التحرير التي كللت في نهاية المطاف بالاستقلال تكمن مشكلة البحث في هذه الورقة في دراسة (دور الصحافة السودانية في تحفيز النخبة نحو الاستقلال 1899-1956م). اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي بجمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية من وثائق ومخطوطات وصحف معاصرة وكتب ومن ثم نقدها ومقارنتها وتحليلها وتوظيفها لخدمة البحث. خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: نشأت الصحافة في السودان على يد الأجانب من المواليين للحكم البريطاني، كانت صحيفة الغازية مجرد أداة من أدوات الاحتلال ولم يقتنع الاحتلال البريطاني، كانت جريدة السودان مشروعاً إعلامياً للدعاية للاحتلال البريطاني ، لعبت صحيفة رائد السودان دوراً بارزاً في النهضة الأدبية والفكرية، بدت صحيفة حضارة السودان قشورها وطنية، وهدفها ومضمونها خدمة الاحتلال البريطاني، كانت مجلة الفجر بحق بداية لفجر جديد شرق على الصحافة السودانية، كانت الصحف الحزبية على كثرتها ضعيفة الأثر على المجتمع قليلة الانتشار بسبب سوء تحريرها وتحيزها وما كانت تنتهجه من أسلوب المهاترة ونشر الأراجيف.

الكلمات المفتاحية: نشأة الصحافة السودانية على يد الأجانب، الصحف الوطنية، الصحف الحزبية

Abstract:

The study aimed to identify the role of the Sudanese press in motivating the elite towards independence (1899-1956 AD), as the Sudanese press had a clear impact since the beginning of the twenties in awakening national feelings, deepening national subjectivity and raising public conscience. The importance of studying the topic (The role of the Sudanese press in motivating the elite towards independence 1899- 1956 AD) because it had a prominent role in the liberation battle that ultimately culminated in independence. The research problem in this paper lies in studying (the role of the Sudanese press in motivating the elite towards independence 1899-1956 AD). This study followed the historical, descriptive, and analytical approach by collecting information and facts from their original sources, including documents, manuscripts, contemporary newspapers, and books, and then criticizing, comparing, analyzing, and employing them to serve the research. The study

(*) أستاذ التاريخ مساعد، جامعة دنقلا- كلية التربية مروى

concluded with results, the most important of which are: The press was established in Sudan by foreigners loyal to British rule. The newspaper Al-Ghazita was merely a tool of the occupation and the British occupation was not convinced. The Sudan newspaper was a media project to propagate the British occupation. The newspaper Raed Al-Sudan played a prominent role in the literary renaissance. And intellectually, the Sudanese Civilization newspaper seemed to have a patriotic veneer, and its goal and content were to serve the British occupation. Al-Fajr magazine was truly the beginning of a new dawn in the Sudanese press. The partisan newspapers, despite their abundance, had a weak impact on society and had little circulation due to their poor editing, bias, and the style of polemics and publishing of rags.

Keywords: The emergence of the Sudanese press at the hands of foreigners, national newspapers, party newspapers

مقدمة:

كان للصحافة السودانية منذ مستهل العشرينات أثر واضح في إيقاظ المشاعر الوطنية وتعميق الذاتية القومية وتربية الوجدان العام، وكان لها دور بارز في معركة التحرير التي كللت في نهاية المطاف بالاستقلال التام، وكانت أول صحيفة ذات أثر فاعل في إيقاظ المشاعر العامة والذود عن حق السودانيين في الحكم الذاتي والاستقلال، حيث كانت الصحافة الوطنية منبراً إعلامياً حراً تبلورت فيه الأفكار التي خلقت جيل قادم قادر على أحداث التغيير في السودان ولا يخفى على الباحث المتفحص عن الحقيقة ما حققته الصحافة من أهداف عظمى فالأدوار الاجتماعية والأدبية والسياسية كلها شيء مترابط لا ينفصل عن بعضه البعض، فعملت الصحافة على التثقيف والتنوير والتوعية للشعب بمختلف فئاته وطبقاته، فتبارت الأقلام في طرح الأفكار وفي النقد وفي الشعر تنافح وتناهض المستعمر فوجد المثقفون ضالهم في الكتابة بمختلف مسمياتها فامتألت صفحات الصحف والمجلات فكان الانتاج غزيراً ومفيداً فالذين كتبوا عبر هذه الصحف والمجلات هم خريجي كلية غوردون المتشبعين بالثقافات المتعددة والمجيدون للنظم مقالاً ونثراً وشعراً فكما مر فقد برز عبيد حاج الأمين كاتباً سياسياً ومحمد أحمد المحجوب خطيباً مفوهاً وخليل فرح شاعراً مجيداً فكانت قصائده محل نظر اهتمام الحكومة فقد ترجمت الحكومة بعض أشعاره وكانت تستجوبه عن هذه القصائد وما تدل عليه ففي هذا الجو الأدبي والثقافي تباينت الأفكار هنا وهناك ولكن كان الهدف هو التخطيط لمواصلة الجهود الوطنية بطرق أكثر فاعلية غير التي كانت من قبل فأعد المثقفين والسياسيين والمفكرين عدتهم للسير بخطى ثابتة في رحلة النضال ضد الإستعمار.

أسباب اختيار الموضوع:

نجد أن تاريخ السودان الحديث والمعاصر لازال حافلاً بكثير من الزوايا المعتمة، والمناطق الغامضة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة حتى تكتمل ملامح هذا التاريخ وأبعاده وتتصل حلقاته، ومحاولة من الباحث للإسهام في هذا الجانب بما يستطيع من جهد يأتي اختياري لموضوع هذه البحث.

أهمية البحث:

تنبع أهمية دراسة موضوع (دور الصحافة السودانية في تحفيز النخبة نحو الاستقلال 1899-1956 م) لأنه وكان لها دور بارز في معركة التحرير التي كللت في نهاية المطاف بالاستقلال.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1. التعرف على نشأة الصحافة السودانية على يد الأجانب.
2. التعرف الصحف السودانية التي ظهرت في هذه الفترة
3. التعرف على الصحف الحزبية التي نشأة في هذه الفترة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في هذه الورقة في دراسة (دور الصحافة السودانية في تحفيز النخبة نحو الاستقلال 1899-1956 م).

منهج البحث:

اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي معتمداً على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية .

حدود البحث:

تحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

1. الحد المكاني: تغطي هذه الدراسة في حدودها المكانية السودان.
2. الحد الزمني: من 1899-1956 م.

نشأة الصحافة السودانية على يد الأجانب

تختلف نشأة الصحافة في السودان عن غيرها من بقية الدول الإفريقية والعربية فإذا كانت الصحافة قد نشأت على يد الأوروبيين في أفريقيا وعلى يد الوطنيين والمتعلمين في الدول العربية فإنها قد نشأت في السودان على يد الأجانب من الموالين للحكم البريطاني (لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، بدون تاريخ، ص2).

قد سبق إنشاء صحيفة (السودان) أشكال صحفية لا يمكن اعتبارها صحفاً بالمعنى العلمي للصحيفة، فإذا كان مفهوم الصحيفة يعني الورق والطباعة وجمهور القراء، فإن الأشكال الصحفية التي ظهرت قبل ظهور (السودان) لا ينطبق عليها هذا المفهوم، لا تعتبر مثلاً أن منشورات المهدي عام 1885 م نوعاً من الصحف، فهي منشورات بمثابة بيانات تروج لفكر المهدي في بداية الدعوة، ثم أصبحت أداة الحكومة المهديّة لإصدار الأوامر والتعليمات ونشر آراء محمد أحمد المهدي زعيم الثورة المهديّة، وقد جمعت هذه المنشورات فيما بعد في مجلدات سميت "منشورات المهديّة" وفي المقابل كانت هناك نشرات معادية للمهديّة تصدر في سواكن شرق السودان (عبد اللطيف، 1992م، ص19).

وفي عام 1896 م صدرت نشرات عن الاحتلال تتضمن أنباء الجيش الغازي المحتل، منها نشرة "نقلا نيوز Dongla News" و "جورنال حلفا Halfa Journal" (عبد اللطيف، 1992م، ص19).

صحيفة الغازيتة (1899م):

إن أول صحيفة أنشئت هي (الغازيتة) السودانية وقد نشر في أول أعدادها نص إتفاقية سنة 1899م (الطاهر، 2001م، ص20)، وقد صدرت غازيتة السودان في 4 صفحات من الحجم الصغير، وجاء في العدد الأول ما يلي: "تصدر هذه الغازيتة عن حكومة السودان لنشر القوانين واللوائح والاعلانات الصادرة منها (صالح، 1971م، ص13) لحسن توجيه أهل السودان وارشادهم بنظام الحكومة الرشيدة وفي السنة الأولى كانت تصدر مرتين في الشهر (عبد اللطيف، 1992م، ص20).

تعتبر الغازيتة مشابهة للوقائع المصرية، ويرى بعض الباحثين إنها جزء مكمل لخطة بريطانيا في إحتلال السودان، فهي تعتبر وسيلة اتصال بين الإدارة البريطانية وأهل البلاد بحيث تشعرهم من خلال نشرها للأوامر والقوانين عن بلادهم إنما تحكم بالقانون وليس برغبات الحكم، وهكذا ظهرت قبل صحيفة السودان أشكال صحفية ولم تكن هناك صحف بالمعنى العلمي للصحيفة (عبد الرحيم، 1977م، ص10).

الغازيتة العسكرية:

نشرة شهرية، أصدرتها إدارة الجيش المصري بالسودان عام 1899م وكانت تهتم بأخبار القوات المصرية في السودان (الطاهر، 2001م، ص20)

مهما يكن من أمر فإن الصحافة في السودان بدأت مع بداية الإحتلال البريطاني عام 1899م وأن الغازيتة كانت مجرد أداة من أدوات الإحتلال ولم يقتنع الإحتلال البريطاني بأهميتها في نشر أفكار وسياسته والترويج لبريطانيا وربط السودان بأهدافها وسياستها، فأوعز اللورد كرومر⁽¹⁾ إلى أصحاب صحيفة المقطم في مصر بإصدار جريدة السودان في السودان (عبد اللطيف، 1992م، ص20) (صالح، 1971م، ص16)

جريدة السودان (1903-1924م):

نشأة جريدة السودان في 28 سبتمبر 1903م لأصحابها (سعد، 1977م، ص23) (البحيري، 2009م، ص532) وهم ثلاثة من أبناء الشام: فارس نمر، يعقوب صروف، شاهين مكاريوس (صالح، 1971م، ص14) والذي تولى شئونها وإدارتها وتحريرها هو حضرة صاحب العزة الأستاذ خليل ثابت (الطاهر، 2001م، ص20) وذكرت في أول عدد لها إن مهمتها الإشتغال بتوطيد الحكم ونشر تحركات الحكام وتسجيل أهم الحوادث ونشر كل من شأنه بترك السكينة في قلوب أهل

(1) اللورد كرومر (1841-1917م): دبلوماسي بريطاني وإداري، عمل في المستعمرات البريطانية، كان مفوضاً بريطانياً مسؤولاً عن مصر خلال الأزمة المالية المصرية عام 1879م وبعده عمل قنصلاً بريطانياً في مصر من 1883-1907م، ارغم على الاستقالة من منصبه عقب أحداث دانشوي في مصر؛ انظر جمال الشريف، الصراع السياسي على السودان 1840-2008م، ط1، دار المصورات، الخرطوم، 2009م، ص965.

السودان والحياة السعيدة لهم ، وكانت صحيفة السودان منذ نشأتها وثيقة الصلة بالدوائر البريطانية الحاكمة المعبرة عن سياسة اللورد كرومر المعتمد السامي البريطاني في مصر وسياسة الإحتلال بشكل عام (لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، بدون تاريخ، ص2) (سعد، 1977م، ص23).

حددت صحيفة السودان سياستها منذ اللحظة الأولى بأنها تتناول الأبحاث والأخبار التي تهتم بالسودان ومن فيه، واقتطاف الحوادث الخارجية التي يلذ الوقوف عليها (صالح، 1971م، ص16)، وأكدت إنها ستكون وصلة بين الهيئة الحاكمة والمحكومة، وبعد عام من الصدور أعلنت إنها قد وفقت بحمد الله إلى اكتساب ثقة ولاية الأمور وأعيان البلاد والتجار لقيامها بالخدمة العمومية (عبد اللطيف، 1992م، ص23).

قد استمرت تصدر لمدة 22 عاماً، ففي عام 1925م تم اتفاق بين حكومة السودان وشركة "مكرو كودايل" الإنجليزية على أن تتولى مطبوعات حكومة السودان فاحتكرت الشركة الإنجليزية الطباعة في السودان بشراء كل المطابع الموجودة بالخرطوم ومن بينها مطابع جريدة السودان وانتهت بذلك قصة جريدة السودان (عبد اللطيف، 1992م، ص28)

مهما يكن من أمر لم تكن جريدة السودان مجرد صحيفة سودانية فقط وإنما كانت مشروعاً إعلامياً للدعاية للاحتلال البريطاني من خلال الطباعة وما تنشره وبيع الكتب والمجلات والصحف الأجنبية
صحف أخرى يصدرها الأجانب:

مجلة الغرفة التجارية:

ظلت جريدة "السودان" وحدها في الساحة الصحفية عدة سنوات وفي عام 1908م صدرت "مجلة الغرفة التجارية" عن الغرفة التجارية التي تكونت في نفس العام من ممثلين للبيوتات التجارية ومعظمهم من اليونانيين والاطاليين والشوام وبعض المصريين، ولم تنتظم في الصدور فتوقفت وقد أشار إليها تقرير مديرية الخرطوم في ذلك الوقت فقال: "أنشأت الغرفة التجارية نشرة شهرية بالغتية العربية والإنجليزية تروج فيها مقالات عن محصولات البلاد وتجاريتها (سعد، 1977م، ص15)

صحيفة الخرطوم (1909م):

وفي العام 1909م أنشئت صحيفة الخرطوم لصاحبها سعد يسى المساح الذي كان قد وصل الخرطوم مراسلاً لجريدة الظاهر (الظاهر، 2001م، ص20) التي يصدرها بالقاهرة محمد أبو شادي بك باصدار صحيفة سماها "الخرطوم"، إلا أنها لم تستمر طويلاً فأصدر بدلاً منها "كشكول المساح" لكنها لحقت بأختها بعد وقت قصير، ولم يكتب لها الاستمرار (محمد، 1980م، ص38).

صحيفة رائد السودان (1913-1989م):

كما أنشئت جريدة رائد السودان وأصحاب امتيازها هم ساولو وخريستو (الظاهر، 2001م، ص60) (صالح، 1971م، ص29) أصحاب مطبعة فكتوريا من رجال الجالية اليونانية وقد تولى تحريرها الأستاذ عبد الرحيم قليات (كشه، 1967م، ص16) هو أديب وشاعر سوري كان يعمل موظفاً

بالسكة حديد، وقد لعب دوراً بارزاً في النهضة الأدبية والفكرية، كان يحررها معه فؤاد الخطيب وجميل الرافي (عبد اللطيف، 1992م، ص39) في عام 1917م القي القبض على رئيس التحرير قيلات وابتعد عن السودان بعد نشره لمقال (كشه، 1963م، ص57) بعنوان بيت الشعر (تموت الأسود في الغابات جوعاً ولحم الضأن تأكله الكلاب) مهاجماً فيه الإستعمار قارناً بين الشظف الذي يلقاه أهل البلاد والنعيم الذي يحيا فيه المستعمرون تولاه بعده جميل الرافي، ثم توفيق وهبي وحامد سعفان، ثم آلت رئاسة تحريرها للأستاذ السيد حسن شريف المتخرج من كلية غردون⁽¹⁾ فتولاها إلى أن توقفت عن الصدور في عام 1918 (الطاهر، 2001م، ص60) (صالح، 1971م، ص29) يمكن القول أن صحيفة رائد السودان قد لعبت دوراً بارزاً في النهضة الأدبية والفكرية التي جاءت إرهاباتها الأولى قبيل مولد الصحيفة.

مجلة السودان في رسائل ومدونات (sudan Notes and Records)

في عام 1918م صدر العدد الأول من (مجلة السودان في رسائل ومدونات) وهي دورية حكومية تعنى بالدراسات السودانية وتصدر ربع سنوية وتهتم بالبحث عن التاريخ والفلكلور والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمعات السودانية، وكانت تمويلها الحكومة وتشرف عليها لجنة من كبار الموظفين الإنجليز يرأسهم الحاكم العام وكانت تهدف لتزويد الإداريين الإنجليز وواضعي السياسة والمهتمين بشئون السودان بمعلومات وبيانات عن البلاد، وظلت تصدر باللغة الإنجليزية حتى عام 1956م وهو عام الاستقلال (عبد اللطيف، 1992م، ص39)⁽²⁾ بعد أن أصبحت لسان حال الجمعية الفلسفية السودانية (صالح، 1971م، ص37) (الطاهر، 2001م، ص60).

ظهور الصحافة الوطنية على يد السودانيين

مهدت جريدة السودان إلى ظهور الصحافة الوطنية على يد السودانيين حيث وضعت هذه الصحيفة أسس صناعة الصحافة وفنونها في السودان.

عوامل ظهور الصحافة الوطنية:

ساعد على ظهور الصحافة الوطنية مجموعة من العوامل:

1. ظهور السودانيين المتعلمين الذين تخرجوا من كلية غردون والمدرسة الابتدائية

(1) أنشئت كلية غردون في العام 1902م تخليداً للذكرى الراحل غردون باشا الذي قتلته قوات الإمام محمد أحمد المهدي عام 1885م يوم فتح الخرطوم، وتم إنشاؤها من قبل اللورد كتشنر الحاكم العام للسودان وكانت بمثابة المدرسة الثانوية الوحيدة في السودان.؛ بشير محمد سعيد، وثائق لجنة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمؤتمر الخريجين في السودان 1938.1988م لجنه إحياء ذكرى المؤتمر، الخرطوم، (ب.ت)، ص21.

(2) تحولت بعد ذلك إلى دورية متخصصة في الشؤون العلمية، ولا زالت تصدر حتى الآن تحت إشراف الجمعية الشعبية السودانية؛ انظر صلاح عبد اللطيف، مرجع سابق، ص30.

2. تحسن الأوضاع الاقتصادية وانتعاش التجارة وانشاء مشروعات اتصالية مثل انشاء الخط الحديدي من الخرطوم إلى الأبيض عام 1912م وافتتاح ميناء بورتسودان عام 1909م، وامتدت الأسلاك التلفونية في العاصمة وأنشئت الفنادق والمصانع الصغيرة والنوادي مما ساعد على تهيئة ظهور رأي عام مستنير، وكتاب سودانيين مثل الشيخ البنا وأحمد محمود صالح وتوفيق صالح جبريل الذي كانوا في صحيفة رائد السودان مع حسين شريف، وفي هذا الجو العام من التقدم التعليمي والاقتصادي ظهرت بوادر الحركة الوطنية التي أدت إلى انشاء جمعية اللواء الأبيض التي قادت ثورة 1924م السودانية ضد الاحتلال الأجنبي.

3. أن الانجليز بعد أن استخدموا الصحفيين الأجانب لخدمة مصالحهم رأوا أن صحيفة يحررها سودانيون يمكن أن تخدمهم أفضل من خدمة الأجانب (صالح، 1971م، ص32) جريدة حضارة السودان (1919-1938م):

في هذا المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي ظهر العدد الأول من جريدة حضارة السودان في 28 فبراير 1919م بعد اختفاء صحيفة "رائد السودان" التي رأس تحريرها حسين شريف⁽¹⁾ والذي دعا إلى إنشاء صحيفة وطنية تملأ الفراغ الذي تركه (الرائد) وتعبير عن آراء المثقفين السودانيين وآمال الشعب السوداني خاصة أن عدد المثقفين المتعلمين كان قد تزايد عام 1918م، ووصل عدد خريجي كلية غردون في هذا العام إلى 550 طالباً.

يمكن القول أن حضارة السودان هي أول صحيفة وطنية سودانية وأن رئيس تحريرها حسين شريف هو أول صحفي سوداني، لكنها بدت صحيفة قشورها وطنية، وهدفها ومضمونها خدمة الاحتلال البريطاني.

تمثل صدور صحيفة الحضارة عام 1919م بداية جديدة في تاريخ ونشأة وتطور الصحافة السودانية لا من حيث ملكية الصحف فحسب ولكن أيضاً من حيث تأكيد حقيقة ارتباط الصحافة السودانية الخالصة بالسياسة وارتباط السياسية بالصحافة بحيث أنه يصعب أخذ أي منهما بمعزل عن الآخر، لقد مرت صحيفة الحضارة بنوعين من الملكية ولكنها كانت ملكية سودانية خالصة في الحاليتين (لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، بدون تاريخ، ص2).

المحرك الأول لصدور صحيفة الحضارة هو الراحل الاستاذ حسين شريف الذي كان قد نادي في كل من صحيفة السودان وصحيفة رائد السودان وبعد ذلك قام جماعة من السودانيين بإنشاء مطبعة وإصدار صحيفة بإسم حضارة السودان وقال مقولته المشهورة (شعب بلا جريدة قلب بلا لسان) وتمخضت تلك الدعوة (لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، بدون تاريخ، ص6) عن تأسيس شراكة

(1) حسين شريف (1881-1928م): أول صحفي سوداني، بدأ حياته الصحفية في رائد السودان وعمل رئيساً لتحريرها في سنواتها الأخيرة، ودعا إلى إنشاء صحيفة وطنية وساهم في إنشاء صحيفة حضارة السودان ورأس تحريرها ينتسب إلى عائلة المهدي؛ صلاح عبد اللطيف، مصدر سابق، ص176.

محدودة مكونة من كل من السادة: عبد الرحمن المهدي⁽¹⁾ وعثمان صالح، عبد الرحمن جميل، حسن أبو، محمد عكاشة، فقد كانت هذه تركيبة ملكيتها الأولى مجموعة من التجار وكبار رجال طائفة الأنصار وقد صدرت الصحيفة في يوم الخميس 28 فبراير 1919م (صالح، 1971م، ص39) وظلت توالي الصدور صحيفة أسبوعية يوم السبت من كل أسبوع حتى ديسمبر 1919م، يلاحظ في هذا الطور الأول من تركيبة ملكية تلك الصحيفة أنها اقتصر على زعيم طائفة الأنصار وجماعة من المقربين إليه ودخول زعيم ديني مرموق مثل السيد عبد الرحمن معتزك ملكية الصحف يدل على وعي ذكي ومبكر بأهمية الصحافة بالنسبة له كزعيم ديني يتمتع بشعبية واسعة في أرجاء السودان المختلفة (لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، بدون تاريخ، ص7-8).

أما تغيير ملكية الحضارة حدث في أعقاب عودة وفد سوداني سافر إلى لندن في يوليو عام 1919م وعاد إلى الخرطوم في 16 أغسطس 1919م لتنهئة فيما قيل الملك جورج الخامس بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى التي ألحقت الهزيمة فيها بكل من ألمانيا وتركيا" زعيمة العالم الإسلامي آنذاك بحسبانها مقر للخلافة الإسلامية" وكان ذلك الوفد برئاسة السيد على الميرغني زعيم طائفة الختمية وضم في عضويته كل من السيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي طيب الله ثراهم أجمعين، كما كان يضم الوفد أيضاً بعض زعماء القبائل السودانية (حسن وآخرون، 2002م، ص506)

(1) عبد الرحمن المهدي (1885-1959م): ولد في مدينة أم درمان السودانية وترعرع في بيئة دينية فقد حفظ القرآن وهو في سن الحادية عشرة من عمره وتلقى دروساً في القضاء وعلوم الدين في مجلس الخليفة المهدي والأنصار وبعد سقوط الدولة المهدية ودخول الجيش البريطاني السودان كان من المدافعين عن الخلافة المهدية وقد تم أسره 1898م و من ثم أخرج من اسر وانتقل إلى مناطق متعددة مع من تبقى من أسرة المهدي شارك في حادثة الشكابة عام 1900م، استقر في الجزيرة أبا المعروفة بأراضيها الزراعية فقد أعطى أرضاً من قبل الحكومة لزراعتها وتعميرها عام 1906م مقابل تملكها بعد تعميرها لمدة خمس سنوات وبعد ذلك استطاع تجديد العلاقة مع الأنصار وجمعهم حوله، ومن ثم انتقل إلى أم درمان وأستقر فيها وبعد قيام الحرب العالمية الأولى ونتيجة لحاجة بريطانيا لدعم ومسانده الطوائف والقبائل السودانية في الحرب سياستها تجاه الأنصار أنصار المهدية عملت على تقريبه من خلال دعم المهدي بتوسيع زراعته ومعاملاته الاقتصادية لذلك فقد رفض المهدي الثورة المسلحة ضد بريطانيا في السودان، لذلك فقد رفض ثورة 1924م ضدها وكان يقوم بالضغط وبطريقة سلمية على بريطانيا وكان يرفض فكرة الاتحاد مع مصر، واعد الاعتراف باتفاقية الحكم الثنائي (بين مصر وبريطانيا) ورفع شعار السودان للسودانيين، إلا انه ساند مذكرة مؤتمر الخريجين عام 1942م. وفي عام 1945م أنشأ حزب الأمة، وفي العام 1946م أنشأ رابطة شباب الأنصار، ودعي إلى ضرورة منح السودان حق تقرير المصير وسافر إلى القاهرة ولندن عدة مرات لهذا الخصوص وبعد الانتخابات السودانية عام 1953م حصل حزبه على 22 مقعد مما جعله يشكل المعارضة في المجلس حتى الاستقلال في عام 1956م توفي سنة 1959م؛ عبد الرحمن المهدي، مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، دت، ص156.

كانت سياسة التحرير في صحيفة الحضارة خاضعة كلية للسلطة الإستعمارية البريطانية في الخرطوم عن طريق قسم المخابرات في مكتب السكرتير الإداري فإن التوجه السياسي لصحيفة الحضارة ربما كان تخطيطاً وتنفيذاً من الإدارة البريطانية ولكنه أيضاً ربما كان تعبيراً عن رؤية فئة جديدة ناشئة في أوساط الطبقة الوسطى من السودانيين يقودها حسين شريف وبعض الملتفين حوله في صحيفة الحضارة بحيث أن تلك الفئة البرجوازية الناشئة كانت تفضل حكم الإنجليز على حكم المصريين للسودان حسبما جاء في مقالات رئيس التحرير وبإختصار شديد يمكن القول بأن أطروحات صحيفة الحضارة السياسية ظلت مثاراً للجدل السياسي الساخن بين معسكرين رئيسيين هما: معسكر الدعوة الإستقلالية التي تنادي بأن يستقل السودان عن مصر، ومعسكر الإتحاديين الموالي لمصر يريد الوحدة مع مصر. استمرت صحيفة الحضارة حتى توقفت عن الصدور والعمل في العام 1938 م وذلك بسبب عدم ثقة الحكومة والقراء فيها فأخبارها صارت تأتي متأخرة وتحتاج إلى الصراحة فيما تطرحه، وكانت في سماتها العامة صحيفة محافظة تعبر عن الحكومة (حسن وآخرون، 2002م، ص507).

نشر الفجر مقالات قوية بقلم رئيس تحريرها حسين شريف، عن المسألة السودانية، واستنفرت المفكرين السودانيين للقيام بنشاط ثقافي في مجالات البحوث العلمية والمناقشات والمناظرات العامة، ذلك لأن مثل هذا النشاط عندها من شأنه أن يؤدي إلى حركة فكرية حية تفتح آفاقاً جديدة أمام الأهلين، وتعيين على خلق رأي عام مستنير ونادت أيضاً بإنشاء صندوق الاهلي لنشر المعرفة ونادت أيضاً بتعليم المرأة (جريدة الأيام، 1956م، ص28).

الصحف الأدبية:

شهدت الثلاثينات مولد مجلات تهتم بالفكر والرأي وتنهى بالجوانب الأدبية التي تسلت من خلال الأدب إلى السياسة لتعبر عن رأي أصحابها وكتابها، ومنها تخرج جيل من السياسيين قادوا إلى الاستقلال كما تخرج منها صحفيون أصبح لهم صحفهم المستقلة.

مجلة النهضة:

صاحب الامتياز الناشر ورئيس التحرير محمد عباس أبو الريش⁽¹⁾، مجلة ادبية، ثقافية، أخلاقية، تاريخية، أسبوعية، صدر العدد الأول منها في 4/أكتوبر/1931م، توقفت عن الصدور في 27/مارس/1932م وقبل توقفها كان صاحبها مريضاً وكان يشرف عليها عرفات محمد عبد الله ومحمد أحمد محجوب إلى أن توقفت في 27 مارس عادت للصدور في 6/نوفمبر/1932م توقفت عن الصدور بعد وفاة محمد عباس أبو الريش في نهاية عام 1932م صدر منها 32 عدد خلال 14 شهر (الطاهر، 2001م، ص60) (جريدة الأيام، 1956م، ص28) اهتمت مجلة النهضة لنشر ثقافتها

(1) محمد عباس أبو الريش (1908-1935م): ولد عام 1908م وتخرج من كلية غردون وبدأ حياته محاسباً، وأصدر مجلة النهضة؛ انظر صلاح عبد اللطيف، مصدر سابق، ص183.

السودانية، وإثارة الطريق أمامها ولكن صفحتها مع الأسف انطوت بوفاة صاحبها(عبد اللطيف، 1992م، ص40).

فتحت مجلة النهضة الباب أمام المثقفين السودانيين للتعبير عن أنفسهم ورغم قصر المدة التي صدرت خلالها إلا أنها كانت بداية لتدفق جديد من المجالات الأدبية مثل (مرآة السودان) لصاحبها ورئيس تحريرها الاستاذ سليمان كشة(جريدة الأيام، 1956م، ص28)، ومجلة "كلية غردون" التي كان يحرق فيها اساتذة وطلبة الكلية عام 1933م، كما ظهرت مجلات متخصصة مثل "الكشافة" عام 1931م، ومجلات دينية مثل "الطريق القويم" و"النصير" الإسلاميين، وفي هذه الفترة ظهرت جريدة أسبوعية عام 1934م لصاحبها عبد الرحمن أحمد ومحمد السيد السواكني باسم "السودان" واستمرت سبع سنوات، ومجلة "الجريدة التجارية" من 1928-1930م الأسبوعية الأدبية لصاحبها سليمان قنديل(عبد اللطيف، 1992م، ص43)

تتسم هذه المجالات بأنها ابتعدت عن السياسة ودخلت معترك الحياة الاجتماعية والثقافية فهيات لحركة سياسية فيما بعد.

مجلة الفجر(1934-1937م):

تعتبر مجلة الفجر التي صدرت في يونيو 1934م من أهم المجالات السودانية وأشهرها وأعمقها أثراً في تربية الوجدان العام وتعميق الذاتية السودانية ونشر الثقافة والمعرفة، وأصدرها الاستاذ عرفات محمد عبد الله⁽¹⁾ الذي حدد سياستها في عددها الأول قائلاً: هذه صحيفتنا تستمد مبدأها وصفحتها من أسمها الذي أسميناها به وأملنا وطيدة في انها ستكون فجراً صادقاً يتلوه صبح وضاح ونهار مشرق، ننشر اشعة شمس الشافية تقضي على جراثيم الجهل والحقد والعصبية والتأخر والجمود، وتبعث فينا وفي أبناءنا واحفادنا وابنائهم أحفادهم روحاً جديدة، همة تأبي على صاحبها أن يكون مع القواعد في حين سار المجدون والمجاهدين بموكب الحضارة شوطاً بعيداً(جريدة الأيام، 1956م، ص28).

كان للفجر في عامها الأول طابع أدبي يميزها، ولكنها أخذت قليلاً قليلاً تولى المسائل السياسية الداخلية منها والخارجية مزيداً من أهتمامها وكانت كلماتها الافتتاحية تعبر عن رأي المفكرين السودانيين تقاوم القبيلية والطائفية، وتدعو الحكمة بالموعظة الحسنة(جريدة الأيام، 1956م، ص28).

(1) عرفات محمد عبد الله : هو من عائلة ذات أصول قبطية ودخل والده الإسلام في فترة حكم المهدي تخرج عرفات من كلية غوردون عام 1916م وعمل بإدارة البريد والتلغراف بالخرطوم حتى عام 1924م وفي هذا الأثناء انشغل بأحداث ثورة 1924م في السودان واستطاع أن يهرب بعدها إلى القاهرة حيث قبض عليه بالخطأ واعتقل لمدة سبعة أشهر واشتبه فيه أنه متورط في حادثة مقتل السردار (سير لي ستاك) حاكم عام السودان ولكن أفرج عنه بعد أن عُرف القاتل الحقيقي وبعدها عاد إلى الخرطوم في العام 1931م وفي العام 1934م تقدم لإدارة الأمن والمخابرات للحصول على تصريح بإصدار مجلة نصف شهرية تسمى (الفجر) وبالفعل تم له ذلك فصدرت المجلة وقد اختير اسم الفجر ليكون رمزاً لحركة جيل جديد من الشباب السوداني .

صلاح عبد اللطيف ، الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق ، د . ن ، د . ت ، ص 45

تلقي الأهليون معاني القومية والوطنية وترهف مشاعرهم بما كانت تتحفهم به من شعر رصين في باها الشهير (مزمار داوود) الذي كان يتغني فيه المبدعون من الشعراء السودانيين، التجاني يوسف بشير، مرضي محمد خير، يوسف مصطفى التني⁽¹⁾، وصالح عبد القادر، وخلف الله بابكر، وتوفيق صالح جبريل، وغيرهم، وكان من كتاب الفجر البارزين الاساتذة الافذاذ أحمد يوسف هاشم، ومحمد أحمد محجوب، ومحمد عشري صديق، ودكتور عبد الحليم محمد (جريدة الأيام، 1956م، ص28).

قد توفرت للمثقفين فرصة أوسع لطرح أفكارهم حول المشاركة في مستقبل البلاد وذلك عندما رفعت الرقابة عن الصحف عام 1935م فأعلنت مجلة الفجر في أول افتتاحية لها بعد رفع الحظر بأن سياستها قد تغيرت وأنها ستنتقل من التركيز على الآداب والفنون إلى الإهتمام الأساسي بالحياة الإجتماعية والسياسية بالبلاد فأعلنت عن عدم رضاها بالأوضاع القائمة بالسودان وقد آن الأوان الذي ينبغي أن تبدأ فيه الحكومة بما لها من وصايا لتعطي الوطنيين فرصة لكسب الصفات اللازمة للحكم الذاتي (لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية، بدون تاريخ، ص7-8).

ظلت الفجر تنافح وتناهض الإستعمار وتدعو للقومية إلى أن توفي صاحبها عرفات محمد عبدالله صباح الخميس الباكر 23 يوليو 1936م وهو في السابعة والثلاثين من عمره وتولى أحمد يوسف هاشم المسؤولية من بعده إلى أن توقفت المجلة نهائياً عن الصدور في العام 1937م (القدال، 1992م، ص466).

مهما يكن من أمر فقد كانت الفجر بحق بداية لفجر جديد شرق على الصحافة السودانية كتابها شباب تأثر واسع الاطلاع، يقرأ ما يحمله بريد الغرب من كتب وصحف ومجلات، ويؤمن بأن تزواج الثقافتين الاوروبية والغربية سبيلاً لخلق ثقافة سودانية.

جريدة السودان:

في عام 1934م صدرت جريدة أسبوعية أخرى باسم (السودان) أصدرها الشيخان الجليلان عبد الرحمن أحمد ومحمد السيد واشتهرت بجراعتها وقوة معارضتها ومناصرتها للحق وكان من كبار كتابها الأستاذ خضر حمد الذي كان له فيها عمود اسمه (في الصميم) ينشره بتوقيع (طبيجي) يتناول فيه بالنقد والموعظة الحسنة الشؤون العامة، وينادي بوحدة الصف وجمع الشمل (جريدة الأيام، 1956م، ص28).

نشأة وتطور الصحف الحزبية

تصدر الصحف الحزبية عن حزب أو تجمع سياسي معين كوسيلة للعمل الجماهيري توظف لخدمة الأهداف التي يدعو إليه الحزب ونشر سياساته.

(1) يوسف مصطفى التني: ساهم في إنشاء جريدتي النهضة والفجر، ورأس تحرير صحيفة النيل، عمل في السلك الدبلوماسي وعين سفيراً للسودان في القاهرة؛ صلاح عبد اللطيف، مصدر سابق، ص185.

صحيفة النيل(1935-1969م):

شهد العام 1935م حدثاً ضخماً في دنيا الصحافة بالسودان، بمولد أول صحيفة يومية (النيل) الذي أصدرها السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الانصار⁽¹⁾ ونخبة من الاصدقاء من أصحاب شركة الطبع والنشر، واختار لها أول الأمر محرراً مصرياً هو الاستاذ حسن صبحي⁽²⁾ تساعده نخبه من الصحفيين السودانيين⁽³⁾ وكان للنيل مطبعتها الخاصة بها وكانت تصدر ملاحق ثقافية وأدبية ورياضية(جريدة الأيام، 1956م، ص28).

بتقاعد الاستاذ حسين صبحي تولى رئاسة تحريرها الاستاذ أحمد يوسف هاشم⁽⁴⁾يساعده الاستاذ محمود مصطفى الطاهر، وجعل منها منارة للفكر والنقد الصادق الامين، ومن أعمدها ناصر مؤتمر الخريجين العام، وكان من كبار قاداته، وانتقد الادارة البريطانية في شجاعة وقوة وما كان يصدر عنها من أعمال تعسفية في مقالات شهيرة بعنوان(حكومة المفتشين) (جريدة الأيام، 1956م، ص28). كان الأستاذ أحمد يوسف هاشم ذا باع طويل وأثر عميق في عالم الصحافة السودانية كان كاتباً مبدعاً، وأسلوبه سهل اخاذ، وكان شجاع الرأي لا تأخذه في الحق لومة لائم، وكان قد نال تدريبه الصحفي في القاهرة على أيدي جهاذة الصحافة المصرية وعماليقها، وكان سيادته صاحب فكرة مذكرة مؤتمر الخريجين التي نادى للسودان بحق تقرير المصير عام1942م، وكان أول صحفي سوداني كبير يقوم بحولات استطلاعية في أقاليم السودان لاسيما في المناطق التي كان دخولها محرماً على أهل شمال السودان الا باذن المناطق المقفولة، ومكنته تلك الجولات والاستطلاعات من كشف كثير من الماسي والمظالم التي كان يكتوي بنيرانها المواطنون(جريدة الأيام، 1956م، ص28).

(1) طائفة الأنصار: يقصد بهم أنصار الثورة المهديية التي قادها محمد أحمد المهدي ضد الحكم التركي المصري عام 1885م استطاع طرد الأتراك من السودان واستمر حكمه حتى 1898م وبعد سقوط الدولة على يد قوات الغزو البريطاني : عبد العزيز حسين الصاوي وآخرون، الثورة المهديية في السودان مشروع رؤية جديدة، شركة الفارابي للنشر، 1990، ص236.

(2) حسن صبحي: من رواد الصحافة في السودان، مصري الجنسية، أول رئيس تحرير لصحيفة النيل؛ انظر صلاح عبد اللطيف، مصدر سابق، ص175.

(3) من المعاونيين أحمد يوسف هاشم ومحمود الطاهر والمبارك إبراهيم وسليمان كشة؛ انظر إلى يوسف فضل حسن، مرجع سابق، ص507.

(4) أحمد يوسف هاشم (1903-1957م): من رواد الصحافة السودانية ولد عام 1903م، تولى رئاسة تحرير "الفجر" وبعد وفاة عرفات محمد عبد الله، هاجر إلى مصر عام 1939م وعمل في إحدى الوزارات هناك، ثم عاد إلى السودان وواصل عمله في الصحافة، أسس في عام 1944م جريدة "السودان الجديد"؛ محجوب عمر باشري، مصدر سابق، ص53-54.

مهما يكن من أمر فقد كانت النيل في بدايتها جريدة كل السودانين وداعية للتعاون مع مصر، لكننا وبعد ظهور الأحزاب السياسية في الساحة السودانية نجدها تتحول إلى جريدة ناطقة بلسان طائفة الانصار.

صحيفة صوت السودان (1940م):

شهد الأربعينات نشاطاً صحفياً متزايداً مع انتشار الوعي السياسي اطلت الخلافات من جديد ونشأة الاحزاب السياسية وأخذت الصحافة تلعب دوراً في الإعلام العام، وصدرت الصحيفة اليومية الثانية (صوت السودان) في عام مايو 1940 م عن شركة السلام التي كان يسيطر عليها سيادة السيد علي الميرغني (عبد اللطيف، 1992م، ص50)⁽¹⁾ وكانت تنطق بلسان طائفة الختمية⁽²⁾، وقد جنحت لمعارضة الادارة البريطانية بعنف وتأييد الاتحاد مع مصر وكان من أقوى كتابها ومحرريها في هذا المجال الدكتور أحمد السيد حمد⁽³⁾، والاستاذ أمين حسين. وفي الاربعينات صدرت صحف كثيرة، بعضها ينطق بأسماء الأحزاب السياسية كجريدة الأمة وجريدة الأشقاء وبعضها مستقل عن الاحزاب كالسودان الجديد والرأي العام (الطاهر، 2001م، ص25) (جريدة الأيام، 1956م، ص28).

(1) علي الميرغني (1873م - 1968م): هو والد السيد محمد عثمان الميرغني، تميزت أسرته بمعارضتها لحكم المهديية في السودان وهو زعيم الطائفة الختمية التي تأسست كمنافسة للمهديية وذلك بدعم من بريطانيا في بأدى الأمر وكان من المناصرين لحزب الأشقاء وعندما اختلف مع إسماعيل الأزهري زعيم حزب الأشقاء ساند حزب الشعب الديمقراطي وبعد المصالحة بين حزب الأمة والختمية أسقطت وزارة إسماعيل الأزهري عام 1956م وتكونت حكومة ائتلافية ما بين الختمية والأنصار استمرت حتى 1958م ومجئ الحكم العسكري، عرف عنه اهتمامه بالعلم والثقافة فقد انشأ مدرسة الإشراف ومعروفاً بالبساطة ولديه مكانه لدى الحكومات السودانية المتعاقبة وانشأ جريدة (جريدة صوت السودان) وقد توفي عام 1968م في الخرطوم؛ محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م ص262.259.

(2) طائفة الختمية: يرجع تأسيسها إلى السيد محمد عثمان (الختم) وهو من أسرة عريقة نسبها إذ يعود إلى الحسين بن فاطمة الزهراء بنت الرسول (ص) واشتهر بالعلم والصلاح، إذ أقام محمد عثمان (الختم) تياراً إصلاحياً صوفياً في الشمال وشرق السودان واستطاع تكوين أتباع ومناصرين لطريقته واعتقادهم بانتسابه إلى بيت الرسول (ص)؛ طارق أحمد عثمان، تاريخ الختمية في السودان، منشورات دار ساقنا والمأمون، الخرطوم 1998م، ص15.21.

(3) أحمد السيد حمد: ولد عام 1917م وتلقي تعليمه الأوسط ببيوتسودان وأكمل تعليمه في مصر والتحق بكلية الحقوق، ساهم مع علي البرير في إخراج مجلة (صوت السودان) التي أصدرها بمصر عام 1944م، عمل مساعداً لرئيس تحرير جريدة (صوت السودان) 1946م مع عبد الله ميرغني ثم أصبح رئيساً لتحريرها، لأس تحرير صحيفة العلم من 1953-1955م، تلقد منصب وزير الري ووزير التجارة بعد حركة 1964م، عمل مساعداً عاماً للأمين العام للجامعة العربية، رأس مجلس السلام عام 1982م ومستشاراً سياسياً للرئيس جعفر نميري، من أقطاب الحزب الاتحادي الديمقراطي ومن دعاة الوحدة بين مصر والسودان؛ صلاح عبد اللطيف، مصدر سابق، ص171.

صحيفة العلم:

صدرت جريدة العلم في 24 نوفمبر 1953 م كصحيفة يومية ناطقة بلسان الحزب الوطني الاتحادي (الطاهر، 2001 م، ص 31)، واختير دكتور أحمد السيد حمد رئيساً لتحريرها وأصحاب الامتياز والطابعون هو الحزب الوطني الاتحادي، وكانت تطبع بمطابع الاتحاد بالخرطوم (عبد اللطيف، 1992 م، ص 57)

عبرت "العلم" عن سياستها وأهدافها في العدد الأول عندما قالت "أن العلم مدرسة سياسية وفكرية تحريرية تعمل في الحقل الوطني في أمانة وشجاعة ناطقة بلسان الحزب الوطني الاتحادي ملتزمة بشعاراته والعمل على تحقيق الاتحاد الحر مع الشعب المصري الذي عرف بمؤازرته للسودان في جميع مراحل كفاحه (الطاهر، 2001 م، ص 31).

توقفت عن الصدور في 17 نوفمبر 1958 م عندما أوقف نظام الفريق عبود العسكري العمل الحزبي في السودان، ثم عاد إلى الصدور في أكتوبر 1964 م بعد القضاء على النظام العسكري الأول وعودة الحياة الحزبية (الطاهر، 2001 م، ص 31).

صحيفة الرأي العام (1945 م):

ظهرت صحيفة الرأي العام في منتصف مارس 1945 م كصحيفة مستقلة محايدة في أول الأمر ثم سرعان ما تخلت عن حيادها وتحولت إلى صحيفة اتحادية معادية لحزب الأمة والسياسة البريطانية فصاحبها ورئيس تحريرها إسماعيل العتباتي⁽¹⁾ (يصدر (الرأي العام) في ثوب جديد وطباعة جيدة، إذ كانت تطبع أول الأمر والسنوات الأولى من عمرها في مطبعة شركة ماكوركوديل، التي أصبحت فيما بعد المطبعة الحكومية (الطاهر، 2001 م، ص 26).

كانت الرأي العام جريدة يومية مستقلة عن الأحزاب السياسية، عملت روح الوطنية في نفوس قرائها، وكانت تشن حملات ضد الفساد والانحلال، وتعمل لاثراء الفكر مما كانت تنشر من بحوث وتعليقات، وكان لها صالون يلتقي فيه أصدقاؤها من رجال السياسة والفكر والأدب يوم الجمعة من كل أسبوع لمناقشة المسائل العامة (عبد اللطيف، 1992 م، ص 58)

(1) إسماعيل العتباتي: ولد عام 1908 م، درس في كلية غردون وتخرج فيها ليعمل محاسباً، عمل بمشروع الجزيرة بقسم الأبحاث والتجارب، احد مؤسسي صحيفة ود مدني الأدبية ومؤتمر الخريجين، بدأ كاتباً في صحيفة (حضارة السودان) ثم مجلتي الفجر والنهضة، عمل رئيساً لتحرير جريدة (صوت السودان 1942-1944 م) وأصدر في مارس 1945 م جريدة الرأي العام، يومية سياسية مسائية، وفي عام 1954 م تحولت إلى صحيفة صباحية، وأممت عام 1970 م؛ صلاح عبد اللطيف، مصدر سابق، ص 172.

صحيفة الميدان (1954-1989م):

صدرت صحيفة الميدان لسان حال الجبهة المعادية للاستعمار (الحزب الشيوعي فيما بعد) في 2 سبتمبر 1954م نصف أسبوعية ورأس تحريرها حسن الطاهر زروق⁽¹⁾، حينما انشئت صحيفة الميدان لم تكن تمتلك مطبعة خاصة مما أوجب عليها الانتقال إلى عدة مطابع حتى استطاعت الحصول على مطبعة خاصة بالصحيفة عام 1957م (الطاهر، 2001م، ص 33) حددت الصحيفة سياستها وأهدافها في هدف واحد وهو جلاء الاستعمار عن البلاد وتركزت مقالاتها الاستقلال (عبد اللطيف، 1992م، ص 60)

توقفت الصحيفة في عهد الحكم العسكري في أول ديسمبر 1958م لنشرها مقالاً انتقدت فيه موقف الحكم العسكري على قبول المعونة الأمريكية للسودان، ثم عاودت الصدور مرة أخرى في 19 ديسمبر 1964م عقب عودة الحياة الحزبية (عبد اللطيف، 1992م، ص 61)

يلاحظ أن صحيفة الميدان تعاطفت مع حزبي الأمة والاتحادي فدعت حزب الأمة إلى إيجاد الطريق المؤدي للاستقلال وطلبت من السيد على الميرغني زعيم الختمية أن يخلص البلاد من الحكم العسكري قائلة في 23 نوفمبر 1958م (باسم الآمال التي يعقدها عليك أبناء هذا الوطن تتوجه إلى سيادتكم لانقاذ البلاد من الوضع الحاضر) (عبد اللطيف، 1992م، ص 61)

صحيفة الأمة (1944-1989م):

صاحب الامتياز، الناشر، شركة الطبع والنشر التابعة لدائرة المهدي، رأس تحريرها يوسف مصطفى التني، وشغل منصب مساعد المحرر محمد أحمد عمر، تعاقب على رئاسة تحريرها محمد أحمد عمر، وعبد الرحيم الأمين ثم استقرت عند حسن محجوب، تم إيقافها عند قيام حكومة 17 نوفمبر 1958م، أعيد إصدارها عام 1966م برئاسة تحرير زين العابدين صالح ثم محمود إدريس، تم إيقافها بقيام حكومة 25 مايو 1969م وعاودت الصدور عقب انتفاضة رجب- أبريل 1985م، رئيس تحريرها إدريس البنا، وفي نوفمبر 1985م رأس تحريرها سيد أحمد خليفة ثم رأس تحريرها محمود إدريس، وقد صدرت باسم (صوت الأمة)، تم إيقافها بقيام حكومة 30 يونيو 1989م على أثر قرار إيقاف الصحف (الطاهر، 2001م، ص 26-27)

صحيفة الأخوان المسلمين:

صدرت صحيفة "الأخوان المسلمين" عن جماعة الأخوان المسلمين في السودان عام 1952م، وسلطت الأضواء على نشاط الأخوان المسلمين في مصر وروجت لفكر المرجوم الشيخ حسن البنا⁽²⁾،

(1) حسن الطاهر زروق: تخرج من كلية غردون عام 1936م، دخل البرلمان عام 1954م، رأس تحرير صحيفة

الميدان التابعة للحزب الشيوعي، من رواد القصة الواقعية في السودان؛ المصدر نفسه، ص 175.

(2) حسن البنا (1906-1949م): هو مؤسس جماعة الإخوان المسلمين سنة 1928م وولد في مصر، مدينة المحمودية، محافظة البحيرة حيث نشأ في أسرة متعلمة مهتمة بالإسلام كمنهج حياة حيث كان والده عالماً ومحققاً في علم الحديث، درس في

ودعت لمحاربة الفكر الماركسي كما دعت إلى إنشاء تنظيم سياسي ديني كانت هذه الصحيفة مقدمة ل صحيفة أخرى تظهر بعد الاستقلال باسم صحيفة "الميثاق الإسلامي" عام 1964م (عبد اللطيف، 1992م، ص 61)

صحف الأحزاب الجنوبيين:

أول صحيفة ظهرت في جنوب السودان عام 1947م بلغة الدينكا بعنوان "المترجم" وكانت صحيفة تبشيرية تصدر عن الكنيسة، ثم بدأت تظهر صحف مدرسية مثل مجلة "الطبل" التي كانت تصدرها مدرسة عطارد الحكومية ويشرف عليها المستر "ودول" ناظر المدرسة. أما أول صحيفة حزبية جنوبية فهي صحيفة VICILANT التي صدرت في أبريل 1965م باللغة الانجليزية، وكانت تصدر أسبوعية وأسندت رئاسة تحريرها إلى "بوناملوال"⁽¹⁾ ورغم أنها كانت تعلن عن نفسها أنها مستقلة إلا أن هناك كثيراً من الدلائل تشير إلى أنها كانت تعبر عن لسان حال حزب جبهة الجنوب (عبد اللطيف، 1992م، ص 61-62)

مهما يكن من أمر فقد كانت الصحف الحزبية على كثرتها كانت ضعيفة الأثر على المجتمع قليلة الانتشار بسبب سوء تحريرها وتحيزها وما كانت تنتهجه من أسلوب المهاترة ونشر الأراجيف مهما يكن من أمر فقد لعبت الصحافة السودانية دوراً بارزاً في المجتمع السوداني كان أثرها في معركة التثقيف كبيراً وفي معركة التحرير عظيماً وعطاؤها ثراً وتضحياتها جسيمة. وأقتحم كثير من رجالها السجون، وتعرضوا للتعذيب، كما تعرض صحفيهم للتعتيل الإداري، وأرهق كاهلها الغرامات، ولكن القائمين بأمرها احتملوا هذا دون من أو أذى في صبر وشجاعة وثبات وعدوه مهراً للحرية وثمناً لكسر القيد.

أخيراً لم تكن الصحافة السودانية من الناحية المادية قبل الاستقلال، منه مجزية في السودان، بل كانت تتطلب من رجالها التضحية وتحمل الحرمان وقد احتملوا هذا كله في شجاعة نادرة .

مدرسة المعلمين الأولية، ثم التحق بمدرسة دار العلوم وتحصل على الدبلوم، ثم عين في المدرسة الإسماعيلية الابتدائية في 20 ديسمبر 1927م فاستمر بها حتى انتقل إلى القاهرة عام 1933م، وكان رئيس تحرير أول جريدة أصدرتها الجماعة عام 1933م، وظل يعمل بالتدريس بالقاهرة حتى استقال في مايو 1946م، حيث رأس مجلس إدارة دار الصحافة للإخوان، ثم أسس مجلة (الشهاب)، وكان أول مقال نشر له بالصحف هو مقال (الدعوة إلى الله) التي نشرته مجلة الفتح 1927م، توفي في القاهرة عام 1949م بسبب عملية اغتيال: أنور الجندي، حسن البنا الداعية الإمام والمجدد الشهيد، ط 1، دار القلم، دمشق، 2000م، ص 13.1

(1) بونا ملوال: من المثقفين الجنوبيين، تولى منصب وزير الإعلام عام 1974م ثم اختلف مع الرئيس جعفر نميري وعمل بالتجارة وألف كتاباً بالانجليزية هاجم فيه خصومه الجنوبيين. وبعد انتفاضة 1985م أصدر مجلة SUDAN TIMES باللغة الإنجليزية بالاشتراك مع محجوب محمد صالح؛ صلاح عبد اللطيف، مصدر سابق، ص 174.

الخاتمة:

من خلال الدراسة لموضوع هذا البحث توصلنا النتائج الآتية:

- 1.نشأت الصحافة في السودان على يد الأجانب من الموالين للحكم البريطاني، كانت صحيفة الغازيتة مجرد أداة من أدوات الاحتلال ولم يقتنع الاحتلال البريطاني بأهميتها في نشر أفكار وسياسته والترويج لبريطانيا وربط السودان بأهدافها وسياستها.
- 2.كانت جريدة السودان مشروعاً إعلامياً للدعاية للاحتلال البريطاني من خلال الطباعة وما تنشره وبيع الكتب والمجلات والصحف الأجنبية.
- 3.لعبت صحيفة رائد السودان دوراً بارزاً في النهضة الأدبية والفكرية.
- 4.بدأت صحيفة حضارة السودان قشورها وطنية، وهدفها ومضمونها خدمة الاحتلال البريطاني.
- 5.كانت مجلة الفجر بحق بداية لفجر جديد شرق على الصحافة السودانية كتابها شباب تأثر واسع الاطلاع، يقرأ ما يحمله بريد الغرب من كتب وصحف ومجلات، ويؤمن بأن تزاوج الثقافتين الأوروبية والغربية سبيلاً لخلق ثقافة سودانية.
- 6.كانت الصحف الحزبية على كثرتها ضعيفة الأثر على المجتمع قليلة الانتشار بسبب سوء تحريرها وتحيزها وما كانت تنتهجه من أسلوب المهاترة ونشر الأراجيف

التوصيات

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها:

- أولاً: إعداد مزيداً من الدراسات حول نشأة وتطور الصحافة في السودان، حيث كانت هذه الصحف دوراً كبيراً في توعية القاعدة الجماهيرية في السودان
ثانياً: إعداد دراسة تاريخية تحليلية لرموز وأبكار الصحفيين السودانيين لمجوداتهم وإسهامهم في الحقل الصحفي في هذه الفترة التاريخية.

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) البحيري زكي، 2009م، السودان تحت الحكم الإنجليزي المصري (دراسة في علاقات وادي النيل 1899 – 1936 م) ، ط2 مكتبة مدبولي ، القاهرة.
- (2) الجندي أنور، 2000م، حسن البنا الداعية الإمام والمجدد الشهيد، ط1، دار القلم، دمشق.
- (3) الشريف جمال، 2009م، الصراع السياسي على السودان 1840-2008م، ط1، دار المصورات، الخرطوم.
- (4) الصاوي عبد العزيز حسين وآخرون، 1990م، الثورة المهدية في السودان مشروع رؤية جديدة، شركة الفارابي للنشر.
- (5) الطاهر عبد الله إبراهيم، 2001م، بيليوغرافيا الصحافة السودانية في قرن(1898-1998م)، ط1، المجلس القومي للصحافة، السودان.

- (6) القدال محمد سعيد، 1992م، تاريخ السودان الحديث 1955.1820م، ط1، ، مركز عبد الكريم مرغني، الخرطوم.
- (7) المهدي عبد الرحمن، (بدون تاريخ)، مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة..
- (8) باشري محجوب عمر، 1991م، رواد الفكر السوداني، ط1، دار الجيل، بيروت.
- (9) جريدة الأيام، الأثنين 2 يناير 1956م، العدد 682، ص28.
- (10) حسن يوسف فضل وآخرون، 2002م، الإمام عبدالرحمن المهدي (مداولات الندوة العلمية للاحتفال المتوي) ط1، مدبولي، القاهرة.
- (11) سعيد بشير محمد، (بدون تاريخ)، وثائق لجنة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمؤتمر الخريجين في السودان 1938.1988م لجنة إحياء ذكرى المؤتمر، الخرطوم.
- (12) سعد محاسن، 1977م، الصحافة السودانية 1900-1939م، منشورات جامعة الخرطوم.
- (13) صالح محجوب محمد صالح، 1971م، الصحافة السودانية في نصف قرن، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر والطباعة.
- (14) عبد الرحيم فاروق، 1977م، الوثائق السرية لفتح السودان، دار الوادي، الخرطوم.
- (15) عبد اللطيف صلاح، 1992م، الصحافة السودانية تأريخ وتوثيق 1899-1989م، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية، مصر.
- (16) عثمان طارق أحمد، 1998م، تاريخ الختمية في السودان، منشورات دار ساقنا والمأمون، الخرطوم.
- (17) كشه سليمان، 1963م، سوق الذكريات، ج1، شركة الطبع والنشر، الخرطوم.
- (18) كشه سليمان، 1967م، الصحافة في السودان، مجلة الخرطوم، العدد التاسع، السنة الثانية.
- (19) لجنة توثيق تاريخ الصحافة السودانية (1903 – 1945م)، دار هائل، الخرطوم، (بدون تاريخ).
- (20) محمد صلاح الدين، 1980م، دور الصحافة السودانية والحركة الوطنية السودانية في الفترة من 1918-1936م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

إسهامات الأكاديميين السودانيين في كتابة تاريخ السودان القديم

د. الأمين عثمان شعيب

جامعة دنقلا – السودان

E-mail: alaminosman@uofd.edu.sd

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الأكاديميين السودانيين وإسهامهم في معرفتنا بتاريخ السودان القديم، وعرض ما كتبوا بغية الوصول إلى ما لم يُكْتَب. وتتمثل مشكلة البحث من هم المختصين السودانيين في تاريخ السودان القديم وما هي مؤلفاتهم العلمية وهل غطت هذه المؤلفات كل موضوعات تلك الفترة؟ اتبع الباحث منهج البحث التاريخي والمنهج الوصفي للوصول إلى النتائج. وتمثلت النتائج في أن الذين كتبوا تاريخ السودان هو ليسو من المختصين في مجال التاريخ القديم فحسب، بل هنالك باحثين في مجالات أخرى كتبوا فأجادوا. وتناول الموضوعات المتشابهة من زوايا مختلفة أدى إلى فهم هذه الموضوعات، وأن الإسهامات التي قدمها هؤلاء الكتاب تعتبر حجر الزاوية الذي يعتمد عليه لمن يأتي بعدهم.

Abstract:

This study aims to highlight the role of Sudanese academics and their contribution to our knowledge of the ancient history of Sudan, and to present what they wrote in order to reach what was not written. The problem of the research is who are the Sudanese specialists in the ancient history of Sudan, what are their scientific works, and did these works cover all the topics of that period? The researcher followed the historical research approach and the descriptive approach to reach the results. The results were that those who wrote the history of Sudan are not only specialists in the field of ancient history, but there are researchers in other fields who wrote and excelled. And dealing with similar topics from different angles led to an understanding of these topics, and that the contributions made by these writers are considered the cornerstone on which to rely on for those who come after them.

مقدمة:

شملت هذه الدراسة الإنتاج العلمي للأكاديميين السودانيين في كتاباتهم عن التاريخ القديم، حيث اقتصرت هذه الدراسة على الكتب فقط دون المقالات التي نشرت في مجلات علمية محكمة عالمية وإقليمية ومحلية، وخوفاً من التناول تناولت الدراسة ما احتوت عليه هذه الكتب من موضوعات تاريخ السودان القديم. تنبع أهمية هذه الورقة في أنها تقوم بحصر الكتب التي ألفت في مجال تاريخ السودان القديم وحصر موضوعاتها وتحليلها. اشتملت هذه الدراسة على دراسة عدد (28) مؤلفاً في تاريخ السودان القديم لعدد 14 كاتباً. عليه سنفرد لكل مؤلف من المؤلفين مساحة مع عرض ما اشتملت عليه هذه المؤلفات وتناولها بالتحليل، وتسبقها نبذة تعريفية لكل كاتب.

البروفيسور عبد القادر محمود عبد الله

ولد في ١٩٣٧م. حصل على البكالوريوس الأول بمرتبة الشرف بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة الخرطوم في العام ١٩٦٢م، ثم حصل على مرتبة الشرف بدرجة امتياز في البكالوريوس الثاني في الدراسات السودانية القديمة عام ١٩٦٥م بجامعة درم ببريطانيا، وحصل على الدكتوراة في اختصاص اللغة السودانية القديمة (المروية) أيضاً من نفس الجامعة في العام ١٩٦٩م. تلميذ خاص في الأعوام من (١٩٦٢ - ١٩٦٩) في (البكالوريوس الثانية ١٩٦٢-١٩٦٥م) والدكتوراة (١٩٦٥-١٩٦٩) للعلامة مايلز فليمنغ مكادم. للراحل عدة مؤلفات نجملها في الآتي:

1. (اللغة المروية، ماهي؟ أبجديتها وطبيعتها كتابتها. قصة فك رموز خطها)⁽¹⁾. الجزء الأول (نُشر هذا الكتاب في العام ١٩٨٦م). مركز البحوث كلية الآداب جامعة الملك سعود، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية. يقع الكتاب في 534 صفحة في ورق حجمه A4، يشتمل الكتاب على: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق.... حيث اشتملت المقدمة على مسائل فنية وعلمية، ونبذة تاريخية عن حضارة مملكة مروية (نبتة - مروية) من بداية القرن الثامن قبل الميلاد وحتى القرن الرابع الميلادي، ودامتا حوالي الألف سنة أو يزيد عنها. في الفصل الأول والذي جاء بعنوان: (اللغة المروية) تحدث فيه الكاتب عن قدم اللغة المروية. وأفريقية اللغة المروية، والموضوعات التي كتبت باللغة المروية والمادة المكتوب عليها. واللغة المروية واللغات الإفريقية الحية والقديمة. السلالات اللغوية التي تنتمي إليها اللغة المروية هي باللغة النوبية القديمة: الآراء المختلفة. والتاريخ اللغوي والكتابي في السودان القديم. أما الفصل الثاني والذي بعنوان: (اللغة المروية طبيعتها وموقعها من الكتابات القديمة) اشتمل هذا الفصل على عدة فروع منها: مجمل التعريف بالكتابة المروية. والأصول المصرية للأبجدية المروية. والاختلاف في طريقة الكتابة بين المروية والمصرية. وظهور الكتابة المروية وتاريخ الكتابة في السودان القديم. والكتابة المروية بين الكتابات القديمة. وجاء الفصل الثالث بعنوان: (قصة فك رموز اللغة المروية) حيث اشتمل هذا الفصل على عدة محاور، وهي: المادة التي فكَّت منها الرموز المروية. والاجتهادات قبل قريفت F.L.I. Griffith. واجتهادات قريفت. والباحثون بعد قريفت، والباحثون المعاصرون. نظريتي اللغة المروية وأسلوب البحث فيها وفي خاتمة الكتاب ركز الكاتب فيها على ما الذي معرفته يقيناً أو ترجيحاً عن اللغة المروية وكتابتها الآن؟ بالإضافة إلى اللوحات والأشكال والاختصارات والمصطلحات الواردة في البحث. واختتم الكتاب بثبت للمصادر والمراجع التي استقى منها الكاتب معلوماته، بالإضافة الفهارس الكشافة والتي تحوي ثبت الفهارس الكشافة، وشرح الفهارس الكشافة.

(1) عبد القادر محمود عبد الله، اللغة المروية، ماهي؟ أبجديتها وطبيعتها كتابتها. قصة فك رموز خطها، ج1، الرياض، مركز البحوث كلية الآداب جامعة الملك سعود، مطابع جامعة الملك سعود، 1986م.

2. (الكتابة الأبجدية في مصر القديمة. أول اهتداء لمبدأ الأبجدية)⁽¹⁾ (نُشر عام ١٩٩٥م). الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، يحتوي الكتاب على عدد 259 صفحة من الورق المتوسط الحجم. اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وخمسة فصول وثبت للمراجع وقوائم للمفردات. حيث اشتملت المقدمة على الغرض من البحث وأسلوب العرض مع أهم الاصطلاحات والتعابير والجداول والأشكال والشواهد. جاء الفصل الأول والذي سماه الكاتب (المدخل) تناول فيه الكاتب طرق الكتابة المصرية القديمة من رموز ومعاني وأصوات. وكان الفصل الثاني والذي بعنوان: (وظائف الحروف الأبجدية) عالج فيه الكتابة أبجدياً، وتوكيد الأصوات وإكمالها، والتأنيث والنسبة واشتقاق أسماها ومصادر بالميم، إضافة إلى زيادة الأفعال. أما الفصل الثالث والذي بعنوان (قدم الكتابة الأبجدية المصرية) ركز فيه الكاتب على الدليل من عهد الملك نعرمر (الأسرة الأولى) والدليل من الدولتين القديمة والوسطى. أما الفصل الرابع والذي بعنوان: (الجملة في الكتابة المصرية القديمة) تناول فيه أن تكون الجملة فيه مكونة من كلمات كلها مكتوب كتابة أبجدية، وأن تكون الجملة من كلمات خليط، ونظرة عامة على الكلمات المكتوبة أبجدياً في الجمل المستشهد بها (الاسم - الفعل - الحرف). أما الفصل الخامس خصص للخاتمة حيث تناول فيها: الرموز الأبجدية: أصولها ووظائفها/ صواتها - تليل - أصول الحروف الأبجدية المصرية - والكتابة السبائية المبكرة، والتطابق بين الكتابتين المصرية والسامية في توظيف الصوامت/ الصوائت. إضافة إلى خلاصة للكتاب. ومراجع للبحث، أما قوائم المفردات شملت قائمة بالمفردات المصرية بالخط الهيروغليفي، بالحروف العربية مع معانيها، قائمة بالمفردات المصرية القبطية ومعانيها، وقائمة بالمعاني العربية للمفردات المصرية في الشواهد، إضافة إلى قائمة عامة.

٣- (بيي بعانخي، أول سوداني ملكاً للسودان وصعيد مصر)⁽²⁾ (نُشر في العام ٢٠٠٤م) ضمن سلسلة: هكذا السودان قديماً وحديثاً. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية. يحتوي هذا الكتاب على 137 صفحة من الحجم المتوسط، حيث اشتمل هذا الكتاب على مقدمة للسلسلة، ومقدمة للكتاب، وثبوت للوحات والأشكال والخرائط، وثلاثة فصول، الفصل الأول بعنوان: (بيي بعانخي" نسباً وشخصية). أما الفصل الثاني كان بعنوان: (العمليات العسكرية في مصر - نظرة موجزة)، أما الفصل الثالث جاء بعنوان: (العمليات العسكرية في مصر - مساراً مفصلاً).

(1) عبد القادر محمود عبد الله، الكتابة الأبجدية في مصر القديمة. أول اهتداء لمبدأ الأبجدية، الرياض، عمادة المكتبات جامعة الملك سعود، 1995م.

(2) عبد القادر محمود عبد الله، بيي بعانخي، أول سوداني ملكاً للسودان وصعيد مصر، سلسلة هكذا السودان قديماً وحديثاً، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004م.

4- (السودان القديم كما وثقته الأدلة النصية القديمة⁽¹⁾)، نُشر في العام ٢٠١٧م. الدار العالمية للتوزيع والنشر، القاهرة، ط1. يقع الكتاب في 120 صفحة من الورق المتوسط الحجم، قسمه الكاتب إلى مقدمة وفصلين وقائمة للمصادر والمراجع. تناول في المقدمة ملخص للفصلين الذين احتوى عليهما الكتاب، مع ثبت للنصوص واللوحات والأشكال والجداول والخرائط. الفصل الأول والذي بعنوان (عام) والذي تندرج تحته عدة موضوعات متمثلة في: الأدلة النصية المعنية، والهوية ومفهومها عند الكاتب، والتكوين العرقي في السودان القديم، وأقسام وادي النيل القديم، والسودان وآسيا/سوريا، وخلط تزيله الوثائق الأثرية، بالإضافة إلى ما أنسب الأسماء للبلاد في التاريخين القديم والحالي. وكان الفصل الثاني بعنوان: (التاريخ) حيث اشتمل هذا الفصل على الموضوعات التالية: قبل السماع بكوش، وأول السماعي بكوش، وكوش دولة قوية، وأول ذكر ملك لكوش وعلاقة كوش بمصر، وفترة الاحتلال المصري لشمال كوش (1550-؟ ق.م)، وفترة صمت المصادر (؟ - 900 ق.م) والفترة النبتية الأولى (900-747 ق.م)، والأسرة الخامسة والعشرون السودانية لمصر (747-664 ق.م)، والفترة النبتية الثانية (663-591 ق.م) والفترة المروية (591 ق.م - 340م). ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

5- (اللغة المصرية القديمة، مبادئ قواعدها النحوية)⁽²⁾، الجزء الأول (نُشر في العام ٢٠١٩م). دار المصورات، الخرطوم. يقع هذا الكتاب في 202 صفحة، ورق متوسط الحجم. اشتمل هذا الكتاب مقدمة متناولاً فيها تقديم القواعد الأساسية للغة المصرية القديمة، وأطوارها. الكاتب يقدم لنا مادة دسمة حول اللغة المصرية القديمة في صورة تعليمية ممتازة حيث اختار في هذا الكتاب مصطلح الدرس بدلاً عن الفصول التي اعتدنا عليها في تقسيم أي كتاب، اشتمل على ثلاثة عشر درساً، ففي الدرس الأول حدثنا عن: (أشكال الكتابة المصرية القديمة الهيروغليفية، الهيروغليفية، الديموطيقية) أما الدرس الثاني الذي جاء بعنوان: (أنواع رموز الكتابة)، أما الدرس الثالث والذي بعنوان: (طرق الكتابة المصرية القديمة) أما الدرس الرابع (بعض القواعد العامة الأولية) أما الدرس الخامس تحدث عن: (الضمائر المتصلة) وكان الدرس السادس (التذكير والتأنيث، الأفراد والتعدد) أما الدرس السابع فكان عن: (الضمائر المتصلة المتعددة) أما الدرس الثامن والذي بعنوان (الوصف: رمز جديد) جاء الدرس التاسع بعنوان: (ضمائر الرفع المنفصلة) أما الدرس العاشر والذي بعنوان: (الجملة الفعلية البسيطة (1) تركيب الجملة الفعلية البسيطة)، أما الفصل الحادي عشر فكان بعنوان: (الجملة الفعلية البسيطة (2) ترتيب الجملة الفعلية البسيطة) والدرس الثاني عشر عنوانه: (الجملة الفعلية

(1) عبد القادر محمود عبد الله، السودان القديم كما وثقته الأدلة النصية القديمة¹، ط1، القاهرة، الدار العالمية للتوزيع والنشر، 2017م.

(2) عبد القادر محمود عبد الله، اللغة المصرية القديمة، مبادئ قواعدها النحوية، ج1، الخرطوم، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019م.

البيسطة (3) وحروف مهمة،) وأخيراً الدرس الثالث عشر بعنوان: (نفي الجملة الفعلية البسيطة) قام الكاتب بعمل تدريب لكل درس عدا الدرس الأول.

يمكننا القول إن مؤلفات البروفيسور عبد القادر محمود عبد الله في غالبيتها تتناول اللغات القديمة (المصرية القديمة + المروية) وأهمها على الإطلاق كتاب اللغة المروية، إذ يعد المؤلف الوحيد إلى الآن في هذا المجال بالنسبة للكتاب السودانية. ولا غرابة في ذلك إذ أن البروف عبد القادر هو تلميذ عالم اللغات القديمة مايلز فليمينغ مكادم، أحد أعلام الدراسات السودانية والمصرية القديمة، وأكبر علماء اللغة السودانية القديمة (المروية) كما نجد التنوع في مؤلفاته الأخرى، كتابه عن أحد أشهر الملوك السودانيين الملك ببي بعانخي الذي فتح مصر والذي عالج فيه الحالة السياسية أبان فترة حكم الملك بعانخي، وأين دفن وما هي المخلفات الأثرية التي تركها، بالإضافة لمؤلفه الأخير حول تاريخ السودان كما وثقته الأدلة النصية حيث أثبت فيه تاريخ تلك الفترة من خلال نصوص وحوليات الملوك وما تركوه من أثر.

اتبع البروفيسور عبد القادر محمود نهج ونمط يختلف عن النهج الذي يتناول فيه الباحثين السودانيين دراساتهم حيث تفرد بجزالة الكلمات وأخذها من المصادر الأثرية بخاصة التي كتبت بلغات قديمة، وفسرها وحللها وقارنها بما توصلت إليه الدراسات في ذلك الوقت. من خلال هذا العرض نلحظ الآتي: أن مؤلفاته هذه الغالبية منها تمّ تأليفها في زمن أن كان البروف بجامعة الملك سعود، وعند عودته النهائية إلى السودان في العام 2009م قام بتأليف كتابين فقط.

البروفيسور سامية بشير دفع الله

ولدت في العام 1950م، تحصلت على البكالوريوس (1) من كلية الآداب جامعة الخرطوم (1967-1972م) في التاريخ تخصص تاريخ قديم. أبريل 1972م والبكالوريوس (2) الآداب جامعة دم إنجلترا في الدراسات الشرقية تخصص تاريخ قديم. نوفمبر 1980م، والدكتوراه جامعة كمبردج (1976-1980م) كلية الدراسات الشرقية تخصص: علم المصريات (Egyptology) يونيو 1976م. لها عدد مقدر من المؤلفات تمثلت في:

1. كتاب: (تاريخ الحضارات السودانية القديمة منذ أقدم العصور وحتى قيام مملكة نبتة)⁽¹⁾، الطبعة الأولى دار هائل للطباعة والنشر والتغليف. الخرطوم. 1999م. الطبعة الثانية 2011. دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة. يقع الكتاب في 350 صفحة من الورق المتوسط الحجم، ولقد اشتمل هذا الكتاب على تصدير للطبعة الأولى وتصدير للطبعة الثانية وتمهيد احتوى على جغرافية المنطقة، ثم تم تقسيم الكتاب إلى تسعة أبواب، والأبواب قسمت إلى فصول: الباب الأول والذي بعنوان: (العصور الحجرية). أما الباب الثاني والذي تحت بعنوان: (حضارة المجموعة أ). أما الباب

(1) سامية بشير دفع الله، تاريخ الحضارات السودانية القديمة منذ أقدم العصور وحتى قيام مملكة نبتة، ط2، الخرطوم، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، 2011م

الثالث والذي بعنوان: (نشاط الدولة المصرية القديمة). أما الباب الرابع فقد اشتمل معالم حضارة المجموعة ج، المجموعة ج والدولة الوسطى المصرية. أما الباب الخامس فخصص ل(حضارة ما قبل كرمة). أما الباب السابع فخصص ل(حضارة البان قريف). والباب الثامن والذي بعنوان: (السودان تحت الاحتلال المصري "الدولة الحديثة"). أما الباب التاسع والذي جاء بعنوان: (قيام مملكة نبتة). واختتم الكتاب بملاحق وأشكال وخرائط بالإضافة إلى المراجع والمصادر.

2. كتاب: (تاريخ مملكة كوش: نبتة ومروي)⁽¹⁾ الطبعة الأولى دار الأشقاء للطباعة والنشر والتغليف المحدودة. الخرطوم. 2005م، والطبعة الثانية دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 2021م. احتوى هذا الكتاب على تصدير للطبعتين وخمسة أبواب وملاحق اشتمل كل باب على عدة فصول كيفما اقتضت الدراسة. الباب الأول سمته الكاتبة (تمهيد).. أما الباب الثاني فكان بعنوان: (مملكة نبتة، التاريخ السياسي). أما الباب الثالث كان بعنوان: (الحضارة النبتية). أما الباب الرابع جاء بعنوان: (مملكة مروي، التاريخ السياسي). أما الباب الخامس والذي بعنوان (الحضارة المروية). وفي ختام الكتاب اشتملت الدراسة على الملاحق، وهي أربعة ملاحق الأول الملوك البطلمة، والثاني الأباطرة الرومان، والثالث تتابع الملكين شبكا- وشبتاكا، أما والرابع عن المختصرات، هذا بالإضافة إلى الأشكال وقائمة للمراجع العربية والأجنبية.

3. كتاب: (السودان في كتب الإغريق والرومان)⁽²⁾، الطبعة الأولى، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 2021م. يحتوي هذا الكتاب على 185 صفحة في حجم ورق متوسط، اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وتمهيد وفصلين ومصادر ومراجع، في المقدمة تطرقت الكاتبة إلى الهدف من تأليف الكتاب المتمثل في حصر النصوص والروايات التي في مؤلفات المؤرخين الجغرافيين الإغريق والرومان ذات العلاقة بتاريخ السودان أو حضارته وجغرافيته أو عادات أهله والتي ترجمت للغة الإنجليزية، ومن ثم ترجمتها للغة العربية وتذييلها بشروحات وتعقيبات. ثم تمهيد تناولت فيه الكاتبة موضوعين: الأول دلالات اللفظين "إثيوبيا - إثيوبيين". والثاني علاقة السودان القديم بعالم البحر المتوسط. ومن ثم قسمت الدراسة إلى فصلين: الفصل، الأول(السودان "إثيوبيا" في كتب الإغريق)، وقسم هذا الفصل إلى قسمين: الأول، العصر الكلاسيكي: المؤرخ هيرودوت، والثاني، (السودان "إثيوبيا" في كتابات العصر الهيلينستي). أما الفصل الثاني كان بعنوان: (السودان في كتب الرومان). ثم ختم الكتاب بقائمة مصادر ومراجع.

(1) سامية بشير دفع الله، تاريخ مملكة كوش: نبتة ومروي، ط2، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2021م.
(2) سامية بشير دفع الله، السودان في كتب الإغريق والرومان، ط1، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2021م.

4. كتاب: (نوبة النيل أصلهم ودورهم في تاريخ السودان القديم)⁽¹⁾، الطبعة الأولى، 2017م، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم، احتوى الكتاب على 206 صفحة من حجم الورق المتوسط. احتوى هذا الكتاب على تمهيد بينت فيه المؤلفة الهدف الرئيس من تأليف الكتاب المتمثل في توصيل المعلومة الصحيحة للقراء في وقت شاعت فيه كثير من الأخطاء التاريخية وانتشر فيه أيضاً الكثير من التزييف بحث تاريخ السودان القديم، اشتمل هذا الكتاب على سبعة فصول وملاحق ومراجع واختصارات وصور، الفصل الأول بعنوان: (بلاد النوبة، الجغرافيا والسكان)، والفصل الثاني (بلاد النوبة القديمة، مسمياتها ومسميات سكانها) والفصل الثالث (أصل النوبة، دلالات المصادر الكتابية المبكرة) والفصل الرابع (أصل النوبة، دلالات اللغة) والخامس (أصل النوبة، دلالات الآثار) السادس (التطورات السياسية والاجتماعية في النوبة الشمالية من خلال حقبة المجموعة س) والسابع (التطورات في النوبة العليا والبطانة من خلال حقبة ما بعد مروي).

5. كتاب: (تا ستي أقدم مملكة في تاريخ السودان)⁽²⁾، 2021م، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم. احتوى الكتاب على عدد 182 صفحة من حجم الورق المتوسط، احتوى الكتاب على تمهيد وعشرة فصول وملاحق ومصادر ومراجع. في التمهيد أوضحت الكاتبة الهدف الأساسي من تأليف هذا الكتاب الذي نحن بصدد، وتمثل في اهتمام الشباب بتاريخ السودان القديم وآثاره، خصوصاً ظهور مجموعات تهتم بالتراث واللغات واللهجات المحلية قديمها وحديثها، واتخاذ لهؤلاء الشباب الوسائط الاسفيرية منصات لعرض آرائهم وأفكارهم وأبحاثهم. جاء الفصل الأول بعنوان: (مصطلح تا ستي: المعنى وأقدم الاستخدامات) والفصل الثاني (ثقافة المجموعة أ المادية وأصل السكان) والفصل الثالث والذي بعنوان: (اكتشاف مملكة تا ستي) وكان الفصل الرابع بعنوان: (التنظيم الساسي في مجتمع المجموعة أ) أما الفصل الخامس والذي بعنوان (أثر اكتشافات القسطل على الأوساط العالمية) أما الفصل السادس بعنوان: (التنظيم الاجتماعي وسبل كسب العيش في تا ستي)، والفصل السابع بعنوان: (نهاية مملكة تا ستي واختفاء ثقافة المجموعة أ) والفصل الثامن كان بعنوان: (نهاية مملكة تا ستي في نصوص متأخرة) أما الفصل التاسع فقد خصص لـ(تاريخ مصر في عصر ما قبل الأسرات)، والفصل العاشر جاء بعنوان (تقييم وخلصات) في نهاية الكتاب ألحقت الكاتبة ملحقين الأول حول كرونولوجية التاريخ المصري لمصر ما قبل الأسرات، والثاني كاستبيان موجه لبعض الباحثين والمهتمين بتاريخ السودان القديم. واختتم الكتاب بقائمة من المصادر والمراجع.

(1) سامية بشير دفع الله، نوبة النيل أصلهم ودورهم في تاريخ السودان القديم، ط 1، الخرطوم، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2017م.

(2) سامية بشير دفع الله، تا ستي أقدم مملكة في تاريخ السودان، الخرطوم، دار المصورات للنشر والكباعة والتوزيع، 2021م.

6. كتاب: (البجا وشرق السودان في العصر التاريخي القديم)⁽¹⁾. نشر إلكتروني عبر دار آرثيريا للنشر والتوزيع. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. 2022. احتوى الكتاب على 68 صفحة، عالجت فيه الكاتبة الموضوعات التالية: بعد التقديم والمقدمة تناولت أصل البجا، ثم أدوار البجا القدماء عبر الحقب التاريخية المصرية القديمة، ثم البلميون، ثم الآثار والتنقيب الأثري بشرق السودان، وأخيراً الإحالات المرجعية.

7. قامت الكاتبة بالاشتراك مع محي الدين يوسف أحمد بترجمة كتاب: (جبانات كوش الملكية: الجزء الأول (الكرو)⁽²⁾ تأليف داوس دانهام، تمت المراجعة وتحضير التعليقات بواسطة بروفيسور عبد القادر محمود عبد الله، شركة مطابع السودان للعملة. الخرطوم. 2010م، فالعنوان الأصل لهذا الكتاب هو: (The Royal Cemeteries of Kush. El-Kurru). حيث يعتبر هذا الكتاب أهم الكتب التي تتحدث عن جبانة الكرو، لأنه احتوى على كل تفاصيل الحفريات التي قام بها منقب الجبانة جورج أندرو رايزنر وقام مساعده دوز دانهام بنشرها في العام 1950م.

نجد أن الكتابين الأولين لبروفيسور سامية بشير دفع الله يكملان بعضهما البعض كجزء أول وثاني، حيث تناولت في الأول تاريخ السودان منذ أقدم العصور وحتى قيام مملكة نبتة، وفي الكتاب الثاني عن مملكة كوش – نبتة ومروي، وبالتالي تكون غطت كل الفترات التاريخية للسودان القديم ابتداءً من فترات ما قبل التاريخ وحتى فترة ما بعد مروي. أما كتاب نوبة النيل فهو عالج إشكالية التسمية والخلط الحاصل لهذا المسمى واستخداماته وإطلاقه على الفترات التي سبقت قيام ممالك النوبة وأوفت في ذلك حيث بينت لماذا استخدم الأعاجم – أو أطلقوا على الحضارة السودانية القديمة حضارة بلاد النوبة، فمعلومات هذا الكتاب تخبرنا عن أن التسمية أطلقت في القرن الثاني قبل الميلاد لتمييز منطقة جغرافية محددة سميت النوبة العليا والنوبة السفلى ولم تطلق على حضارة أو عرق بشري إلا في العام 550م. ففي كتابها الموسوم بتا – ستي حيث جاء الكتاب موضحاً قيام أول مملكة في وادي النيل سبق قيام الممالك المصرية القديمة، وكذا تحدثت عن تا ستي كإقليم جزء منه بالسودان وجزء منه بمصر، وتطرقت فيه كذلك على استخدام الملوك لاسم تا ستي بخاصة في العهد النوبي والمروي. أما كتاب السودان في كتب الرحالة الإغريق والرومان جمعت فيه الكاتبة النصوص والروايات التي في مؤلفات المؤرخين الجغرافيين الإغريق والرومان ذات العلاقة بتاريخ السودان أو حضارته وجغرافيته أو عادات أهله والتي ترجمت للغة الإنجليزية، ومن ثم ترجمتها للغة العربية. أما عن البجا وشرق السودان في العصر التاريخي القديم أوضحت الكاتبة فيه أصل قبيلة البجا والأدوار

(1) سامية بشير دفع الله، البجا وشرق السودان في العصر التاريخي القديم، الخرطوم، دار آرثيريا للنشر والتوزيع. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. 2022م.

(2) داوس دانهام، جبانات كوش الملكية، الكرو، ج 1، ترجمة سامية بشير دفع الله ومحى الدين يوسف أحمد، حرره وعلق عليه بروفيسور عبد القادر محمود عبد الله، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، 2010م.

التي لعبها البجا عبر الحقب التاريخية المصرية القديمة، وكذا البلميون ونشاطهم وغزواتهم المتكررة وتصدي الملوك لهم، ثم والتنقيب الأثري بشرق السودان وما كتبه ونشر عنه.

البروفيسور عمر حاج الزاكي

ولد في العام 1940م التخصص: تاريخ السودان القديم وأثاره، تحصل على البكالوريوس في الجامعة الأمريكية ببيروت (1961-1965م) بالإضافة لنيله دبلوم فن التعليم من نفس الجامعة، ثم الماجستير في التاريخ القديم (اللغة المروية) من جامعة الخرطوم 1975م وتحصل على الدكتوراه في الآثار العام 1981م من جامعة الخرطوم. للمؤلف كتابين كما مبين أدناه.

1. (الإله آمون في مملكة مروى 750 ق.م-350م)⁽¹⁾ الطبعة الأولى 1983م، مطبوعات كلية الدراسات العليا بحث رقم (5) جامعة الخرطوم، الخرطوم. يقع هذا الكتاب في 175 صفحة في الحجم المتوسط، اشتمل الكتاب على تصدير وثمانية فصول حيث أوضح الكاتب أن هذا الكتاب كان جزء من رسالة الدكتوراه بعد إدخال بعض التعديلات في المتن والحواشي. تناول الكاتب في الفصل الأول (أصل الحضارة المروية) والفصل الثاني بعنوان: (آمون أسماؤه - وطبيعته وقدراته) أما الفصل الثالث بعنوان (تصوير الإله آمون في الآثار) فجاء الفصل الرابع بعنوان: (المعابد الآمونية - طرزها وانتشارها) وكان الفصل الخامس بعنوان: (كهنة الإله "آمون" والشعائر والعبادات) أما الفصل السادس بعنوان: (المسيرة الملكية لمعابد التتويج وما تلقيه من أضواء حول طبيعة السلطة الدينية والدينيوية) والفصل السابع بعنوان: (مباركة وتفضيل الإله آمون للنساء الملكيات)، أما الفصل الثامن جاء بعنوان: (التوفيق في العبادة بين آمون وبعض الآلهة الآخرين). اشتمل الكتاب على قائمة بالمصادر والمراجع العربية والأجنبية بالإضافة إلى ملاحق متمثلة في جداول وأشكال للإله آمون.

2. كتاب: (مملكة مروى التاريخ والحضارة)⁽²⁾، الطبعة الأولى 2006م، الناشر: وحدة تنفيذ السدود، إصدار رقم (7) الخرطوم. يقع الكتاب في 164 صفحة من الورق المتوسط، ويحتوي الكتاب على تصدير للناشر وتقديم للكتاب من البروفيسور على عثمان محمد صالح قسم الآثار جامعة الخرطوم ومقدمة للكاتب أوضح الكاتب الهدف من الكتاب وهو تيسير الفهم لأكبر قاعدة من القراء بما فيهم هواة الإطلاع والمعرفة بالتاريخ القديم والمتقنون وطلاب الجامعات. حيث تم تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول يسبقها فهرس للصور والأشكال ويختتمه بالمصادر والمراجع والملاحق. حيث تم تقسيم الفصول لعدد من المحاور، فالفصل الأول هو بعنوان: (مملكة مروى النشأة .. الأزدهار

(1) عمر حاج الزاكي، الإله آمون في مملكة مروى 750 ق.م-350م) ط 1، الخرطوم، مطبوعات كلية الدراسات العليا بحث رقم (5) جامعة الخرطوم، 1983م

(2) عمر حاج الزاكي، مملكة مروى التاريخ والحضارة، ط 1، الخرطوم، وحدة تنفيذ السدود، إصدار رقم (7)، 2006م.

والاضمحلال). أما الفصل الثاني والذي بعنوان (نظام الحكم والإدارة في المملكة). وجاء الفصل الثالث بعنوان: (الفنون والعمارة والكتابة). أما الفصل الرابع والذي بعنوان: (العقائد الدينية والنظام الكهنوتي). أما الفصل الخامس الذي حمل عنوان: (اقتصاد المرويين). يعتبر كتاب الإله آمون في مملكة مروي متفرداً بين الكتب التي تعالج طبيعة الديانة الكوشية متمثلة في عبادة الإله آمون وطبيعته والقدرات التي يتميز بها في أنحاء المملكة والأشكال التي اتخذها آمون بالإضافة إلى طرز ومعمار هذه المعابد وأماكن توزيعها وخصوصية المكان والزمان (الدينية والدينيوية) ومعالجته للكهنوت الكوشي وأثره على توزيع الملوك ورحلات التتويج التي يقوم بها الملوك عند توليتهم الحكم أو تفقد تلك المعابد ودور مكانة المرأة ومباركة الإله آمون لها، والتوفيق بين عبادة الإله آمون والآلهة الأخرى خصوصاً الإله أبي دماك "الأسد" وبقية المعبودات الأخرى. أما كتابه الآخر مملكة مروي التاريخ والحضارة مبيناً فيه أن تعريف بمروي حاضرة المملكة المروية "الكوشية"، المواقع المروية الأخرى، والمرويون أرضخهم ونهضتهم وعلاقاتهم الخارجية، واضمحلال وتفكك مروي. وفنون الحكم والإدارة بالنسبة الملكية المقدسة وطرق اختيار وتتويج الملوك وتجديد الزعامة وقتل الملك الطقسي ثم النساء والسلطة في مروي والإدارة الإقليمية وأثرها في تثبيت دعائم المملكة والمعمار الديني والجنازتي والعقائد الدينية والاقتصاد المروي من زراعة وتربية للحيوان وصناعات أهمها تعدين الحديد.

البروفيسور خضر آدم عيسى

ولد في العام 1947م، نال بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في جامعة الخرطوم عام 1971م، ودرجة دبلوم الآثار علم المصريات فوق الجامعي (3 سنوات) من جامعة لندن عام 1976م، ودرجة الدكتوراه في الآثار وعلم المصريات من جامعة السربون - باريس رقم (4) في العام 1987م. 1. كتاب: (السودان القديم تاريخه، ثقافته وحضارته)⁽¹⁾، الناشر دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 2010م، يقع الكتاب في (156 صفحة) من الحجم المتوسط. يحتوي الكتاب على تمهيد ومقدمة وأربعة أبواب، وتم تقسيم الأبواب الأربعة لعدة أفرع. فجاء في التمهيد أن هذا الكتاب هو كتاباً منهجياً ليغطي المقررات الدراسية بكلية جامعة الخرطوم الصلة وكذا الطلاب والدارسين بالجامعات الأخرى. وجاء في مقدمته تعريف للموقع الجغرافي المتميز للسودان في القارة الإفريقية وتعدد مناخاته والمعادن التي تحتويها باطن أرضه منذ أقدم العصور وإلى يومنا هذا، وتطرق إلى أسماء السودان القديم في اللغات القديمة (تا-ستي، تا-نحسو، كوش، إثيوبيا، بلاد السودان، رماة الحدق، بلاد النوبة). ففي الباب الأول تناول الكاتب (عصور ما قبل التاريخ "العصور الحجرية في السودان"). أما الباب الثاني والذي بعنوان: (حضارة المجموعات وفترة ما قبل كرمة). أما الباب الثالث فجاء بعنوان: (حضارة كرمة "مملكة كوش الأولى"). أما الباب الرابع والذي بعنوان "حضارة نبتة -

(1) خضر آدم عيسى، السودان القديم تاريخه، ثقافته وحضارته، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 2010م.

مروي) وأخيراً فترة ما بعد مروي (X-Group) المجموعة المجهولة س. واختتم الكتاب بقائمة للمصادر والمراجع، ثم مسرد للمصطلحات الواردة بالكتاب.

2. كتاب: (تاريخ السودان القديم)⁽¹⁾ منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الثانية، 2005م، يقع هذا الكتاب 154 صفحة من الحجم المتوسط. يعتبر هذا الكتاب واحداً من كتب المقررات المصممة لبرنامج التربية جامعة السودان المفتوحة، تم تقسيم الكتاب إلى أربعة وحدات سبقتها مقدمة عرفت بالسودان القديم. حيث جاءت الوحدة الأولى بعنوان: (عصور ما قبل التاريخ – العصور الحجرية في السودان) والوحدة الثانية بعنوان: (حضارة المجموعات "فترة ما قبل كرمة" والعلاقات السودانية المصرية في عهدي المملكة المصرية القديمة والوسطى) أما الوحدة الثالثة فهي بعنوان: (حضارة كرمة "مملكة كوش الأولى" والعلاقات السودانية المصرية في عهد المملكة المصرية الحديثة) وجاءت الوحدة الرابعة بعنوان: (حضارة "نبتة – مروي" "مملكتي كوش الثانية والثالثة" وفترة ما بعد مروي) وتم تقسيم كل وحدة لعدة محاور اشتملت في نهايتها على لتدريبات وإجابة عنها ومسرد للمصطلحات ومصادر ومراجع كل وحدة على حدا.

من خلال كتابة (تاريخ السودان القديم ثقافته وحضارته) توضيح للموقع الجغرافي المتميز للسودان في القارة الإفريقية وتعدد مناخاته والمعادن التي تحتويها باطن أرضه منذ أقدم العصور وإلى يومنا هذا، وأسماء السودان القديم في اللغات القديمة (تا-ستي، تا-نحسو، كوش، إثيوبيا، بلاد السودان، رماة الحدق، بلاد النوبة). والعلاقات السودانية المصرية في عهد المملكة المصرية القديمة والوسطى والحديثة وقيام حضارة كرمة ومنجزاتها ومميزاتها وعوامل انهيارها. حضارة كرمة.

البروفيسور أحمد محمد علي الحاكم

1. كتاب: (المعمار المروي، خلفية لحضارة إفريقية، مطبعة جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، 1988م)⁽²⁾ والكتاب مكتوب باللغة الإنجليزية بعنوان: (MEROITIC ARCHITECTURE, A Background of An African Civilization, 1988) قسم هذا الكتاب إلى ثلاث أجزاء، الجزء الأول بعنوان: (طوبوغرافية مدينة مروي ونبتة)، أما الجزء الثاني والذي بعنوان: (معابد أمون)، والجزء الثالث بعنوان: (القبر كشكل من أشكال العمارة) في هذا المؤلف أمدنا البروفيسور حاكم بخلفية مكينة عن تاريخ العمارة في السودان القديم والتي بلغت إحدى ذرى عظمتها في عهد دولة مروي (900 ق م-350م). فالقصور الملكية والأميرية، الجبانات الملكية في الكرو، نوري، كبوشية، إهرامات البجراوية، الدور والحمامات المروية الشهيرة كلها تشي برقي وعظمة فن العمارة السوداني، حيث استفاد أسلافنا الأوائل من مظاهر التقدم التقني في عصرهم، فعرفوا صناعة الحديد التي ظهرت في البدء في هضبة الأناضول (تركيا) بواسطة

(1) خضر آدم عيسى، تاريخ السودان القديم، ط2، الخرطوم، دار جامعة السودان المفتوحة، 2005م.
(2) Ahmed M. Ali Hakem, Meroitic Architecture, A Background of An African Civilization, Khartoum, Khartoum University Press. 1988

الحيثيين في الألف الثاني قبل الميلاد. ومما يجدر التنويه به أن قدماء السودانين كانوا أول من استخدم الحديد في أفريقيا بل وأنشأوا أفران الصهر وأزدهرت صناعة الحديد في السودان القديم في الوقت الذي كان فيه هذا المعادن مايزال نقيساً ويستخدم في صناعة الحلي والزينة عند كثير من الأمم المعاصرة لحقبة إزدهار الحضارة السودانية (الكوشية) مما حدا بالعالم البريطاني أه. سآيز عام 1912م. إلى وصف مدينة مروى القديمة بأنها "برمنجهام أفريقيا". وشملت استخدامات الحديد في السودان القديم شتى مناحي الحياة، في الأدوات الطبية الجراحية بعد جلفنته لحمايته من الصدأ وفي صناعة الأسلحة والآلات الزراعية وبعض الأدوات الحياتية الأخرى. وفضلاً عن ذلك أفاد الأقدمون من صناعة الحديد في عملية التحكم في درجة الحرارة واستخدامها الأمثل، فبنوا الأفران التي استغلت في إنتاج الطوب الأحمر الذي استخدم بصورة واسعة في بناء الدور والقصور وصناعة الفخار كما استخدموا الجبص والأعمدة الحجرية المزخرفة.

2. كتاب: (هوية السودان الثقافية - منظور تاريخي)⁽¹⁾. قامت دار جامعة الخرطوم للنشر بنشر هذا الكتاب في العام 1990م والذي يقع في 105 صفحة من الورقة المتوسط. يحتوي الكتاب على مقدمة واثنتي عشر فصل وخاتمة وقائمة مصادر ومراجع. الفصل الأول بعنوان: (البعد التاريخي)، والفصل الثاني (التفسير العرقي، الفصل الثالث (التفسير العلمي) الفصل الرابع (اللغة والهوية الثقافية واللغات السودانية) الفصل الخامس (اللغة المصرية القديمة) الفصل السادس (اللغة المروية - الإغريقية - القبطية) الفصل السابع (اللغة النوبية والبجاوية) الفصل الثامن (اللغة العربية) الفصل التاسع (نشأة الحضارة) الفصل العاشر (الحضارة المروية) الفصل الحادي عشر (الحضارة النوبية المسيحية) الفصل الثاني عشر (الحضارة الإسلامية السودانية)، واختتم الكتاب بخاتمة ثم قائمة بالمصادر العربية ثم الأجنبية.

3. كتاب: (كرمة مملكة النوبة - تراث إفريقي من عهد الفراعنة)⁽²⁾، نشر هذا الكتاب شارلس بونيه والهيئة القومية للآثار والمتاحف، بالاشتراك مع شارلس بونيه في العام 1997م، بإشراف الدكتور صلاح الدين محمد أحمد، طبعته شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع. يقع هذا الكتاب 266 صفحة من الحجم المتوسط، اشتمل قائمة بأرقام الصور والرسومات، ولمسة وفاء، في ذكرى الراحل المقيم بروفيسور الحاكم، ومقدمة، وتصدير، وتمهيد. ثم عدد من الموضوعات لها أفرع، وهي: (تاريخ البحث الأثري). (عصور ما قبل التاريخ بالسودان)، (الحضارات النوبية)، مملكة نبتة، إمبراطورية مروى. (كرمة الدولة وموقع المدينة). (سكان كرمة). (الحيوان بكرمة). (أصول السكن والعمارة).

(1) أحمد محمد علي الحاكم، هوية السودان الثقافية - منظور تاريخي، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1990م.

(2) أحمد محمد علي الحاكم وشارلس بونيه، كرمة مملكة النوبة - تراث إفريقي من عهد الفراعنة، إشراف صلاح الدين محمد أحمد، الخرطوم، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م.

(العمارة الدينية). (العمارة الجنائزية). (الصناعات والحرف). (صناعة الحجار المقصولة). ثم المصادر والمراجع.

من خلال العرض أعلاه يتضح أن المعمار المروي كان في غاية الروعة والجمال والدقة في الصنعة الفائقة الاتقان، ونلمس ذلك في المجاميع التي يتكون منها المعبد المروي سواءً لعبادة الإله آمون أو الإله أبيدماك "الأسد" في كتابه المعمار المروي خلفية لحضارة إفريقية عالج فيه كل المعمار المروي المتمثل في فن المعمار الديني (المعابد) والجنائزي (المدافن) في أنحاء المملكة وأوضح وأبان في ذلك. أما كتابه هوية السودان الثقافية استشهد فيه بالأدلة الأثرية والتاريخية على تثبيت دعائم الهوية السودانية ثقافياً وحضارياً من خلال المكتشفات وما خلفه الإنسان من ثقافة مادية وغير مادية. وفي كتابة كرمة مملكة النوبة تراث إفريقي عالج فيه كرمة الدولة وموقع المدينة وسكان كرمة والحيوان بكرمة وأصول السكن والعمارة والعمارة الدينية (الدفوفة الغربية) والعمارة الجنائزية (الدفوفة الشرقية) والصناعات (صناعة الفخار الذي تميزت به كرمة عن بقية الحضارات) والحرف صناعة (الأسرة "العنقريب" الذي وجد بكثافة في المقابر الكرمية) الحجار المقصولة وغيرها.

الدكتور علي أحمد قسم السيد

تخرج في جامعة الخرطوم كلية الآداب قسم التاريخ عام 1975م نال بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف الثانية العليا متخصصاً في التاريخ القديم، نال دبلوم الدراسات المتعمقة في 1978م متخصصاً في الحضارة المروية. نال درجة الدكتوراه في العام 1982م متخصصاً في علم الآثار المصرية.

كتاب: الأهمية الأثرية والتاريخية لجبانة الكرو⁽¹⁾، ترجمة سارة حسن البيلي، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2017م. يقع هذا الكتاب في 210 صفحة من الحجم المتوسط، ويحتوي على: تقديم للكتاب قدم له بروفيسور عبد القادر محمود عبد الله ومقدمة للمؤلف، اشتمل الكتاب على أربعة فصول واشتمل كل فصل على عدد من الموضوعات، الفصل الأول (تاريخ بلاد كوش وموقعها بالنسبة لمصر). والفصل الثاني بعنوان (ظهور جبانة الكرو في النوبة العليا). الفصل الثالث خصص لـ (تطور قبور الكرو). أما الفصل الرابع تناول (تمصر الأسرة الخامسة والعشرين وفقاً لقبور ملوكها في الكرو). واختتم البحث بخاتمة واختصارات وقائمة للمصادر والمراجع.

تنبع أهمية هذا الكتاب في أنه تناول واحداً من المدافن الكوشية الملكية التي ضمت رفاة ملوك الأسرة الخامسة والعشرين وأسلافهم، متناولاً تاريخ بلاد كوش وموقعها بالنسبة لمصر وظهور جبانة الكرو في النوبة العليا وبالأخص عندما قام رايزنر بإجراء حفائر بها في العام 1918م فمدتنا هذه الجبانة بالتطور الذي طرأ على عادات وتقاليد الدفن من مدفن تلي إلى مسورة بسور كحدوة الحصان ثم إلى

(1) علي أحمد قسم السيد، الأهمية الأثرية والتاريخية لجبانة الكرو، ترجمة سارة حسن البيلي، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2017م.

مسطبة وأخيراً الدفن تحت الهرم، وما طرأ تغيير على غرف الدفن والأثاث الجنائزي المصاحب للمدفون، كما ألحق بالجبانة مكاناً لدفن الخيول الملكية بكامل زينتها.

الدكتورة أمل عمر أبو زيد

من مواليد مدينة أدمرمان، تخرجت في جامعة الخرطوم كلية الآداب قسم الآثار، حازت على ماجستير في الفلكلور من معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية – جامعة الخرطوم، عملت كمحاضرة بمركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية بجامعة أدمرمان الأهلية.

كتاب: (الملاح العامة لتاريخ السودان القديم)⁽¹⁾ نشر هذا الكتاب في العام 1997م، ضمن سلسلة الدراسات السودانية، الكتاب رقم (1) مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أدمرمان الأهلية، أدمرمان. يقع هذا الكتاب في 118 صفحة من الورق المتوسط، واشتمل على مقدمة للمحرر وخمسة أبواب حيث تم تقسيم كل باب لعدة محاور، ثم خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع واختمت الكتاب بملاحق. الباب الأول (المقدمة). والباب الثاني (عصور ما قبل التاريخ) و (العصر الحجري القديم في السودان). الباب الثالث خصص للمجموعات الحضارية المبكرة والامتداد المصري في السودان. أما الباب الرابع عالج نبتة ومروي. أما الباب الخامس تناول حضارة ما بعد مروي. واختمت الكتاب بخاتمة ثم قائمة لمصادر ومراجع الدراسة وأخيراً ملاحق اشتملت على أشكال وخرائط وصور. هذا الكتاب بمثابة كتيب للطلاب ليدرس لهم كمادة الدراسات السودانية فجاء في مجملته توصيف للحثب التي مر بها تاريخ السودان وحضاراته.

الدكتور أسامة عبد الرحمن النور

ماجستير في علم الآثار المصرية Egyptology بمرتبة الشرف الأولى من جامعة شدانوف للدولة لننجراد 1969م، دكتوراه الفلسفة في علم الآثار المصرية Egyptology من معهد الدراسات الشرقية أكاديمية العلوم السوفيتية موسكو 1976م، عمل ضابطاً بمصلحة الآثار السودانية في العام 1969م، وتدرج في وظائفها إلى أن شغل منصب المدير العام للإدارة العامة للآثار والمتاحف القومية السودان في الفترة 1987-1991م.

كتاب: (دراسات في تاريخ السودان القديم)⁽²⁾ "نحو تأسيس علم الدراسات السودانية مع قائمة ببلوغرافية شاملة" تم نشر هذا الكتاب عبر مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي بأدمرمان، في العام 2006م، يقع هذا الكتاب في 694 صفحة في حكم ورق متوسط،. تم تقسيم الكتاب إلى مقدمة وتمهيد وستة فصول وملاحق وقائمة ببلوغرافية. خصص الفصل الأول لمعالجة (مصادر دراسة تاريخ

(1) أمل عمر أبو زيد، الملاح العامة لتاريخ السودان القديم، أم درمان. سلسلة الدراسات السودانية الكتاب رقم 1، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 1997م.

(2) أسامة عبد الرحمن النور، دراسات في تاريخ السودان القديم، أم درمان، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2006م.

السودان القديم). أما الفصل الثاني بعنوان: (التدوين التاريخي لحضارة السودان القديم)، أما الفصل الثالث عن: (السودان القديم في مرحلتي ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر). أما الفصل الرابع والذي بعنوان: (الدولة في السودان القديم). أما الفصل الخامس تناول (مملكة نبتة). أما الفصل السادس تناول: (مملكة مروية). ثم تلى الفصول ملاحق كان الملحق الأول نص ابن سليم الأسواني عن النوبة، والملحق الثاني نص ملك أكسوم "عيزانا" والملحق الثالث مقتطفات من الفصل الأول لكتاب مملكة الفونج السنارية، ثم ملحق للصور، وقائمة بمراجع تاريخ السودان القديم وآثاره تغطي الأعمال المنشورة بلغات أجنبية مختلفة بدءاً من بداية القرن التاسع عشر وحتى العام 2004م. عالج الدكتور أسامة عبد الرحمن النور في كتابه هذا مصادر دراسة تاريخ السودان القديم والتدوين التاريخي لحضارة السودان القديم المصادر الإبيجرافية ونقوش مملكة نبتة ومروي والكتاب والجغرافيين اليونان والرومان والمصادر الأثرية وخزان أسوان وعلم الآثار السودانية والعمل الميداني في مواقع نبتة - مروي والعمل الميداني في مواقع العصر المسيحي. والسودان القديم في مرحلتي ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر والدولة في السودان القديم مرحلة التأسيس، مملكة السودان الأولى في كرمة، عادات كرمة وطقوسها الجنائزية، ثقافة كرمة الروحية، وثقافة كرمة المادية. ومملكة نبتة السودان والمملكة المصرية الحديثة، والسودان في الفترة من القرن الثامن ق.م وحتى منتصف القرن الميلادي الرابع، وفترة تأسيس مملكة نبتة، وازدهار مملكة نبتة والسيادة السودانية على مصر، مملكة نبتة بعد التراجع من مصر، ومملكة مروية البداية والازدهار، ومملكة مروية بداية التفكيك والانهيار وأودع كتابه هذا قائمة بمراجع لتاريخ السودان القديم وآثاره تغطي الأعمال المنشورة بلغات أجنبية مختلفة بدءاً من بداية القرن التاسع عشر وحتى العام 2004م.

البروفيسور عبد الرحيم محمد خبير

من مواليد مدينة أم درمان حي بيت المال، بكالوريوس الآثار جامعة الخرطوم 1977م، ماجستير الآثار جامعة الخرطوم 1982م، دكتوراه في الآثار والتاريخ القديم جامعة ساوثامبتون ببريطانيا في العام 1996م.

كتاب: (من تاريخ السودان الحضاري - شواهد أثرية وتاريخية)⁽¹⁾، تم نشر هذا الكتاب في العام 2021م بواسطة الدار العالمية للنشر والتوزيع القاهرة، يتكون الكتاب من 344 صفحة من الحجم المتوسط. تم تقسيم الكتاب لتقديم وتمهيد وعدة موضوعات فهي بالترتيب: علم الآثار المفهوم والأهداف. نشوء الدولة السودانية من منظور أركيولوجي - تاريخي. حول الأصل السلالي لسكان السودان القديم في عهد ممالك كوش: منظور أركيولوجي - تاريخي "2500-1500 ق.م، 900 ق.م-350م". المكتشفات الجديدة عن حضارة كرمة (2500-1500 ق.م) بالسودان: والدلالات. نزاعات

(1) عبد الرحيم محمد خبير، من تاريخ السودان الحضاري - شواهد أثرية وتاريخية، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2021م

الحدود بين السودان ودول الجوار (2500ق.م-1958م) قراءة للسجل الآثاري والتاريخي. الشخصية القومية من منظور أركيولوجي - تاريخي: دراسة حالة السودان. السودان القديم: بداية صمتة الحديد في إفريقيا. الحضارة الكوشية - المروية وديمقراطية الهرم. التحنيط وعقيدة الخلود في وادي النيل القديم. شامبليون اللغة المروية وحجر رشيد السوداني. أصل الشلوخ في السودان: شواهد أثرية. الباراسيكولوجي وسر بناء الأهرامات في وادي النيل. الشعر السوداني قبل الكلمة العربية: قراءة أولية للسجل الآثاري. تاريخ أمدرمان الحضاري من خلال المكتشفات الأثرية. التعداد "الإحصاء" في وادي النيل القديم. الحصان في السودان القديم. وصف بلاد النوبة في القرون الوسطى: رواية الرحالة أبو الحسن الوزان الزياني. الرحالة ديفيد روبيني في مملكة سنار الإسلامية. السيوف الإسلامية: سيف الوزير ناصر السوداني نموذجاً. ملامح من الفن النوبي: الزخارف والنقوش المعمارية في وادي حلفا أنموذجاً. الآثار والتنمية السياحية في السودان. السياحة الأثرية في السودان: المتاحف نموذجاً. آثار الحضارات السودانية ودور النشر الإلكتروني في العريف بها. محمد إبراهيم أبو سليم ومنهجه في كتابة التاريخ. فهذا الكتاب شامل لتاريخ وأثار السودان وبعضاً من الموضوعات التي خارج نطاق الدراسة إلا أنه شمل الكثير من الموضوعات ذات الأهمية بمكان دراستها وعلاقتها بتاريخ السودان القديم.

الدكتور الحسن أحمد محمد الحسن النوش

بكالوريوس الآثار جامعة القاهرة كلية الآثار، ماجستير الآثار جامعة الخرطوم، دكتوراه الآثار جامعة الخرطوم، عمل بالهيئة العامة للآثار والمتاحف حتى وصل درجة أمين أمانة الآثار بها. كتاب: (الملك السوداني تهارقا 690-664ق.م حياته وآثاره في وادي النيل)⁽¹⁾، قامت بنشره دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم في العام 2021م، والكتاب عبارة عن رسالة ماجستير من جامعة الخرطوم كلية الآداب 2007م، يقع الكتاب في 309 صفحة من الحكم المتوسط. حيث اشتمل الكتاب على تقديم من قبل البروفيسور عبد القادر محمود عبد الله، ثم تمهيد وستة أبواب وخاتمة ثم مصادر ومراجع. جاء الباب الأول بعنوان: (وادي النيل خلال الألف الأول قبل الميلاد). أما الباب الثاني فهو بعنوان: (الآثار الثابتة للملك تهارقا في وادي النيل من الدلتا في الشمال إلى إقليم نباتا في الجنوب). أما الباب الثالث فهو بعنوان: (الآثار الثابتة للملك تهارقا في إقليم نباتا). أما الباب الرابع والذي بعنوان: (الآثار المنقولة للملك تهارقا). أما الباب الخامس خصص لـ(ألواح الملك تهارقا). أما الباب السادس جاء بعنوان: (تحليل شخصية الملك تهارقا). واختتم بخاتمة ثم إحصائية لآثار الملك تهارقا الثابتة والمنقولة، وقائمة للمصادر والمراجع.

(1) الحسن أحمد محمد الحسن النوش، الملك السوداني تهارقا 690-664ق.م حياته وآثاره في وادي النيل، الخرطوم، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2021م.

الدكتور الحسن أحمد الحسن في كتابه الملك السوداني تهارقا تحدث فيه عن: وادي النيل خلال الألف الأول قبل الميلاد والآثار الثابتة للملك تهارقا في وادي النيل من الدلتا في الشمال إلى إقليم نباتا في الجنوب والآثار الثابتة للملك تهارقا في إقليم نباتا والآثار المنقولة للملك تهارقا وألواح الملك تهارقا وتحليل شخصية الملك تهارقا، حيث يعتبر الملك تهارقا أكبر البنائين الكوشيين حيث شاد العديد من الصروح الدينية (تعبدية وجنائزية) على امتداد طول وادي النيل، ورمم ما كان آيل للسقوط وأضاف بعض الأعمدة في العديد من المعابد تلخيداً لذكراه. ويعتبر هرمه الكائن بجبانة نوري أكبر صح جنائزي في بلاد كوش قاطبة.

الدكتور أحمد الياس حسين

ليسانس تاريخ كلية الدراسات العربية جامعة الأزهر 1966م، ماجستير التاريخ الإسلامي كلية الآداب جامعة القاهرة 1977م، دكتوراه التاريخ معهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، 1982م. كتاب: (مراجعات في تاريخ السودان)⁽¹⁾ نشر هذا الكتاب من قبل مركز بناء الأمة للبحوث والدراسات، في العام 2016م. يقع الكتاب في 212 صفحة من الحجم المتوسط، وطبع بمطابع شركة مطابع السودان للعملة. اشتمل هذا الكتاب على قسمين: الأول مراجعات في التاريخ القديم، والثاني مراجعات حول العرب والسودان. وما يهمننا في هذا الكتاب - حسب مقتضيات الدراسة - الجزء الأول والذي يقع في 138 صفحة. حيث اشتمل هذا الجزء على الآتي: حَقَب تاريخ السودان، والبيدات المبكرة لتاريخ السودان القديم، والممالك السودانية المبكرة في نهاية الألف الرابع قبل الميلاد، والإمارات والممالك السودانية في القرن 22 ق.م، والإمارات والممالك السودانية في القرن 20 ق.م، وتاريخ الصراع والعلاقات بين مصر والسودان 32ق.م-7م، والكنداكة الأولى قبل نحو ألف سنة من كنداكة مروى التي حاربت روما، والكوشيين: علماً على السودانين وأرضهم لأكثر من أربعة آلاف سنة، والأصل السوداني لسكان ولحضارة وادي النيل - وجهة نظر يونانية قديمة، ومروى في المصادر العربية المبكرة، والنوبة: أصل الاسم ودلالاته عبر العصور، والسودان: المراحل المبكرة لإطلاق الاسم ودلالاته، وعلاقات العرب بإفريقيا قبل الإسلام كما روتها المصادر العربية: مراجعة نقدية.

نجد الدكتور أحمد الياس حسين في كتابه مراجعات في تاريخ السودان كتب لنا عن أهمية مراجعة تحقيق تاريخ السودان القديم بحيث لا يتم الاعتماد على تحقيق الأوربيين لخصوصية الحضارة السودانية القديمة ومجريات أحداثها التي تختلف عن الحضارة الأوروبية.

الدكتورة دولت يوسف أحمد إبراهيم

من مواليد مدينة أم درمان، خريجة جامعة القاهرة فرع الخرطوم في العام 1981م، حصلت على دبلوم التربية في 1987م، حصلت على الماجستير في العام 1997م، حصلت على الدكتوراه في جامعة أمدرمان الإسلامية في العام 2010م.

(1) أحمد الياس حسين، مراجعات في تاريخ السودان، الخرطوم، مركز بناء الأمة للبحوث والدراسات، 2016م.

كتاب: (الدور السياسي والديني لملكات مملكة كوش 1575 ق.م - 20 م "دراسة مقارنة")⁽¹⁾ نشر بمركز دراسات المرأة في العام 2013م، وطبع بمطابع شركة مطابع السودان للعملة، يقع هذا الكتاب في 214 صفحة من الحجم المتوسط. اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ومصادر ومراجع وملاحق. جاء الفصل الأول بعنوان: (مكانة المرأة في العالم القديم). أما الفصل الثاني كان بعنوان: (دور الملكات في وراثة العرش). أما الفصل الثالث والذي بعنوان: (دور الملكات الديني). أما الفصل الرابع جاء بعنوان: (الدور السياسي لملكات مصر القديمة). أما الفصل الخامس والذي بعنوان: (الدور السياسي لملكات كوش).

الدكتورة دولت يوسف في كتابها الدور السياسي والديني لملكات مملكة كوش تظهر لنا معالجاتها للعديد من الموضوعات التي تمثلت في وضع النساء في العالم القديم مع إبراز دور الملكات في وراثة العرش في مصر وكوش، ودور الملكات الديني في مصر ومملكة كوش والآلهة المحلية مع دراسة تفصيلية لعهود الملكات ومخلفاتهن الأثرية، ومقارنة بين ملكات مصر وملكات مملكة كوش.

الدكتور الأمين عثمان شعيب

من مواليد العام 1974م، تحصل على بكالوريوس الشرف في التاريخ جامعة النيلين 2003م، والدبلوم العالي في الدراسات التاريخية جامعة النيلين 2005م، وتحصل على درجة ماجستير في التاريخ القديم جامعة دنقلا 2012م، والدكتوراه في التاريخ القديم جامعة دنقلا في العام 2016م. 1. كتاب: (المضامين التاريخية والحضارية لتقاليد الدفن الكوشي الملكي لجبانة نوري)⁽²⁾، هذا الكتاب هو في الأصل رسالة ماجستير جامعة دنقلا، تم نشرها إلكترونياً في العام 2017م من قبل نور نشر - المغرب، يقع هذا الكتاب في 201 صفحة من حجم ورق A4. اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع. جاء الفصل الأول بعنوان: (مقاربات في جغرافية وتاريخ مملكة نبتة). والفصل الثاني بعنوان: (لمحة عن تقاليد الدفن الملكي في كوش قبل جبانة نوري 664-900 ق.م). أما الفصل الثالث فهو بعنوان: (تقاليد الدفن في جبانة نوري الملكية). أما الفصل الرابع والذي بعنوان (أثر تقاليد الدفن الملكي بجبانة نوري على المدافن الملكية في البجراوية والبركل)، ثم خاتمة وثبت للمصادر والمراجع.

(1) دولت يوسف أحمد إبراهيم، الدور السياسي والديني لملكات مملكة كوش 1575 ق.م - 20 م "دراسة مقارنة"، الخرطوم، مركز دراسات المرأة، شركة مطابع السودان للعملة، 2013م.

(2) الأمين عثمان شعيب، المضامين التاريخية والحضارية لتقاليد الدفن الكوشي الملكي لجبانة نوري، مراكش، نور نشر، 2017م.

2. كتاب: (مدينة جَمِ أتون "الكوة" التاريخ والحضارة)⁽¹⁾ قامت دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع بنشر هذا الكتاب في العام 2018، حيث يقع الكتاب في 214 صفحة من الحجم المتوسط، اشتمل الكتاب على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع وملاحق. جاء الباب الأول بعنوان: (الجغرافية التاريخية لمدينة جم أتون الكوة). أما الباب الثاني بعنوان: (علاقة بلاد النوبة العليا بالمملكة المصرية الحديثة). أما الباب الثالث والذي بعنوان (جم أتون "الكوة" في العهد النوبي) ، أما الباب الرابع فهو بعنوان: (جم أتون "الكوة" في العصر المروي). وأخيراً الخاتمة ثم ثبت المصادر والمراجع والملاحق.

أوضح الكاتب في كتابة الأول جوانب عدة حول تمثلت في الجغرافية والبيئة الطبيعية في مملكة نبتة، مع خلفية تاريخية عن مملكة كوش في طورها النوبي، ثم أثر المؤسسة الدينية على مملكة نبتة وأيدولوجيا الدولة. وطبوغرافية وتاريخ جبانة الكرو، والبناء العلوي والسفلي للقبور وتقاليد الدفن. وطبوغرافية جبانة نوري، والسماط المعمارية في مدافن نوري وجبانة نوري، وعقائد الموت والعادات الجنائزية في جبانة نوري. ثم مسالة نقل العاصمة من نبتة إلى مروى وتقاليد الدفن الملكي بجبانة البجراوية الجنوبية والشمالية، وتقاليد الدفن الملكي بجبانة البركل. وفي كتابه الثاني أخبرنا عن جغرافية وتاريخية جم أتون، وكتابات الرحالة والمؤرخين، وأعمال التنقيب بجم أتون "الكوة" والأهمية التاريخية لجم أتون "الكوة". ومعابد الدولة الحديثة ودورها في بلاد النوبة، ومعابد الآلهة، والمميزات والتصاميم لمعابد الدولة الحديثة، وعمارة المعابد، والزراعة وتربية الحيوان، ومعبد (A) وتصميمه، ووصف المعبد تاريخياً وأثرياً، وأهم الأشياء التي وجدت بفناء المعبد. ومعبد (B) وتصميمه، والطريق لمعبد تهارقو، والكشك الشرقي، والكشك الغربي، والمذبح، وحدائق المعبد، والكباش، ومعبد (T) وصفه وتصميمه، واللوحات التي تم العثور عليها بمعبد (T)، ولوحات الملك تهارقو بالكوة، ولوحة الملك أنلماني بالكوة، ومعاصر الخمر، ومزار الملك تهارقو، ومزار الملك أسبلتا، واللوحة رقم (9) الخاصة بنقش الملك أماني نتي يركي، والمقبرة الشرقية بالكوة، ومدافن النخبة في الجبانة الكوشية، والمنطقة الصناعية، ومباني التخزين، والمنازل.

الدكتور عبد العزيز عبد الغني

كتاب: (تاريخ الحضارات السودانية القديمة)⁽²⁾ نشر هذا الكتاب في العام 1970 م عبر دار التحرير للطباعة والنشر، الخرطوم، احتوى هذا الكتاب على تقديم وثمانية فصول، الفصل الأول بعنوان (عصر ما قبل التاريخ والعصور الحجرية). والفصل الثاني هو: (السودان المعاصر للمملكة المصرية القديمة وفترة الاضمحلال الأولى). الفصل الثالث والذي بعنوان: (السودان في عهد المملكة المصرية

(1) الأمين عثمان شعيب، مدينة جم أتون "الكوة" التاريخ والحضارة، الخرطوم، دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، 2018م.

(2) عبد العزيز عبد الغني، تاريخ الحضارات السودانية القديمة، الخرطوم، دار التحرير للطباعة والنشر، 1970م.

الوسطى وفترة الاضمحلال الثانية). أما الفصل الرابع والذي بعنوان: (السودان في عهد المملكة المصرية الحديثة). أما الفصل الخامس والذي بعنوان: (فترة الحكم النبطي). أما الفصل السادس بعنوان: (حضارة مروى). أما الفصل السابع فهو بعنوان: (من العصر المروى إلى العصر المسيحي). أما الفصل الثامن والأخير جاء بعنوان: (ظهور المسيحية). وقائمة للمصادر والمراجع. وهذا الكتاب في الأصل خاص بالمعلمين بشعبة التاريخ قسم المناهج والكتب وزارة التربية والتعليم العالي. وفيه جعل الكاتب التاريخ القديم يمتد حتى الفترة المسيحية.

قراءة تفسيرية تحليلية:

بعد أن قام الباحث بجمع كل الكتب التي تم تأليفها في تاريخ السودان القديم من قبل الأكاديميين السودانيين نلاحظ الآتي:

إن أكثر تأليفاً للكتب هي البروفيسور سامية بشير دفع الله، حيث قامت بكتابة ستة كتب كلها تناولت تاريخ السودان القديم في مختلف حقبة، ويلها بروفيسور عبد القادر محمود عبد الله، وأقل تأليفاً هم من قاموا بتأليف كتاباً واحداً. فالجدول أدناه يبيّن ذلك.

جدول رقم (1) يبين أسماء المؤلفين مع عدد الكتب التي ألّفها:

رقم	اسم الكاتب	عدد الكتب
1	سامية بشير دفع الله	6
2	عبد القادر محمود عبد الله	5
3	أحمد محمد علي الحاكم	3
4	عمر حاج الزاكي	2
5	خضر آدم عيسى	2
6	الأمين عثمان شعيب	2
7	أسامة عبد الرحمن النور	1
8	علي أحمد قسم السيد	1
9	عبد العزيز عبد الغني	1
10	أمل عمر أبو زيد	1
11	دولت يوسف أحمد إبراهيم	1
12	عبد الرحيم محمد خبير	1
13	أحمد الياس حسين	1
14	الحسن أحمد محمد الحسن النوش	1

من الجدول أعلاه يتضح أن الذين قاموا بتأليف ستة كتب 1 ومن قاموا بتأليف خمسة كتب 1، ومن قاموا بتأليف ثلاثة كتب 1، ومن قاموا بتأليف كتابين 3 مؤلفين، ومن قاموا بتأليف كتاب واحد

ثمانية مؤلفين. إذأ عدد الذين قاموا بتأليف كتب عن تاريخ السودان القديم من السوادانيين بلغ عددهم 14 كاتباً، كما بلغ عدد مؤلفاتهم 28 مؤلفاً.

من خلال هذا العرض الموجز لكتابات السوادانيين لتاريخ السودان القديم يمكننا القول أن هنالك نمط مكرر في كتاباتهم تتمثل في الهيكل العام الكتاب (العصور الحجرية، المجموعات الحضارية أو فترة ما قبل كرمة، ومملكة كرمة، ومملكة نبتة، ومملكة مروى) كل هذه الكتابات في مجملها كتاب عمومي بحيث يقوم على سرد للحضارات السوادانية القديمة المتعاقبة وتناول هذه الفترات في كتاب واحد رغم وجود المادة العلمية التي تجعل هذه الكتابات تكون ذات فائدة أقيم من التي كتبوا بها إذا وجهت هذه الكتابات لموضوعات أكثر تخصصية، فنجد كتاب البروفيسور عمر حاج الزاكي الخاص بـ"الإله أمون في مملكة مروى" كتاب ذا قيمة علمية وجانب تخصصي بحث حيث تحدث فيه عن الإله أمون فقط، وكذا كتاب البروفيسور عبد القادر محمود في كتابه عن الملك بي "بعانخي" حيث تناول أحد أهم الملوك الكوشيين الذين فتحوا مصر وحكموها لفترة من الزمن، وحياته وأثاره ومجريات الأحداث في عهده. وكذا كتاب الحسن أحمد محمد الحسن في كتابه الملك السوداني تهارقا الذي خصصه لحياته وأثاره المنقولة والثابتة ومجريات الأحداث في عهده. كما يعتبر كتاب الدكتور أسامة عبد الرحمن النور واحد من أهم الكتب في تاريخ السودان القديم حيث جمع فيه مادة غزيرة معتمداً على مصادر متنوعة وتقارير وأبحاث المكتشفات الأثرية ومعالجته لكل فترة بصورة جيدة. أما الدكتور أحمد الياس حسين فقد قال باتباع المنهجية السوادانية لتحقيب تاريخ السودان القديم وعدم الركن لما وضعه الأجانب الذين كتبوا عن تاريخ السودان القديم واتباع خطتهم في التحقيب. أما كتاب الدكتورة دولت يوسف عن المرأة في كوش يعتبر من الموضوعات ذات الأهمية بمكان بخاصة دور الملكات والأمهات الملكيات في تنويع الملوك وتبجيل الملوك لأمهاتهم الملكيات كما أخبرنا بذلك الملك تهارقا عندما استدعى والدته أبار من تا ستي لحضور مراسم تنويجه بممفيس، وكذا كتاب الدكتور علي أحمد قسم السيد حول جبانة الكرو ومراحل تطور أنماط الدفن والثراء الكبير في الأثاث الجنائزي الذي يوضع مع الميت ليكون له خير معين في الحياة التي انتقل إليها.

تعتبر كتب البروفيسور أحمد محمد علي الحاكم الثلاث ذات قيمة علمية وفائدة ثقافية جمّة الأول الذي تناول المعمار المروي بشقيه التعبدى والجنائزى، بالإضافة إلى الهوية الثقافية للسودان من خلال المكتشفات الأثرية والمخلفات الحضارية، أما كتابه عن كرمة مملكة النوبة، فقد أوضح وأبان فيه معالم هذه المملكة وصروحها المعمارية وصناعاتها.

حري بنا أن نثمن دور الأكاديميين والباحثين الأجانب الذين ساهموا بقدر فاعل في تاريخ السودان القديم من خلال مؤلفاتهم القيمة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن كتاب وليام آدمز "النوبة رواق إفريقيا" به كم مقدر من الفائدة العلمية التي شملت تاريخ السودان القديم، وكذا كتابات كل من رايزنر ودوز دنهام وشيني وتريقر وبدج وكندال ومكادم وشارلس بونيه كروفوت وكريوان وتوروك

وقريفت وآخرين لا يسع المجال لذكرهم، اعتمد غالبية الكتاب السودانيين على كتابات هؤلاء الأجانب في تأليف كتبهم لأنها في غالبيتها من واقع تقارير الحفائر الأثرية.

ما لم يكتب عن تاريخ السودان القديم:

صفوة القول أن هذا هو ما كُتب عن تاريخ السودان القديم بالأخص من قبل الأكاديميين السودانيين المتمثل في الإنتاج العلمي لهؤلاء العلماء في صورة (كتاب)، عليه يمكننا أن نطرح السؤال التالي: هل غطت هذه الكتب وما احتوت عليه من موضوعات كل فترة تاريخ السودان القديم؟ للإجابة عن هذا السؤال وبقراءة لمفردات الكتب الواردة أعلاه نجد أن هنالك قصور كبير في تناول بعض الموضوعات التي لها كبير الأثر في حياة إنسان السودان القديم، وهي عملت مع ما نشر على تطور ورفعة الجانب الحضاري ونقصه بذلك عدم تناولهم - وبصورة متخصصة - المدافن الملكية عدا جبانة الكرو ونوري، فنجد أن الكتاب السودانيين لم يفرّدوا دراسة متخصصة للكتابة عن المدافن الملكية في كتاب خاص ونقصد هنا مدافن البجراوية الجنوبية والبجراوية الشمالية والبجراوية الغربية ومدافن البركل. ورغم أن الملكية الكوشية حكمت لقرن من الزمان إلا أن الكتابة عن ملوكها - كل على حدا - عدا الكتابين المذكورين، به جانب قصور في فهمنا ومعرفتنا على هؤلاء الملوك وحياتهم وطريقة إدارتهم للدولة وقتذاك. والندرة كذلك في تناول المدن التاريخية القديمة إلا في كتابين هما: كرمة مملكة النوبة، ومدينة جم أتون "الكوة" وهنالك مدن لها تاريخ مهم بالنسبة للملكية الكوشية مثل مدينة مروى القديم "البجراوية" ومدينة المصورات الصفراء ومدينة النقعة، هذه المدن لها أهمية قصوى بحيث أنها احتضنت عدد من الصروح الدينية لمختلف المعبودات. وهناك كتاب واحد تناول المعبودات بصورة منفصلة وهو كتاب: الإله آمون في مملكة مروى، فهناك آلهة أخرى عُبدت في السودان القديم مثل: الإله أبيدماك "الإله الأسود"، والإله سيوي مكر، والإله أرسنوفيس، وكذلك تقديس الأفيال، كل هذه المعبودات لم تلق حظها من الدراسة بصورة منفصلة بل شملتها الدراسة من ضمن المؤلفات بصورة عامة. وكذا الحال بالنسبة للاقتصاد الكوشي حيث تناولت الكتابات هذا الجانب المهم بصورة مقتضبة في كتابات بعضهم وأهمها البعض، بحيث يشكل هذا المحور مع بقية المحاور تشكيل حياة إنسان السودان القديم، فكلما ازدهر الاقتصاد وانتعش كلما انعكس ذلك على فخامة وأهمية الصروح "الدينية والجنائزية" التي شادها الملوك. وكذا الحال بالنسبة للتربية والتعليم في العصر الكوشي ولا ننسى أصحاب المهن والحرف والزراع وسایسي الخيل ومروضيها والمعماريين الذين يقومون ببناء وترميم المعابد وتشيد المقر الأبدي للملوك (المدافن) وما تبع ذلك من هندسة معمارية بديعة وفن راق، وماذا عن الجندية والجيش وكيف كانت هذه الجيوش تستقطب المحاربين والطرق والمهارات التي يتم تدريب المقاتلين عليها ونوع الأسلحة المستخدمة والتكتيك الحربي. وكذا الحال عن الجانب الاجتماعي فكيف سكن هؤلاء وماهي طبيعة العلائق بينهم متمثلة في الزواج والمناسبات الاجتماعية الأخرى.

كل هذا الكم الكبير من المعلومات عن تاريخ السودان القديم تحصلنا عليها من خلال المكتشفات الأثرية التي وفرتها لنا معاول الحفارين، فلا بد من مراجعة تلك المادة القيمة ومطابقتها للوقائع

ومجريات الأحداث بالذات التي تهيم الحضارة الكوشية بالتخلف وأن الشعب السوداني لا يمكن أن يكون صاحب حضارة راقية كتلك - ولنا في رأي رايزنر - منقب جبانة الكرو أكبر دليل على عنصرية الأجنبي. وما يلفت له النظر هل اقتصرتم المعالم الحضارية على هذه الصروح والأبنية الشاحصة على طول امتداد وادي النيل التي تم التنقيب عنها، أم أن لها امتدادات حول الشرق والغرب بعيداً عن النيل؟ المتتبع لحركة البعثات الأثرية (الأجنبية منها والوطنية) عملت على مواقع بعيدة عن النيل وأعطت مادة وفيرة وغزيرة عن تلك البقاع في شرق السودان وأعلى نهر عطبرة والأودية كوادي هور ووادي القعب ومناطق شمال كردفان، وبما أن هذه المناطق بها استيطان ومباني ومخلفات أثرية فبالتالي لها ارتباط مع ما حولها من صروح.

لماذا يقف الكتاب السودانيين عاجزين عن سد هذا الجانب؟ إن غالبية الكتاب السودانيين وبالأخص الذين تم ابتعاثهم لنيل الدراسات العليا خارج السودان تأثروا أيما تأثير بالمدارس الفكرية التي كانت سائدة وقتذاك بتلك الجامعات التي درسوا بها، وكتبوا على نفس النمط الذي كتب به أساتذتهم، على الرغم من إشراقات هنا وهناك حول كتابة هؤلاء الأجانب إلا أن هناك أيضاً إشكاليات صاحبت إنتاجهم العلمي المتمثل في أن المجتمع الأوروبي تعرض إلى إثبات نظريات تثبت له هويته وحقه في التكوين والمعمار البشري لهذا جاءت كتابات بعض السودانيين شبيهة بكتابتهم.

أما واقعنا اليوم فنجد الندرة في الذين تخصصوا في تاريخ السودان القديم ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى عدم وجود أساتذة مختصين في تاريخ السودان القديم يدرسون الطلاب بالجامعات السودانية المنتشرة في شتى بقاع الوطن، بالإضافة إلى عامل اللغة التي يحتاجها المختص في التاريخ القديم أولها اللغات القديمة (هروغليفية + مروي) بالإضافة إلى اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية والتي كتبت بها المقالات وتقارير الحفريات عن المواقع الأثرية.

الخاتمة:

من خلال هذا العرض والتحليل والوقوف على مؤلفات الأكاديميين السودانيين من خلال المؤلفات في صورة "الكتاب"، فهناك أوراق علمية نشرت في مجالات علمية لم يتطرق لها الباحث ولكن على أمل أن يتناولها باحث آخر حتى تكتمل الصورة. ومما سبق نستنتج الآتي:

1. غالبية الأساتذة الذين كتبوا عن تاريخ السودان القديم لم يكن تخصصهم التاريخ القديم كتخصص رئيس، فنجد منهم من هم مختص في الآثار، ومنهم من اختص في علم المصريات، ومنهم من سلك درب اللغات القديمة، وقليل منهم من هو مختص في تاريخ السودان القديم.
2. هنالك قصور في سد الفجوة في بعض الموضوعات ذات الأهمية والتي إما أن جاء تناولها من باب العموم، أو تجاهلها البعض.
3. تناول الموضوعات المتشابهة من زوايا مختلفة أدى إلى فهم هذه الموضوعات بصورة جيدة وفهم عميق.

4. هنالك كم هائل من المعلومات التي وردت في هذه المؤلفات قتلت بحثاً فهي لا تحتاج إلى دراسة مرة أخرى بل الإشارة إليها فقط، فعليه يمكن تناولها من باب العلم لا غير.
5. يتخيل للباحثين أن السودانين شحيحين في الكتابة التاريخية في مجال التاريخ القديم، فدراساتهم تثبت عكس ما يتخيلون.
6. توصل الباحث إلى أن الإنتاج العلمي للسودانيين في مجال التاريخ القديم يحتاج لكتاب كاملاً، لا أن يحصر في بحث علمي فقط كهذا، فهناك مقالات نشرت بمجلات علمية محكمة باللغة العربية واللغات الأجنبية، وهناك مقالات قَدِّمت في مؤتمرات ونشرت كذلك، هذا بالإضافة للرسائل الجامعية (ماجستير + دكتوراه) في مجال التاريخ القديم.

ثبت المصادر والمراجع

1. أحمد الياس حسين، مراجعات في تاريخ السودان، الخرطوم، مركز بناء الأمة للبحوث والدراسات، 2016م.
2. أحمد محمد علي الحاكم وشارلس بونيه، كرمة مملكة النوبة - تراث أفريقي من عهد الفراعنة، إشراف صلاح الدين محمد أحمد، الخرطوم، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م.
3. ---، هوية السودان الثقافية - منظور تاريخي، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1990م.
4. أسامة عبد الرحمن النور، دراسات في تاريخ السودان القديم، أم درمان، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2006م.
5. أمل عمر أبو زيد، الملامح العامة لتاريخ السودان القديم، أم درمان، سلسلة الدراسات السودانية الكتاب رقم 1، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 1997م.
6. الأمين عثمان شعيب، المضامين التاريخية والحضارية لتقاليد الدفن الكوشي الملكي لجبانة نوري، نور نشر، مراكش، 2017م.
7. ---، مدينة جم أتون "الكوة" التاريخ والحضارة، الخرطوم، دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، 2018م.
8. الحسن أحمد محمد الحسن النوش، الملك السوداني تهارقا 664-690 ق.م حياته وآثاره في وادي النيل، الخرطوم، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2021م.
9. خضر آدم عيسى، السودان القديم تاريخه، ثقافته وحضارته، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 2010م.
10. ---، تاريخ السودان القديم، ط2، الخرطوم، دار جامعة السودان المفتوحة، 2005م.

11. داوس دانهام، جبانات كوش الملكية، الكرو، ج 1، ترجمة سامية بشير دفع الله ومحي الدين يوسف أحمد، حرره وعلق عليه بروفيسور عبد القادر محمود عبد الله، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، 2010م.
12. دولت يوسف أحمد إبراهيم، الدور السياسي والديني لملكات مملكة كوش 1575 ق.م – 20م "دراسة مقارنة"، الخرطوم، مركز دراسات المرأة، شركة مطابع السودان للعملة، 2013م.
13. سامية بشير دفع الله، البجا وشرق السودان في العصر التاريخي القديم، الخرطوم، دار آريثريا للنشر والتوزيع. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. 2022م.
14. ----، السودان في كتب الإغريق والرومان، ط1، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2021م.
15. ----، تا ستي أقدم مملكة في تاريخ السودان، الخرطوم، دار المصورات للنشر والكتابة والتوزيع، 2021م.
16. ----، تاريخ الحضارات السودانية القديمة منذ أقدم العصور وحتى قيام مملكة نبتة، ط2، الخرطوم، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، 2011م.
17. ----، تاريخ مملكة كوش: نبتة ومروي، ط2، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2021م.
18. ----، نوبة النيل أصلهم ودورهم في تاريخ السودان القديم، ط1، الخرطوم، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2017م.
19. عبد الرحيم محمد خبير، من تاريخ السودان الحضاري – شواهد أثرية وتاريخية، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2021م.
20. عبد العزيز عبد الغني، تاريخ الحضارات السودانية القديمة، الخرطوم، دار التحرير للطباعة والنشر، 1970م.
21. عبد القادر محمود عبد الله، السودان القديم كما وثقته الأدلة النصية القديمة 1، ط1، القاهرة، الدار العالمية للتوزيع والنشر، 2017م.
22. ----، الكتابة الأبجدية في مصر القديمة. أول اهتداء لمبدأ الأبجدية، الرياض، عمادة المكتبات جامعة الملك سعود، 1995م.
23. ----، اللغة المروية، ماهي؟ أبجديتها وطبيعتها كتابتها. قصة فك رموز خطها، ج1، الرياض، مركز البحوث كلية الآداب جامعة الملك سعود، مطابع جامعة الملك سعود، 1986م.
24. ----، اللغة المصرية القديمة، مبادئ قواعدها النحوية، ج1، الخرطوم، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 2019م.
25. ----، بي بعانخي، أول سوداني ملكاً للسودان وصعيد مصر، سلسلة هكذا السودان قديماً وحديثاً، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004م.

26. علي أحمد قسم السيد، الأهمية الأثرية والتاريخية لجبانة الكرو، ترجمة سارة حسن البيلي، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2017م.
27. عمر حاج الزاكي، الإله أمون في مملكة مروي 750 ق.م-350م) ط1، الخرطوم، مطبوعات كلية الدراسات العليا بحث رقم (5) جامعة الخرطوم، 1983م
28. ----، مملكة مروي التاريخ والحضارة، ط1، الخرطوم، وحدة تنفيذ السدود، إصدار رقم (7)، 2006م.

29. Ahmed M. Ali Hakem, Meroitic Architecture, A Background of An African Civilization, Khartoum, Khartoum University Press. 1988

محمد البلالي: مغامر غامض من وسط افريقيا في السودان القرن التاسع عشر

خالد محمد فرح^(٥).

Abstract:

This article proposes to deal with the character and endeavour of Shaykh Muhammad Al-Bilali or Al-Bilalawi, (d 1872), a religious man or a Faki from the Central Bilad Al-Sudan, precisely the Fitry region in modern day Chad, who remains to be one of the most mysterious and intriguing figures in the history of nineteenth-century Sudan. However, As far as we know, this enigmatic and attention-grabbing personality, has not yet been singled out, it seems, for thorough and extensive research work of any form.

The gist of Muhammad al-Bilali's story in Sudan during the last quarter of the Turko-Egyptian rule period is that he was a bold, daring and adventurous man from the Chadian Bilala tribe who, in a way or another, and under circumstances no less mysterious and obscure than the character of al-Bilali himself, succeeded in getting in connection with the Turkish-Egyptian administration of Sudan in both Cairo and Khartoum. These two arranged probably between the late 1860s and the early 1870s for providing him with weapons, equipment and fighters, so that he could extend his authority in the name of that administration and under its banner, in the Bahr al-Ghzal region in Southern Sudan, and possibly later on, over the Sultanate of Darfur itself, which was sovereign and independent at that time. The endeavor of Muhammad al-Bilali had clashed then with the strong and effective presence in Bahr al-Ghazal, of other merchants and adventurers, most of them from northern Sudan, headed by al-Zubayr Rahma Mansur, or Zubayr Pasha, which made the clash between the two men inevitable. The clash did happen indeed, but Zubayr had dealt al-Bilali and his army a crushing defeat, and it was the end of the latter, at the hands of Zubayr himself.

Revisiting and revising a number of sources that have dealt with Muhammad al-Bilali and his adventure in Sudan, the present writer is inclined to believe that the personality and biography of al-Bilali could have been deliberately misrepresented and altered in some aspects, in order to earn him a certain legitimacy for power in Sudan, given the fact that he was basically an alien. The relevant arguments in this respect constitute in fact the core of this article.

Key words: Muhammad al-Bilali, Fitry region, Darfur, Khedive, Cairo, Hakimdar, Khartoum, plans to get rid of Zubayr Pasha in Bahr al-Ghazal, influence of European administrators

(٥) سفير بوزارة الخارجية السودانية ، باحث مستقل

تظل شخصية " محمد البلالي "، أو " محمد الهلالي " كما جاء في ترجمته في كتاب: معجم تراجم أعلام السودان منذ أقدم العصور وحتى عام 1948م لريتشارد هل، واحدة من أكثر الشخصيات غموضاً وإثارة للفضول المعرفي في ذات الوقت، في تاريخ السودان القرن التاسع عشر. وفي حدود علمنا، فإن هذه الشخصية الغامضة واللافتة للانتباه معاً، والتي ظهرت هكذا دفعةً واحدة كالنبت الشيطاني، على مسرح الأحداث في السودان وادي النيل، لفترة قصيرة استغرقت بضع سنين فقط، بين أواخر ستينيات القرن التاسع عشر وأوائل السبعينيات من ذات القرن، لم تفرد حتى الآن فيما يبدو، بأعمال بحثية مستفيضة، سواء في شكل كتاب، أو أطروحة علمية، أو حتى ورقة علمية، أو مقالة استقصائية محددة.

وخلاصة حكاية محمد البلالي في السودان فترة الحكم التركي المصري، هو أنه رجل مغامر جريء من قبيلة البلالة التشادية، نجح بطريقة أو بأخرى، وفي ظل ملابسات لا تقل غموضاً وإبهاماً عن شخصية البلالي نفسها، نجح في الاتصال بإدارة الحكم التركي المصري للسودان في القاهرة والخرطوم، فأمدته بالسلاح والعتاد والمقاتلين، لكي يبسط سلطانه باسمها وتحت رايتها، في كل من بحر الغزال بجنوب السودان، واحتمالاً من بعد، على سلطنة دارفور نفسها، التي كانت مستقلة حينئذ. ولكن مشروع محمد البلالي الذي كان مخططاً له فيما يبدو، كان قد اصطدم بالوجود القوي والفاعل في ذات المنطقة، أي بحر الغزال، لتجار ومغامرين آخرين، جلهم من شمال السودان، كان على رأسهم " الزبير رحمة منصور "، مما جعل الصدام بين الطرفين حتمياً، وقد حدث ذلك الصدام بالفعل. ولكن الزبير قد هزم البلالي وجيشه هزيمة نكراء، بل كانت نهاية هذا الأخير، على يد الزبير شخصياً.

ولعل من المناسب والجائز أيضاً، أن ننظر إلى شخصية الشيخ محمد البلالي، وإلى مغامرته الجريئة في السودان القرن التاسع عشر، كتجسيد وانعكاس نموذجي، لحقائق ومظاهر التواصل والتداخل الثقافي، والاجتماعي، والبشري، والاقتصادي، والسياسي في نهاية المطاف، الذي ظل قائماً لأحقاب طويلة بين السودان وادي النيل من جهة، وبلاد السودان الأوسط بصفة خاصة من جهة أخرى. ففي عصر لم تتبلور فيه أفكار ومفاهيم: الوطنية، والدولة القطرية، وقدسية الحدود السياسية بين الدول، وهلم جرا، علاوة على عدم وجود حواجز طبيعية أصلاً، تعيق حركة التنقل من بلد إلى آخر، فضلاً عن عوامل القرب الجغرافي، والتماثل الثقافي والديني والمذهبي، جميع ذلك ربما فسر وجود ظاهرة هؤلاء المغامرين المتنقلين عبر طرفي هذا الفضاء المتكامل.¹

1 للتدليل على مشروعية مقارنة موضوع التواصل والتداخل بين السودان وادي النيل وبلاد السودان الأوسط بصفة عامة، لعله يجدر بنا على سبيل المثال، أن ننوه ونذكر بالمؤتمر العلمي العالمي، الذي سبق أن نظمته معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم لهذا الغرض في عام 1977م، بعنوان: بلاد السودان الأوسط: الإرث والتكيف. The Central Bilad al-Sudan: Tradition and Adaptation eds, Yusuf Fadl Hasan & Paul Doornbos, Tamaddon Printing Press, Khartoum, 1977.

ولئن كان محمد البلابي أو البلاوي ، قد أخفق في إقامة مشروعه، فلقد نجح صنوه وشبيهه من الطرف الآخر، ألا وهو المغامر السوداني " رايح فضل الله " 1845 - 1900م في إقامة سلطنة مترامية الاطراف في وسط افريقيا، ظلت قائمة لنحو عقدين من الزمان، في خواتيم القرن التاسع عشر، حتى انتهت بمقتله على يد القائد الاستعماري الفرنسي النقيب لامي، في معركة " كوسري " في شمال شرق الكاميرون الحالية، في أبريل من عام 1900م¹.

نبذة مختصرة عن شعب البلالة وحضوره الاجتماعي والسياسي في وسط افريقيا:
يبدو أنه قد كانت لمجموعة البلالة حيثية معتبرة، وحضور ملحوظ، بل شوكة قوية، في التاريخ الوسيط لتشاد وما جاورها، حيث ظلت جحافلهم تجوس خلال سائر المنطقة بين امبراطورية كانم بورنو غرباً، وحتى وداي شرقاً، مروراً بدار الفترى بوسط تشاد، التي ظلت هي معقلهم الرئيسي كما هو مشهور.

ولكن كون أنهم تمكنوا فعلاً من تأسيس كيان سلطوي مستقر، له وجود مادي ملموس، وتراث حكم متوارث، مارس سلطته على رقعة أرض محددة، ورعايا بعينهم، على غرار ما كان عليه الوضع في بقية السلطنات التشادية الأخرى المعروفة مثل: كانم بورنو، وباقرمي، ووداي، فإن ذلك من غير المقطوع بها حالياً على الأقل.

مهما يكن من أمر، فإن هذه الفقرة التالية، التي نقلناها عن صفحة بالفيديو، لموقع الكتروني، يسمى " تشاد بالعربية "، تقدم لنا تعريفاً موجزاً ولكنه مثير للانتباه، وغني بالمعلومات التاريخية، والأنثروبولوجية، والسياسية، والثقافية، وخلافها عن قبيلة " البلالة "، على أن يؤخذ ما جاء في هذه الفقرة بالرغم من ذلك، بشيء من العين الفاحصة والناقدة، ويقدر ما من التحفظ والاحتراز. تقول الفقرة المعنية المقتبسة:

" سلطنة البلالة التي حكمت من عام (1365 حتى 1922):

قامت هذه السلطنة في حوض بحيرة «تشاد» (أى: في بلاد السودان الأوسط)، وبالتحديد في حوض بحيرة «فترى»، وإلى الشمال منها حتى بحيرة «تشاد»، وظهرت كدولة يمكن التحقق من تاريخها منذ عام (766 هـ = 1365م)، واستمرت حتى بداية القرن العشرين، عندما سقطت المنطقة كلها في يد الاستعمار الفرنسي. وعلى الرغم من طول مدة بقاء هذه السلطنة، فإن المؤرخين لم يذكروها كثيراً ولم يهتموا بها؛ لأنها كانت تابعة لسلطنة «الكانم والبرنو» في كثير من فترات حياتها. ويعود اسم «البلالة» إلى أول زعيم لهم ويدعى «بولال» أو «بلال» أو «جيل» أو «جيل»، ومنه جاء اسم أول زعمائهم وهو «عبد الجليل»، وربما جاء اسم «بلالة» أو «بولالة» من «بولو» الذي كان ابناً لقبائل

1 للمزيد من المعلومات المفصلة عن شخصية رايح فضل الله وحروبه وسلطنته في وسط إفريقيا، انظر على سبيل المثال، كتاب: امبراطورية رايح L'Empire de Rabeه ، للمؤلف التشادي من أصل سوداني: جماع أرباب بابكر، الذي ترجمه من الفرنسية الدكتور محمد عطا المنان. وقد اطلع كاتب هذه السطور على هذا الكتاب في كلا نصه الأصلي وترجمته إلى العربية، التي ما تزال مخطوطة لم تنشر حتى الآن مع الأسف.

«البيوما» التي كانت تسكن منطقة «بيو (Biyo)»، ثم أُضيف إليه المقطع التماشكى (ilalla) فجاء اسم «بولالا» أو «بلالة»، وهي كلمة تعنى الأحرار النبلاء، وربما جاء الاسم أيضًا من اسم ميناء كان ولا يزال يقع على الساحل الشرقي لبحيرة «تشاد»، يسمى (بول)، ثم أُضيف إليه المقطع التماشكى، فصار «بولالا» أو «بلالة» كما ينطقه البلابليون أنفسهم في هذه الأيام. أما أصل قبائل «البلالة» فقد جاء نتيجة اختلاط عناصر متعددة سكنت هذه المنطقة، وهي: البربر والعرب والسودان والزنج، وقد تصاهرت هذه العناصر فيما بينها، فأدّى ذلك إلى امتزاجهم وتغير في صفاتهم. وقد كان «البلالة» وثنين حتى القرن الثاني عشر الميلادي؛ حيث أسلموا عقب إسلام بنى عمومهم الذين يتمثلون في «الأسرة السيفية الماغومية» الحاكمة في سلطنة «كانم» في القرن الحادي عشر الميلادي. أما من الناحية السياسية فقد ظهر خطر «البلالة» على سلاطين دولة «كانم» منذ وقت مبكر، رغم صلة القرابة التي تربط بينهما، ويعود ذلك إلى أن «البلالة» كانوا يحاولون التخلّص من تبعيتهم لأقربائهم من حكام «كانم»، وقد ظهر هذا الخطر منذ عهد أول سلاطين «كانم» الإسلامية وهو الماي (السلطان «أوم بن عبد الجليل» (1086 - 1097 م) الذي حاربهم وانتصر عليهم، فأعلنوا الطاعة والخضوع، وظلوا يتقلبون بين التبعية والتحرر من سلطان «كانم» حتى ظهر زعيمهم الموصوف بالقوة والشجاعة والدهاء وهو «عبد الجليل سيكومامى» الذي حقق لهم الاستقلال التام والتوسع في حدود سلطنته في عام (1365 م)، بفضل معاونة العرب الموجودين في هذه المنطقة، واتخذ من مدينة «ماسيو» التي تقع بين «بحيرة فترى» و«كانم» عاصمة له. ثم حارب مايات كانم وانتصر عليهم، وبذلك وقع إقليم «كانم» بأسره في قبضة «البلالة»، مما جعلهم يحكمون دولة واسعة تمتد من حدود «دارفور» الغربية وبلاد «النوبة» حتى شواطئ «بحيرة تشاد» الشرقية، واضطرت «الأسرة السيفية الماغومية» الحاكمة في «كانم» إلى الهرب إلى إقليم «برنو» الذي يقع في غرب «بحيرة تشاد». ولكن لم يلبث حكام «برنو» أن استعادوا قوتهم على يد الماي «على جاجى بن دونمه» الملقب بالغازى؛ نظرًا لغزوه إقليم «كانم»، ونشب بينه وبين «البلالة» صراع منذ عام (1472 م) في محاولة لاسترداد «كانم» مرة أخرى، واستمر الصراع فترة طويلة انتهى بعقد اتفاقية سلام، اتفقا فيها على رسم الحدود بين «كانم» و«برنو». وعلى الرغم من ذلك وبمرور الوقت بدأ الضعف يدب في جسد سلطنة «البلالة»؛ بسبب الفتن والاضطرابات والحروب الأهلية، وظهور إمارات جديدة بدأت تُغيّر على سلطنة «البلالة»، مثل سلطنة «واداي» التي تقع في الشمال الشرقي لدولة «البلالة»، وسلطنة «باجرمى» التي تقع في جنوبيها الغربي. وعلى الرغم من هذا الضعف فقد ظلت هذه السلطنة قائمة حتى بداية القرن العشرين؛ حيث سقطت في قبضة الاستعمار الفرنسي في عام (1900 م)، ومع ذلك حكم بعض سلاطين «البلالة» تحت راية هذا الاستعمار، وظلوا كذلك حتى نالت البلاد استقلالها في عام (1960 م) ودخلت بلاد «البلالة» ضمن حدود جمهورية «تشاد» الحديثة منذ ذلك التاريخ. وقد أدّت «سلطنة البلالة» دورًا اقتصاديًا وعلميًا ودينيًا مهمًا في تاريخ المنطقة؛ إذ كانت نظرًا لموقعها بين «دارفور» و«النوبة» في الشرق، و«كانم» و«بحيرة تشاد» وماوراءها من بلاد «الهوسا» و«مالى» في الغرب، و«ليبيا» في الشمال - مركزًا مهمًا من مراكز التجارة التي تأتي من هذه البلدان مما انعكس أثره على مسيرتها التاريخية، ودعّم

اقتصادها، وربط بينها وبين دول تقع خارج منطقة «بحيرة تشاد»، واتسعت تجارتها حتى وصلت إلى «مصر» وغيرها من البلدان، كما زادت محصولاتها الزراعية. أما الحياة العلمية: فقد تجلت في المدارس والعلماء والفقهاء والأشرف الذين كانوا يُعاملون بكلّ تيجيلٍ واحترامٍ، كما ظهرت الطرق الصوفية وبخاصة «التيجانية» و«القادرية»، وكان لهذه الطرق أثر كبير في نشر الإسلام في هذه البلدان. أما اللغات التي كانت منتشرة بين «البلالة»، فهي عديدة، فقد كانوا يتكلمون لغة «كوكا» وهي قبيلة كانت تسكن مملكة «جاوجا» - أحد أقاليم سلطنة البلالة - وكانوا يتكلمون أيضاً باللغة العربية التي كانت لغة العلم والتعليم ولغة الحكومة الرسمية والتجارة والمراسلات، حتى قضى الاستعمار الفرنسي عليها وعلى استخدام الحروف العربية في الكتابة وحَوَّلَهَا إلى الكتابة بالحروف اللاتينية، وإن كان كثير من الأهالي - حتى الآن - يحافظون على التحدث والكتابة باللغة العربية، ومعظمهم - أي نحو (85%) - يدينون بالإسلام¹.

كان للبلالا أو " البلالة " كما تقدم، حضور مميز في أواخر التاريخ الوسيط لبلاد السودان الاوسط.. إذ تفيدنا بعض المصادر التاريخية، كموسوعة اليونسكو لتاريخ افريقيا العام على سبيل المثال، في معرض استعراضها لوقائع تمدد حكام الاسرة السيفية بامبراطورية كانم، باتجاه مملكة برنو التي كانت تقع الى الغرب من بحيرة تشاد ، بغرض ضمها الى مملكتهم، واقامة ما صارت تعرف لاحقا بامبراطورية كانم برنو المتحدة، وذلك ابتداء من عهد الماي عمر بن ادريس 1382- 1387م ، بان مملكة كانم بورنو الموحدة الوليدة آنئذ، قد تعرضت لجملة من التحديات والمصاعب، وهي في طورها الجديد بعد ضمها مملكة برنو تحت سلطاتها، حيث اشاروا من بين تلك المصاعب والتحديات، الى هجمات متواترة كانت تتعرض لها تلك المملكة باستمرار، من قبل قبيلة البلالة بالتحديد.

وفي ذات الصدد كتب الدكتور ب. م. باركندو في مقاله بعنوان: " كانم – بورنو: علاقاتها بالبحر الأبيض المتوسط وبجيرمي وسائر دول حوض التشاد "، المنشور بالمجلد الخامس من كتاب: تاريخ إفريقيا العام، تحت العنوان الجانبي: الفرص والعقبات في طريق توسع خلافة بورنو: 1497 – 1564م، ما نصه:

" استمرت سياسة علي غاجي على يد ابنه وخليفته إدريس بن علي، الذي اشتهر باسم "كاتاكارمابي" (حوالي 1497 – 1519م)، الذي وطد دعائم مكاسبه وحاول توسيع أراضي الدولة. إلا أن كاتاكارمابي وخلفاءه، واجهوا على مدى الخمسين عاماً التالية، تحديات حولت اهتمامهم عن أهدافهم التوسعية. وكانت المشكلة الأولى أمام السيفاوا، هي استئناف البولالا لهجماتهم بعد وفاة علي غاجي. ويبدو أن البولالا كانوا مصممين على إحباط النمو الاقتصادي والسياسي لبورنو، واضطر كاتاكارمابي إلى مواجهة هجوم من البولالا بمجرد اعتلائه العرش. إلا أن هذا الماي الجديد، لم يكتف بهزيمة البولالا،

1 - صفحة " تشاد بالعربية " على الفيسبوك، مقال بعنوان: " سلطنة البلالة التي حكمت من عام 1365 حتى عام 1922"، نشر بتاريخ 12 أغسطس 2016م.

بل واصل حملته حتى دخل منتصراً إلى نجيجي، عاصمة السيفوا السابقة، التي لم يكن قد سبق العود إلى احتلالها. وبعد أن عقد كاتاكارمي (إدريس بن علي) معاهدة مع البولالا، عاد إلى بورنو. غير أن ذلك السلام كان قصير العمر، فاستمرت الصدامات تقد بصورة متقطعة حتى عهد إدريس ألوما 1564 – 1596 م¹.

شخصية محمد البلالي وملابسات ظهوره ونشاطه في السودان الحكم التركي المصري 1821 - 1885 م: تظهر شخصية محمد البلالي والتعريف بها في المصادر ذات الصلة، بتفاصيل ومعلومات متشابهة ومتقاربة الى حد كبير، بيد انها تنطوي على الرغم من ذلك، على بعض الاختلافات الطفيفة، ولكنها لافتة للنظر ومثيرة للانتباه ايضا. فقد جاءت ترجمته مثلاً في كتاب ريتشارد هل: معجم تراجم أعلام السودان منذ أقدم العصور حتى عام 1948م، على النحو التالي:

"محمد الهلالي: (- 1872) " والمقصود ان تاريخ ميلاده مجهول، ولكن وفاته قد حدثت في عام 1872م، وهذه الزيادة والشرح من الباحث ":

مغامر خارج على القانون وفكي. جاء من بحيرة فكري في باقرمي. ظل باقياً في السودان في طريق عودته من الحج. كان في مصر حيث إنه أخبر الخديوي إسماعيل بأنه فتح أجزاء من دارفور، وأنه يرغب في الاستحواذ على مناجم حفرة النحاس. أمدهته حكومة السودان بقوة صغيرة احتل بها مواقع في بحر الغزال بالتعاون مع التاجر التركي السابق كُجُوكُ علي (موظف مؤقت الآن). تشاجر مع كجوك علي الذي مات بصورة غامضة. أغضب سلوكه المتغطرس الزبير رحمة منصور (الباشا مستقبلاً)، الذي هاجمه وهزمه. قتله بعد مدة قليلة رابع فضل الله أحد أتباع الزبير.²

وتستوقف القارئ في ترجمة ريتشارد هل لمحمد البلالي بضع مسائل في الواقع. منها اعتماده اللقب "الهلالي" حصراً، دون شفعه باللقب الاخر "البلالي" مع أن هذا الأخير، كان هو الأشهر والأكثر شيوعاً، وهو بالتالي، الامثل والاجدر بالإثبات في تقديرنا. وهل يا ترى اختلق محمد البلالي هذا اللقب "الهلالي" او نحله له ناهلون لهدف ما، في مسعى للتعمية والتضليل عن لقبه الاصلي الدال عليه، بانتماؤه لقبيلة "البلالة" التي ظلت تقطن في وسط تشاد، ما بين امبراطورية كانم برنو وباقرمي غربا، الى التخوم الغربية لسلطنة وداي شرقا؟.

وثانياً، إن نجاح محمد البلالي في مقابلة الخديوي اسماعيل باشا شخصياً، بحسب ترجمة هل الآنف ذكرها له، يدل على انه كان شخصا من الخطورة والاهمية بمكان، أو هكذا أريد له، على الاقل بالنسبة للخديوية المصرية، واستراتيجيتها في بحر الغزال بجنوب السودان خاصة، وربما دارفور

1 ب. م. باركندو، " كانم - بورنو: علاقاتها بالبحر الأبيض المتوسط وبيجرمي وسائر دول حوض التشاد "، في كتاب: تاريخ إفريقيا العام، المجلد الخامس، إفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، إشراف ب. أ. أوغوث، اليونيسكو، 1997، ص 549.

2 ريتشارد هل، معجم تراجم أعلام السودان من أقدم العصور حتى عام 1948م، ترجمة سيف الدين عبد الحميد النعيم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 1996، ص 382.

كذلك في ذلك الوقت. ولكن الامر المدهش حقاً، هو انه لا ريتشارد هل ولا غيره من الباحثين، سواء كانوا سودانيين او اجانب، لم تستوقفهم هذه النقطة فيما يبدو، بمعنى انهم لم يتساءلوا عن سر اهتمام الخديوية بالقاهرة، والحكمدارية بالخرطوم بمحمد البلالي هذا، وفي ذلك التوقيت بالذات. وثالثاً، لا ندري من اين استقى ريتشارد هل معلومة ان رابح فضل الله هو الذي قتل محمد البلالي ؟. فالحق ان الزبير باشا نفسه قد نص في مذكراته التي أملاها على الصحفية البريطانية فلورا شو في منفاه بجبل طارق، انه هو شخصيا قد طارد البلالي على صهوة جواده، بعد أن فر هذا الأخير من أرض المعركة، وأن الزبير قد لحق به وقتله بيده.

لقد صار نبأ مصرع البلالي على يد الزبير باشا في الواقع، مآثرة خالدة ومشهورة من مآثر البطولة والفروسية في ديار قبيلة "الجميعاب" شمالي الخرطوم، الذين هم رهط الزبير باشا نفسه، حيث صدحت مغنيته المسماة "بت مسميس" مخلدةً تلك الواقعة بقولها:

دقنك في الرجال ماها الدقينة أم طوطه
في ساعة الحرب سنك تفر مبسوطه
سكيت البلالي لامن وقع في البوطه

وشرح هذا المقطع الشعري المادح هو باختصار:

يا أيها الزبير الفارس المغوار، صاحب اللحية الحسنة، وغير القبيحة أو الشائنة. والذي عندما يحى الوطيس وتشتد الحرب، يفتر ثغرك مبتسما في حبور، كناية عن الجسارة والثبات وعدم الاكتراث للمخاطر. لقد عدوت خلف البلالي وطاردته وقاتلته، حتى خر صريعاً في بركة عطنة.. الخ¹

الزبير باشا وحادثة البلالي في تاريخ نعوم شقير:

عرض نعوم شقير في سفره الكبير "جغرافية وتاريخ السودان"، لأبرز وأهم ملامح نشاط الزبير باشا التجاري والعسكري والسياسي في دارفور وخصوصا في بحر الغزال التي استقر بها، وصار له بها نفوذ عظيم بل كيان سلطوي معتبر منذ خمسينيات القرن التاسع عشر.

وقد ذكر شقير في هذا الخصوص على سبيل المثال، أن الزبير رحمة قد أبرم في عام 1866م، معاهدة مع شيوخ قبيلة الزريقات وزعمائها، وافقوا بموجها على فتح طريق "شكا" الذي كان يربط بين بحر الغزال وما وراءها وسائر اقاليم كردفان شمالا، ومن ميزاته انه كان طريقاً قصيراً نسبياً بالمقارنة مع الطرق الاخرى. كما تعهد الزريقات بموجب ذلك الاتفاق ايضاً، بعدم التعرض للقوافل التجارية، ولكافة العابرين والمسافرين فيها، باي عمليات سلب ونهب واعتداء، في مقابل ان يتحصلوا رسوما مالية محددة بضمانة الزبير باشا على تلك التجارة العابرة لديارهم، تسهيلا لمرورها. وقد ظلت تلك المعاهدة محترمة ومرعية من جميع الاطراف لنحو اربعة أعوام تقريبا.

1 الشكر الجزيل لأستاذنا الدكتور جعفر ميرغني الذي أسمعي هذا المقطع قبل بضعة أعوام ، مع كامل سياقه التاريخي ، من أخبار الزبير باشا التي هو من أعلم الناس بها .. هذا، والبُوطَة بياء مضمومة، هي البركة أو المستنقع المائي الصغير.

وبنهاية تلك السنوات الأربع من الهدوء واستقرار انسياب القوافل التجارية، وما حققه ذلك من رخاء وازدهار للجميع، نقض الزريقات الاتفاق، بان اعتدوا على بعض التجار وانتهبوا اموالهم، ثم ما لبث الصدام ان احتدم بين جيش الزبير باشا من البازنقر ومسلمي عرب الزريقات، فدارت بين الطرفين حرب طاحنة، اسفرت عن انتصار ساحق للزبير على الزريقات، واستيلائه على عاصمتهم "شكا". وفي ذلك العام 1873م نفسه، صدر فرمان من الخديوي بالقاهرة، بتعيين الزبير باشا حاكماً على بحر الغزال.

ثم دخل حاكم دارفور، السلطان ابراهيم بن محمد حسين الملقب بـ "ابراهيم قرص" على الخط، إما بتحريض من الزريقات، أو سعياً للمحافظة على مصالح سلطنته وهو الأرجح، مما جعل المواجهة محتومة بين جيش سلطان دارفور وقوات الزبير باشا، حيث التحم الجيشان في معركة ضارية بضواحي بلدة "منواشي" في العام التالي 1874م، ومرة اخرى كان النصر في تلك المعركة حليف الزبير باشا، الذي هزمت قواته جيش السلطان ابراهيم قرص الذي لقي هو نفسه مصرعه في تلك المعركة، لكي يبسط الزبير باشا بعدها سيطرته على سلطنة دارفور بأسرها، باسم الادارة المصرية في السودان، التي سرعان ما ضمتها الى أملاكها هناك.

أما فيما يتعلق بحادثة البلالي على وجه التحديد، فان نعوم بك شقير يقول عنها ما يلي في كتابه المشار اليه، نقلاً عن الزبير رحمة:

" في سنة 1286هـ/1869م (وهي السنة التي ذهب فيها صموئيل بيكر لفتح خط الاستواء)، قدم رجل من الخرطوم من متخلفة حُجَّاج الغرب، يُقال له الحاج محمد البلالي، بقصد احتلال بحر الغزال، ومعه سريته من العساكر مؤلفة من 200 من العساكر المنظمة السودانية، عليهم الصاغ محمد أفندي منيب، و 400 من العساكر الباشبوزك عليهم السنجك كوشوك علي و 600 من الخطرية.

فطاف بلاد بحر الغزال، ودخل زرائبها، وقرأ لأصحابها فرمان الحكومة بتسميته مديراً على بحر الغزال. فمَنهم من طاع وسلّم، ومنهم من عصى فحارب أو فرّ. ثم وجّه حملته عليّ. فجمعت جيوشي ومن لجأ إلي من أصحاب الزرائب المجاورة لي، وكمنتُ له في خور على الطريق. فلما اقترب من الكمين، أشعلتُ النار في جيشه فقتلته، وقتلت بعض عسكره، وأسرتُ الباقي .. الخ"¹.

واقعة البلالي في مذكرات الزبير باشا:

أجرت صحفية بريطانية أسمها: فلورا شو، مقابلة مطولة مع الزبير باشا عندما كان منفياً بجبل طارق، بقرار من الحكومة المصرية، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وذلك بعد ان تعقد الوضع في السودان كثيراً في تلك الحقبة، وخصوصاً بعد اندلاع الثورة المهديّة، واخراجها للمصريين منه عنوة بحلول عام 1885م، وهو عام انتصار الثورة المهديّة في السودان، واستيلاء الإمام المهدي وأنصاره على

1 نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، تقديم د. فدوى عبد الرحمن علي طه، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2007، ص 578.

الخرطوم، بتاريخ 26 يناير 1885م، وقبل ذلك ما وصف بأنه تمرد شنه ابنه وخليفته على حكم بحر الغزال، المسى سليمان الزبير، ضد سلطة الادارة المصرية التركية بالخرطوم، مما ادى الى تنفيذ حكم بالإعدام عليه وعلى عدد من اعوانه، بواسطة الايطالي جيسي باشا، وما تلا ذلك من فرار راج فضل الله احد كبار اعوان الزبير، بقسم كبير من جيش الزبير، توجه به غرباً حتى بلغ مملكة كانم برنو وباقرمي واسقطهما، واستولى عليهما، وجمعهما معاً في سلطنة مستقلة تحت حكمه، وهو الأمر الذي حدا ببعض المصادر الفرانكفونية خاصة، الى تلقيبه بـ " نابليون افريقيا " .

نشرت فلورا شو تلك المقابلة مع الزبير باشا في عدد عام 1887م من مجلة: مراجعات معاصرة Contemporary Reviews، وقام السفير خليفة عباس العبيد 1914-2000م بترجمة تلك المقابلة الى اللغة العربية، وأصدرها في كتاب بعنوان: الزبير باشا يروي سيرته في منفاه بجبل طارق.¹ وقد تطرق الزبير باشا في افاداته لفلورا شو، إلى كافة تفاصيل حياته ونشاطه منذ طفولته، مروراً بفترة اقامته ونشاطه التجاري بجنوب السودان عموماً، ومنطقة غرب بحر الغزال على وجه الخصوص. وقد حرص الزبير في تلك المقابلة بصفة خاصة، على نفي ممارسة النخاسة والمتاجرة في الرقيق التي طالما وصم بها نفياً قاطعاً، حيث اقسام للصحفية البريطانية قسماً مغلظاً بأنه لم يبيع آدمياً في حياته قط، بيد انه قد اعترف لها بأنه قد اشترى رقيقاً وأعتقهم، وضم المعتقين جنوداً بجيشه الخاص.

أما فيما يتعلق بحادثة البلالي، فقد أكد الزبير فيها، ما نقله نعوم شقير عنه أيضاً، بأنه قد هزم جيشه وطارده هو بنفسه، ولحق به وقتله بيده، خلافاً لما ذكره ريتشارد هل، من أن قاتل البلالي، كان هو راج فضل الله على حد زعمه.

كذلك تطرق الزبير في تلك المقابلة الى اتفاقية السلام وعدم العدوان وحرية التجارة بينه وبين الرزبقات، التي استمرت قائمة على ما يرام لمدة أربعة أعوام، شهدت فيها تلك المنطقة ازدهاراً ورخاء اقتصادياً ملحوظاً، وحقق فيها الزبير نفسه ثروة مالية طائلة، حيث قدر دخله هو نفسه لفلورا شو، بنحو اثني عشر الف جنماً مصرياً في الشهر.

ولعل تلك الثروة الهائلة، مضافاً اليها القوة العسكرية المعتبرة، فضلاً عن الشخصية القيادية الطموحة التي كان يتصف بها الزبير باشا، وذات الكاريزما العالية، قد أوغرت عليه الكثير من الصدور داخلياً وخارجياً، وإذ ذلك، فانه ليس بمستبعد ان تكون الخديوية في القاهرة والحكمدارية بالخرطوم، قد ضاقتا كلاهما ذرعاً بالزبير وبطموحه الطاغي، وربما تكونا ضالعتين بالفعل، في الاعزاز لمحمد البلالي ومساعدته للقضاء على حكمه، ووضع حد لنفوذه. ولعل البيئات الظرفية - على الاقل - تشي بشيء من ذلك.

1 انظر فلورا شو: الزبير باشا يروي سيرته في منفاه بجبل طارق، تعريب وإعداد خليفة عباس العبيد، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1995م.

السياق العام للأحداث عالمياً وإقليمياً ومحلياً:

جرت الأحداث التي نحن بصددتها هاهنا، في إطار سياق دولي وإقليمي ومحلي محدد، هو السياق الذي كان سائداً خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر بجميع ملامحه وملابساته، وفي كنف دوائر من الصراعات على الهيمنة والنفوذ في الأساس، صراعات يأخذ بعضها برقاب بعض، وترتبط فيما بينها ارتباطاً عضوياً وثيقاً على التوالي.

فعلى المستوى العالمي، شهدت بواكير تلك الحقبة سعى القوى الأوروبية لتثبيت أقدامها عبر جحافل مكتشفها ومغامريها وعلمائها وجواسيسها ومبشرها في مختلف بلدان العالم الثالث، سعياً وراء ضمان مصادر الموارد الطبيعية المختلفة والمواد الخام، لتأمين تشغيل مصانعها المختلفة، مع بدايات نهضتها الصناعية الحديثة آنئذٍ، وكذلك لتأمين الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها الصناعية في المقابل مستقبلاً. وهو ذات المسعى الذي سوف يتطور لاحقاً لكي يتبلور عبر اتفاقيات فيما بين القوى الأوروبية فيما يلي القارة الأفريقية بالتحديد، تتوجت بانعقاد مؤتمر برلين 1884م، الذي تقاسمت بموجبه تلك الدول الاستعمارية الأوروبية، البلدان الأفريقية كمستعمرات لها فيما بينها.

لقد مهدت معظم الدول الاستعمارية الغربية لتكريس نفوذها، وغرس ورعاية مصالحها في الأراضي الأفريقية المختلفة، وخصوصاً في وادي النيل وما وراءه من حزام الهضبة الاستوائية الغنية بالموارد الطبيعية الهائلة، بعقد علاقة أشبه بزواج مصلحة بين الطرفين، حيث عمدت إلى التقرب من محمد علي والي مصر وخلفائه من بعده، كمفاتيح لا غنى عنها من أجل تحقيق تلك الغاية، وذلك من خلال تشجيع ابنائها للعمل معهم كمستشارين، وضباط وإداريين، وخبراء، ومهندسين، وزراعيين، وجيولوجيين، ولكن أيضاً كعلماء نبات واثار ومستكشفين ومبشرين بالدين المسيحي وهلم جرا، فانتشروا في مختلف أصقاع المنطقة المستهدفة كرواد وأدلاء، بل عيون وأذان لدولهم، التي جاءت بجنودها وعتادها العسكري لاحقاً، فاحتلت تلك الأراضي، للمنفعة الخاصة بكل منها.

وفي المقابل، استفاد محمد علي وبنوه من معرفة وخبرة أولئك الرواد الأوروبيين، في تثبيت أركان إمبراطوريتهم في أفريقيا، بل إنه قد تمكن في معظم الأحيان من الحصول على قدر كبير من السند السياسي والدبلوماسي والقانوني نوعاً ما، بمعنى إضفاء نوع من الرضا والشرعية على تحركاته وسلوكه في أفريقيا، في مقابل اتاحته الفرص الواسعة للمغامرين والمستكشفين الأوروبيين من التحرك بحرية في أرجاء إمبراطوريته، بل إسناده إليهم أرفع الوظائف والمهام السياسية والإدارية والعسكرية، فضلاً عن سعي محمد علي لاكتساب الأوروبيين عموماً إلى جانبه في صراعه المستتر غالباً، بل الواضح أحياناً مع الإمبراطورية العثمانية.

وهنا تقفز إلى الذهن مباشرة أسماء معينة لرواد ومستكشفين أوروبيين عديدين، ارتبطت تحركاتهم وأنشطتهم في السودان وادي النيل وغيرها من بلاد وسط أفريقيا والهضبة الاستوائية، بعلاقتهم الخاصة والقوية مع أسرة محمد علي باشا الحاكمة في مصر طوال القرن التاسع عشر. تلك لعمرى أسماء مثل: السويسري جون لويس بوركهارت، والفرنسي فريدريك كايو، والفرنسي لينان دي بلفون، والألماني إدوارد روبيل، والألماني أمين باشا، والإيطالي جيسي باشا، والنمساوي سلاتين باشا، والانجليز

غوردون باشا، وهكس باشا، وصموئيل بيكر، وسبيك، وليفينجستون وغيرهم على سبيل المثال فقط.

أما على المستوى المحلي، فمن المؤكد أن العامل الاقتصادي، قد شكل سبباً رئيسياً في اصطدام الزبير باشا بسلطنة دارفور على سبيل المثال. فباستيلائه على اقليم بحر الغزال الغني وبسط سيطرته عليه، حرم الزبير سلطنة دارفور من مورد مهم لتجارتها المتمثلة بصفة اساسية في رقيق دار فريت، إلى جانب بعض السلع الأخرى مثل العاج، وريش النعام، والعسل، والجلود، وبعض المحاصيل الزراعية الأخرى، وغيرها، لكي يستفيد منها هو بالدرجة الأولى، ويجمع من ذلك ثروة مالية هائلة، الأمر الذي أثار عليه حنق سلطان دارفور وبعض القوى المحلية الأخرى الناشطة في ذات المنطقة، التي تضررت مصالحها، وخصوصاً الرزاقات، ولاحقاً حتى بعض منافسي الزبير من التجار الجلابة أنفسهم، مثل الدنقلوي " إدريس أبتر " مثلاً، على نحو ما تشير المصادر التي تطرقت إلى أدبيات تلك الحقبة إلى ذلك.

وفي ذات السياق، يشدد الدكتور محمد سعيد القدال، على مسألة توسع الامبراطورية المصرية في افريقيا عموماً، وفي السودان وادي النيل على وجه الخصوص في القرن التاسع عشر الميلادي، تحت ظل حكم اسرة محمد علي باشا 1769 - 1848م وأسرته، مع اشارة خاصة إلى محاولات التوسع في بحر الغزال ودارفور. ويعمد إلى ربط ذلك ببداية تصاعد الصراع بين الدول الرأسمالية، على خلفية سعيها المحموم، وتكاليها الحثيث من أجل الحصول على موارد البلدان الافريقية، التي كانت في أمس الحاجة إليها لصناعتها الناهضة آنئذ.

كما يشير القدال إلى دور الجلابة في بحر الغزال، وامتلاكهم الزرائب والكبانيات والمليشات المسلحة الخاصة، من أجل حراسة تجارتهم ومصالحهم ونفوذهم .

ويذكر الدكتور القدال في هذا السياق بالتحديد ما نصه: "ارتبط ضم بحر الغزال بشخصيتين من الجلابة هما: الحاج محمد الهلالي أو البلالي، والزبير رحمة منصور"¹.

ويبدو أن الدكتور القدال كان يعتقد كما اعتقد ريتشارد هل قبله، في صحة نسبة اللقب " الهلالي " إلى ذلك المغامر " البلالوي " ايضاً. ولعله قد هفا كذلك، عندما نسب محمد البلالي إلى فئة الجلابة، التي تدل في ذلك السياق حصراً، على ابناء المناطق النيلية بوسط وشمال السودان، الذين يرتحلون أو يهاجرون ويسافرون لأغراض شتى، إلى مختلف انحاء السودان الأخرى، وخصوصاً إلى غرب السودان وجنوبه، وكذلك إلى بعض أراضي بلاد السودان الأوسط. والحق هو ان محمد البلالي ليس من الجلابة بهذا التوصيف الأنف ذكره، في شيء مطلقاً. وفي الواقع، فإن القدال لم يكتف بنسبة محمد البلالي إلى فئة الجلابة فحسب، بل إنه أورد غالباً نقلاً عن مصدر لم يسمه، بأنه قد كان من أصل مراكشي.

1 محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820 – 1955م، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، ط ثانية، 2002، ص 57.

أما الاستاذ ضرار صالح ضرار، فقد نعى منجى آخر في المقاربة والتحليل لشخصية الزبير باشا عموماً، وخصوصاً من حيث خلفيته الاجتماعية، وتكوينه الثقافي، وقناعاته الفكرية، وميوله الايديولوجية، قد يكون جديراً بالتأمل فعلاً، وربما مثلت استنتاجاته - ولو جزئياً - بعض اهم العوامل التي ربما تكون قد حملت بعض الاطراف الخارجية خاصة، على وضع العراقيل امام مشروع الزبير باشا، بل السعي المتعمد ربما إلى تعطيله تماماً، وذلك عن طريق احتجازه في مصر أولاً، ثم نفيه بعد ذلك الى جبل طارق ثانياً، وانتهاءً باغتيال ابنه سليمان وبعض اعوانه، مما اضطر معظم جيشه الى التفرق في الامصار، وانتهاء سلطنته بالتالي. هذا بالإضافة إلى أن ضراراً قد أورد بعض المعلومات والوقائع ذات الاهمية الخاصة، مثل اشارته لعزم محمد علي باشا الوثوب على دارفور وضمها لأملاكه منذ غزو قواته السودان في عام 1820م، وخصوصاً فيما يلي علاقة الزبير باشا ببلاط الخديوي في القاهرة. وقد كتب ضرار في ذلك ما نصه:

" كانت سلطنة دارفور من الاحلام التي تمنى محمد علي باشا تحقيقها، فأرسل الدفتردار اليها، ولكن لم يستطع التقدم نحوها، واكتفى بالاستيلاء على كردفان في شرقها. وبالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على سقوط الابيض، الا ان مصر لم تستطع الوصول الى دارفور والاستيلاء عليها. ولم يتم لها ذلك الا على يد أحد المغامرين السودانيين الذين كانوا يؤمنون إيماناً قاطعاً بوجود الوحدة في الامة الاسلامية، والذي كان بحكم ثقافته الدينية في ذلك العصر، ينظر الى مصر على انها مركز للوحدة الاسلامية، وللخديوية على أنها ممثل سلطان المسلمين في مصر والسودان.... كان ذلك الرجل هو الزبير رحمة من قبيلة الجعليين... دخل الزبير بحر الغزال ودارت بينه وبين ملوك القبائل عدة مناوشات انتهت بانتصاره عليهم، وتأسيس حكومة هو رئيسها، تحكم المنطقة حكماً إسلامياً، بعد أن كون لنفسه مجلساً للشورى من بعض العلماء، لإقرار احكامه في تلك المناطق.

ومن الجدير بالملاحظة، أن حكومة الزبير هي أول حكومة اسلامية تقام في بحر الغزال. وفتح للتجار الشماليين أبواب تلك المنطقة التي كانت تحت حكمه، تنعم بالهدوء والامن".¹

ثم يمضي ضرار صالح ضرار، لكي يبين بان تلك الفترة من الهدوء والاستقرار ببحر الغزال تحت حكم الزبير باشا لم تدم طويلاً، اذ سرعان ما عين الخديوي اسماعيل المغامر محمد البلاوي حاكماً على بحر الغزال وامده بالعتاد والسلاح والرجال ، فكان ما كان من امر اصطدامه بالزبير باشا وجيشه القوي، انتهاء بمصرع البلاوي على يد الزبير في عام 1872م، ثم هزيمة الزبير للرزقات في العام التالي 1873 ، التي علا بعده نجمه وصار الحاكم المطلق بتلك المنطقة ، حتى اضطرت الخديوية للاعتراف به تماشياً مع الامر الواقع فيما يبدو، فمنحه الخديوي رتبة البكوية، وكافأها هو بدوره في مقابل ذلك، بان ضم دارفور تحت سلطانتها، بعد ان هزم جيشها في معركة " منواشى " في عام 1874م، تلك المعركة التي انجلت عن مصرع سلطان دارفور نفسه " إبراهيم قرض".

1 ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط 4، 1968، ص 86.

ولكن التوتر في العلاقة بين الزبير والخديوية المصرية لم ينقشع تماماً، وذلك على خلفية تضخم وضعه في بحر الغزال بأكثر من اللازم في نظرها بالطبع، وقضائه على مبعوثها البلالي وجيشه، وكذلك بسبب ان الحكومة المصرية قد كانت مدينة للزبير باشا بمبالغ مالية ضخمة، نتيجة معاملات تجارية متراكمة بينهما لعدة اعوام. وبإزاء ذلك الوضع، لم يكن هنالك بد من ايجاد تسوية بين الطرفين عن طريق التفاوض، وذلك نظراً لان كلا منهما كان محتاجاً للآخر بشدة، حفاظاً على مصالحه، وحرصاً على استدامتها. وقد جاء في المصادر أن الشخص الذي تولى الوساطة بين الجانبين، هو مدير بربر آنذ، الشيخ حسين بك خليفة العبادي.¹

لم تسفر تلك الوساطة عما كان يأمل فيه الزبير باشا فيما يبدو، من جراء ممانعة المصريين وتباطؤهم في حسم النزاع، فعمدوا الى حيلة اخرى، تمثلت في الطلب الى الزبير الذهاب الى القاهرة رأساً، بحجة بحث كافة مطالبه مع المسؤولين هناك كما زينوا له في البداية، ولكن الامر انتهى بالزبير الى ما يشبه الاسر والاحتجاز في مصر، مهملأً تجارته الرائجة في بحر الغزال، وحكمه الوليد لذلك الإقليم، الذي خلف عليه ابنه سليمان، الشاب قليل الخبرة، الذي استفردت به وتناوشته الذئاب من منافسي ابيه وحاسديه واعدائه، من الوطنيين والأجانب على حد سواء، حتى انتهى به الامر، وقد نفذ فيه الايطالي جيسي باشا، حكماً بالإعدام، بوشاية من غوردون باشا، كما تشير بعض المصادر.

خبر البلالي في رحلة ناختيقال إلى دارفور:

كتاب رحلة المستكشف الألماني: غوستاف ناختيقال إلى وداي ودارفور، التي أنجزها في العامين 1873 / 1874م، متزامنة مع نهاية حكم سلطان دارفور: محمد حسين، وبداية الحكم القصير للغاية، لابنه وخليفته السلطان إبراهيم قرض، يعد من المصادر المعتمدة، والتي لا غني عنها، عن تاريخ تلك الحقبة بسلطنة دارفور، ومجريات الأحداث فيها، بما في ذلك واقعة محمد البلالوي مع الزبير باشا، التي حدثت لحسن الصدفة في عام 1872م، أي قبل عام واحد فقط من وصول ناختيقال إلى الفاشر في عام 1873م، مما يجعل تفاصيلها حية وواضحة وأكثر دقة، وبالتالي فإن الرواية التي أثبتتها ناختيقال، ربما تكون هي الأجدر بالاعتماد والتصديق من غيرها، نسبياً بالطبع.

يورد ناختيقال خبر محمد البلالي، رابطاً بينه وبين بداية الخلافات بين مصر وسلطنة دارفور كما قال، وهذه المعلومة، وخصوصاً إيرادها في ذلك السياق، له دلالة خاصة في حد ذاتها. وقد كتب ناختيقال في ذلك قائلاً: "بدأت الخلافات مع مصر في أواخر عهد حسين، وكان بذرتها أحد الفقهاء الذي عاش طويلاً في دارفور، وينتمي لفتري - أحد بقايا امبراطورية أبو سمين - وكان يقدم نفسه بأنه من البلالة الذين ينحدرون من الأصول العربية، والذين غزوا تلك المنطقة مؤخراً وحكموها. وهم الآن - أي أبو سمين - يشكلون كياناً قليلاً هزياً، ويعيشون مشتتين على قرى فتري، والجزر المنتشرة في مستنقعاتها، ويعاملهم البلالة والكوكا بتعال وازدراء. عاش محمد البلالوي كطالب علم في بلاط

1 ضرار صالح، المرجع أعلاه، ص 87.

السلطان حسين - شأنه شأن العلماء الذين وفدوا من شتى البقاع - ومنحه السلطان أرضاً ليتعيش منها، لكن الوزير المتسلط أحمد شطة، ادعاها لنفسه، واشتجر مع ابني الفقيه، مما أدى لقتل أحدهما.¹

ويمضي ناخيتقال في ذات الرواية فيذكر أن الشجار بين محمد البلااوي وابنيه من جهة، وبين الوزير المتسلط أحمد شطة من جهة أخرى، على خلفية التنازع على الأرض التي قيل إن السلطان محمد حسين، الذي كان قد كبر سنه وكُف بصره، وارتخت قبضته على زمام الحكم، ومتابعة أموره في أواخر أيامه، قد منحها لهذا الأخير، فاغتصبها منه الوزير أحمد شطة، قد تفاقم إلى درجة وصل معها إلى قيام أحمد شطة باغتيال ابني محمد البلااوي الواحد تلو الآخر، مما خلف كماً هائلاً من الحزن واللوعة والحنق أيضاً في نفس البلااوي، الذي استأذن السلطان في السفر إلى الأراضي المقدسة بحجة رغبته في أداء فريضة الحج، برجاء أن يزول، أو على الأقل أن يخف ما لحق بنفسه من غم وحزن وتبريح. ثم أنه أقسم للسلطان على المصحف الشريف، بأنه سوف لن يبوح بما حاق به من جور وظلم لكائن من كان، بحسب رواية ناخيتقال.

بيد أن محمد البلااوي قد حنث بقسمه ذلك، ومضى إلى العاصمة المصرية القاهرة، فقابل الخديوي، وأقنعه بحسب رواية ناخيتقال، بأنه سليل أسرة حاكمة في دارفور، وأن بوسعه أن يفتح البلاد من دارفور شرقاً وحتى الفتري غرباً ووادي بينهما، إذا ما ساعدته الحكومة المصرية، فيجعل كل تلك الأراضي تحت سلطة الخديوية المصرية.

ثم تمضي الرواية التي ساقها ناخيتقال، على نفس النسق الذي في باقي الروايات، من تزويد الخديوي بالقاهرة والحكمدار بالخرطوم كليهما للبلااوي بالمؤن والرجال والعتاد والسلاح، ثم تحركه صوب الجنوب من الخرطوم، ودخوله بحر الغزال، انتهاء باصطدامه مع جيش الزبير باشا في تلك المعركة التي شهدت مصرعه على يد الزبير في عام 1872م كما تقدم أنفاً، ويزيدنا ناخيتقال أيضاً معلومة جديدة، هي أن الزبير باشا قد ضم من نجا من قوات البلااوي إلى جيشه هو.

ويعلق ناخيتقال على رد فعل الحكمدارية في الخرطوم، على نهاية مغامرة محمد البلااوي على يد الزبير باشا في بحر الغزال بتلك الطريقة بقوله: "لم تكن الخرطوم راضية عن الزبير لشقه عصا الطاعة، ولكن لبعده عن المركز، ولنجاحه في ضم قوات البلااوي، وبذله الأموال للحكومة المصرية، نجح في استرضاء الكل، وبذلك استطاع أن يبسط سيطرته على إقليم إداري واسع يشمل مقاطعات بحر الغزال".²

1 جوستاف ناخيتقال، رحلة إلى وادي دارفور، تعريب سيد علي ديدان، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، 2011م، ص 250.

2 جوستاف ناخيتقال، رحلة إلى وادي دارفور، مرجع سبق ذكره، ص 251.

الخاتمة:

من جميع ما تقدم، فإن بوسعنا أن نخلص إلى أن هنالك ما يحملنا على الاعتقاد بقوة - على الأقل من خلال البيانات الظرفية المتظاهرة - التي عرضنا لها أنفاً، والتي استقينها من جل المراجع التي تناولت حادثة محمد البلااوي، ومغامرته الجهنمية في غابات بحر الغزال، في مواجهة الزبير ودّ رحمة ومقاتليه الأشداء من البازنقر، تلك المواجهة التي انتهت بهزيمة قواته، ومصرعه هو نفسه، بأن محمد البلااوي ربما يكون قد وقع عليه الاختيار بعناية من قبل أعوان الخديوي وأعينه بالقاهرة، والحكمدار بالخرطوم معاً، وربما يكون التواصل قد تم معه بطريقة ما، منذ أن كان في دارفور وقبل مغادرته لها، مستغلين في ذلك، ما لحق به من ضيم وظلم وجور، وموجدة شخصية عميقة على البلاط الحاكم في دارفور، الذي تسبب أو تهاون على الأقل في أمر مأساته القاسية، المتمثلة في اغتصاب الوزير أحمد شطة أرضه التي كان قد أهداه إياها السلطان محمد حسين، ذلك الوزير الظالم الذي لم يكتف بمصادرة أرض البلاي فحسب، بل قام باغتيال ابنه كليهما الواحد تلو الآخر، لكي يكون البلاي بمثابة رجل المرحلة لرعاية مصالح الخديوية في كل من بحر الغزال ودارفور، حيث عمدت الحكومة إلى تسليحه وتمويله وتزويده بالمؤن والمقاتلين، لكي يقوم بمهمة مزدوجة فيما يبدو، هي القضاء على الزبير باشا وجيشه القوي في بحر الغزال أولاً، بعد أن ضاقت الخديوية بالقاهرة والحكمداوية بالخرطوم فيما يبدو، ذرعا بقوته المفرطة، ونفوذه المتزايد، فضلاً عن تبرم مستشاريهم وحلفائهم الغربيين خاصةً، وتضايقيهم غالباً من نمط سلوكه وتوجهاته العامة وأفكاره، التي ربما لم تكن تروق لهم، وربما رأوا فيها تهديداً لاستراتيجيتهم ومخططاتهم ورؤيتهم لمستقبل الأوضاع في بحر الغزال وجنوب السودان بصفة عامة، بل سائر حزام الهضبة الاستوائية الأفريقية.

أما المهمة الثانية التي من المحتمل أنهم قد عهدوا بها إلى الفكي محمد البلااوي، فهي إسقاط سلطنة دارفور إن استطاع، وضمها لباقي أراضي امبراطوريتهم في السودان وادي النيل وسائر املكها الأخرى في أفريقيا، خصوصاً في ظل تلك الظروف التي كانت تعيشها سلطنة دارفور في نهاية ستينيات القرن التاسع عشر وأوائل السبعينيات منه، حيث كانت السلطنة تمر بحالة ضعف عام نسبي. فقد كبرت سن السلطان محمد حسين حينئذ، وأصاب جسده الوهن، وكُف بصره، فضلاً عن بروز بوادر خلاف حول خلافته على العرش بين مراكز القوى في البلاط، ما بين مجموعة كانت تود توريث ابنه الأكبر: أبو البَشَر، وأخرى كانت تحبذ توريث نجله الأصغر إبراهيم قرص، وقد حالف التوفيق والنجاح هذه المجموعة الأخيرة، فتم لها ما أرادت، من أمر تنصيب السلطان إبراهيم قرص على العرش لعام واحد فقط بين عامي 1873 و 1874م، الذي شهد نهاية ملكه، بل مصرعه على يد جيش الزبير باشا في معركة منواشي.

لقد ظل ضم دارفور لإدارة الحكم المصري في السودان القرن التاسع عشر، هدفاً استراتيجياً في الواقع، عملت من أجل تحقيقه، منذ أن وطئت قوات اسماعيل كامل بن محمد علي باشا أرض السودان في شهر ابريل من عام 1820م، وقد جاء في بعض المصادر التي عرضت لتاريخ تلك الحقبة، ان محمد خسرو بك الدفتردار، صهر محمد علي باشا، وقائد قواته التي غزت سلطنة المسبغات بكردفان في عام 1821م،

وضمها الى أملاك محمد علي باشا في السودان، قد كان ينوي بالفعل، السير بقواته من الابيض نحو الفاشر لغزوها، الا انه عدل عن ذلك، وانصرف عن تلك الفكرة نسبة لانشغاله بتحركاته وحملته الانتقامية ضد قبيلة الجعليين وحلفائها ، إثر مقتل اسماعيل باشا على يد أفراد هذه القبيلة، وبتدبير من زعيمها " الملك نمر " بشندي في عام 1823م.

وتأسيساً على ذلك، فلربما جاز لنا أن نفترض أن بعض متعلقات الهوية الشخصية لمحمد البلالوي، ربما تكون قد زُورت أو تم تحريفها عمدًا في بعض تفاصيلها، بهدف الإيحاء بمشروعية تحركه، وأهليته لقيادة ذلك التحرك داخل أرض السودان. ومن ذلك في تقديرنا تلقيب ريتشارد هل له ب " الهلالي "، والزمع بان أصوله من مراكش كما نقل الدكتور القدال، وكذلك الادعاء بانه قد كانت له ضيعة يملكها في منطقة حفرة النحاس، وان السلطان نفسه قد نازعه عليها ، وانه كان رجلا سليل اسرة نبيلة في دارفور لها وضع وحيثية خاصة، بينما ان حقيقته هي في الواقع، قد لخصتها على الأرجح، الرواية التي أوردها عنه غوستاف ناختيقال في كتاب رحلته لدارفور، التي كنا قد اوردناها انفا، والتي جاء فيها أن الفكي محمد " البلالي " المذكور ، لم يكن في الواقع حتى من البلالة ، فضلا عن أن يكون من أهل مراكش كما ذكر المصدر الذي نقل عنه الدكتور القدال مثلا ، وإنما هو مجرد نازح طارئ على دارفور نفسها ، أصله من قبيلة متواضعة اسمها " ابو سمين "، انتسب زوراً الى البلالة كما نقل ناختيقال عن محدثيه في الفاشر، ولأمر ما في تقديرنا، زُورت بعض تفاصيل سيرة البلالي هذا، ونُفخ في شخصيته، وقدمت على نحو يخالف حقيقتها فيما يبدو.

ومهما يكن من أمر في الختام، فلعل من الأسباب التي أدت إلى فشل مغامرة محمد البلالوي، هو كون أنه كان شخصاً أجنبياً عن السودان عموماً، وعن بحر الغزال وأهلها بالتحديد، ولم تكن له حاضنة اجتماعية، وعصبة مرتبطة به بعلاقة أشبه بالروحية والاسرية، كمثل التي كانت بين الزبير باشا وجنوده البازنقر على سبيل المثال، الأمر الذي كان عاقبته الفشل الذريع لمشروعه الانتحاري، الذي يبدو أنه قد اشتركت في الاستثمار فيه وعولت على نجاحه ، أكثر من جهة داخلية وخارجية، وقد كان لكل أهدافه ومراميه. بالطبع.

ثبت المصادر والمراجع:

- 1- يوسف فضل حسن وبول دورنبوس (محرران)، بلاد السودان الأوسط: الإرث والتكيف بالإنجليزية، مطبعة التمدن، الخرطوم، 1977م.
- 2- جماع أرباب بابكر، امبراطورية رابح، ترجمة محمد عطا المنان، مخطوط لدى الباحث نسخة الكترونية منه.
- 3- تاريخ افريقيا العام، المجلد الخامس، افريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، إشراف ب.أ. أوغو، اليونيسكو، 1997م.
- 4- ريتشارد هل، معجم تراجم أعلام السودان من أقدم العصور حتى عام 1948م، ترجمة سيف الدين عبد الحميد النعيم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 1996.

- 5- نعيم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، تقديم د. فدوى عبد الرحمن علي طه، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2007م.
- 6- فلورا شو، الزبير باشا يروي سيرته في منفاه بجبل طارق، تعريب وإعداد خليفة عباس العبيد، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1995م.
- 7- محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820 – 1955م، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، ط 2، 2002م.
- 8- ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط 4، 1968م.
- 9- غوستاف ناختيقال، رحلة إلى وادي ودارفور، تعريب سيد علي ديدان، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، 2011م.
- 10- صفحة " تشاد بالعربية " على تطبيق فيسبوك، مقال بعنوان: سلطنة البلالة التي حكمت من عام 1365 حتى عام 1922، نشر بتاريخ 16 أغسطس 2016م.

نلسون مانديلا رمز الكفاح الوطني في إفريقيا

أ. رضوان أحمد^(*)

Abstract:

N. Mandella. A Symbol For National Struggle in Africa One of the most famous political leaders in Africa known all over the world, born in July 1918 in a small village east of Cape town. In his childhood he was aware of the difficulties of the people of South Africa caused by the apartheid regime of the whites. He was able to finish education and graduated from one of the universities with a degree in. law. Starting practice as lawyer marked his activity in the political world and soon came into hostility with the regime. Leading resistance movement against racial discrimination he became famous all over Africa. The regime used all efforts to subdue him including imprisonment in an isolated island where he spent ten thousand days. His struggle was appreciated world wide and culminated in the award of the Noble Prize. Locally N Mandela was coroneted president of South Africa in 10 May 1994 .

تهدف الورقة للتعريف بشخصية افريقية حازت على شهرة عالمية بسبب قيادة لا تلين للكفاح ضد سياسة التفرقة العنصرية التي يمارسها نظام البيض الحاكم. تعرف منذ طفولته على الأوضاع المأساوية لشعب جنوب افريقيا بسبب السياسة وما تبعها من ظلم واضطهاد والحرمان من أبسط مقومات العيش الكريم. أكمل "ماندلا" تعليمه وحصل على شهادة جامعية في القانون وانخرط في نشاط الحزب القومي الافريقي مما عرضه للاعتقال حتى أنه أمضى سبعة عشر عاماً في الحبس الانفرادي في جزيرة روبين. غير أن كفاحه المتواصل أكسبه تعاطف إقليمي ودولي منقطع النظير وحصل علي عدة جوائز بينها نوبل للسلام توجت مسيرته بتنصيبه رئيساً لجنوب افريقيا في 10 مايو 1994م. هناك عدة دروس تحتاج الأجيال الافريقية أن تستخلصها من هذه المسيرة الناصعة منها الصبر والإصرار والحكمة ونكران الذات.

ولد في الثامن عشر من يوليو 1918 في قرية صغيرة تسمى مفيتزو movetzo على ضفة نهر أمباشي mbashe بمقاطعة اوماتاتا Umtata عاصمة اقليم ترن سكاى Transkei. يقع اقليم ترن سكاى 800 كم شرقي كيب تاون CapeTown 550 كم جوهانسبرج "Johannesburg" إذ يقع بين نهر kei وحدود اقليم ناتال Natal. والمعنى الحرفي (لاي كلمة)؟ في لغة الكوسا Xhosa هو ينزع فرع الشجرة. اما بالعامية وبدقة أكثر، فهو يعني: المشاغب⁽¹⁾.

(*) باحث في التاريخ

(1) نلسون مانديلا ، رحلتي الطويلة من أجل الحرية ، ترجمة عاشور الشامس ، جمعية نشر اللغة العربية ، 1998 .

ص32

كان والد مانديلا غادلا هنري *cadla hennery* سيد بحكم السلالة والعرف معا وقد نصب زعيم مفيتزو على يد ملك التيمبو. وكان لزاما بحكم النظام المتبع تحت الإدارة البريطانية ان تصدق الحكومة على ذلك التعيين ، وكان يمثلها في مفيتزو قاض القرية⁽¹⁾.

دخل والده مع السلطات الحكومية البيضاء في منازعات نتج عنها حرمانه من الرئاسة في شعب التيمبو الذي كانت تحكمه اسرة والد مانديلا منذ زمن طويل حيث رفض الأب المثل أمام القاض لتحقيق في شكوى تقدم بها احد الرعايا البيض وفي تلك الأيام لم يكن لفرد ان يعص امراً ممثلاً لحكومة البيض. أتهم فوراً بالعصيان ولم يجرى استجواباً او تحقيق فقد كان ذلك حقاً للموظفين البيض فقط وقام القاضي بعزل والد مانديلا ببساطة واعفائه من جميع مناصبه التي كان يشغلها أهمها بالطبع رئاسة البلدة. كما تمت مصادرة ثروته وعقاراته واطيانه ، ليتحول من كان بالأمس ملء السمع والأبصار إلى مجرد رجل مفلس فقير، يأس لا يملك من حطام الدنيا سوى تاريخه العريق وجسارته وكرامته وعزت نفسه⁽²⁾.

جرت العادة داخل العشائر والقبائل ان يقتن الرجل بأكثر من زوجة ، لاسيما وأن اسرة مانديلا لم تكن تعتنق اي ديانات وعقائد سماوية تلزمها بتعاليمها وأدابها وأصولها ومن ثم فقد كانت عقيدتهم عبادة الطبيعة ميراثاً وتراثاً وكانت والدة نلسون (توحيد الاسم؟) هي الزوجة الثانية في قائمة زوجات والده وتسمى "نوزيكن فاني" وهي من اصول احدى عشائر الإكس هوسا ايضاً، وكان بيته من بيوت الأثرياء والنبلاء. خصص الأب لكل زوجة داراً واسعة ومزرعة شاسعة ومواشي وابقار ودواجن وكانت هنالك مسافات هائلة تفصل املاك كل زوجة عن الأخرى تجنباً لأحداث اي صدمات قد تحدث بينهن من أثر الغيرة. ووفق ما هو شائع يطلق على كل زوجة لقباً يميزها عن الأخرى حيث الزوجة اليمنى والزوجة اليسرى والزوجة العظمى وزوجة بيت الدعم وكانت والدة نلسون تحمل لقب الزوجة اليمنى. ومن خلال اقتران الأب لتلك الزوجات الأربع انجب له نحو ثلاث عشرة ولد منهم اربع من الذكور وتسعة من الأناث. وكان نلسون هو الأكبر لوالدته والأصغر لأبناء والده من زوجاته الأربع⁽³⁾. لقد كان والده يروي له قصص المعارك التاريخية وقصص قدماء المحاربين من ابناء الكوسا وكانت امه تتغنى بأساطير الكوسا وملاحمهم التي تعود الى اجيال غابرة، وكانت تلك القصص تثير خياله لما تحمله من معاني عميقة وتعلم من والده بأن تخلى المرء عن تراث أجداده يجلب تعاسة الحظ والاختفاق في الحياة، وعن طريق احتكاكه مع اصدقائه ترسخ في ذهنه بان اهانة الاخرين معانات كبيرة وتعلم ان ينتصر على خصومه دون الإساءة إليهم⁽⁴⁾.

(1) هشام خضر ، والد مانديلا ، نيلسون مانديلا ، مركز الشرق للنشر ، ط2، 2013، ص11.10

(2) عصام عبد الفتاح ، نلسون مانديلا ، كنوز للنشر ، ط2 ، 2011 ، ص 24

(3) محمد علي فرحات ، سلام الى الاصدقاء والى السجانين، منظمة اليونسكو لبنان ، 2007، ص3

(4) محمد ابراهيم المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية ومصطلحات وشخصيات، ط1، دار الاحمدى، مصر،

2007، ص306

بعد ان تجرد الأب من املاكه واجتاحت رياح الإفلاس دور زوجاته الأربع الأمر الذي اضطره إلى الانصياع لرغبة والدة نلسون في ان يرافقها للعودة إلى قرية اباها "قونو" املاً في العثور على مصادر الرزق الكريم بين اشقائها لمجاهاة شظف العيش وقسوة الحياة، وفي بهيم الليل حملت الأسرة امتعتها وهم يعبرون الطرقات والبحيرات قاصدين "قونو" لعلها تحف علمها بخيرها وتزف عليهم برزقها او هكذا كانوا يتطلعون، وهناك راح الأب يبحث عن كيفية تدبير موارد رزقه وعيش اسرته فاستأجر الأرض وأقترض من أهل زوجته لشراء المواشي والأغنام لإعادة ما تهدم على يد الحاكم البريطاني، لقد اكتسب نلسون خلال تلك المرحلة عادات متنوعة وتعلم ومارس هوايات مختلفة كصيد الأسماك وممارسة السباحة في بحيراتها وحرصه الدؤوب على اصطيد شتى انواع الطيور والعصافير. وحرص نلسون ايضا على تعلم قواعد وأصول المبارزة باعتبارها اللعبة الشعبية والأكثر انتشاراً⁽¹⁾.

ولما بلغ نلسون السابعة من عمره الحقه والده بمدرسة(قونو الابتدائية) بالنسبة للتعليم كان يتم تقسيم الأبناء داخل القبيلة الواحدة، بحسب النوع والعمر، ووفق ذلك يتم تعليمهم الأسس الرئيسية التي تقوم عليها الحياة القبلية مثل القيم والدين والجوانب الاقتصادية ويشمل ذلك تعليم المهارات التي تساعد على البقاء كبناء البيوت والصيد والرعي والزراعة والتجارة هذا فيما يختص بالذكور. أما الإناث فيتم تدريبهن على أعمال التدبير المنزلي ليصبحن أمهات المستقبل، فجاناب الطباخة يتعلمن كيفية حفظ الطعام وصناعة الأدوات المنزلية من الفخار، ونسج الأقمشة وتصنيعها، إلى غير ذلك من الأعمال الضرورية التي يحتاجها المنزل.

وبمجرد انخراطه في فصله الدراسي باغتته ادارة المدرسة بأنه قد نال اسماً انجليزيا جديداً يختلف اختلافاً كلياً عن اسمه الأفريقي حتى يسهل على مدرسيه ان ينادوه به لتعذر حفظ ونطق الأسماء الأفريقية، وفي اثناء وجوده في فصله الدراسي الثالث وحين بلغ التاسعة من العمر فوجي نلسون بمدير المدرسة على غير العادة وهو يقول في نبرات جسدت مشاعره الحزينة والمؤسفة: تلميذي العزيز نلسون قد تركك والدك رجلاً يافعاً. وأنا على يقيني انك تتجاوز تلك الأزمة (ما المقصود هنا؟) ولما انتهت فترة الحداد حزمت الأم امتعتها واصطحبت طفلها بعد ان تساوت لديه الأمكنة كان شعوراً لحظيا حيث أعتاد خلال سيره مع والدته أن يتأمل أكواخ وتلال وأوديته؟ حتى اغرورقت عيناه بالدمع معزياً الأب الذي رحل عنه والقرية التي يرحل عنها⁽²⁾.

أخذت والدته الى المكان العظيم "great place" قصر ميكزونى "mqhekezweni" الذي كان وصيا على يد زعيم التيمبو الزعيم يونجينتابا دالينديبو yongintaba dalindybo، ولم يرى؟ ام لسنوات عديدة، ورأى مانديلا يونجينتابا وزوجته نوء. انغلا نند no England عاملا؟

(1) مفيد شهاب، الابارتيد والعنصرية في جنوب افريقيا، مجلة السياسة الدولية، ع32، ابريل 1972، ص172

(2) محمد علي فرحات، مرجع سابق، ص 3

بنفس مقام الابن جاست justice والبننت نوموفو nomafu وكان مانديلا يتردد على الكنيسة كل يوم احد مع الأوصياء حتى اصبحت للمسيحية مكانة خاصة في حياته⁽¹⁾.
تعلم من وصيه يونجينتابا بأن القائد لا بد أن يكون مثل راعي الغنم يقف خلف القطيع ويترك الأكثر نباهة ورشاقة في المقدمة، فيتبعه الآخرون بدون ان يشعروهم بانهم موجهون من الخلف⁽²⁾.
التحق نلسون بمدرسة البعثة الميثودية، حيث درس اللغة الانجليزية والكوسا Xhosa والجغرافية، فأحب التاريخ الافريقي، وكان الشيء الذي حكم حياة مانديلا في ميكزوني، عنصرين اساسين هما زعامة القبيلة وتأثره بالكنيسة، وكانت كلتا السلطتين تعيش في انسجام تام وحذر ولم يدرك ان ذلك ما يوجد بينهما من عداوة، أما الزعامة في نظره كانت تعني لب الحياة نظرا لما يلقاه الزعيم من احترام لدى الجميع ولما يتمتع به من سلطات وقدر رفيع⁽³⁾.
وقد كان مانديلا يراقب ويتعلم من اجتماعات زعماء القبائل التي كانت تعقد في منزل الزعيم حيث كانوا يقصون روايات حول تاريخ التيمبو ومختلف القبائل في جنوب افريقيا، وتأثر خياله بتلك البطولات والأمجاد التي صنعها الافارقة، وتيقن مانديلا من خلال اجتماعات الزعماء بأن الرجل الابيض كان وراء التشتت المتعمد لقبيلة الكوسا، والتفريق بين ابناءها وخلق العداوات بينهم، فالرجل الابيض هو الذي اخبر ابناء التيمبو بانهم رعايا الملكة البيضاء فكتوريا ملكة بريطانيا، وان تلك الملكة لم تجلب للسود سوى الشقاء والغدر وكانت قصص احد الزعماء "يوري" تثير في نفسه الغضب وتشعره بان بريطانيا سلبت كل حقوقه الموروثة، تعلم من تلك الاجتماعات بان الافريقيين من التيمبو، وبوندوا، والكوسا، والزولو، كانوا يعيشون في سلام وامان الى ان جاء البيض من وراء البحار بأسلحة تلفظ النيران فشنت شملهم وفرقت قبائلهم⁽⁴⁾.
كما فطن نلسون الى ان الكتب المدرسية التي اعدتها البريطانيون لم تكن تحتوي على تاريخ وطنه الحقيقي، اذ كانت تدعي بان تاريخ جنوب افريقيا بدأ بوصول يان. فان ريبك الى شواطئ راس الرجاء الصالح، ولكنه ادرك من خلال هذه الاجتماعات بان تاريخ جنوب افريقيا يعود الى البحيرات والسهول الخضراء والوديان الشمالية التي نزح منها اجدادها عبر الاف السنين نحو سواحل جنوب افريقيا⁽⁵⁾.

(1) قصي محبوبة، القائد بين السياسة والسلطة والنفوذ، ط 1، دار الاهلية لبنان، 2010، ص

(2) لويس هيل فاند، نيلسون مانديلا، ترجمة ندى احمد قاسم، مراجعة انجي بنداري، ط 1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر 2013، ص 18

(3) نفس المرجع، ص 22

(4) انطوني سامبسون، مانديلا السيرة الموثقة، ترجمة هالة النابلسي وغادة الشهابي، ط 1، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 50-52

(5) نلسون مانديلا، مصدر سابق، ص 22

وعندما بلغ مانديلا الرابعة عشر من عمره رأى وصيه يونجينتابا بأنه بلغ سن الرشد وقد آن الأوان لينتقل الى مرحلة الرجولة وتقضي تقاليد الكوسا ان يتم ذلك بطريقة واحدة وهي الختان والختان عند الكوسا يعني الدخول إلى عالم الرجال والاعتماد على الذات⁽¹⁾.

بعد عدة اسابيع من مراسيم الاحتفال ارسل مانديلا إلى معهد في كلاركبيرري⁽²⁾. للتحصيل العلمي وانهى المرحلة الأولى من الدراسة في سنتين فقط بدلاً من ثلاث سنوات الاعتيادية في هذه المرحلة وفي التاسع عشر من عمره توجه إلى كلية وسيليان (... لا داعي لهذه النقاط) حيث طرد من الجامعة اثر احتجاجات طلابية على سياسة الجامعة .. حيث تابع دراسته بالمراسلة مع جامعة جنوب إفريقيا وبعدها حصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة ويتس واترلاند .. ثم بدأ الإعداد الماجستير من جامعة فورت هار والكنه فصل من الجامعة وصديقه اوليفر تامبو عام 1940 بتهمة الاشتراك في الأضراب الطلابي⁽³⁾.

وفي اثناء السنة تم ترشيح مانديلا في انتخابات مجلس الطلبة وبدا التصويت الرسمي للانتخابات وقاطعها معظم الطلبة عدا خمسة وعشرين طالباً انتخبوا الستة المرشحين الذين قرروا تقديم استقالاتهم وكان من بينهم .. وحصل على الإجازة من جوهانسبرج ثم التحق بجامعة ويتواتر سلاند لدراسة الحقوق .. وحين أنهى دراساته العليا في جامعة جنوب إفريقيا الأهلية الخاصة بالسود كان ملماً باللغة الإنجليزية والحقوق والإدارة المحلية والعلوم السياسية .. لينتقل بعدها إلى جوهانسبرج المدينة الرئيسية في البلاد .. وكان طموحه العمل في المحاماة ولكنه بدأ العمل فقط كاتباً لدى محام يهودي اسمه سابرلسكي ووصفه بأنه (أول رجل ابيض عاملي معاملته البشر وهو الذي دربني كي اخدم بلادي) ثم شارك مع محام أبيض اسمه نان بريجان في مكتب واحد .. وانطلق يعمل وينشط في السياسة التي حملته مسؤولية كبيرة .. ولكنه تابع دراسته ليحصل على اجازة في الحقوق ليحق له العمل كمحام وليس مساعد محامي .. فانتسب إلى جامعة تسمح لوجود عدد محدود من الطلاب السود.. وحين تخرج انغمس في حياته العملية⁽⁴⁾. وفي عام 1942 انضم مانديلا إلى المجلس الأفريقي

(1) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق وموضوعات، ج7، مؤسسة هانيد للنشر، لبنان، 1996م، ص77

(2) مدرسة كلاركبيرري، klarkebury boarding institute تعتبر هذه المدرسة اكبر مركز تعليمي للأفارقة السود في تامبو لاند، ولقد بنيت في عام 1929م، تفتخر بعراقتهما في التدريس معظم اساتذتها من المبشرين البريطانيين، وتوسعت في عام 1934م، فأصبحت كلية لإعداد المعلمين ومدرسة ثانوية واماكن تدريب على دورات علمية، فيها سكن للصبيان واخر للبنات، وباحات رياضية، اصبحت انجازاتها السابقة بالغة الاهمية أثر ادخال تعليم البانتو عام 1935م، وبعد خسرت اموالها بعد الحرب العالمية الثانية.

(3) انطوني سامبسون ، مرجع سابق ، ص60

(4) عصام عبد الفتاح ، المرجع السابق، ص23

القومي...الذي كان يدعو للدفاع عن حقوق الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا أصبح مانديلا قائدا لحملات المعارضة⁽¹⁾.

توثقت علاقة مانديلا مع والتر سيسول الذي لعب دوراً بارزاً في نصحه وإرشاده وتعليمه وتوعيته وتدريبه وتثقيفه وتوجيهه فيما ينبغي عليه القيام به داخل منظمة المؤتمر الوطني الأفريقي .. في 1943م التقى مانديلا داخل الصالون الريفي الشهير مع انتون لمبيد المع وأشهر المحامين الافارقة السود الذي كان نائراً على الأوضاع المستبدة السائدة. وكان لحديث لمبيد مفعول السحر حيث كان له مدى؟ هائل لدى مانديلا الذي كان يهدف السمع اليه مشدوداً ومسحوراً.

حيث اطربته كلماته وافكاره واعجبته طريقة ادائه وحركاته الانفعالية اللافتة للأنظار... فقد كان يقول:(إن لون بشرتي السوداء جميل، إنه لون تربة أفريقيا الأم)...وعلى هذا النحو التقى نلسون بشباب إفريقي مفعم بالأمل يشتعل حماساً يناضل ويكافح من أجل الوصول لساعة التحرر وأنهاء عصر الرق، وسياسة العبودية، والاذلال والطغيان. التقى ايضا مع اوليفر تامبو ودافيد بوبابي والدكتور ليونيل ماجو ميوزي ووليام نوكلولو وآخرين أثاروا بداخله انتفاضة الغضب ضد الاستبداد الغاشم. وتعددت اللقاءات السرية بين اولئك الذين أرادوا الحياة، وقد ندد نلسون وزملاؤه بأعمال المؤتمر الوطني الذي شاخ وبدا واهناً لا يقوى على التقدم قيد انملة إلى الأمام في سبيل التحرر والسيادة والعدالة والمساواة فقد أصاب اليأس رموزه واستولى على أغلبهم الخوف علي مضبه من؟ تنديد المجتمع الأسود ضد السادة البيض الذين لا يبالون بأمنيات السود⁽²⁾.

وأمام حالة الوهن التي أصابت المنظمة اقترح الشباب ضرورة تفعيل دوره مرة اخرى وأشار الدكتور ماجو مبوزي إلى تأسيس وحدة تنظيمية تضم بين جنباتها اعضاء المؤتمر من الشباب بغرض اثارة الحماس وإشعال نار الوطنية لعلها تحرك المياه الراكدة لقادة المؤتمر، وعلى اثر هذا المقترح حمل نلسون مسودته وقدمها للدكتور أكسوما رئيس منظمة المؤتمر الذي استقبله في صالون بيته بمدينة صوفية تاون، وقد اثار حنقه وأبدى اعتراضه على المسودة متعللاً بمخالفتها لمواد الدستور لكن الواقع الذي كان جلياً للجميع انه كان لا يعبأ بمدى توافقها أو تعارضها مع الدستور بقدر ما كان يحمل على كاهله هموم المواجهة مع الساسة البيض وما يمكن ان يتمخض من جراء تلك المواجهة وتأثيراتها الخطيرة على حياته وعمله ومستقبله⁽³⁾.

ومن ناحيته لم يلتفت نلسون مانديلا إلى معارضة الدكتور أكسوما واعتزم المضي قدماً في ترسيخ المسودة الشبابية وخلال فترة وجيزة تأسست وحدة تنظم الشباب برئاسة وليام نكامو، وقد لاقت قبولاً واسعاً لدى اعضاء المؤتمر جميعاً. وفي اعقاب تلك الموافقة الواسعة تقرر عمل انتخابات

(1) هشام خضر، المرجع السابق، ص 90-92

(2) مها عبداللطيف، المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام 1999، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق 1999، ص 104

(3) هشام خضر، المرجع السابق، ص 11.10

داخلية للوحدة، وقد حصل نلسون على عدد كبير من الأصوات ليصبح عضواً في اللجنة التنفيذية وتأجج نيران الوطنية والكفاح والتحرر داخل صدور أولئك الشباب الذين رفعوا راية القومية الأفريقية من أجل أحياء أمة واحدة تتألف من عدة قبائل والعشائر والتخلص من سيادة البيض عبر تأليف حكومة ديموقراطية⁽¹⁾.

كان نلسون مانديلا يتربص موعده محاكمته بتهمة "الخيانة العظمى" من خلال ضلوعه في اتصالات مع دولة أجنبية وتخطيطه مع بقية المتهمين لقلب نظام الحكم وهو ما دفع نلسون للابتسام بطريقة لا تخلو من التهمك والسخرية ولا مبالاة أمام النيابة العامة لأدراكه انها تهمة ملفقة ستكشف حين تبدأ اجراءات المحاكمة... ولكن في نهاية الجلسة قضت المحكمة بالأفراج عن جميع المتهمين بكفالة مالية شرط ان لا يمارس اي منهم اي نشاط سياسي⁽²⁾.

وبعد الأفراج عنه في المرة الأولى؟ تقرر انشاء ما يعرف بالجناح العسكري للمجلس الأفريقي القومي.. واصبح مانديلا رئيسا له وقام بأعمال تخريبية؟ (ما هذه) ضد مؤسسات حكومية واقتصادية ثم قاد المقاومة السرية التي كانت تدعو إلى ضرورة التوافق على ميثاق وطني جديد يعطى السود حقوقهم السياسية. وزادت مقاومة السود بمرور الوقت.. وأصبحت القوانين التي صدرت تحدد الأماكن التي يمكن للسود العمل والعيش فيها موقع غضب الأقلية؟ السوداء وأحرقت المكاتب بينما كان يعمل مانديلا في الخفاء وينظم المزيد من الإضرابات واصبحت المقاومة السلمية شيئاً من الماضي⁽³⁾.

رحلة الدعم الأفريقي

من خلال وثيقة صفر؟ كان يحملها نلسون مانديلا طار إلى اديس ابابا بعد رحلة طيران شاقة وطويلة توقف خلالها في الخرطوم التي لاق فيها ترحاباً واسعاً وتكريماً لم يكن يتوقعه... ثم انتقل نلسون إلى تونس وألتقى بالرئيس الحبيب ابو رقيبة الذي منح نلسون مبلغاً يقدر بخمسة الف جنيه بغرض شراء اسلحة فضلاً عن عرض قدمه لهم بفتح ابواب بلاده للتدريب العسكري اذا هم رغبوا في ذلك. ثم سرعان ما طار إلى الجزائر التي التقى خلالها ثوارا من شتى القارات الأفريقية للوقوف على تجربة الشعب الجزائري في حرب العصابات التي شنها ضد الفرنسيين.. ثم طار بعدها إلى جمهورية سيراليون التي ابدت حفاوة بالغة لقدمه وكأنه رئيس جمهورية حيث باغتته حشود رسمية اصطفت لمصافحته إبداء لترحابها... ثم طار إلى غانا التقى بالرئيس سيكوتري.. أما في السنغال فقد استقبله الرئيس سنغور الذي اصدر له جواز سفر ودفع له ثمن تذكرة سفر ألي لندن وفي لندن استطاع انجاز بعض المهام. وعاد نلسون بعد هذه الرحلة الطويلة إلى اثيوبيا للبدء في تلقي التدريبات العسكرية... وبعد بضعة اسابيع تلقى نلسون برفقة من جنوب افريقيا تدعوه للعودة السريعة حيث اشتدت حدة

(1) عصام عبد الفتاح ، المرجع السابق ، 9287

(2) هشام خضر ، المرجع السابق ، ص 137.133

(3) عصام عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 71

المواجهة الضيقة؟ بين المؤتمر الوطني والنظام العنصري الأمر الذي يتطلب وجوده بوصفه القائد والرئيس⁽¹⁾.

فور وصوله اجتمع مع أعضاء اللجنة المركزية للمنطقة اعقبه اجتماع اللجنة العليا لمنظمة رمح الأمة عرض خلالها تقريراً طويلاً ومفصلاً حول نتائج رحلته الطويلة وما تمخضت عنه من نتائج ايجابية رائعة. وظل نلسون كعادته متخفياً كسائق او كخادم او طبّاح في تنقلاته داخل البلاد، وخلال قيادته للسيارة برفقة بعض زملاء العمل الوطني استوقفته سيارة فورد تكتظ بجنود بيض وبجانهم سيارة اخرى وقد ادرك فيه ان ساعة الحرية قد ولت وانتهت. وبينما كان جالساً يترقب ما سوف تسفر عنه احداث الموقف تقدم نحو سيارته شخص نحيف ذو قامة فارعة على وجهه ملامح بارزة وراح يقدم نفسه انه الجاويش مورستر .. كان الجاويش يطلب منهم ابراز هوياتهم وبادر نلسون قائلاً (أنا ديفيد موتساماي) وعلى ضوء ذلك راح الجاويش يمطره بوابل من الاسئلة، ولم يكن نلسون بارعاً في التواصل معه حيث كان مضطرباً الأمر الذي دفع بالجاويش يقول له في ثقة "تعال معي أنك نلسون مانديلا وهذا الذي يجلس بجوارك زميلك سيسل ويلمبامبز، وكل منكما مطلوب القبض عليه من السلطات الأمنية"⁽²⁾.

في اليوم التالي تمت احالتهما رسمياً إلى القاضي المحلي بجوهانسبرج... من جانبها وجهت النيابة إلى نلسون تهمة تحريض العمال على الاحزاب ومغادرة البلاد دون أوراق رسمية وتأليب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي ضد بلاده. وأرسل مانديلا بعد الحكم عليه بالسجن مدى الحياة إلى عدة سجون مجهولة قبل أن يرسل بصفة نهائية إلى السجن الموجود بجزيرة روبن الخاضع لحراسة مشددة في خليج نيبال قبالة ساحل الكيب تاون.. وفي الخارج كان الوقت قد بدا ينفذ إمام نظام التمييز العنصري.. ومع وجود قادة؟ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في السجن أو في المنفى ساعد الاضطهاد على استمرار اضهاد الثوار⁽³⁾.

هذه المظاهرة السلمية الصفوية من قبل الطلاب تحولت إلى مقاومة شعبية واسعة فنجد الطلاب أمام الشرطة وهم يحملون الزجاج والحجارة محاولين الدفاع عن انفسهم من هذه القوة الكبيرة من الشرطة المسلحة... استمرت المظاهرات طيلة عام، مما ادى إلى مذبحه راح ضحيتها الالف. لم تكن أول مذبحه جرت على ايدي النظام العنصري.. في نفس الوقت كانت مذبحه سويتو نقطة تحول في مقاطعة النظام العنصري. لأن بطولة وقيادة هؤلاء الشبان الطلاب من المدارس الوسطى والثانوية ومناصريهم ضربوا مثلاً رائعاً لملايين السود في جنوب افريقيا في مقارعة الاستعمار والظلم⁽⁴⁾.

(1) هشام خضر، المرجع السابق، ص 133-137

(2) عصام عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 71

(3) هشام خضر، المرجع السابق ، ص 157.160

(4) عصام عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ، ص 96.97

وفي خطوات ابعدت البلاد سياسياً عن بريطانيا جرى في عام 1961م استفتاء للبيض فقط اصبحت البلاد جمهورية مستقلة عن الكومنولث ليصبح اسمها "جمهورية جنوب افريقيا" وألغى المكتب العام استعين عنه بمنصب رئيس الدولة. وتماشياً مع سياسة التمييز العنصري⁽¹⁾.

بقى نلسون حتى 11 فبراير 1990م عندما اثمرت جهود المجلس الإفريقي القومي والضغطات الدولية عن إطلاق سراحه بأمر من رئيس الجمهورية فريدريك ويليام دي كليرك فاعلن ايقاف الحظر الذي كان مفروضاً على المجلس الإفريقي (حان يوم إطلاق سراحه؟)... خرج مانديلا بعد عشرة آلاف يوم كاملة في المعتقل عند خروجه من السجن قال مانديلا " لم يدر في خلدي قط انني لم اخرج من السجن يوماً من الأيام وكنت أعلم انه سيجئ اليوم الذي أسير فيه حراً تحت اشعة الشمس والعشب تحت قدمي .. فأني اصلاً انسان متفائل"⁽²⁾.

منذ ما يقارب مئة عام، ولدت في جنوب افريقيا قوة تحرير وطنية من رحم عمر كان الظلم والتمييز فيه حاكماً... كان هدفها التخلص بشكل نهائي من الحقد والقهر اللذين فرقاً لفترات طويلة شعب هذا الأرض الساحرة وتعزير وحدة نسيجه المتنوع إلى الأبد. في الثامن شهر يناير 1912م إنشاء المؤتمر الوطني الإفريقي... وبزغه معه آمال وتطلعات الملايين من الأشخاص... سيظل هذا التاريخ دائماً محفور في وعيمهم ووجدانهم... فهو علامة فارقة ليس فقط في تاريخ حركة التحرير في جنوب افريقيا... وانما في تاريخ النضال الإفريقي ضد التعصب العنصري⁽³⁾.

بدأت محادثات كوديسا أو (اتفاقية ارساء الديمقراطية في جنوب افريقيا the conversation for democratic south Africa: codesa) في ديسمبر 1993م في مركز التجارة العالمية بجوهانسبرغ للتجارة العالمية حضره 229 مندوباً من الاحزاب السياسية وترأس سيريل راما فوزا وفد حزب المؤتمر الوطني الافريقي، وبقي مانديلا كشخصية رئيسية في هذه المحادثات⁽⁴⁾.

(1) سير قبور وديقوس، نماذج افريقيا، الطلاب يقودون مقاومة كبرى ضد التفرقة العنصرية في افريقيا ، الاحتفال بذكره ثورة سويتو 1976

(2) سعيد ابراهيم كريديه، المرجع السابق، ص 37

(3) محمد كامل عمرو، مساهمة جنوب افريقيا في مكافحة العنصرية والتميز واشكال التعصب الأخرى، ندوة قدمة للاحتفال بمئوية المؤتمر الوطني، نيويورك، 22 سبتمبر 2011

(4) اتفاقية السلام الوطني: هي اتفاقية تم التوقيع عليها في 10 سبتمبر 1991 من قبل الاحزاب السياسية والمنظمات الرئيسية في جنوب افريقيا ومن قبل نقابات العمال والتجار والزعماء المحليين وغيرهم ممن اسسه شبكة للجان السلام على المستويات المحلية والاقليمية الوطنية من اجل تيسير حل النزاعات، ويهدف ازالة العنف والترهيب السياسي، وقد وضعت هذه الاتفاقية الاستثنائية اعرافاً لمسلكيه الاحزاب السياسية والامن والشرطة، وحاولت المساهمة في تطوير الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وقد تم حل اطر هذه الاتفاقية من قبل حكومة الوحدة الوطنية في ديسمبر 1994. (لا توجد إشارة لهذه الاتفاقية في المتن بين من ومن)؟ انظر: سوزان كولن ماركس، ص 298

عقدت الجولة الثانية لمحادثات كوديسا في عام 1992م (مراجعة ذكرت ان الاولي في 1993م) وفيها اصر دي كليرك على ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يجب ان يستخدم نظام اتحاديا برئاسة دورية لحماية الاقليات العرقية، اعترض مانديلا على هذا القرار، مطالبا بنظام موحد في الحكم فيه للأغلبية في اعقاب مذبحه بوبا تونج التي ذهب ضحيتها نشطاء من حزب المؤتمر الوطني الافريقي على يد نشطاء انكاثا بمساعدة من الحكومة العنصرية ، دعا مانديلا لا يقاف المفاوضات في سبتمبر 1992م⁽¹⁾.

جاءت الموافقة بشرط ان يتم اطلاق صراح جميع السجناء السياسيين، وحظر اسلحة الزولو التقليدية، وتسييج مساكن الزولو، كان الغرض من الطلبين الاخرين منع المزيد من هجمات انكاثا وتحت ضغوط متزايدة وافق ديكلرك(دي كليرك صيغة موحدة) تم الاتفاق على اجراء انتخابات عامة متعددة الاعراق نتج عنها حكومة ائتلافية لمدة خمسة سنوات وجمعية دستورية، واستمرار نفوذ الحزب الوطني، وقبل حزب المؤتمر الوطني الافريقي بالحفاظ على موظفي الخدمة المدنية للبييض⁽²⁾. جلبت هذه التنازلات انتقادات داخلية شرسة اتفق الثنائي؟ على دستور انتقالي وضممان الفصل بين السلطات وإنشاء محكمة دستورية بما في ذلك مشروع حقوق على طراز الولايات المتحدة وايضا تقسيم البلاد الى تسعة محافظات كما تنازل دي كليرك عن رغبته في الفيدرالية ، ومانديلا عن حكومة موحدة⁽³⁾.

واجهت العملية الديمقراطية تهديدا من مجموعة الجنوب الافريقيين اليمينيين " concerned south Africa group (COSAG)" وهو تحالف من احزاب افريكانية يمينية متطرفة وجماعات عرقية انفصالية سوداء مثل انكاثا، او جماعة تفوق العرق الابيض الأفريكانية التي هجمت على مركز كمبتون للتجارة العالمي، وخلفت عدد كبير من القتلى، في اعقاب مقتل زعيم المؤتمر الوطني الافريقي كريس هاني نشر مانديلا خطابا للتهدئة من الاعمال الانتقامية بعد ظهوره في جنازة جماعية من سويتو في وفاة تامبو الذي توفي بسكتة دماغية، وفي جوان؟ ما هذا الشهر يونيو ام يوليو 1993 زار كل من مانديلا ودي كليرك الولايات المتحدة والتقيا كل من الرئيس بيل كلنتون واستلما ميدالية الحرية وبعد فترة قصيرة تلقيا جائزة نوبل للسلام في النرويج⁽⁴⁾.

خاض مانديلا معركة اول انتخابات عامة عام 1994 وهو في سن الخامسة والسبعين نظم المؤتمر الوطني الافريقي انتخابات ناجحة عبر مئة مكتب من مختلف انحاء البلاد، وتم القاء الخطب عبر منابر شعبية حيث كان ينتقل عبر المنابر اربع مرات في اليوم وقد اقترح مانديلا تخفيض سن الاختراع

(1) نلسون مانديلا، مصدر سابق، ص 554 - 555

(2) محمد علي فرحات ، مرجع سابق ، 22

(3) Claude Gohin: nelson Mandela discourse D investiture et petit précis D history: edition. liber universal” 2013:p 21 22 op cit. p. 22.Claude Gohin(4)

من سن الثامنة عشر الى الرابعة عشر، وقال في مايو 1993 "يقولون ان الشخص تحت سن الثامنة عشر لا يمكنه التفكير تفكيراً صحيحاً والقيام باختيار حاكم جيد: إننا نرفض ذلك ونطالب بان يكون سن لاختراع من الرابعة عشر"، وقد رفضت الهيئة التنفيذية في المؤتمر الوطني الافريقي المصادقة على اقتراح نلسون مانديلا ولم يتم اثاره القضية مرة اخرى⁽¹⁾.

لقد كان اداء نلسون مانديلا الانتخابي ذكياً جداً، حيث كان قادراً على حشد المواطنين السود حيث طمأن الناخبين البيض على البقاء في جنوب افريقيا حيث الحاجة اليهم كبيرة⁽²⁾.

وضع المؤتمر الوطني برنامجاً طموحاً لإعادة البناء والتطوير، حيث وعدت حملة الحزب ببناء مليون منزل في 5 سنوات وإدراج التعليم الشامل وتوسيع نطاق الحصول على المياه والكهرباء. كرس مانديلا الكثير من وقته لجمع التبرعات لحزب المؤتمر الوطني الافريقي سواء داخل افريقيا او في اسيا وأمريكا⁽³⁾.

بدأت الحملة رسمياً في 12 فبراير 1994 ، ولم يشك احد في ان المؤتمر الوطني الافريقي سيحرز اصواتاً أكثر من حزب دي كليرك الوطني⁽⁴⁾.

وقد كانت مجموعة الجنوب الأفريقيين اليمينية، معنية بتفويض الانتخابات بعد مذبحه شال هاوس shell house، وقد التقى مانديلا بالساسة والجنرالات الافريكان بما في ذلك الجنرال فليجوين كنستان الذي كسبه الى جانبه وكانت هذه العلاقة مفتاح للانتخابات السلمية، كما استقطب وزير الخارجية بك بوثا الذي ابقاه في السجن لمدة طويلة جداً، حين كان رئيساً للحكومة (حين ذلك مراجعة؟) لأقناعهم بالعمل في اطار نظام ديمقراطي⁽⁵⁾. قبل الانتخابات بعشرة ايام التقى مانديلا ودي كليرك⁽⁶⁾.

في مقابلة على التلفاز، رغم اعتبار دي كليرك كأحسن متكلم في المناظرة الا ان عرض مانديلا فاجأه بالمصافحة مما دفع بعض المعلقين لاعتبار ذلك انتصاراً لمانديلا⁽⁷⁾.

(1) فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج3 ، دار اسامة الاردن عمان ، 2013 ، ص 955

(2) انطوني سامبسون ، مصدر سابق ، ص682

(3) وليد محمود عبد الناصر مانديلا وجنوب افريقيا ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1996 ، ص146

(4) محمد علي فرحات ، مرجع سابق ، ص46

(5) نفس المرجع ، ص 55

(6) دي كليرك فريدريك . De clerk f ، ولد من عائلة افريكانية منحدره من اصول هولندية وفرنسية تربي في وسط وسط الاقلية البيضاء المسيطرة في البلاد ، والده تولى العديد من الحقائب الوزارية وانتى ابنه بدوره الى الحزب الوطني منذ سنوات حياته التي قضاها في جامعة بوت فستروم وفي عام 1927 اصبح دي كليرك نائباً في البرلمان ولقد تم اختياره الى منصب الرئاسة في عام 1989 وسرعان ما بدأ تفكيك نظام الابارتيد مع نلسون مانديلا الذي تقاسم معه جائزة نوبل للسلام .

Claude Gohin op cit p 27 (7)

راقب العالم الانتخابات بتوتر، اشرف المبعوث الخاص من الامم المتحدة الجزائري الاخضر الابراهيمي على جيش من المتطوعين من الامم المتحدة بأريطة ايديهم وقبعاتهم الزرقاء، وهم مبعثرون حول عدة مناطق، ومع ذلك كانت هناك فوضى في العديد من مراكز الاقتراع، ولما ظهرت النتيجة، احرز حزب دي كليرك 50% (وكانا لا نكاثا باث ليزي مراجعة) 51%، اما في المقاطعات الاخرى فاز حزب المؤتمر الوطني بأغلبية ساحقة 62%، مما اعطا 252 مقعدا من بين 4000 في البرلمان الجديد⁽¹⁾.

تم تنصيب نلسون مانديلا رئيس لجمهورية جنوب افريقيا في 10 مايو 1994 تابع مراسم الحفل الرئاسي مليار شخص حول العالم، وحضر هذه المراسيم 4000 ضيف من مختلف بلدان العالم، وأصبح مانديلا اول رئيس اسود لحكومة الوحدة الوطنية التي هيمن عليها حزب المؤتمر الوطني الافريقي، ولم تكن له أي تجربة في الحكم وضمت الحكومة نوابا من الحزب الوطني مثل انكاثا، وتم اختيار دي كليرك نائبا اولا للرئيس في حين تم اختيار تامبو ايمبيكي نائبا ثاني للرئيس، على الرغم من انه لم يكن الاختيار الاول لهذا المنصب الا ان نلسون اراد الاعتماد عليه في تنظيم امور السياسة⁽²⁾. وقد أدلى نلسون البالغ من العمر 75 عاماً القسم التالي: "أقسم بأن أكون رئيس لجنوب أفريقيا، واعد رسميا وبكل صدق ان اشجع كل من ما شأنه ان يتقدم بالجمهورية وان اناضل كل ما من شأنه ان يضر بها" كما تعهد مانديلا الذي قضى 27 عاماً من عمره في السجون بسبب كفاحه ضد التفرقة العنصرية، باحترام الدستور والحفاظ عليه مثل بقية قوانين الجمهورية وتحقيق العدل للجميع، ووضح في خطاب القاه امام الجمهور ان جنوب افريقيا خرجت من كارثة استثنائية استمرت طويلا، واعلن ان الحكومة الجديدة ستبحث في المقام الاول على مسألة اصدار عفوا عن مختلف شرائح الشعب، التي تقضي عقوبة السجن، وتوجه نلسون بالشكر لرئيس جمهورية جنوب افريقيا السابق دي كليرك، "ان اسم فريديريك دي كليرك سيبقى خالدا في التاريخ بوصفه واحد من اكبر المصلحين"⁽³⁾. المصلحين"⁽³⁾.

في نهاية المطاف نشرت السيرة الذاتية لمانديلا بعنوان "المسيرة الطويلة الى الحرية" في اواخر 1994م، حضر المؤتمر الـ49 للمؤتمر الوطني الافريقي في بلمفيتين الذي شهد انتخاب اكثر للعضوية التنفيذية الوطنية، من بينهم ويني مانديلا⁽⁴⁾.

(1) سراب خالد القاسم ، مفهوم الكرامة الانسانية وعلاقتها بالمقومة ، رسالة ماجستير تخصص ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيزيت ، فلسطين ، 2012 ، ص 32

(2) محمد علي الفوزي ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ط 1 ، دار النهضة ، العربية بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص 360

(3) نفس المرجع ، ص 361

(4) محمد بوزينة ، احداث العالم في القرن العشرين (1960 - 1969) ، مكتبة الاسكندرية ، 2001 ، ص 360

تراس مانديلا الانتقال من حكم الاقلية البيضاء بنظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية المتعددة الثقافات، وراي المصالحة الوطنية بأنها المهمة الاساسية في فترة رئاسته، وبعد ان شاهد كيف تضرر الاقتصاد الافريقي بعد حيل النخب البيضاء، عمل نلسون على طمأنة السكان البيض في جنوب افريقيا بانهم ممثلون في "أمة قوس قزح"، حاول تكوين اوسع تحالف ممكن في مكتبه، مع دي كليرك في منصب نائب اول للرئيس، في حين اصبح غيره من اعضاء الحزب الوطني وزراء للبيئة والصناعة والطاقة، اما غالبية المناصب الوزارية فعادت الى حزب المؤتمر الوطني الافريقي⁽¹⁾.

أشرف مانديلا على لجنة "الحقيقة والمصالحة" للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في ظل نظام الفصل العنصري، من جانب كل من الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الافريقي ومنحت اللجنة عفوا فرديا لمن يدلي بشهادته حول الجرائم التي ارتكبه في حقبة الفصل العنصري وبعد الاستماع الى تفاصيل الجلسات التي دامت عامين حول عمليات الاغتصاب والتفجير والتعذيب والاعتقالات، أشاد مانديلا بعمل اللجنة مشيرا إلى أنها "ساعدتنا على الابتعاد عن الماضي والتركيز على الحاضر والمستقبل"⁽²⁾.

لقد ورثت حكومة مانديلا بلد بتفاوت كبير في الثروة والخدمات بين مجتمعي السود والبيض فمن اصل 40 مليون نسمة من السكان كان حوالي 23 مليون نسمة يفتقرون الى الكهرباء والصرف الصحي الملائم، 12 مليون يفتقرون الى امداد المياه النظيفة و2 مليون طفل غير ملتحق بالمدارس، وثالث السكان أميون، بلغة البطالة 33%، اقل بقليل من نصف السكان يعيشون في خط الفقر، كانت الاحتياطات المالية للحكومة على وشك الانتهاء، وخمس الميزانية الوطنية مخصصة لسداد الديون، مما يعني ان برنامج التنمية الموعد بها سيتم تقليصه دون تأميم او مناصب شغل مقترحة⁽³⁾. بدلاً من ذلك تبنت الحكومة سياسة اقتصادية ليبرالية تهدف الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية، ادخلت الحكومة التكافؤ في المنح بما في ذلك من الإعاقة، ومنع خدمة الطفل ومعاشات الشيخوخة، التي كانت سابقا بمستويات متفاوتة تختلف باختلاف الجماعة العرقية في جنوب افريقيا، وفي عام 1994م تم تقديم الرعاية المجانية للأطفال دون سن ست سنوات للنساء الحوامل، تم تمديد التغطية لتشمل جميع الذين يستخدمون المستوى الأول، من خدمات القطاع العام للرعاية الصحية، وتم ربط 3 ملايين بخطوط الهاتف، التحق مليون ونصف طفل بالتعليم، وتم تشيد وترقية 500 عيادة وتوصيل 2 مليون شخص بشبكة الكهرباء، وصدر قانون اعادة الاراضي لسنة 1994م مكن الناس من استرجاع ممتلكاتهم المفقودة⁽⁴⁾.

(1) Samuel Willard Crompton nelson Mandela Ending A partied in south . Africa Chelsea house state of America 2007 p 86

(2) نلسون مانديلا ، مصدر سابق ، ص 450

(3) محمد السماك، عودة الأبارتيد الى جنوب افريقيا، المستقبل، عدد 3641، 2010، ص 19

(4) الشيماء علي عبد العزيز، جنوب افريقيا ما بعد مانديلا "" مجلة علوم سياسية وسياسة دولة ، ع132 ، 1998

للاقتداء بتجربة جنوب افريقيا شجع مانديلا الامم الاخرى على حل النزاعات عن طريق الدبلوماسية والمصالحة، وردد مطالب ثامبو امبيكي بالنهضة الافريقية واهتم كثيرا بقضايا القارة انتهج الدبلوماسية الناعمة لإزالة الصبغة العسكرية الديكتاتورية في نيجيريا بقيادة ساني اباتشافي، وفيما بعد اصبح الشخصية البارزة في الدعوة لفرض عقوبات على نظام اباتشافي، لزيادة انتهاكاته لحقوق الانسان⁽¹⁾.

الخاتمة:

نجح مانديلا في الإحساس بما تعانیه أمته منذ طفولته فحرص علي المساهمة في رفع الضرر والظلم عنها بالتمسك بالعلم فاختر سلك المحاماة الذي يهيء له المجال للدفاع عن المظلومين. انخرط أثناء الدراسة في النشاط الطلابي وتعرف علي قيادات العمل الوطني في المجلس الأفريقي القومي وانخرط في نشاط واسع في الدفاع عن الأغلبية السوداء في مواجهة نظام الفصل العنصري الأبيض، وقد تعرض للاعتقال عدة مرات إلا أن نشاطه توسع إلى الدول الأفريقية الأخرى التي تعاطفت معه ودعمته في كافة المجالات خاصة بعد أن أسس المؤتمر الوطني الأفريقي. أصبح مانديلا رمزاً للنضال ضد القهر والظلم والتمييز العنصري متحملاً كافة أشكال الأذى بما فيها الحبس الانفرادي لمدة ٢٥ عاماً، إلا أن هذه التضحيات أثمرت قيام جمهورية جنوب أفريقيا التي شاعت فيها الديمقراطية والتعدد العرقي والثقافي.

المصادر والمراجع

1. انطوني سامبسون، مانديلا السيرة الموثقة، ترجمة هالة النابلسي وغادة الشهابي، ط1، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2001م.
2. سراب خالد القاسم، مفهوم الكرامة الانسانية وعلاقتها بالمقومة، رسالة ماجستير تخصص، الديمقراطية وحقوق الانسان، كلية الدراسات العليا، جامعة بيزيت، فلسطين، 2012م.
3. سوزان كولن ماركس، ص298
4. سير قبور وديقوس، نماذج افريقيا، الطلاب يقودون مقاومة كبرى ضد التفرقة العنصرية في افريقيا، الاحتفال بذكرى ثورة سويتو 1976م.
5. الشيماء علي عبد العزيز، جنوب افريقيا ما بعد مانديلا "مجلة علوم سياسية وسياسة دولة"، ع132، 1998م.
6. عصام عبد الفتاح، نلسون مانديلا، كنوز للنشر، ط2، 2011م.
7. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، دار أسامة، الأردن، عمان، 2013م.
8. قصي محبوبة، القائد بين السياسة والسلطة والنفوذ، ط1، دار الاهلية، لبنان، 2010م.

(1) محمد السماك، مرجع سابق

9. لويس هيل فاند، نيلسون مانديلا، ترجمة ندى احمد قاسم، مراجعة انجي بنداري، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر 2013م.
10. محمد ابراهيم المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات، ط1، دار الاحمدى، مصر، 2007م.
11. محمد السماك، عودة الاباتيد الى جنوب افريقيا، المستقبل، عدد3641، 2010م.
12. محمد بو زينة، أحداث العالم في القرن العشرين (1960-1969)، مكتبة الاسكندرية، 2001م.
13. محمد علي الفوزي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ط1، دار النهضة، العربية بيروت، لبنان، 2006م.
14. محمد علي فرحات، سلام الى الاصدقاء والى السجناء، منظمة اليونسكو لبنان، 2007م.
15. محمد كامل عمرو، مساهمة جنوب افريقيا في مكافحة العنصرية والتميز واشكال التعصب الأخرى، ندوة قدمة للاحتفال بمئوية المؤتمر الوطني، نيويورك، 22 سبتمبر 2011م.
16. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق وموضوعات، ج7، مؤسسة هانينا للنشر، لبنان، 1996م.
17. مفيد شهاب، الاباتيد والعنصرية في جنوب افريقيا، مجلة السياسة الدولية، ع32، ابريل 1972م.
18. مها عبداللطيف، المجتمع والتحول السياسي في جنوب أفريقيا حتى عام1999م، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العراق 1999م.
19. نلسون مانديلا، رحلتي الطويلة من أجل الحرية، ترجمة عاشور الشامس، جمعية نشر اللغة العربية، 1998م.
20. هشام خضر، والد مانديلا، نيلسون مانديلا، مركز الشرق للنشر، ط2، 2013م.
21. وليد محمود عبد الناصر، مانديلا وجنوب افريقيا، دار المستقبل العربي، مصر، 1996م.
22. Claude Gohin: nelson Mandela discourse Dinvestiture et petit précis D history: edition. liber universal” 2013.
- Samuel Willard Crompton nelson Mandela Ending A partied in south Africa Chelsea house state of America 2007.

صورة لنيلسون مانديلا



Samuel Willard Crompton : south Africa Estate of Apartheid Chelsea house : state of America :1997: p44 /1

الخطاب الحجاجي في وثائق المراسلات السنارية 1504-1821م

(دراسة تطبيقية لعينة مختلفة من المراسلات)

د. لمياء دفع الله (*)

Abstract:

A study of the correspondence available in documents from Sennar .(a selected sample) The study of such correspondence is important as it revealed the level of culture of the writer and may be the state as a whole. It also reveal the extent of foreign contacts, and this can be done by collecting samples of correspondence from outside especially the Islamic world. A study of this correspondence should be a collective effort of specialists in various topics: law, geography, literature and anthropology as a message usually includes several elements. The paper gives a definition "the message" in language, in the Quran, its historical implication and depth, the aim of the writer and his style of writing.

يعتمد التاريخ على الوثيقة (الرسمية) باعتبارها مصدراً أساسياً ومهماً يساعد الباحث على الوصول إلى الحقيقة... فالوثيقة بالإضافة لكونها تمثل الأثر المادي الملموس للأفعال الانسانية فهي تعد ايضاً تجسيداً حقيقياً للتعبير عن الأفعال التي سبق أن خلفت الاحداث والوقائع، كما أنها تمثل أهم سمات الدولة المدنية وتعكس مستوى التحضر والمستوى التعليمي السائد فيها. وتختلف الاساليب الخطابية التي تكتب بها المراسلات، وتهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على احد تلك الاساليب وتعني الورقة بتتبع الحجة في المراسلات السنارية (المتوفرة) من (وثائق المراسلات). وانطلاقاً من الفرضية الأساسية وهي أن المراسلات المتمثلة في الوثائق لا بد أن تؤثر وتتأثر بأنماط المكاتبات السائدة في الفترة السابقة والمعاصرة لموضوع الورقة ، وسلطنة سنار لا بد لها أن تتأثر بما ساد في العالم الاسلامي انذاك باعتبار أن التأثير مداً للثقافة الاسلامية وبفعل عوامل أخرى لا بد من أن تؤثر في غيرها.

وحتى يتضح نوع الخطاب الحجاجي المقصود تطرح الورقة اسئلتها في الآتي: ما المقصود بالخطاب الحجاجي وإلى أي علم ينتهي؟ ما هي الظروف السياسية والتاريخية التي عاشتها سلطنة سنار وأثرت في نوع الخطاب؟ هل ادرك كتاب مراسلات سنار ذات الخطاب الحجاجي ام أن مكاتباتهم كانت تقليداً لما كان سائداً انذاك؟ بماذا تميز نمط المراسلات والوثائق المكتوبة في تلك الفترة؟ ما البنيات الحجاجية التي شكلت هذه المراسلات والوثائق؟ وهل توفرت كل الآليات والتقنيات الحجاجية في الوثائق والمراسلات السنارية وهل حققت غرضها؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات قامت الورقة بدراسة أسس نظرية الخطاب الحجاجي ثم إسقاط تلك النظرية على العينة المتوفرة من وثائق مراسلات سلطنة سنار، للتعرف على واقع لغة خطاب

(*) باحثة في التاريخ

المراسلات، لذا كان لا بد من رصد خطوات كتابتها ودراسة مراسلات الدوله السنارية من حيث الآليات والأنماط والإستراتيجية والإستعانة بعينة أخرى من المراسلات بهدف الإستفادة منها والإستهداء بها ومقارنتها لإدراك مدى التأثير بإسلوب المراسلات التي كانت سائدة، وللكشف عن مدى تعمقه في المراسلات السنارية ومقارنته مع ما كان سائد في العهود المختلفة (من حُكم الدولة الاسلامية بحدود مركزيتها).

وتعد الورقة بمثابة دعوة للتكامل بين العلوم لدراسة الوثائق والمكتابات وفتحاً لأفاق أوسع للتعمق في دراسة الوثائق السنارية وهي دراسة ليست حكراً على تخصص منفرد وإنما هي دراسة متداخلة مع العلوم الأخرى ومن بين تلك العلوم تعتمد الورقة على علم البلاغه، علم، القانون، علم المنطق، في التحليل ورصد أركان الوثيقة.

عليه فإن الورقة تتبع المنهج الوصفي التحليلي لرصد ما جاء في تلك المكتابات والرسائل وإسقاط نظرية الججاج عليها (من أسس وأنماط وآليات حجاجية) ثم النظر في نوع الإستراتيجية الحجاجية، مرتكزه على المنهج التاريخي وكذلك المنهج المقارن للمقارنة بين العينة المتطرق لها، وبين ما كان سائداً في العالم الإسلامي من مراسلات أو خطابات شفوية، إذ أن النظر إلى النمط السائد يوضح جوانب الشبه والاختلاف، ويعد خطوة أولى لدراسة عملية التأثير والتاثر بالأخر.

تنقسم الورقة إلى الأقسام الرئيسة التالية:

القسم الأول: التأسيس النظري لمفهوم الججاج

1/ مفهوم الججاج لغة واصطلاحاً.

2/ الججاج في القرآن الكريم

3/ تعريف الججاج

4/ العمق التاريخي للججاج

5/ أنواع الججاج

6/ أسس الججاج

7/ آليات وأنماط الججاج

8/ إستراتيجية الخطاب الججاعي

القسم الثاني: نماذج تطبيقية للمراسلات السنارية

1/ شكل المراسلات السنارية

2/ دراسته الججاج في المراسلات السنارية

3/ عناصر الججاج لدى النماذج التطبيقية

4/ مقارنة المراسلات السنارية ببعض النماذج السابقة او المعاصرة لها محلياً وعالمياً

القسم الثالث: معايير تحقق وتوافر الججاج في الوثائق السنارية

1/ معايير خاصة بالمراسلات موطن المقارنه

أ- التأثير

ب- التأثير

2/معايير خاصة بالمنهج المتبع في الدراسة

ثانياً: التحديات التي واجهت لغة الخطاب السناري

خاتمة: أهم النتائج والتوصيات

القسم الاول : دراسة الخطاب الحجاجي (في المراسلات)

الدواعي ، المبررات

يقع العبء الأكبر في عملية قراءة الأحداث التاريخية وتحليلها على الوثائق باعتبارها أصدق الشهود على الفترة الزمنية التي يراد دراستها، كما أنها تشير لما قبلها ولما بعدها من أحداث. والمتعارف عليه في دراسة الوثائق هو القيام بعملية عرض وتعليق على الوثيقة. وتخضع الوثيقة لبعض التحليل. ونوع الوثائق المعنية هنا هي وثائق المراسلات والمكاتبات، إلا أن هنالك عمقاً لا يرد ذكره كثيراً في دراسة تلك المراسلات هو نوع الخطاب الذي ساد فيها (باستثناء حجج الأرض التي تأخذ حججاً ذا عمق قانوني). ومن أهم تلك الخطابات، الخطاب الحجاجي لأن إبراز الملفوظ الحجاجي له إشارة واضحة في ثنايا الكلام، وهي توضح توجه أسلوب كاتب الرسالة والذي دائماً ما ينحى المنحى السلمي كنوع من التحوط منعاً من الدخول في أي نزاع، لذلك يكون التعامل مع البنية الحجاجية بتوخى مقاصد عدة، منها الرغبة في التأثير والتوجيه والاقناع، لأن المحاجج يحاول التأثير على المتلقي إما لإبعاده عن الأطروحة النقيض وإما لتغيير رأيه وموافقة المحاج في فكرته.

والحجاج قد يكون دلالة أو إشارة مادية لها صدى ووقع كبير في نفس الطرف الآخر يعقبها حديث كما كان في حملة غزو السودان من قبل محمد علي بقيادة ابنه اسماعيل فقد اتخذت الحملة حججاً معنوياً ذا دلالة كبيرة كما سيأتي الإشارة إليه.

الخطاب الحجاجي لغة واصطلاحاً

حُجَّة: (اسم) الجمع: حُجَجٌ، وحِجَاجٌ. والحُجَّة: الدليل والبُرهان والحُجَّة البرهان وقيل ما دفع به الخصم وهي مرادفة لكلمة برهان، والحجاج لا بد من أن يكون فيه بيان والبيِّن والبين بمعنى:

الواضح(1). حُجَّة ملكيَّة: صكُّ البَيْع، سندٌ يُثبِت به حقُّ انتقالِ الملكيَّة (2)

والحجاج لغة: أن تتميز لغة النص بلغة تقريرية، موضوعية، تعبر عن الأفكار بوضوح ومباشرة أي أنها تحمل صفة البيان.

(1) ابن منظور: لسان العرب : ماده (حجج) ، ج 2 ص 779

(2) (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار): المعجم الوسيط المؤلف : مجمع اللغة

العربية،، القاهرة(ب،ي) الناشر : دار الدعوة ج 1 ص 157

الحجاج في القرآن

جاء مفهوم الحجاج في القرآن بالمعنى اللغوي والذي مفاده {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ} (1) وفي قوله تعالى {قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ} (2) وجاء في قوله تعالى: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ } (3) أن إستراتيجية الاقناع الحجاج وأضحى في القرآن الكريم وأقوال رسول الله لأن نشر الرسالة المحمدية وسط قوم كفار يتطلب حججاً قوياً لإقناعهم باعتناق الدين الجديد، إذ نجد الآيات القرآنية متضمنة لوسائل الحجاجية القوية، فالرسول موجهون للناس كافة على امتداد الزمان، والمكان وهذا يدل على أن تعلم المناظرة مما يحتاج إليه المسلم، وفي ذلك يؤكد ابن خلدون على ضرورة استعمال الحجاج بوصفه آلية للاقناع، خاصة في زمن كثرت فيه المناظرات التي أساسها الجدل معتبراً أن معرفة أدب المناظرة التي تجري بين المذاهب الفقهية وغيرها أمر مهم ولذلك قيل فيه إن المعرفة بالوقائع من الحدود والأدب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه سواء كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره فالمناظرة وتعلمها من الضرورة بمكان (4).

تعريف الخطاب الحجاجي

النص الحجاجي بناء لغوي يختلف عن غيره من النصوص لكونه يبني بناءً تفاعلياً مدعوماً بأدوات ووسائل توظف لغرض الإقناع والتأثير، والحجاج وسيلة من وسائل الإقناع والتعبير عن الرأي، (تفنيد) الرأي المخالف و التي تعتمد على مقابلة الرأي بالرأي ومقارعة الحجة بالحجة (5) وهي نوع من الجدل والتي هي أحسن بين فريقين (طرفين) وصولاً للحق والصواب، والحجاج تبرير يتميز بالموضوعية والانفعال تبعاً للتأثير الذي يرغب الخطيب في إحداثه. أما في الإنجليزية فيشير لفظ (Argue) إلى وجود اختلاف بين طرفين ومحاولة كل منهما إقناع الآخر بوجهة نظره بتقديم الأسباب والعلل (Reasons) التي تكون الحجة (Argument) مع أو ضد فكرة أو رأي أو سلوك ما . ومن خلال هذه التحديدات المعجمية نجد لفظ الحجاج أو المحاججة متضمناً لدلالة ومعنى مستمدتين من طبيعة سياقة أو شرطه التخاطبي المتمثل في " ألتخصام ، التنازع ، الجدل ، والغلبة " اي بمعناها الفكري والتواصلي. (6)

(1) سورة البقره ، الايه (258) ،

(2) سورة البقره ، الايه (139)

(3) سورة البقره ، الايه (76)

(4) ابن خلدون : المقدمة ، دار الكتب العلميه ، بيروت لبنان ، 1993 ، ص362

(5) <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=969>

(6) هاجر مدقن: آليات الخطاب الحجاجي (بين نظريه البيان ونظريه البرهان) (الأثر) مجلة الأدب واللغات _ جامعة

قاصدي مرباح _ الجزائر _ العدد الخامس _ مارس 2006م ص190

العمق التاريخي للحجاج

تعود دراسة النص الحجّاجي إلى أزمنة خلت فقد استخدم أسلوبه في المناظرات ابتداءً من مؤلفات أرسطو، وسقراط ولاسيما في الخطابة، ثم ماثورات العرب عن أصول الخطابة ومميزات الخطيب من الارث الفكري الضخم الذي احاط بكل مايمكن أن يطرا على هذه النصوص من خلال تطبيقات كبار المفكرين والفلاسفة والفقهاء عن مختلف النصوص (1) وافل نجمه قبل الإسلام إلا أنه جاء بقوة مع مجئ الرسالة على سيدنا محمد ﷺ واستخدم إستخداماً صحيحاً و صار توجيه الحجّة من أسس توجيهيات الاسلام وهي أحد أسس حكم الدولة الاسلامية . ويتضح ذلك فيما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (لو يُعطى الناس بدعواهم ، لادّعى رجالٌ أموال قوم ودماءهم ، لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر)(2). وتتمثل فيما أوصى به عمر بن الخطاب عامله ابو موسى الأشعري وقال له البينة على من ادعى واليمين على من انكر. إذاً تقدم الحجّة على إدعاء حق وهذا الحق ربما كان صاحبه محقاً او كاذباً فيه، أي هناك طرفا نزاع، وهذا الأسلوب لبرهان الحجّة ضروري. ومن هنا وحتى تحقق الحجّة غرضها لا بد أن تكون لها اركان وأسس.

وتختلف انواع الحجج وتنفق في سبب وجودها. أما أنواعها فهي: حُجة تملك الأرض، وحُجة مراسلات، وحُجة نزاع ، وحُجة حرب وحجة أمان . وباختلاف تلك الأنواع للحجج تختلف أيضاً الأركان التي تبنى عليها كل نوع حسب متطلبات الموضوع . أما مفهوم الحجج المتداول فيعرفه (ميشال مايبرهو) بأنه جهد اقناعي (افحامى). كما يعتبر البعد الحجّاجي بعداً جوهرياً في اللغة لكون كل خطاب يسعى إلى إقناع الطرف الآخر، ولهذا اختار المرسل أدواته اللغوية وآلياته الحجّاجية مما يجعل الحجج في شكله النهائي هو ترجيح من بين خيارات بواسطة أسلوب هو في ذاته عدول عن امكانية لغوية أخرى يتوقع أنها أكثر نجاعة في مقام معين) (3)

أنواع الحجج :

يتنوع الحجج ويعود تنوعها لتنوع مجالات استخداماتها وتباين مرجعياتها. وتستخدم الورقة الأنواع التي تخدم غرضها من ماورد من تنوع المواضيع التي يخوض فيها وبطبيعة الطرف المقابل الذي يريد إقناعه.

ومن أهم الحجج هي:

1- الحجّة المنطقية: وهي الحجّة التي تبني على أساس الربط بين السبب و النتيجة، أو على أساس القياس فيتم فيها الربط بين المقدمات والنتائج، ويعوّل في هذه الحجّة على العقل والمنطق في الإقناع.

(1) <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=969>

(2) حديث حسن رواه البيهقي وغيره وفي غير الصحيحين

(3) هاجر مدقن: المرجع السابق ، ص 190

2- حجة الشاهد القولي: وهي الحجج التي عادة ما تكون منتقاة من نصوص معترف بأهميتها بل أن قوة النص في هذه الحجة هي التي تحدد قوة الحجة. وأمثلة النصوص في هذه الحجة مثلا: النص القرآني - السنة - أقوال الصحابة والتابعين - أقوال الحكماء والعقلاء وقد يطلق على هذه الحجة أيضا مصطلح حجة السلطة إذا كانت الحجة تمثل سلطة إجماع الفقهاء أو الأئمة أو العلماء. -الحجة الواقعية: وهي الحجة التي تكون استعراضاً لمجموعة من العلاقات أو الأعمال التي تميز واقعاً اجتماعياً أو حضارياً أو تاريخياً أو دينياً أو سياسياً ما . وقد يعتمد المحاج في إيراد هذه الحجج على نمط السرد أو الوصف كأن يروي أحداثاً ما أو يرسم ملامح صورة معينة. -حجة المثل: وهي الحجة التي تقوم على التمثيل بمثل مسرود عادة ما يكون استطراداً، أو تقوم على ذكر مثل سائر من أمثال العرب المعروفة والشائعة.

وظائف الحجج :

يمكن إجمال هذه الوظائف في ثلاث وظائف رئيسية:

1- الإقناع: أي حمل المتقبل على تبني الأطروحة المدعومة ويكون ذلك باعتماد حجج عقلية ومنطقية وواقعية.

2- حمل المتقبل على تصديق الأطروحة المدعومة: وذلك بمخاطبة الرغبات والعواطف فيه (إذ أن اللغة تنهض بوظيفة تأثيرية) وتسمي هذه الوظيفة وظيفته نفسية.

- الدحض: ويتمثل في نقض أطروحة الخصم عبر الكشف عن عيوبها وإثبات عدم صحتها بحجج مختلفة.

تشارك هذه الوظائف في كونها تمثل دعوة إلى تغيير موقفاً أو رأياً أو إنجاز عملاً ما .

- شروط نجاحها:

-انتقاء الحجج حسب ملاءمتها للأطروحة، وحسب الوظيفة التي ينهض بها الحجج، وحسب تلاؤمها مع المقام

(حالة المتقبل) بمعني العلاقة بين (الطرفين) المتقبل والمخاطب.

-انتقاء الأساليب والصيغ التعبيرية التي تسهم في تقوية الحجة، وما يظهر من عبارات تتدخل في

تحديد العلاقة بين الطرفين، والسعي إلى إحكام الترابط بين وحدات النص الحجج

دوافع الخطاب الحجج: هو الإقناع لذلك لا بد من الوعي باليات من شأنها تحريك المعنيين بالكلام

صوب الفعل وتغيره بما ينسجم مع المقام، (وتتصل مقاصد النص وطموح الخطيب (الكاتب) بوصفه

حاملاً لرؤية معينة يسعى إلى إرسالها أو جعلها داحضة في مواجهة حجج أخرى مناوئة(1).

(1) محمد سالم ولد محمد الاسيف : مفهوم الحجج (بيرلمان وتطوره في البلاغه المعاصره) عالم الفكر ،يناير ومارس

1. الانماط الحجاجية (1)

وأهم أسسها :

أ- المقدمة.

ب- السرد (الحكي) وفيه تقدم الوقائع إلى القارئ أو المستمع تقديماً مركزاً واضحاً ومقبولاً.

ت- النهاية تضم ملخصاً موجزاً للبرهنة

وللحجاج طريقتان:

أ- الطريقة الظاهرية: يعرض المحاور شواهد من أقوال غيره من نقل وتضمنين وحكاية وشرح. الطريقة الباطنية ينشئ بها الكاتب نصه عبر نصوص سابقة مماثلة أو مباينة ويفتح بها آفاق نصوص أخرى مكملته أو مبدلة. (2)

الخصائص الحوارية للخطاب الحجاجي

تعد الحوارية من أهم مستويات تجلي البُعد التداولي للخطاب الحجاجي، وهي العلاقة التخاطبية بين المُخاطَب والمُخاطَب والتي تتغير فيها الإدعاءات في ظاهرتي:

أ- التشخيص: وهي خاصية تليفيزية تتميز بحدّة العلاقة التخاطبية مع الشريك أكان حقيقياً أو متخيلاً، فردياً أو جماعياً: أي هو تجريد ذات ثانية ينزلها المخاطب من نفسه منزلة المعترض على دعواه وهو نوعان صريح وضمني.

ب- المقام: يدل على الموقف التواصلية، وتلتقي فيه جميع العناصر الحجاجية من مقدرات برهانية وحقائق فعلية وافعال توافق الحال وهذا ما كان في مراسلات الدفاع(3).

استراتيجية بناء النص الحجاجي

تعد البرهنة منطلقاً استراتيجياً في بناء النص الحجاجي، وهي وان كانت لا تخلو من الذاتية فأنها توظف عمليات عقلية ينتقل بها الفكر من قضية إلى أخرى. وتتجلى في الاستقراء وهي عملية عقلية ينتقل فيها الفكر من التخصيص إلى التعميم، وإلى استنباط ما هو كلي القياس. وهو عملية ينتقل بها الفكر من التعميم إلى التخصيص أي إخراج الجزئي مما هو كلي لاستدلال الجدلي، وهو حركة فكرية تنتقل من الأطروحة إلى نقيضها ثم إلى نقيض النقيض.

الاستدلال السببي وهو حركة فكرية تقوم على ربط الأسباب بالمسببات. (4)

آليات الخطاب الحجاجي

للخطاب الحجاجي آليات يجب أن تتوافر حتى يتحقق غرضه:

(1) <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(*) نقول السلم الحجاجي لان هناك تدرج في عرض الحجج

(2) محمد سالم ولد محمد الامين : المرجع السابق، ص72

(3) هاجر مدقن: المرجع السابق، ص 191

(4) <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

- 1- المقدمة.
- 2- المناظرة: و هي كل خطاب استدلالي يقوم على المقابلة والتفاعل الموجه .
من شروطها العامة :
1- وجود متناظرين
2- وجود دعوى أو ادعاء
3- لا بد من عجز أحد المتناظرين أو غلبة اطروحة على اخري بناء على قوة السلم الحجاجي (اي التدرج في طرح الحجج). ويتبين من خلال هذه القواعد الشكلية للمناظرة وجود المفاهيم المرتبطة بالحجاج هي:
1. الادعاء : ويسمى عرض الدعوى.
2. المنع : وهو الاعتراض على الدعوى.
التدليل : ومن أهم شروطه صدق العرض والمعترض فيما يدعيانه.
ومن آليات الحجاج أيضاً:
• الأخبار: من الخبر وهو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب وهو لفظ يدل على علم في نفس المخبر.
• التفسير: يحتاج الموضوع الذي يطرح اشكالية أو قضية كما هو الشأن في المناظرة أو الخطبة في إنجازها إلى اساليب للتفسير لهم في توضيح أبعاده ودلالته وتجعل المتكلم قادرا على الشرح والتوضيح لخصمه، أو من يناظره لغرض الإقناع وأهم اساليبه التعريف، الوصف، المقارنة والسرد.
• الإقناع : تستخدم حجج وبراهين للدلالة على صحة الموقف الذي يدافع عنه المتناظرون والخطيب اعتماداً على أدلة ملموسة من الشواهد أو أدلة تعتمد على مبادئ منطقية. وللاقناع ضوابط بدونها لا يحصل التسليم بالرأي. (1)
القسم الثاني : نماذج تطبيقية للمراسلات السنارية
1- وصف وثائق المراسلات السنارية:
عند دراسته أي وثيقة، سواء كانت مرسلة، أو هي جزء من عمل إداري أو غير ذلك من أنواع الوثائق ، لا بد من عرض الشكل العام لها، والتعرف على لغة الكتابة، ومن ثم التعمق في المحتوى، وتكاد تتفق رؤية الورقة مع وصف محمد ابراهيم ابو سليم للوثائق السنارية.

(1) نفس المرجع .

أولاً: الشكل العام لوثائق المراسلات

ستقوم الورقة بعرض الشكل العام لوثائق المراسلات، وحسب المتوفر من وثائق بنصها الكامل هي وثائق حجج الارض. ورغم انها وثيقة تمليلية إلا أن الورقة تعدها رسالة لتوفر أسس الخطاب المرسل فيها من (مرسل ومرسل إليه).

وأول وثيقة مكتوبة في السودان كتبت في شكل معاهدة مع الدولة الاسلامية أتخذت شكل الرسالة وهي هدنة البيقظ (1) فقد اتخذت شكل المكتوب المرسل إذ توافرت فيها عناصر الرسالة وهي:

1- الركن الأول: من عبد الله بن ابي السرح .

2- لعظيم النوبة ولجميع أهل مملكته

3- الموضوع

4- تحديد موقع تنفيذ البنود

5- الكاتب

6- التاريخ(2)

تبدأ الوثيقة دائماً بالبسملة (باسمك يا كريم . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الحمد لله الذي بلغ الرسول ونحن آمنة بما يقول). وهناك من يضيف للبسملة (الحمد لوليه. والصلاة والسلام على نبيه). ويلى البسملة الختم ويعد من إمارات الإثبات الدالة على صحة الوثيقة ومفعولها القانوني. وهذا الإبتهال شبيه بالصفات التي يذكرها السلاطين في التعريف بأنفسهم، ولكن نص الإبتهال نفسه لا يرد في التعريف إلا نادراً.

ويلى الإبتهال إسم السلطان ومعه الالقاب مثل: (الواثق بالله العزيز الجبار) (المتوكل على الله). (الواثق بالملك الهادي) . وبعد ذلك تظهر صفة الوثيقة أو موضوعها (إن كانت لها صفة قانونية أو هي وثيقة اخبارية) وهنا يظهر الراسل والمرسل إليه. ويلى صفة الوثيقة ذكر المكان الذي تم فيه العمل الوثيقي الذي تصفه الوثيقة ولا يذكر المكان إلا في وثائق التمليك. ويلاحظ أن بعض الوثائق قد نصت على الأماكن التي حررت فيها الوثائق كقولهم مدينة سنار أو بندر قرى، في حين ان بعضها قد ذكرت بطريقة مهمة كقولهم بنواحي قرى أو الديار الفنجية أو لدى شيخ قري. وقد أسقطت بعض الوثائق اسم المكان الذي حررت فيه . ويبدو من هذا أن السلطان أو الوزير أو الشيخ كان ينص على المكان إذا كانت الكتابة قد تمت في مقر الدولة أو العاصمة التي يقيم فيها، أما إذا تمت في مكان آخر فإنهم يغفلون ذكره أو يشيرون إليه بإشارات عامة.

(1) لمياء دفع الله مصطفى: النظره الموضوعيه لهده البيقظ على الدوله النبويه ، ورقه قيد التحكيم

(2) مخطوطات 56/7/1. مخطوط يوضح علاقة عبد الله بن أبي السرح بالرسول صلى الله عليه وسلم (دار الوثائق

القومية) الخرطوم

ويُلي المكان ذكر وصفه. ويوصف المكان بالمحروسة المحمية سواء كان سنار أو قرى أو غيرهما. ويُلي ذلك الدعاء للمكان، ونص الدعاء في كل الوثائق نص واحد وهو (أجلها الله تعالى لدا متولمها). وهذا الدعاء يعتبر معبراً يعبر به الكاتب من ذكر المكان إلى التعريف بمحرر الوثيقة. وقد يسقط الدعاء في بعض الاحيان. ويُلي ذلك ذكر الشهود. ويمكننا أن نعتبر ذكر الشهود جزءاً من ملحقات العمل القانوني، لأن الشهود يشهدون على الفعل القانوني وتحريره، ولأن الفعل القانوني نفسه لا يتم الا بذكرهم. ويمكننا أيضاً أن نعتبر ذكرهم جزءاً من الأجزاء الختامية التي تعطي الوثيقة احدى المقومات التي تدل على صحتها، وبالتالي فإن وظيفة الشهود مشتركة بين ملحقات الفعل القانوني وبين الاجزاء الختامية. ولكن ما هو الدليل على أن هؤلاء الشهود قد شهدوا الواقعة فعلاً؟ ليس هناك دليل مادي صادر من الشهود أنفسهم وإنما الدليل هو كون الوثيقة نفسها صادرة من جهة رسمية. (1) وهذا الشكل لوصف الوثيقة يحتاج للمزيد من التحليل وهذا ماستتطرق له الورقه في دراستها.

ثانياً: اللغة

تطرق الورقة لمعرفة اللغة في الوثائق لأنها تحمل دلالة لمعرفة المستوى العلمي والمعرفي مع ملاحظة أن هذه الوثائق صادرة من جهة رسمية ولا بد ان يكون الكتاب من أعلى الدرجات العلمية. ما يلاحظ أن بداية الوثيقة تحمل استهلال بلغة عربية فصحي، الا ان بعض الوثائق وعند عرض الموضوع تستخدم اللغة الدارجة والمثل على ذلك: (اما بعد فيسلم عليهم الشيخ / محمد جزيل السلام ويقول لك سبب الجواب ليك / من جهت دار ناس الفقيه السيد الكريده / الفقيه السيد انت عارفه صاحبه وفي بطن بيته / ذا الحين قوم بنفسك وامنع الدليباب منها / وكان اخدو فيها فرد محلق اخده منهم ورده / لي سياده ولا تهاون بامرهم انا ما بلوم زولا). (2)

بنية الملفوظ الحجاجي في الوثائق السنارية

حاولت هذه الدراسة ابراز الوظيفة الحجاجية التي تحتويها الخطابات المختارة فكان الحجاج المتبع في التحليل هو حجاج لغوي بالدرجة الاولى، فرصدت بعض الظواهر اللغوية. ويختلف باختلاف المناسبة منها ما كان يعتمد المناظرة لاثبات حق او ضحد فكرة، ومنها ما كان قانوني لردع مدعي وثبات حق، ومنها ما كان ملفوظ ولكن كل الملفوظ الحجاجي يعتمد على نقطة مهمة وهي الاعتماد على عنصر اللغة بقصد التأثير في الطرف الاخر. وقبل الخوض في الخطاب الحجاجي هنا يكمن تساؤل: هل كل خطاب يجب ان يحمل الصفة الحجاجية؟ ليس بالضرورة ان يكون كل خطاب يحمل صفة الحجاج الا انه ربما حمل وصف يستند عليه لاحقاً لان يكون بنية حجاجية.

(1) محمد ابراهيم ابو سليم : الفونج والارض (وثائق تملك) شعبة ابحاث السودان بجامعة الخرطوم 1967م مطبعة التمدن بالخرطوم ، ص 18. 22

(2) محمد ابراهيم ابو سليم واسبولدنق، مرجع سابق، الوثيقة التاسعة عشر، ص 37

أولاً: حجاج عمارة دنقس

يظهر الخطاب الحجاجي في المراسلات التي كانت مابين الملك عمارة دنقس والسلطان سليم الذي كان قد دخل الحبشة بقصد الزحف منها على سنار، فخطب ملكها يدعوه الى الطاعة فاجابه عمارة دنقس بالاتي: (إني لا أعلم ما الذي يحملك على حربي وامتلاك بلادي فإن كان لأجل تأييد دين الاسلام فأني انا واهل مملكتي عرب مسلمون ندين بدين رسول الله ، وإن كان لغرض مآدي فاعلم أن أكثر اهل مملكتي عرب بادية وقد هاجروا إلى هذه البلاد في طلب الرزق ولاشئ عندهم تجمع منه جزية سنوية)(1) هذه الرسالة لم يصل نصها كاملاً، ولا يعرف كيف كانت مقدمتها، وتفصيل الموضوع حتى تسقط كل الأسس الحجاجية عليها ومن ثم قياس مدى تحقق الخطاب الحجاجي عليه .

كل ما وجد في بداية هذه الرسالة هو استفهام استنكاري (اني لا اعلم ما الذي يحملك على حربي وامتلاك بلادي) وهذا الاستفهام الاستنكاري يختلف في أهم جزء من انماط الحجاج، وقد اختزل عمارة دنقس كل مايرد في تلك الانماط من تقديم للوقائع تقديماً مركزاً واضحاً ومقبولاً، على اعتبار أن تلك الوقائع معروفة للطرفين الراسل والمرسل إليه.

ثم اتجه عمارة دنقس في خطابه لإستقراء واستنباط اسباب غزو السلطان سليم لسنار كواحدة من استراتيجيات النص الحجاجي، وتقديم الدفوع ضد ماذهب اليه من اسباب مستنبطة، ووضع الخيارات التي توقعها، وقدم تنفيذ لكل سبب استقراءه من خلال التوقع. ويظهر ذلك في قوله: (فإن كان لأجل تأييد دين الاسلام) هذا احد الاسباب المحتملة . ثم الحقه بتقديم الحجة (فأني انا واهل مملكتي عرب مسلمون ندين بدين رسول الله). الاحتمال الثاني (وإن كان لغرض مآدي) ايضاً الحقه بتقديم الحجة (فاعلم أن أكثر أهل مملكتي عرب بادية وقد هاجروا إلى هذه البلاد في طلب الرزق ولاشئ عندهم تجمع منه جزية سنوية). فان الدفوع التي قدمها عمارة دنقس حملت كل الصدق ، وقدم حقائق عن وجود العنصر العربي في دولته . فان قدوم العرب إلى سنار يؤكد أكثر من مصدر تاريخي، فان العرب تكاثروا إلى بر السودان لاجل تتبع الخصب ، واغلبهم من حمير وربيعة وبنو عامر وقحطان وكنانة وجهينة وبنو يشكير وبنو كاهل وبنو ذبيان وبنو عبس (2) . كما أن ابن خلدون قد تطرق لذلك الامر بقوله (ثم انتشر احياء العرب من جهينة في بلاد النوبة واستوطنوها وملأوها عيباً وفساداً وذهب ملوك النوبة لمدافعتهم (أي مدافعة العرب) ، فعجزوا وصاروا إلى مصانعتهم بالصهر فافترق ملكهم وصار لبعض جهينة من أمهاتهم لأن أمهاتهم من بنات ملوك النوبة على عادة الاعاجم في تمليك الاخت وابن الاخت فتمزق ملكهم واستولى اعراب جهينة على بلادهم) . (3)

(1) نعوم شقير: جغرافية وتاريخ السودان ، (تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه) ، دار عزة للنشر والتوزيع _ الخرطوم _ السودان ، ص388

(2) م مخطوطات 1795/107/1 مخطوطه كاتب الشونة . (نسخة اركل احضرها بروفيسر أ وفاهي). (دار الوثائق القومية الخرطوم، ص 4

(3) ابن خلدون _ تاريخ ابن خلدون " العبر" دار الفكر، بيروت الثانية، 1408 هـ - 1988 م

ويقرأ من حجج عماره دنقس الاتي :

- 1- ان هذا المكتوب لم يكن خطاب مقصوداً لذاته أو مباشر وإنما كان رداً على مكتوب بعثه السلطان سليم لعمارة دنقس .
 - 2- راعى عمارة دنقس شخصية المخاطب (سلطان بلاد المسلمين).
 - 3- قدم عمارة دنقس -الحجة المنطقية : وهي الحجة التي تبني على أساس الرّبط بين الاسباب والنتائج أو على أساس القياس ، ويعوّل في هذه الحجة على العقل والمنطق في الإقناع .
- ويمكن القول أن عمارة دنقس قد راعى كل الاسس التي يجب أن تكون في الخطاب الحجاجي رغم أن الرد الوارد في الخطاب غير مكتمل الا أن عمارة دنقس لم يشير إلى استخدام قوة وانما اشار إلى الاسباب ونتائجها فدفع بتفنيد الاسباب اتقاء شر النتائج وهو الغزو. كما استطاع انتقاء الحجج حسب ملائمتها للأطروحة وحسب الوظيفة التي ينهض بها الحجاج و حسب تلاؤمها مع المقام وكان صاحب المقام هنا سلطان الدولة العثمانية .

إذاً الدفع التي قدمها عمارة دنقس للسلطان سليم بنيت على عدة أسس هي كالآتي:

- 1- أن البلاد المستهدفة (سنار) دولة اسلامية
 - 2- انهم عرب
 - 3- السبب المادي ان بلاده فقيرة وان هؤلاء العرب مهاجرون لطلب الرزق .
- ولم يكتفي عمارة دنقس بأن جاء بكل تلك الحجج اللفظية وإنما دعم ذلك القول ببرهان عملي ودليل مادي بأن أرسل كتاب انساب قبائل العرب والذي جمعه له الامام السمرقندي(1) ويقال وهنا اسئلة تطرح هل هذا الحجاج الذي جاء في خطاب ورسالة السلطان عمارة دنقس اقنع السلطان سليم وهل هذه الدفع المقدمة كافية لرده؟؟؟
- وتاتي الاجابة من اشارتين :
- الاولى: انه قفل راجعاً وقد كان مستعداً للحرب
- الثانية: يقال انه اعجب بالكتابين في اشارة لمكتوب عمارة دنقس. وربما كان سبب الاعجاب الدفع التي قدمها عمارة دنقس فربما شابه شئ من الطمانينة على حدود دولته مع سواكن غرباً ومع مصر جنوباً، اما الكتاب الاخر هو انساب العرب ربما كان تأكيد على صحة صدق المعلومة التي اوردها عمارة دنقس).

ثانياً: حجج محمد ود عدلان

بنية الملفوظ الحجاجي لرد محمد ود عدلان على اسماعيل بن محمد علي باشا عند غزو السودان. وقد سار اسماعيل باشا بجيوشه واخضع عدد من المناطق. وجه محمد ود عدلان وزير السلطان بادي خطاب الى الجيش الغازي مخاطباً فيه اسماعيل باشا قائد الحملة قائلاً له (لا

(1) نعوم شقير: جغرافية وتاريخ السودان ، (تحقيق فدوى محمد ابراهيم ابو سليم) مرجع سابق، ص200

يقرنك انتصارك على الجعليين والشايقية فنحن الملوك وهم الرعية اما بلغك أن سنار محروسة محمية بخيول جرد ادهمية وقواطع هندية ورجال صابرين على الموت بكرة وعشية⁽¹⁾ كما هو الحال في خطاب عمارة دنقس كان المكتوب ناقص ولم يعرف بدايته إلا أن الراجح انه قد بدأ بالبسملة لانه قد ورد في مخطوط مورد الظمان مؤلفه محمد ود عدلان وهو احد المؤلفات السنارية والذي يذهب فيه إلى أن (كل أمر لا يبدأ فيه بسم الله فهو اقطع وفي رواية ابتر وفي رواية اجذب وكلها بمعنى ناقص اي عايب)⁽²⁾

ويُجهل الطريقة التي خطاب بها محمد ود عدلان اسماعيل باشا وبأي لقب خاطبه، الا أن ما وجد في الخطاب يدل على أن اسلوب الخطاب جاء شديد اللهجة في واحدة من مقاطعه (لا يغرنك انتصارك على الشايقية والجعليين فنحن الملوك وهم الرعية). يحمل الخطاب صفات معنية لذاتها للتأثير على افكار المتلقي ومن ثم الخروج بنتيجة التأثير عليه بترك ما يدور بخاطره. فقد أشار لاسماعيل بصفة الغرور ولاهل المناطق المخضعة بأنهم رعايا وان ود عدلان من زمرة الملوك. فقد استعمل محمد ود عدلان الاسلوب الحجاجي التوجيهي من ضرورة مراجعة نفسه، وان لا يغتر بفرحة بلانتصار على الشايقية والجعليين. واستعمل دليل قطعي على ذلك بان اوضح نحن الملوك وهم الرعية. اذن لا يجب على الغازي الاستهانة بتقدمه لانه لا توجد مقارنة في امر السيادة والخضوع ودرجة المقاومة ما بين الرعية والملوك.

ثم قدم محمد ود عدلان حجة استخدام القوة بناء على اساس بُنيت على خلفية معرفية لمكونات الجيش الفونجاوي المؤسس من (الخيالة ذووا الاسلحة الثقيلة وهي عبارة عن قميص من الحديد وخوذة من النحاس ورمح وسيف عريض (هو القاطع الهندي) ودرع بيضاوي الشكل. وكان معظم هؤلاء الجنود من السود (رجال صابرين على الموت بكرة وعشية) وكانوا يمتطون صهوات جياذ سوداء (خيول جرد ادهمية) اشتهرت بأصالتها وقوة احتمالها (3). هذه الصورة الذهنية عند محمد ود عدلان هدف إلى أن يعكسها ويوجهها في كلمات إلى اسماعيل باشا (المتلقي). ويهدف بخطابه الى تخويف المتلقي والتأثير فيه وإقناعه بافكاره ومواقفه. وقد تنوع سلم الخطاب والملاحح الحجاجية في بنية الملفوظ. فقد وظف محمد ود عدلان كل مالمديه لتحقيق هدفه بشتى الوسائل من آليات لغوية ودلالات لفظية تحمل اشارات تؤدي غرضه، كما ساق عدد من الادلة التي تؤدي غرضها باسلوب حجاجي يحمل معنيين (الأسلوب التخويفي وفي ذات الوقت التحدي) والمراد هدف واحد هو رد الغازي عن دياره. والالفاظ المستخدمة في النص تشكل الخلفية الثقافية المشتركة من الخطيب (محمد ود عدلان)، واسماعيل باشا (المتلقي)

(1) نعوم شقير: جغرافية وتاريخ السودان، (تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه)، دار عزة للنشر والتوزيع _ الخرطوم

_ السودان ، ص388

(2) مخطوطات 1435/87/1 شرح مورد الظمان لمحمد ود عدلان (دار الوثائق القومية. الخرطوم) ص2

(3) نعوم شقير: جغرافية وتاريخ السودان ، (تحقيق محمد ابراهيم ابو سليم) ص106

على اعتبار أن الرجلين على علم بالمجال الحربي ويدركان ما أورده محمد ود عدلان من وصف لجيشه،
إذاً استحضار تلك الالفاظ والمسميات لها تأثيرها الخاص في المتلقي.
أشار محمد ود عدلان للمناطق الواردة في خطابه باسماء قبائلها (الشايقية، الجعليين) ولم يشر اليها
بمسمياتها (كورتية) و(المتمة). وعلى ما يبدو من هذه الإشارة أن محمد ود عدلان كان على درجة من
الثقافة الإسلامية لأن الرسول ﷺ كان قد حذر من ذكر البلدة أو الديار التي ينتهي اليها وانما يذكر
القبيلة والنسب.

لم يعدم اسماعيل باشا ايضاً خطة الحجاج والبرهنة والاستدلال لانه وكما وردت الاشارة اليه في
بداية الورقة ان الحجاج يمكن أن يكون دلالي غير ملفوظ ويحمل اشارة برهانية غير منطوقة وانما
يكون حجاج معنوي وهو ما كان في قدوم حملة غزو لسودان من قبل اسماعيل باشا. فقد كان في
معية الحملة عدد من العلماء هم (القاضي محمد الاسيوطي والسيد أحمد البقلي مفتي السادة
الشافعية والسيد أحمد السلاوي مفتي السادة المالكية) (1) ووجود العلماء في صف أحد الجيشين
لابد أن يؤثر في نتيجة المواقف للطرفين حتى ولو لم يفتي اولئك الشيوخ فان وجودهم في صف القائد
الغازي يعتبر اقرار ضممي بشرعية الغزو.

ثالثاً: حجاج الارض (التملك)

تظهر وثائق التملك بصورة مكتملة بناءً وتحريراً ، وتاخذ نفس الطابع العربي الاسلامي الذي تأخذه
الوثيقة في بلاد العالم العربي الاخرى . وهذا يعني أن كتابها كانوا على دراية تامة باصول كتابة الوثائق
وشروطها . وهذا يدعونا الى ان نسأل من اين لكتاب الفونج والفور بهذه الدراية وهذه المعرفة؟ (2)
بالرغم من هذا الاستفهام الذي طرحه محمد ابراهيم ابو سليم الا ان هناك خلفية للتعامل ما بين بلاد
الاسلام وحكام بلاد النوبة مع الحكام العرب طيلة سبع قرون، وكانوا يؤدون (جزية هدنة) البقط،
وعند التسليم لابد من ان تكون هناك إجراءات ديوانية توضح الاتي:

- عدد الزنوج المرحلون للدولة الاسلامية
 - من الذي يقوم بعملية التسليم هل هو وزير، أم أنه احد افراد البلاط، أو موظف في الدوله؟
 - لمن يسلم هذا العدد؟
 - كيف يستلم النوبة مانصت عليه شروط الهدنة من حبوب لبلاد النوبة؟
 - هل هناك مكاتبات عند التسليم والتسلم؟
- رغم ان المعلومات عن هذه التساؤلات غير متوفرة إجابتها الا ان فرضياتها تشير إلى أن هناك تعامل
رسمي في أمر التسليم والتسلم.

(1) مخطوطات 1795/107/1 كاتب الشونه (نسخة اركل)، ص478 دار الوثائق القومية الخرطوم ونعوم شقير:

جغرافية وتاريخ السودان ، (تحقيق محمد ابراهيم ابو سليم) ص105

(2) محمد ابراهيم ابو سليم : الختم الديواني في السودان مرجع سابق ، ص36

كما يمكن أن نلمح بعض الأرهاصات التي تدل على النظام الديواني لم تكن معرفته صعبه تظهر تلك الأرهاصات في الآتي :

1- عند زيارة ملك النوبة للعراق في عهد الدولة العباسية أمر المعتصم بان يشتري داراً تكون لرسلمهم واجرى لهم في ديوان مصر سبعمائة دينار... الخ (1)

2- انشأ السلطان بيبرس من اجل ذلك ديوان خاص اسماه " ديوان النوبة " يشرف عليه صاحب بهاء الدين بن حنا الوزير (2)

مما سبق يوضح أن هناك تعامل مباشر مع النظم الديوانية فلا بد من أن تتأثر بالنظام الديواني الإسلامي .

ويمكن قراءة الخطاب الججاجي في وثائق سلطنة سنار في حَجَج الارض وهي اكثر الوثائق السنارية تداولاً منها ما سمي ب(وثائق الكدرو) ولا تبتعد الاركان التي تؤسس عليها قراءة الججاج في وثائق سنار عن تقسيم محمد ابراهيم ابو سليم(3) لوصف التوثيق عند الفونج في كتابه (الفونج والارض) كما سبقت الإشارة اليه. وتتخذ حُجة الارض الصادرة من السلطان بادي الدكين بن السلطان بادي عن اقطاع ارض عام : 1206 هـ (4) نموذجاً لاجراء القراءة عليها فقد جاءت اركان تلك الحُجة التمليكية كالآتي :

1- تعريف الوثيقة بنفسها.

عرف المكتوب بنفسه إذ جاء في اول الوثيقة (حُجة سلطانية ووثيقة مملوكية بمدينة سنار المحروسة المحمية أجلها الله تعالى) (5). وهذه اول خطوة في ججاج التمليك توضح انها صادرة من جهة رسمية وجهة الاصدار (الدولة. المملكة. المدينة).

2- الصفة الرسمية للحُجة

كما اوضح المكتوب حُجة المانح واطالت في وصفه إذ جاء فيها (اجلها الله لدى متوليها سلطان المسلمين(6) ، وخليفة رب العالمين ، القائم بامور الدنيا والدين ، المنتخب لصالح المسلمين ، وناصر

(1) ج. فانتيني: تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة (والسودان الحديث) الخرطوم 1978 م ص 353

(2) القلقشندي - صبح الاعشى دار الكتب العلمية، بيروت

(3) محمد ابراهيم ابو سليم : الفونج والارض مرجع سابق ، ص 27.24

(4) محمد ابراهيم ابو سليم : الفونج والارض ، سبق ذكره ، ص18 وما بعدها

(5) متنوعات / مخطوطات 15/3/1 وثيقة صادرة من السلطان بادي الدكين بن السلطان بادي عن اقطاع أرض : 1206 هـ

(6) جاءت كلمه السلطان اصطلاحاً لقب الذي يحكم في ولايته حكم الملك، ويكون رئيساً للامراء وله من العسكر مايزيد عن عشرة الف فارس، ويشترط فيه أن يخطب له له في ممالك متعدده لايق السير في عرضها عن ثلاث ايام، ولايزيد عن ثلاث شهور واول من حمل هذا اللقب من المسلمين : آل بويه ، في العصر العباسي ، وعنهم اخذه السامانيون والغزونيون والسلاجقه ثم الايوبيون والمماليك ثم العثمانيون فيما بعد . وعقب هذا الاتساع انتقل إلى

شريعة سيد المرسلين، وناشر لواء العزل والفضل على كافة العالمين، من اصلح الله به العباد، وانار به البلاد، أهل الكفر والمكر والعناد، وأهل الظلم والفساد، ورحمت الله سبحانه وتعالى (ل) الهادي السلطان ابن السلطان المظفر المعان بادي بن المرحوم دكين بن السلطان بادي نصره الله الرحمن الرحيم، بجاه القراءن العظيم، والنبي الكريم، أمين أمين أمين يارب العالمين).

3- توجيه المکتوب

وقد وجه المکتوب إلى (كل من حضرت هذه الوثيقة والناظر لما فيها من الحقيقة). إذاً في صفة توجيهه المکتوب ايضاً حملت حُجة اذ وجهت إلى الحضور ممن كان موجود. وهي ايضاً موجهة لكل شخص يراها بعينه سواء كان قد رآها مصادفة او من ابرزت له كدليل على من يدعي ملكيتها، وفي غير هذه الوثيقة يدعم مبرر كاتبه ججج الارض بقوله (مكر الانسان) (1) أي أنها كتبت خوفاً من مكر الانسان وإدعاء ملكيتها.

4- تعيين حُجة المنح

(فإن السلطان المحفوظ المبرور المؤيد المنصور السلطان بادي اعطى وامضا امضاء (2) تاماً للشيخ عوض الكريم ابي سن بن علي بن محمد الاديفم شيخ قبيلة الشكرية).

5- تعيين حُجة المكان الممنوح

حددت وثائق التمليك مكان وحدود المكان الممنوح من غير تحديد المساحة (أطيان مطرية وجرية). تحديد مكان المنحة مثل ما جاء في الحدود الاتية (بشرق بحر العاديك وشرق الرهد، وهي ارض واسعة حدودها من الصعيد عين اللوبقة، ومن الصباح بحر اتبره لغاية الشريف حسب الله، ومن الغرب السافل أطيان الشيخ الصالح على ابو دليق والشيخ الصالح حسن ولد حسونة، ومن الغرب الساحل الشرقي من بحر العاديك وبحر الرهد، ليعمر فيها قبيلة الشكرية وغيرهم ممن يختاره وينتفع باخذ خراجها منها ويخرج من داخل تلك الحدود).

إلا أن هناك بعض المنح يمكن أن يحدد الباحث مساحتها إن إستطاع معرفة ما جاء في الوثيقة من مقاييس مثل الدار التي منحها الشيخ محمد الأمين (صدقة جارية إلى الفقيه محمد بن الفقه السيد دوليب

الهند فتقلب به امراء الدولة الاسلاميه هناك، ثم انتقل به رؤساء الممالك والامارات الافريقيه. (انظر مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والالقباب التاريخيه، مؤسسه الرساله للنشر بيروت. لبنان. 1993 م ص 256)

(1) متنوعات / مخطوطات 15/3/1 وثيقة صادرة من السلطان بادي الدكين بن السلطان بادي عن اقطاع أرض: 1206هـ.

(2) الامضاء المراد هنا هو الاقرار والموافقة على ماجاء فيها.

وتلك الصدقة ثلاثين عود في مرن الضناقلة وذراعها ابو ثمانية اذرع (1) . ويمكن أن تحدد مساحة الارض عندما ندرك اي نوع من انواع الازرع (2)

6- شروط حُجة المنح

ويختلف المنح في شروطه إذ تكون بعض المنح مشروطة بنوع المنح. والمثال على ذلك الوثيقة موضع الدراسة كما جاء فيها :

(أن ينتفع بأخذ خراجها منها.....).ثم اشارت الوثيقة إلى (وظني العبدلاب فقط اعطاءنا جزاله ولدزيتيه ولدزيرة ذريتته إلى ماشاء الله لاينازعهم فيها منازع في أرضهم فيها معارض ،ومن يعترض له بعد وثيقتي هذه فقد عرض نفسه للهلاك والحذر ثم الحذر من المخالفة لايلوم الانفسه). يتضح أن شرط المنح هو الاستفادة من خراجها وملكيته بالتوريث. ولم تشر الوثيقة إلى اي استثناءات أخرى أي ان تطبق عليها كل القوانين. وهناك نوع من الوثائق تكون شروط المنح مستثنية لصاحبها بخصوصية وتحمي صاحبها من أي ضرائب او عوائد او اي اجراءات ادارية يمكن ان تمنع خالص عطاءها للممنوح كما جاء في الوثيقة التالية (سالمة مسلمة من جميع الشرور والسبل والمضار لا عليها دم و / ولا حسب ولا علوق ولا نزول ولا تورث ولا كليقة ولا مخلا ولا سنسنة ولا عاده ولا عانه ولا سبلة من السبل حجر دارهم عندهم في أيدهم ... 3)

7- حُجة الشهود

وتحمل الوثيقة اسماء الشهود ومناطقهم وتلمح لوظائفهم ويتضح ذلك في الوثيقة موطن الدراسة :
(حضر ذلك وشهد به الوزير الشيخ ناصر بن الشيخ محمد أبو لكيلك والامين الشيخ هارون ولد يونس والجندي علي ولد شوال جندي السوق والشيخ الصباب ولد عبد الرازق شيخ حوش خال الملك والشيخ بادي ولد مسمار شيخ قري والشيخ عمر جور ولد حمد الزير شيخ التاكا والشيخ عجيب ولد (هاكيث) شيخ اتبره والشيخ ابراهيم ولد عبد العاطي شيخ بليه والشيخ صباحي ولد عدلان شيخ البحر والشيخ على ولد النور شيخ كردفان والشيخ قاسم ولد إدريس ولد نايل مقدم السواكن والسلطان عبد الله ولد السلطان مدني ولد شنبول شيخ أربجي والشيخ على ولد محمود شيخ القوارير والمؤذن عثمان خضر إبراهيم يعقوب حميرا وكفى بالله شهيدا).

(1) متنوعات (مخطوطات) 14/3/1 وثائق الفونج : الوثيقة الخامسة

(2) التي استخدمها الفونج ومعرفته طول العود المشار اليه لان العرب لان هناك الازرع التي عرفت في العصر الاسلامي ، منها انواع مختلفة من حيث الطول ، اشهرها الذراع الهاشميه طولها 64سم او 32اصبع والذراع المعماريه طولها 75 سم ، والذراع البلديه طولها 58سم . (انظر مصطفى عبد الكريم محمد : معجم المصطلحات والالقباب التاريخيه . مرجع سابق ، 192)

(3) مخطوطات 14/3/1 وثائق الكدرو ، دار الوثائق القومية ص 1

وما يلاحظ في أمر الشهود أن هناك حشد منهم أي أن أعدادهم تتفاوت ما بين الـ 19 (1) شاهد . وهناك وثائق يصل عدد الشهود فيها إلى 22 شاهد (2) . وهذا العدد الكبير من الشهود بمثابة إعلان عن هذه المنحة كما يعتبر حُجة قوية لحفظ حق الممنوح من مكر الانسان مع ملاحظة تنوع مناطق هؤلاء الشهود . وتشير اخلاص مكاوي (3) بأنهم شهود عدول** (4) وهو لقب اتصل بوظيفة دينية في العصر المملوكي والعثماني كان متولوها يجلسون حول القاضي حسب مراتبهم في العدالة(5). ولم ياتي مسمى العدول في اشارة للشهود وانما جاء في عدد من الوثائق التي يطلب فيها الفصل لفظ عدول(6).

8- حُجة الزمان

تلزم الحُجة بذكر تاريخ تحرر المكتوب، ويظهر ذلك في وثيقة حُجة الارض موضع الدراسة اذ جاء تاريخ توثيقها في ظهر الاثنين اثنا عشر خلت من شهر الله ربيع الاول من شهر 1206 هـ ستة بعد المائتين والالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام (7) يحفظ التاريخ وقت المنح المنح كما انه يجيب عن اسئلة قد تبدر الى ذهن من يحكم في حال وقوع نزاع مثل :

أ. الاسبقية الزمنية للممنوح وللمحتاج في الطرف الاخر عندما يبرز حُجه؟

ب. كما انها تؤكد أن المانح هو السلطان المشار اليه في الوثيقة لان تاريخ التوقيع عليها يجيب على هل تزامنت الفترة لحكم السلطان مع فترة المنح؟

ورغم أن اغلب حجج الارض كانت مؤرخة إلا ان بعضها لم يحمل تاريخ وانما كان التاريخ في الختم، والمثل على ذلك الوثيقة الثانية والعشرون من وثائق سلطنة سنار(8).

(1) مخطوطات وثيقة 15/3/1 سبق ذكرها

(2) انظر الى وثائق الكدرو 14/3/1 سبق ذكرها

(3) وكان الشهود العدول هم أحد اسباب تاخر التدوين والتوثيق الكتابي في سلطنة سنار إذ كان يكتفى بشهادتهم فقط (اخلاص مكاوي : عرض وتحليل لنماذج من وثائق السلطنة الزرقاء (الندوة العلمية احتفالات خمسمائة عام على قيام السلطنة الزرقاء وعشر سنوات على قيام جامعة النيل الأزرق ص 2-3)

(4) إخلاص مكاوي: عرض وتحليل لنماذج من وثائق السلطنة الزرقاء (الندوة العلمية احتفالات خمسمائة عام على قيام السلطنة الزرقاء وعشر سنوات على قيام جامعة النيل الأزرق ص 2-3)

(5) متنوعات / مخطوطات 15/3/1 سبق ذكره

(6) ابو سليمان واسبولدينق : مرجع سابق : ص 10 وص 23

**وكان الشهود العدول هم أحد اسباب تاخر التدوين والتوثيق الكتابي في سلطنة سنار إذ كان يكتفى بشهادتهم فقط (راجع اخلاص مكاوي: المرجع السابق ص 2-3)

(7) متنوعات / مخطوطات 14/3/1 وثائق الفونج (الكدرو) ص 2

(8) محمد ابراهيم ابو سليم و ج.ل. اسبولدينق : وثائق سلطنة سنار في القرن الثامن عشر : دار جامعه الخرطوم للنشر (الخرطوم) 1992 م , ص 41

كما أن بعض الوثائق ليس فيها تواريخ وليس فيها اختام كما هو الحال في الوثيقة رقم عشرون من وثائق سلطنة سنار(1)، ففيها لم يرد تاريخ وقد توقع كلاً من ابو سليم واسبولدنق أنها كتبت في 1172 او 1180م وجاءت قراءتهم تلك بمقارنة الوثيقة بوثيقة جاءت بعدها. وهناك اشارة في الجزء الأعلى من الوثيقة جهة اليمين يحمل احرف هي (م ع ر و ق ي ق ال ن ع م ا ني) وقد أشار أبو سليم واسبولدنق إلى انها تعويذة لحفظ الوثيقة، الأ أن هناك ملاحظة قد تغير في هذه القراءة التي وردت عن ابو سليم وهي أنه وفي العصر المملوكي والعثماني قد استعمل نوع من الحساب يسمى حساب الجمل إذ يشير كل حرف الي رقم يقابله رقم (2)

9- حُججه شرط المنحة

ويمكن أن نقرأ في شروط المنحة الاتي: تلك المنح كانت عبارة عن هبات وقد حقق السناريون استحقات تلك الهبات على المذهب المالكي إذ جاء في مختصر العلامة الخليل ابن اسحاق عن الهبة ما حققه السناريون كاملاً وهي تمليك بلاعوض لثواب الآخرة صدقة وصحت في كل مملوك ينقل من له تبرع بها، وواحدة من شروط الهبة تعين الموهوب، وأن يشهد عليه شهود (3)، واتباع المذهب السائد في الدولة يقوي حُجة الممنوح حتى لا يؤتى بمذهب مخالف فتكون حُجة عليه.

وتحقق احد أسس الحجج في امر التمليك هذا ان كل المانحين يوجهون مكاتباتهم إلى شخص غائب او متخيل (كل من حضرت كل من . هذه الوثيقة والناظر لما فيها من الحقيقة) إلا أن في الحُجة المملوكية الصادرة من بادي بن السلطان نول سلطان سنار قد انتقل في حُجته من العام الى الخاص. ويظهر ذلك في قوله (لا احد يقربها ولا يدنمها ولا يقف / عليهم ونؤكد عليكم يا جميع الشيوخ والمقاديم والجري الذين تحتمم / إلى حد ملكي كله خصوصاً الشيخ اونسه ولد سرير ومن بعده إلى قيام الساعة لا احد منكم يتعرض لهذه الصدقة ومن يتعرض لها بعد كلامي هذا فقد عرض نفسه للهلاك والحذر الحذر من المخالفة والمخالف لايلوم الا نفسه)) (4) التحول في التنبيه من التعميم إلى التخصيص وهذه حالات فردية وليس قاعدة عامة .

ومما تقدم يتضح أن هذه الحجج التمليلية هي مسالة سابقة لاي إدعاء وداحضة لاي دعوى لها ويمكن أن تسمى إجراء احترازي يمنح للمالك على تملكه الارض . هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى

(1) محمد ابراهيم ابو سليم و ج.ل. اسبولدنق، المرجع السابق، ص 38

(2) (أ.ب. 2 . ق. 100 . غ. 1000) لمزيد من التفاصيل راجع مصطفى عبد الكريم : معجم المصطلحات والالقب التاريخيه ، مرجع سابق ، ص 143

(3) خليل بن اسحاق المالكي : مختصر العلامة خليل ((تحقيق احمد جاد)) دار الحديث للنشر ، 1426-2005م ص 214

(4) وثائق الكدرو (مخطوطات) 14//1 سبق ذكره

أن هناك سبب آخر لكتابة هذه الوثائق كما جاء في وثائق الكدرو (هو خوف النسيان ومكر الانسان)(1)

والوثيقة المشار إليها سابقاً يمكن ان يلاحظ الآتي :

أن الوثيقة بدأت بالبسملة مقرونة بالحمد ومشار فيها الى الرسول عليه افضل الصلاة والتسليم. قدمت الحجة الاولى ويقاس عليها كل وثائق التملك استخدمت طريقة للعرض في الخطاب الحجاجي تسمى الطريقة الباطنية ينشئ بها المحاور نصه عبر نصوص سابقة ممثلة او مباينة ويفتح بها أفاق نصوص أخرى مبدلة. وكل وثائق التملك لها نمط واحد مع اختلاف في الاركان (من المانع إلى الممنوح، الشيء الممنوح، المكان، التاريخ، نوع المنحة، والشهود والزمان).

والخاصية الحجاجية الحوارية موجودة في الوثائق والمراسلات السنارية وهي تعمل على التشخيص خاصية تلفظية تتميز بحدده العلاقات الخطابية مع الشريك ايأ كان حقيقياً أو متخيلاً، فرداً أو جماعة، أو هو تجريد ذات ثانيه ينزلها المخاطب من نفسه منزلة المعترض على دعواه سواء كان الحجاج صريح أو ضمني.

والخطاب الحجاجي الموجود في هذه المراسلات والوثائق توجد به مقدرة برهانية وحقائق فعلية ، تثبت حق المالك .

رابعاً: التأثير والتأثر فيما ساد من مراسلات السلطنة السنارية

ليس من السهل دراسته تأثير وتأثر اساليب المكاتبات خصوصاً عندما تفقد معلومات سواء كانت كلية او جزئية، او ان تدون معلومات من رواية سماعية. ويعود السبب في الصعوبة لان اللفظة تمنح الدلالة الكاملة. الا انه وحتى استنباط مدى التأثير والتأثر لابد من وضع معايير تساعد الدارس على قياس ذلك التأثير او التاثر ومن تلك المعايير:

أ- الاسبقية الزمنية: أي أن يقاس التأثير بمن له اسبقية زمنية في ايراد المعلومة.

ب- كما يمكن قياس التأثير بمن ياتي لاحقاً في الفترة الزمنية وتثبت الاسبقية الزمنية بالرجوع الى التواريخ وفترة وقوع الحدث.

ت- العلاقة بين الاطراف موضوع الدراسة: فكل علاقة لابد ان تترك اثر ولا بد من ان يحدث تأثير حتى وان كانت العلاقة عدائية.

ث- دراسة ماهو سائد من الفاظ واساليب وعدم استبعاد اي احتمال لوصول ذلك الاثر بما انه تحقق فيه المعيار الاول وهو الاسبقية الزمنية.

وفي أمر التأثير يتضح تأثر المراسلات السنارية بانماط المراسلات الاسلامية ويتضح ذلك بمقارنة نمط المكاتبات السنارية مع ما ساد من انماط في الوثائق الاسلامية كما اشار ابو سليم إلى أن الوثائق السنارية عرفت النظام الديواني وادركت انماط المكاتبات بما ساد من انماط عربية) الا ان ماساد من

(1) وثائق الفونج (وثائق الكدرو) قائمة المتنوعات 14/3/1 دار الوثائق القومية الخرطوم ملحق 2، ص 22

نظم ديوانية لا يمكن نسبه الى النمط العربي وانما وجود العنصر العربي الذي اشير اليه كان مختزلاً في الاسلام وفي توسعته ويمكن ان تحمل الوثائق التي اشار اليها ابو سليم الصبغة العربية من حيث اللغة فقط

أسس نمط الوثيقة الاسلامية ومقارنتها بالوثائق السنارية

إن الوثيقة الاسلامية تقوم على أسس اتخذت فيما بعد منه الشكل العام والذي يمكن ان يكون معيار تقاس عليه الوثائق الاخرى خاصة في مجال المراسلات. ولما حدثت تغيرات في شكل المراسلات حسب نمط الثقافة السائد تغيرت الشكليات واحتفظ بالمضمون ويمكن ان تحدد تلك الاسس بالاتي:

أ- البسمة

ب- البدء بكاتب الرسالة، أي أن يقدم كاتب الرسالة نفسه: وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: (إذا كتب أحدكم إلى إنسان فليبدأ بنفسه وإذا كتب فليرتب كتابه فهو أنجح)(1).

ت- الجهة المخاطبة

ث- الموضوع ومبررات طرحه

ج- الختام

ح- التاريخ

والنموذج على ذلك مايتضح في مكاتبات الرسول ﷺ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى. أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم اليريسيين، يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون)(2).

يشرح الخطاب المرسل نفسه من خلال وضوحه، اي انه حمل البسمة ثم اسم المرسل، من محمد رسول الله إلى المرسل اليه وموضوع الرسالة إلا أنه وصل ناقص وسقطت بقيه دراسته.

أولاً: مقارنة تأثير الحجاج السناري بالحجاج الاموي

في الدولة الاموية احتفظ نمط الكتابة بما هو سائد في العهد الاول من الاسلام حسب الترتيب الا انه زاد في كل اجزائه بعد التواصل مع العالم الخارجي فافرز ثقافة جديدة في المكاتبات.

أ- مقارنة حجاج محمد ود عدلان المكتوب والحجاج بن يوسف المنطوق

رغم صعوبة هذه المقارنة لعدة اسباب منها عدم توفر النص المكتوب كاملاً لمحمد بن عدلان كما اشير اليه عند دراسته سابقاً، لذلك ستبنى هذه المقارنة على اوجه التقارب والتباعد من غير تأويل. ومن تلك الواجه :

(1) تخرج السيوطي: تحقيق الالباني انظر الحديث رقم 672 في ضعيف الجامع

(2) <http://www.nourallah.com/islamic-pictures.asp?c=4&id=1>

- 1- اوجه الإلتقاء
- 2- الشخصية القيادية لكلا الشخصيتين
- 3- حدة المهجة
- 4- اسلوب التهديد
- 5- الرغبة في تغيير الخصم لفكرته
- 6- تمليك المتلقي معلومات عن مدى قوة المتكلم .

استغنى الحجاج بن يوسف عن البسمة والسلام وبدأ ببيت الشعر المعروف في قوله: (انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني)

استعمل الحجاج اسلوب شديد المهجة اذ قال: (يا اهل الكوفة أما والله إني لأحمل الشر بحمله وأحذوه بنعله وأجزيه بمثله) كما استعمل الحجاج لفظ الشر وله دلالة معنوية ينقله الحجاج إلى المستمعين من اهل العراق مقروناً بالفاظ (احمل، احذوه، اجزيه) التي تدل على قدرة الحجاج لفعل مايريد وهذا توضيح من الحجاج لمدى قوته وبطشه. ودلالته المادية هو التأثير في المتلقي وإقناعه بعدم مواجهته لانه يتميز بالقوة والبطش(1). كذلك كان الحال في مكتوب محمد ود عدلان والذي جاء فيه قوله (لايغرنك) ، استخدام هذه اللفظة.

واللفظتان اللتان وردتا عند الحجاج (الشقاق والنفاق) وعند محمد ود عدلان (لايغرنك) تتفقان في استعمال كلا الشخصين وصف للمخاطب، فقد وصف ود عدلان اسماعيل باشا(بالغرور) ووصف الحجاج أهل العراق (بالشقاق والنفاق).

لم يكن محمد ود عدلان او الحجاج ملك ولكن كلا الطرفين اشار لمطلق صلاحياته في دحر الاعداء، والقضاء على الخصم. فقد اشار محمد ود عدلان الى مطلق سلطته بقوله (فنحن الملوك)، و اشار الحجاج الى ان امير المؤمنين اطلق يده على اهل العراق: (وان أمير المؤمنين، أطل الله بقاءه، نثر كنانته بين يديه، فجمع عيدانها، فوجدني أمرها عوداً، وأصلبها مكسراً فرماكم بي)

لمح محمد ود عدلان لاستخدام القوه مختزلاً ذلك في الاشارة بان سنار محروسة محمية (بالقواطع الهندية والخيول الجرد ادهمية وصبر الرجال بكرة وعشية). اما الحجاج فقد وجه كلامه مرة بالتلميح ومرة بالتصريح (واني لأري أبصارا طامحة وأعناقاً متطاولة وروؤسا قد أينعت وحن قطافها واني لصاحبها ، وكأني أنظر إلى الدماء بين العمائم واللحى تترقرق) وفي مرة ثانية يصرح بعقابه مباشرة: (واني أقسم بالله لا أجد رجلا تخلف بعد أخذ عطائه بثلاثة أيام إلا سفكت دمه ونهبت ماله وهدمت منزله).

(1) خديجة محفوظي : بنية الملفوظ الحجاجي للخطبة في العصر الاموي، مذكرة انيل شهاده الماجستير 2006
2007م جامعه منتوري قسنيطة. الجمهورية الجزائرية ،،،ص 111. 112

أوجه الاختلاف:

أن محمد ود عدلان يمثل الدولة ومؤيد بوظيفة رفيعة في بلده وصاحب حق والطرف الآخر دخيل مغتصب .

أما الحجاج ابن يوسف معين من قيادة الدولة الاسلامية على منطقة هي جزء من الدولة الاسلامية تشدق أهلها .

ب- مقارنة المراسلات السنارية مع الوثائق العثمانية

لم تكن الوثائق السنارية بعيدة كثيراً عن ما كان سائداً في نمط المكاتبات في الدول الاسلامية المتعاقبة (العباسية والعثمانية). فلم تكن منفردة بالمسميات الواردة فيها سواء كان ذلك في مسميات الدولة أو ما يكنى به السلاطين والملوك أو حتى وصف الملوك (الوائق برب العالمين)، (الوائق بالملك الجبار)، (الوائق بالله العزيز الجبار)، (المتوكل على الله)، (الوائق بالملك الهادي).

او ما تسمى به الاماكن والدول والمثال: ففي مسمى الدولة سنار محروسة محمية. (حُجة سلطانية ووثيقة مملوكية بمدينة سنار المحروسة المحمية) (1)

نجد أن هناك مماثلة مع الاشارة العثمانية للمكان والمسمى (بمقام دار السلطنة العلية القسطنطينية المحروسة المحمية) (2) الا انه في مكاتبات سنار تاتي المحروسة المحمية في اول المكتوب، اما في مكاتبات الدولة العثمانية فانها تاتي في اخر الرسالة .

1- المماثلة في تقديم الكاتب وبدنه بنفسه والتعظيم المصاحب للملك .

ففي المراسلات السنارية تبدأ ب(لدا متولمها الذي ايده الله بالنصر والتمكين والتحصين وجعله ظلا ظليلا / ياوي اليه كل مسكين الذي هو في الدنيا سعيد وفي الاخرة ان شاء الله شهيد (3) من انطوى / باطنه على الصفا وظاهره على الصدق والوفاء الصادق في قوله الامين على فعله / الذي اذا قال صدق واذا تكلم بالحق نطق مولانا السلطان بن السلطان السلطان بادي بن السلطان نول نصره الله الرحمن الرحيم بجاه القران العظيم والنبي الكريم / امين امين يارب العالمين(4).

يبدأ التقديم للسلطان بالدعاء له وتمني كل ما هو محمود له سواء كان ذلك في الدنيا او الاخرة. وتاتي المرحلة الثانية من تقديمه وهي الدعاء له ووصفه باجمل الاوصاف مثل انه امان المساكين ثم يكمل الدعاء له. ومن ثم تاتي المرحلة الاخيرة من سرد صفاته بما يشير الى نقاء سيرته ورفعة اخلاقه. ثم الدعاء له (نصره الله الرحمن الرحيم بجاه القران العظيم والنبي الكريم / امين / امين يارب العالمين) وختم ايضاً التقديم بالدعاء وطلب البركة بجاه القران والنبي الكريم ثم التأمين على الدعاء.

(1) سهيل صايان : نماذج من وثائق المراسلات العربية في وثائق والارشيف العثماني، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار،

المجلد 2 العدد 1 ، 2008 م ، ص 102

(2) <http://www.forsanhaq.com/showthread.php?t=313047>

(3) ربما جاءت الاشارة في لفظه شهيد الى انه سينال ثواب الشهادة في الاخرة

(4) متنوعات (مخطوطات) 14/3/1 سبق ذكره

أما في المكاتبات العثمانية فقد جاء فيها: (بعناية حضرة عزة الله جلّت قدرته وعلت كلمته ، وبمعجزات سيد زمرة الأنبياء، وقُدوة فرقة الأصفياء محمد المصطفى ﷺ الكثيرة البركات، وبمؤازرة قدس أرواح حماية الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وجميع أولياء الله. أنا سلطان السلاطين وبرهان الخواقين، أنا متوج الملوك ظلّ الله في الأرضين، أنا سلطان البحر الأبيض والبحر الأسود والبحر الأحمر والأناضول والرومليّ وقرمان الروم، وولاية ذي القدرية، وديار بكر وكردستان وأذربيجان والعجم والشام ومصر ومكة والمدينة والقدس وجميع ديار العرب والعجم وبلاد المجر والقيصر وبلاد أخرى كثيرة افتتحتها يد جلالتي بسيف الظفر والله الحمد والله أكبر. أنا السلطان سليمان بن السلطان سليم بن السلطان بايزيد).

بدأ بالدعاء وطلب البركة في بداية التقديم وذكر كل ما له وقع قدسي حتى الخلفاء الراشدين ثم شرع في تقديم نفسه بدأ بالوصف ثم عرج على تحديد حدود ملكه من بلاد وبحار واجناس ووضح كيف استولى على تلك البلاد ومن ثم ذكر اسمه.

اما في المكتوب السناري فلم يرد ذكر لبلدان او حدود غير مايرد في حد الهبة الممنوحة أي الهدف هو تحديد موطن المنحة. كما يرد ايضاً ذكر المناطق عند استعراض الشهود ومناطقهم . الا أن الاتفاق بين السلطانين مدى درايتهما بما تحت ايديهم من ملك .

ثم تقارب الخطابان : في توجيهه الخطاب الى الطرف الثاني (إلى حضرت كل من تقف عليه هذه الوثيقة والناظر لما فيها من الحقيقة)

وفي الوثيقة العثمانية كذلك جاءت المباشرة في الاشارة إلى المرسل اليه (إلى فرنسيس ملك ولاية فرنسا).

ثم جاء سرد الموضوع

في الوثيقة السنارية :

(تمامت صدقت الدار على الفقيه)

في الوثيقة العثمانية:

(وصل إلى أعتاب ملجأ السلاطين المكتوب الذي أرسلتموه مع تابعكم (فرانقبان) وأعلمنا أن عدوكم أستولى على بلادكم، وأنكم الآن محبوسون، وتستدعون من هذا الجانب مدد العناية بخصوص خلاصكم، وكل ما قلمتموه عرض على أعتاب سرير سدتنا الملوكانية، وأحاط به علي الشريف على وجه التفصيل، فصار بتمامه معلوما . فلا عجب من حبس الملوك وضيقتهم، فكن منشرح الصدر، ولا تكن مشغول خاطر).

(تحريرا في أوائل شهر آخر الربيعين سنة 932 من الهجرة النبوية الشريفة 1525 من الميلاد)

السؤال هو هل حمل الخطاب العثماني اي خطة حجاجية ؟ لا يبدو ذلك ، فقد تم الاستشهاد به ودراسته كنوع من المراسلات التي كانت هي صميم الخلافة الاسلامية كما انه اعطى مؤشر جيد لشكل المراسلات العثمانية والتأثر بالمسميات والالقاب.

2- تأثير الحجاج السناري في السلطنات المصاحبة (سلطنة الفور نموذج)

أرسل محمد علي باشا الى محمد الفضل حاكم دافور في عام 1830م يدعوه للتسليم وجاء في الخطاب وجاء رد محمد الفضل بالاتي:

أولاً: بدأت الوثيقة بالركن الاول وهو الحمد ((الحمد لله الذي حكم بين عباده بالحق قطعاً سبحانه يجزي كل نفس بما تسعى واليه المعاد والرجعى وهو حسبي وكفى).
لم يرد في الخطاب بسملة وانما بدأ بالحمد . واحد شروط المكتوب أن تُسَهَّلَ الخطبة بحمد الله وتمجيده والثناء عليه، وتُزَيَّنَ بالصلاة على الرسول الكريم ﷺ، مع ضرورة توشيحها بآيات قرآنية، "وعلى أن خطباء السلف الطيب، وأهل البيان من التابعين بإحسان، مازالوا يُسَمَّونَ الخطبة التي لم تُبتدأ، بالتحميد، وتُستفتح بالتمجيد (البترء). ويُسَمَّونَ التي لم توشَّح بالقرآن، وتُزَيَّنَ بالصلاة على النبي ﷺ (الشوهاة)(1) وقد حقق المكتوب أحد شروط صحتها وهو البدء بالحمد. وحقق بذلك الركن الاول.

ثم قال محمد الفضل: (من حضرة من امن الله به البلاد وجعل ملكه مسموعاً من كل احد وصيره في قلوب الاعداء ناراً تستعر وجمراً يتوقد وجعل الله على يده ضرب من طغى وتمرد ومن صلُّ وتعد وهو شاب صغير السن ولو صار كهلاً لخضعت له الانس والجن وقد اشتهر بالكرم والجود وحال بعوارضه لنصعت انجم السعود وإن قامت الهيجاء بنفسه يجود ويصل الى الاعداء بقواطع الهنود وينتصر بعون الله على كل موجود !!!

وهو مولانا السلطان محمد الفضل بن عبد الرحمن الرشيد اعزه الله).

ثانياً: الركن الثاني وقد بدأ الكاتب بتقديم نفسه للشخص المخاطب امثالاً لما جاء في حديث رسول الله ﷺ يقول: " إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى أَحَدٍ فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ". اتخذ محمد الفضل من الاستهلال بداية نقطة مهمة واستخدمه ببراعة استطاع من خلالها ان يقدم نفسه للمستمع وتخير من الاسلوب ما كان جيداً، فالمتكلم يبدأ كلامه بما يشد انتباه من يكلمه، فيتخير من اللفظ ما يناسب مستمعه، ولم يتواضع محمد الفضل في تقديم نفسه بل ربما غالى في رفع شأنه ووصف نفسه بالنقيض بالامان لبلده والنار لاعدائه. وهذا التقديم لذات المتكلم يكون قد حقق واحدة من أهم عناصر الخطاب الحجاجي وهي حضور ذات الكاتب مشار اليه بضمير (وهو). ثم جيئ بالاسم مولانا محمد الفضل باعتباره مرسلاً يريد تبليغ اطروحتة ، أي وجهة نظره ، إلى المتلقي قصد اقناعه او التأثير فيه.

ثالثاً: الركن الثالث: توجيهه المكتوب (إلى حضرة الكوكب العالي والنير المتلالي بهجة الأنام وقدوة الليالي صاحب العز والافتخار اخينا العزيز محمد علي باشا سلمكم الله تعالى من المحذورات واستعملكم بالباقيات الصالحات بمنه وكرمه) توجيهه الخطاب الى المخاطب يحمل كل الادب واعطى الطرف

(1 نظريه الحجاج: مراحل بناء النص الحجاجي: ايمن ابو مصطفى

http://taj23.blogspot.com/2011/07/blog-post_23.htm

الآخر حقه كحاكم وشخصية اعتبارية بان استخدم لفظة (حضرة)* وهي من القاب التشريف، وهي من الفاظ التهذيب واللباقة. وتذكر لفظة (حضرة) أيضاً في اشارة عند الاطراف المتخاصمة(1) وبهذا يكون محمد الفضل قد حقق الكثير من دبلوماسية الكلمة، وفعل كل ادوات الخطاب الحجاجي ويوازن بينها وبين أقدار المخاطب وحالته فيجعل لكل طبقة منهم كلاماً يخصهم به حتى يقسم بالتساوي أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم المعاني على أقدار المقامات التي علمها المستمعون وحالاتهم". مقارنة مع محمد ود عدلان الذي كانت مخاطبته لاسماعيل باشا بقوله "لا يغرنك".

ويذهب محمد الفضل بالقول: (أما بعد فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته قد وصلنا جوابكم اوصلكم الله إلى رضوانه وفهمنا خطابكم ومقتضى جوابكم وكل كلمة من المرقوم يستحق جوابها المفهوم ولكن يكفي من ذلك كله كلام الهي القيوم).

استخدم محمد الفضل اسلوب السجع في الكلام وهذا الاسلوب يجذب إنتباه السامع ويجعل للتعبير قوة وتأثير ووضوح وبذلك يكون قد ساعد في ترسيخ الفكرة لدى محمد علي باشا و اشار المكتوب (المرقوم) وجاء في قول الله تعالى (كتاب مرقوم) وكتاب مرقوم: كِتَابٌ مَّسْطُورٌ بَيْنَ الْكِتَابَةِ مَا هُوَ مَرْقُومٌ يَدُومُ ومرقوم مسطور وواضح الكتابه(2). وفي علم التاريخ مرقوم مصطلح كان شائعاً في العهد العثماني، يقصد به السندات والمواثيق والاتفاقيات المكتوبة(3). ولا يعلم هل اشار اليه محمد علي باشا في المكتوب الذي بعث به إلى محمد الفضل ام انه جاء به بعد انتشار الثقافة العثمانية لأن محمد الفضل ارسل خطابه هذا عام 1830م أي بعد 9 سنوات من غزو سلطنة الفونج وبذلك يمكن أن يكون حدث التأثير الثقافي في نوع مكاتبات سلطنة الفور.

ثم قال: (له دعوة الحق والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشئ الا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه وما دعاء الكافرين الا في ضلال) (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك في عباده ربه احدا).

استخدم محمد الفضل الأدلة القرآنية كنوع مهم من انواع الحجاج بالشاهد القولي وهو اقوى انواع الحجاج عند الاستدلال بايات قرآنية.

ثم قال: (انكم طالبو دولتنا وطاعتنا وانقيادنا لكم هل بلغكم اننا كفار وجب لكم قتالنا وايح ضرب الجزية علينا أو غركم قتالكم مع ملوك سنار والشايقيه فنحن السلاطين وهم الرعية. ام ورد لك دليل من الله تجد فيه ملكك أم ورد لك حديث من رسول الله تجد فيه تمليكك أم خطر لك خاطر من عقلك بان لك رباً قوياً ولنا رب ضعيف).

• شاع استخدام (حضرة) بصوره كبيرة في الدولة العباسية وتطور إلى إن صار صاحب الحضرتين باختيار إن الخلفية اصبح رمز للسلطين الدينية والسياسية (انظر مصطفى عبد الكريم: القاموس التاريخي) ص 145

(1) مصطفى عبد الكريم: سبق ذكره ، ص 145

(2) معجم المعاني الجامع - <http://www.almaany.com/ar/dict/ar/>

(3) مصطفى عبد الكريم: مرجع سابق ، ص 394

وضع محمد الفضل كل الخيارات المستقراء من احتمالية الغزو من قبل محمد علي ووضع ذلك الاستقراء في شكل استفهام استنكاري وبلغ عدد تلك الاستفهامات ست لم ياتي باجابة نافية غير الاستفهام الثاني بقوله (أو غركم قتالكم مع ملوك الشايقية والجعلبيين فنحن السلاطين وهم الرعية) كأنما هو نص مقتبس من رساله محمد ود عدلان لم يرغب في تفكيكه فجاء بالنص كامل من غير تغيير وهذا ايضاً نوع من حجاج الشاهد القولي. أما بقية الاستفهامات بدأ في الرد عليها في فقره الثانيه بقوله: "الحمد لله نحن مسلمون وما نحن كافرون ولا مبتدعون لدين الله وسنة رسول الله ونؤدي الفرائض ونترك المحرمات ونأمر بالمعروف وننهي عن المنكر والذي لم يُصل نأمره بالصلاة والذي لم يركن أخذ منه الزكاة ونصرفها في بيت المال ولاندخرها ونرد الامانات إلى اهلها ونعطي كل ذي حق حقه حتى دانت لنا القبائل العظام" ورد على الاستفهام هل بلغكم نحن كفار" اوضح لمحمد علي باشا بانهم مسلمون وليس لديهم بدع واستخدم محمد الفضل المنهج الوصفي واستعرض طريقة اداء العبادات و اشار الى ركنين من اركان الاسلام وكيف يتم التعامل معهم بحزم وهما الصلاة والزكاة". والسؤال هو هل كان السلطان محمد الفضل مجبراً للإشارة لسلوكهم الديني وشرحه لمحمد علي باشا؟ في تقديري انه اراد الذهاب بالمخاطب محمد علي باشا في صورة كاملة حتى تكتمل عنده الصورة الاقناعية وتسد كل الثغرات لدحض مبررات الغزو وفق معطيات الواقع الذي يعيشه محمد الفضل حتى وان كان هذا الاقناع بين محمد علي ونفسه وبذلك يكون قد قطع عليه أي احتمال أو توقع كمبرر للغزو. وبعد ان ختم شرحه لطريقة تصريف الأمور الدينية واتى بمسبب لسبب ادانة البلاد اليهم وهي اعطاء الحق لاهله وقرنها مباشرة بتهديد بقوله: "ومن أتى دولتنا يرجع مكرها باذن الله تعالى ولو اشتدت به الريح في يوم عاصف ألم تر ألى قوله ﷺ (لو بغى جبل على جبل لك الباغى) اما علمت ان دارفور محروسة محمية بسيف هندية وخيول جرد ادهمية وعليها كهول وشبان يسرعون إلى الهيجاء بكرة وعشية ، اما علمت ان عندنا العباد والزهاد والاقطاب والاولياء الصالحين ظهرت لهم الكرامات في وقتنا هذا وهم بيننا يدفعون شر ناركم فتصير رماداً ويرجع الملك الى اهله ويكفي من ذلك والله يكفي شر الظالمين " كتبه الفقيه محمد ود عماري من متخرجي الازهر وكان مدرساً للسلطان محمد الفضل واولاده بالفاشر(1).

بعد ان اوضح محمد الفضل أدائهم للعبادات كاملة ولما فرغ من دحض كل الحجج التي من الممكن ان تكون سبب في الغزو اشار في تهديد واضح فيه اشارة لمحمد علي بقوله (من أتى دولتنا يرجع مكرها) ولو اشتدت به الريح في يوم عاصف) واستدل بقول الرسول ﷺ (لو بغى جبل على جبل، لك الباغى منهما)(2).

(1) نعوم شقير تاريخ السودان الحديث (تحقيق محمد ابراهيم ابو سليم): ص 171.172

(2) محمد الالواسي ابو الفضل روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني ، دار التراث العربي بيروت ص 100

وعلى ما يبدو أن السلطان محمد الفضل كان ضليع في استخدام الحجج واستخدام كل آلياتها والحصول على نص الخطاب كامل أدى دوره في قراءته قراءة سليمة. وما يلاحظ أن محمد الفضل اتجه إلى أسلوب آخر وهو استخدام الأولياء الصالحين ولما لم يكن لهم دور ظاهر فقد استخدم دورهم الباطن وهو الدعاء. ومن هذا المكتوب الذي سطره السلطان محمد الفضل لمحمد علي باشا يتضح أن مملكة سنار كانت المركز العلمي الذي تتطلع إليه جميع المناطق، وكانت سلطنة الفور تستعين بفقهاء سنار لنشر العلم في ربوعها فقد شجع السلطان (سليمان سولونج) الذي تولى عرش دافور 1637م فقهاء الفونج للزواج إلى بلده وكان يقطع لهم الاقطاعات (1) وهذا يدلنا على أحد أمرين: الأول أن نمط الثقافة الموجودة في بلاد الفونج قد انتقلت إلى بلاد الفور بوسيط مهم ومؤثر هم العلماء.

الأمر الثاني: هو أن الملك محمد الفضل قد تعمد أن يأتي ببعض ماورد في مكتوب محمد ود عدلان إلى الابن (اسماعيل) أعاد توجيهه والافتباس منه إلى الوالد (محمد علي). وفي هذه المرة أحس محمد الفضل بالقوة وعلى ما يبدو أن كل منهزم يوصف بأنه من الرعية. فقد وصف محمد ود عدلان الجعليين والشايقيه بأنهم من الرعية وأن السناريين هم الملوك والآن يصف محمد الفضل بأن السناريين هم الرعية وأهل الفور هم السلاطين. وعلى ما يبدو أن الظروف التي عاشتها مملكة سنار هي التي أدت لإيجاد ذلك النوع من الخطابات كنوع من النمط السائد لتلك المكاتبات كما أن الخلفية التاريخية لعلاقات سنار الخارجية أوجدت نمط من المكاتبات تجد فيه النفس الإسلامي واضح. إن كل المراسلات التي أجريت عليها الدراسة جاءت كالآتي:

1- أنها كانت ردود لمكاتبات سابقة

2- أنها اتفقت في رفض الخضوع لحكم دولة أخرى

عدم الاستفاضة في هذه الدراسة يعود لعدد من الأسباب منها:

1- الجهل بنوع الخطاب المكتوب من الرسائل الأولى (السلطان سليم أو اسماعيل باشا أو محمد علي باشا).

2- أن بعض الردود لم تصل كاملة مثل خطاب عمارة دنقس أو محمد ود عدلان حتى ندرك الأسلوب الحجج كإملاً.

رابعاً: عناصر الحجج لدى النماذج التطبيقية (الأساسية والمقارنة).

من خلال الاستعراض السابق للمراسلات والمكاتبات يمكن أن يلاحظ أن عناصر الحجج قد اكتملت فيها بنسبة عالية من خلال معيارين:

(1) عبد المجيد عابدين: تاريخ الثقافة العربية في السودان، دار الثقافة للطباعة والنشر، ص 60

1- المعيار الاول هو استخدام نوع الججاج: ففي بعض المراسلات يكون هناك اكثر من نوع من انواع الججاج. ويتضح ذلك في الاتي :

أ- ججاج عمارة دنقس استخدم فيه نوعين من الججاج هما الحجة المنطقية والتي تقوم على الربط ما بين السبب والنتيجة اذ رأي ان سبب السلطان سليم لطلبه من عمارة دنقس التسليم هو اعتقاده بكفر وعجمية دولة سنار فستكون النتيجة الغزو اذا دفع بالاسباب حتى لا تحدث النتيجة. كما استخدم نوع آخر من الججاج هو الججاج الواقعي ويتم فيه استعراض لمجموعة من العلاقات أو الاعمال التي تميز الواقع الاجتماعي والديني واعتمد عمارة دنقس على ايراد نمط سردي ووصفي رسم من خلالهما ملامح معينة في مخيلة السلطان سليم.

ب- ججاج محمد ود عدلان والججاج بن يوسف رغم أن المقارنة اجريت بين ججاج هذين القائدين واتفاقهما في استخدام نوع معين من انواع الججاج الا أن كل واحد منهما قد استخدم نوع من الججاج فيه مغايرة عن الآخر رغم التقارب الكبير بينهما في الاسلوب. فالتقارب بينهما كان في استخدام الحجة الواقعية إذ جاء في كلا الرسالتين (المكتوبة والملفوظة) إذ تم استعراض واقع حضاري للمتحدثين يعكس الواقع السياسي مع الطرف الآخر (الخصم)، وقد تفرد الججاج بن يوسف على استخدام حجة الشاهد القولي فقد استخدم ابيات شعر كانت من القوة بمكان ان اكسبت الحجة قوة .

ت- ججاج محمد الفضل : استخدم كل انواع الججاج من الججاج المنطقي والواقعي وقد أكثر من حجة الشاهد القولي فقد استدل بكل انواع الاستشاهد القولية الواردة في هذا النوع من الججاج من ايات قرآنية واحاديث ومقولات مشهورة (مقولة محمد ود عدلان) مما جعل هذه الرسالة يمكن أن تكون نموذج متفرد لدراسة الججاج في كل المكاتبات:

2- المعيار الثاني تحقيق الججاج لوظيفته إن كان الهدف من اتباع سبيل الججاج هو الاقناع فالسؤال هو هل حقق الججاج مفعوله الاقناعي؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من دراسة الاحداث اللاحقة للمكتوب. ورغم ان هذا ليس من صميم مهمة الورقة الا أن هناك اشياء لابد من ايرادها وهي ان هناك اطراف مقتنعة بما جاء في الججاج ولا تستجيب للمبررات لان لها هدف مسبق (والنموذج هو اسماعيل باشا) الذي لم تكن تلك المبررات التي ساقها محمد ود عدلان مقنعة لانه عقد العزم سلفاً كما أن الامر كان بالنسبة له تحدي حسب رد محمد ود عدلان اما السلطان سليم حققت الحجة غرضها وغفل راجعاً عن الفكرة.

أما من حيث لغة الخطاب فقد حققت المراسلات السابقة الجانب الاقناعي والاسلوب الداحض لفكر الطرف الآخر.

الخاتمة

أن وثائق المراسلات رغم انها بسيطة وضعيفة العدد الا أنها سمحت بقراءة بعض من تاريخ سلطنة عريقة استمرت لعدد من القرون ورغم أن الورقة خصصت لدراسة زاوية واحدة من لغة الخطاب

السناري الا أنها اعطت ابعاد اخرى في تاريخ سنار والتعمق في دراسة النص السناري اشار إلى ان هناك تقارب كبير ما بين النمط الاداري والكتابي في سنار مقارنة مع ممالك ودول كبيرة مثل الدولة الاموية او السلطنة العثمانية (شكلاً فقط).

إن أهم ما يميز الورقة أنها استخدمت نظرية موجودة بعمقها التاريخي وبكل ابعاد تخصصها من علوم غير علم التاريخ ثم اسقطت تلك النظرية على المراسلات السنارية حتى تدرك البعد الذي استخدم في المراسلات السنارية هل كان مقصوداً لذاته أم انه كان يشابه النمط الذي ساد مراسلات تلك الفترة. وبعد المقارنة التي قامت بها الورقة تأكد بما لا يدع مجالاً للشك من أن الخطاب الحجاجي في المراسلات السنارية كان مقصوداً لذاته ولم يكن مقلد الموجود والنتيجة هذه لم تكن من فراغ وانما كانت بسبب المواقف التي انتجت تلك الخطابات. فكل خطاب قامت الورقة بدراسته كان عبارة عن رد على خطاب أرسل لسلطان سناري. ولا يستبعد أن في الخطابات التي ارسلت للملك سنار كان ما بها من إدعاءات وطلبات كانت سبب مباشر في استخدام الحجة لدحضها أي يمكن القول أن هذه الحجج كانت ردود افعال.

ويلاحظ أن الخطاب السناري كان قوي في تقديم دفوعه وكان على علم وادراك بطريقة استخدام الحجة حتى انه اثر في الاخر المعاصر له من خطابات والدليل على ذلك ما جاء في الخطاب الفواروي (هذا ما ثبت من المعايير التي وضعها الورقة لقياس مدى التأثير والتأثر) أما ما وجد من خطاب حجاجي خاص بالتمليك فيبدو انه طبق المذهب المتبع لان المسألة الحجاجية في التملك لابد أن تاخذ البعد القانوني وهذا ما كان في حجج الارض .

النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج

- 1- أن قراءتنا للوثائق يتخذ اسلوب نمطي وسطي ولا نتعمق في تلك الوثائق وو ضع كل الاحتمالات عند التحليل .
- 2- المراسلات المتوفرة بسيطة والمعلومات عن سلطنة سنار ضعيفة لا تكفي لدراسات متعمقة عن تأثير وتأثر سلطنة سنار بغيرها من السلطنات الاخرى .
- 3- أن المعرفة التي توفرت للمتعلمين ورغبوا في التدوين لم يكن تدينهم منهجي وموضوعي مقارنة مع ما ساد العالم الاسلامي من منهجية في التدوين ويتضح ذلك بمقارنة (طبقات ود ضيف الله مع مقدمة ابن خلدون) فان الفرق شاسع وهذا يعزى للنتيجة هو ضعف التعليم .
- 4- يجب دراسة سلطنة سنار وماساد فيها من اوجهه الدولة من خلال الاخر المتوفر حتى ندرك بعض الملامح من المفقود (لان النتيجة الحتمية لشيئ مفقود التوثيق امر مستحيل)
- 5- السعي لاحضار المفقود من وثائق من خارج السودان (ان وجدت) والمثال على ذلك الخطاب الذي أرسله محمد ود عدلان لاسماعيل باشا غير موجود كمخطوط او كنص كامل ولا يوجد له اثر غير ما اشار اليه نعوم شقير، والاسئلة التي تطرح لاحتمال توقع مكانه كالآتي:

هل كانت هذه المراسلة كتابية ام شفوية؟

هل ارسله اسماعيل باشا إلى والده محمد علي باشا في مصر؟

- 6- نستبعد أن يكون الخطاب قد احترق عند اغتيال اسماعيل باشا لأن العملية تمت خارج مقر اقامته اذن النتيجة هي انه ارسل عقب الاغتيال مع متاع اسماعيل باشا الى مصر.
- 7- هناك بعض الكلمات في الوثائق ربما دلت على مدى تأثير سلطنة سنار بغيرها من الممالك الاسلامية مثل (صاحب المقام، الصدر الاجل، المحروسة الممحمية، القواطع الهنديه، الشهود العدول).
- 8- الوثائق المتوفرة من سلطنة سنار أغلبها حجاج أرض وعدد من الباحثين لا يستخدم ما فيها من الفاظ لمعرفة العلاقة مع العالم الخارجي والمثال هو الالفاظ الواردة في النتيجة (7).
- 9- اوضحت بعض المراسلات والمكاتبات ضعف اللغة العربية ويعود ذلك لسبب رئيس وهو أن معاهدة هدنة البقظ كانت عقبة كبيرة أمام توغل الاسلام واللغة بالعربية في السودان.

ثانياً: التوصيات

- 1- توصي الورقة بالبحث عن تاريخ السودان القديم في بطون الكتب العربية والسعي لمعرفة وضع سلطنة سنار في الارشيف العثماني لان ارشيفهم هو تاريخنا.
- 2- التعمق في دراسة سلطنة سنار في مختلف المراحل فهي مملكة استمرت لقرون ومقارنته بالمهدية والتي لم تتجاوز سني وجودها ال13 سنة تقريباً.
- 3- في اطار التوجه نحو الجودة وهو اتجاه اجتاح كل المؤسسات خصوصاً التعليم العالي لا بد من اقامة دورات تدريبية (وان كانت مدفوعة الثمن) للباحثين في مجال التاريخ لتعليمهم وتدريبهم كيف يحقق الكتاب ودراسة المخطوطات.
- 4- احياء جمعية التاريخ إذ من خلالها يتم نشر أي نشاط خاص بتخصص التاريخ واقامة المنتديات والندوات والورش لإنتاج فكر يبرز المعلومة التاريخية برؤية مغايرة لان المعلومة دائماً ما تكون واحد ولكن تختلف الرؤى.
- 5- ابعاد المهنية عن التخصص لأن المهنية محدودة والتخصص شامل وفضفاض (المهنية هنا يقصد بها عدم ربط العضوية في الجمعية التاريخية بالمعنيين في الجامعات من اعضاء هيئة التدريس وانما تكون العضوية مفتوحة بالتساوي لكل المتخصصين بمختلف درجاتهم العلمية.
- 6- انشاء قاعدة بيانات تحمل ارقام وايميلات كل المختصين بالتاريخ حتى يتم التواصل بسهولة ويكون الجميع على علم بكل مناشط جمعية التاريخ.

قائمه بالمصادر والمراجع

المصادر والمراجع

اولاً المصادر:

1. القرآن الكريم

2. الأحاديث
3. انظر الحديث رقم 672 حقه الالباني تخريج السيوطي
المخطوطات (دار الوثائق القومية)
4. مخطوطات 1/ 1435/87 شرح مورد الظمان لمحمد ود عدلان (دار الوثائق القومية.
الخرطوم.
5. مخطوطات 1795/107/1 مخطوطه كاتب الشونة (نسخة اركل احضرها بروفيسر أ وفاهي.
6. متنوعات / مخطوطات 15/3/1 وثيقة صادرة من السلطان بادي الدكين بن السلطان بادي
عن اقطاع أرض : 1206هـ
7. متنوعات (مخطوطات) 14/3/1 وثائق الفونج: الوثيقة الخامسة متنوعات/ مخطوطات
14/3/1 وثائق الفونج (الكدرو).
8. خليل بن اسحاق المالكي: مختصر العلامة خليل (تحقيق احمد جاد) دار الحديث للنشر،
2005-1426م

المعاجم

9. ابن منظور: لسان العرب : ماده (حجج) ، ج 2
10. إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار: (المعجم الوسيط المؤلف:
مجمع اللغة العربية،، القاهرة(ب،ي) الناشر: دار الدعوة
11. القلقشندي - صبح الاعشى دار الكتب العلمية، بيروت
12. عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والالقب التاريخيه، مؤسسة الرساله للنشر،
بيروت، لبنان. 1993م

الكتب

13. ابن خلدون: المقدمة ، دار الكتب العلميه ، بيروت لبنان ، 1993
14. محمد الالواسي ابو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار التراث
العربي، بيروت.
15. محمد ابراهيم أبو سليم: الفونج والارض (وثائق تمليك) شعبة أبحاث السودان بجامعة الخرطوم
1967م مطبعة التمدن بالخرطوم
16. محمد ابراهيم ابو سليم و ج.ل. اسبولدنق: وثائق سلطنه سنار في القرن الثامن عشر: دار جامعه
الخرطوم للنشر (الخرطوم) 1992م
17. نعوم شقير: جغرافية وتاريخ السودان(تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم (دار الجيل، بيروت،
1981م.
18. محمد سالم ولد محمد الامين: مفهوم الججاج عند بيرلمان وتطورة في البلاغة المعاصره (مقال في
مجلة عالم الفكر، الكويت، مج 28 عدد 3 مارس 2000

19. نعيم شقير: جغرافية وتاريخ السودان (تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه) ، دار عزة للنشر والتوزيع الخرطوم. السودان
الروابط في الشبكة العنكبوتية
<https://ar.wikipedia.org/wiki/> .20
<http://www.nourallah.com/islamic-pictures.asp?c=4&id=1> .21
<http://www.forsanhaq.com/showthread.php?t=313047> .22
http://taj23.blogspot.com/2011/07/blog-post_23.htm .23
<http://www.almaany.com/ar/dic> .24
<http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=969> .25

الرسائل الجامعية

26. خديجة محفوظي: بنية الملفوظ الحجاجي للخطبه في العصر الأموي، مذكره انيل شهاده الماجستير 2006.2007م جامعة منتوري قسنيطه. الجمهوريه الجزائريه
27. سهيل صايان: نماذج من وثائق من المراسلات العربية في وثائق والارشيف العثماني، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، المجلد 2 العدد 1 ، 2008م ، ص 102
28. هاجر مدقن: آليات الخطاب الحجاجي (بين نظريه البيان ونظريه البرهان) (الأثر) مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد الخامس، مارس 2006م.
29. (مقال) نظريه الحجاج : مراحل بناء النص الحجاجي: ايمن ابو مصطفى).

الاوراق العلمية

30. اخلاص مكايوي: عرض وتحليل لنماذج من وثائق السلطنة الزرقاء (الندوة العلمية احتفالات خمسمائة عام على قيام السلطنة الزرقاء وعشر سنوات على قيام جامعة النيل الازرق.
31. لمياء دفع الله مصطفى: النظره الموضوعية لهدنة البقط على الدوله النبويه، ورقه قيد التحكيم تاريخ الثقافة العربيه في السودان.

الهجرة الإسلامية البينية (هجرة زيريبي إفريقية إلى الأندلس نموذجاً) (الشروط - الأسباب - النتائج)

أ.د. عبد القادر عثمان جاد الرب (*)

بعد ظهور الكتابة أصبح بمقدور الإنسان التعرف والوقوف على تجارب وخبرات أسلافه بصفه خاصة والتجربة الإنسانية بصفة عامة، والاستفادة منها في فهم نفسه ومجتمعه والعالم المحيط به، وفي الحياة وفلسفتها بصفة عامة، وفي حل المشاكل والمتاعب التي تعترض سبيله والتخطيط لمستقبله ومن هذه التجارب الهجرة التي نحن بصدد دراستها.

ومن خلال وجودي في دولة تنتهي إلى الأمة الإسلامية والعربية واحتكاكي المباشر بعدد كبير من النخب العربية التي تتوزع على كل الدول العربية، وقراءتي للإنتاج الفكري لمجموعات من مفكري العالم العربي الحديث لاحظت أن الاعتداد والاعتزاز بالماضي هو القاسم المشترك بين معظمهم، وهذا الاعتزاز بالنظر إلى واقعنا المؤلم يعتبر من وجهة نظرنا دفاعاً عن النفس ومؤشراً إلى عدم الاستفادة من تجارب الأسلاف والتجربة الإنسانية، واعترافاً ضمناً باستفادة الآخر منهما. ولذلك عقدت العزم على أن تكون كتاباتي التاريخية ذات طابع وظيفي، وهذا الموضوع يندرج فيها. وسوف يتم التركيز فيه على المحاور الآتية: أسباب اختيار الموضوع، والتعريف بأسرة بني زيري، والشروط، الأسباب، وأوضاع المهاجرين الزيريين بالأندلس، فملاحظات عامة واستنتاجات. وفيما يلي بسط لكل محور على حده.

أولاً: لفت أنظار الباحثين إلى الكتابة التاريخية الوظيفية:

من خلال قراءتي لكتابات عدد من الباحثين المهتمين بالتاريخ والحضارة الإسلامية ووقوفي على مجموعة من النظم واللوائح الضابطة والمنظمة لحركة الإنسان الداخلية والخارجية في عدد من الدول العربية الإسلامية، وعلاقات هذه الدول مع الآخر، اتضح لي ضعف الاستفادة من التراث الإسلامي في هذه الجوانب، واعتماد معظم هذه الدول على نماذج جاهزة مستوردة من الآخر، رغم رفع بعضها لشعارات التأصيل، أي الرجوع إلى التراث الإسلامي للوقوف على تجارب الماضين في كل ما يتعلق بحياتنا الحالية للتعرف عليها وفلسفتها في كل مسألة، والظروف التي نشأت فيها، لبناء قاعدة معلوماتية جديدة تركز على الجوانب التراثية التي لا زالت متوافقة مع روح العصر، وإضافة عناصر جديدة مكتملة لها حتى تصبح قادرة على القيام بالمهمة المنوطة بها، وهذا الفهم للتأصيل هو نفسه الذي نقصده بعبارة الكتابة التاريخية الوظيفية، مع إضافة بسطة، وهي ضرورة التفريق بين التأصيل كشعار ترفعه الدولة وتحاول أن تلتزم به في سياستها وبرامجها ومشاريعها، والكتابة التاريخية الوظيفية كمنهج مرفوع ومعتمد من قبل قسم أكاديمي أو مؤسسة علمية؛ لأن مهمة الأخيرين تنتهي بإكمال البحث بينما بالنسبة للدولة تنتهي المهمة بالتنفيذ على أرض الواقع، ولذلك

(*) أستاذ تاريخ الأندلس، جامعة امدرمان الإسلامية، امدرمان.

فإن التوظيف السليم للموارد البشرية والمادية يتطلب التكامل في الأدوار بين المؤسسات البحثية والجهات الحكومية المنفذة.

ولقد أردنا من كتابة هذه الدراسة أن تكون المبادرة من المؤسسات الأكاديمية البحثية. ثانياً: لفت أنظار المشرعين في الدول الإسلامية العربية للأخذ بعين الاعتبار تجارب الأسلاف عند التعاطي مع مسألة الهجرة.

إن حالة عدم لاستقرار السياسي والاجتماعي التي تعيشها معظم الدول العربية والإسلامية، والتي ترجع إلى أسباب عديدة أهمها التدخلات الغربية في الشأن الداخلي لهذه الدول، لفرض نظمها السياسية ومنظوماتها الاجتماعية والاقتصادية عليها، والتشكك في الأنا على المستوى الداخلي، والتخوف منه، والعمل على إلغائه أو إقصائه، وبعبارة أخرى عدم الاستماع إليه والاستفادة من تجاربه وآرائه، تعتبر من وجهة نظرنا من أقوى الأسباب التي شكلت حاجزاً بين المشرعين والاستفادة من التراث الإسلامي بالصورة المطلوبة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى لفت أنظار المشرعين وتنبههم إلى النظر إلى الهجرة من منظور واسع يأخذ في الاعتبار تجارب الماضين والأمم الأخرى، وأبعاد الهجرة والنتائج التي سوف تترتب عليها، والتوقف عندها لاستيعابها وفهمها، وتوظيفها، وتوجيهها في الواجهة التي تخدم المصالح الآنية وتراعي الأبعاد والمصالح المستقبلية، وتجاوز المفاهيم والنظرة السالبة إلى الأنا، والتأسيس لفهم جديد تتصالح فيه الذات مع الأنا، وتنتفح عليه وعلى إرثها لتوظيفه والاستفادة منه في وضع الضوابط المنظمة للهجرة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ثالثاً: إبراز أهمية الهجرة الجماعية بالنسبة للدولة المودعة والمستقبلية

موضوع الهجرة بأنواعها المختلفة؛ الاستيطانية الدائمة والمؤقتة إلخ من الموضوعات التي أخذت حيزاً لا بأس به في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، الشيء الذي يدل على أهميتها بالنسبة لاستقرار المجتمعات الإنسانية ونموها وتطورها، مستضيفة كانت أم مودعة.

ولقد اهتم القائلون على الدولة الإسلامية منذ نشأتها على يد سيدنا محمد ابن عبد الله ﷺ بالهدي الإلهي وبسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم في كل الجوانب على قدر اجتهادهم واستطاعتهم، ومن بينها مسألة الهجرة؛ فكانت الأبواب مفتوحة أمام كل مسلم للانتقال من مكان لآخر دون قيد أو شرط، على الرغم من أن أرض الإسلام قد بدأت في الانقسام إلى دويلات مستقلة ومتناحرة منذ نهايات القرن الثاني من الهجرة.

وقد كان لهذه الهجرات البينية، جماعية كانت أم فردية آثار إيجابية في جسم الدولة على جميع المستويات السياسية والحضارية والاجتماعية، ولذلك أردت من خلال هذه الدراسة أن أسلط الضوء على نموذج من هذه الهجرات آملاً أن يكون حافزاً للقومة على أمر الدول العربية والإسلامية، ولافتناً لأنظارهم للتخطيط لمثل هذا النوع من الهجرة، بناءً على احتياجاتهم الآنية والمستقبلية من الأطر والقوى البشرية، التي تتوافر عليها دولة عربية أو مسلمة، وليست في حاجة لخدماتها.

أما عن المحاور التي ستركز عليها هذه الدراسة فهي: التعريف بالمهاجرين من بني زيري، وشروط الهجرة، وأسباب الهجرة، وأوضاع المهاجرين في الأندلس، فملاحظات عامة واستنتاجات.

ثانياً: التعريف بأسرة بني زيري:

ينتمي بنو زيري إلى قبيلة صنهاجة البربرية إحدى فروع مجموعة البرانس. وأسرة بني زيري من الأسر العريقة بإفريقية، وعميدها هو بلقين بن زيري بن مناد الصنهاجي الحميري¹⁻.

وقد هيأت التحولات السياسية التي كانت تمر بها إفريقية الفرصة لهذه الأسرة للعب دور مهم في السياسة حيث استعان الفاطميون بزعيمهم بلقين بن زيري بعد أن نجحوا في القضاء على الدويلات التي كانت تحكم إفريقية والمغرب الأوسط في عام 908/296، واتخذوا مدينة المهديّة عاصمة لدولتهم في عام 915/303، للتصدي لأمويي الأندلس، الذين شعروا بخطر الفاطميين على مستقبل دولتهم بالأندلس، خاصة وأن هنالك عداء تاريخياً بين الأسرتين، واختلافات في مجال الفكر الديني والسياسي، وأكلوا مهمة القضاء على الفاطميين واجتثاث جذورهم من المغرب، أو على الأقل إقامة حاجز يقيهم من شرهم، إلى قبيلة زناتة البربرية، العدو التقليدي لقبيلة صنهاجة، وقد كان يتزعم قبيلة زناتة وقتذاك جعفر بن الأندلسي، ووفروا لها الدعم المادي والأدبي. لعب بلقين دوراً مهماً في التصدي لزنانة، وكثرت معاركه ضدها، هذا وقد قتل والده في إحدى هذه المعارك في عام 360/يونيو 971، وحز رأسه، وكلف جعفر بن الأندلسي أخاه يحيى بحمله إلى الخليفة الأموي الحكم الثاني بقرطبة (Cordoba)، الذي استقبل، من جانبه، الوفد الزناتي استقبالاً حاراً²⁻.

أدى قتل زيري والد بلقين إلى اطمئنان الخليفة الفاطمي المعز لدين الله إلى ولاء بلقين وقبيلته صنهاجة إليه، وإلى عدائها لزنانة وأمويي الأندلس، وإلى استخلافه له على إفريقية بعد ضمه لمصر لملكه وبنائه لمدينة القاهرة، واتخاذها عاصمة لدولته والارتحال إليها في عام 362/972³⁻.

وضع بلقين التصدي لزنانة، وكسر شوكتها، وإزاحتها عن المناطق التي كانت تسيطر عليها في المغرب الأقصى وأجزاء من المغرب الأوسط، على رأس قائمة اهتماماته⁴⁻. فشن حملات عديدة ضدها، وكللت مساعيه بالنجاح، فحل الأمن والاستقرار في المغرب، فكافأه الإمام نزار بن المعز على ذلك بإضافة ولاية طرابلس إليه في عام 267/977. وفي 21 من ذي الحجة 273/25 مايو 984 توفي بلقين، فخلفه ابنه المنصور، الذي استفتح عهده بحرب زناتة ولكنه توقف بعد ما ألحقت زناتة الهزيمة بجيوشه. وبعد وفاة المنصور وجلس ابنه باديس مكانه في عام 385/995 بادرت زناتة بالتعدي على

1- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، 1966م، ج 8، ص 620، وابن خلدون، العبر...، بيروت، 1959م، ج 6، ص 317، والكندي، كتاب الولاة والقضاة، تهذيب وتصحيح رفن كست، بيروت، 1908م، ص 297-298،

والحنبلي، عبد الحى بن العماد، شذرات الذهب، بيروت، بلا تاريخ، ص 40.

2-E. Levi Provencal, Histoire de l'Espagne Musulmane, Paris, 1950, Tome II, pp.187, 188.

3- ابن خلدون، العبر...، ج 6، ص 317، وابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم الثالث، تحقيق العبادي والكتاني، الدار البيضاء، 1964م، ص 64-59.

4-E. Levi Provencal, Op.cit., Tome II, PP. 187 -188 et, Diehl et Marcais George, Histoire de Moyen Age Paris, 1936, P. 589.

صنهاجة، فاختر باديس عمه حماد بن بلقين ابن زيري للتصدي لها، فاستطاع حماد التوغل في المغرب الأقصى وتأديب زناتة وتقليم أظافرها، فسر باديس بذلك ولكن سروره لم يدم طويلاً إذ استغل حماد نجاحاته العسكرية ونفوذه السياسي، فانزعج هذه الناطق التي استولى عليها وبني فيها قلعة، أملاً أن تكون عاصمة لإمارة مستقلة خاصة به. فأحدث فعله هذا انقساماً داخل أسرة بني زيري، فحاول الأمير باديس تدارك الأمر، ولم الشمل، ورأب الصدع بإثناء عمه عن عزمه بأسلوبه الخاص، ولكنه قد فشل، فاضطر إلى رفع الأمر إلى رؤسائه الفاطميين، فحاولوا هم بدورهم ممارسة بعض الضغوط على حماد، ولكن دون جدوى، فقد أصر حماد على موقفه¹⁻.

بإصرار حماد على موقفه انقسمت دولة بني زيري إلى قسمين دولة بني زيري بإفريقية وعاصمتها القيروان، التي حكمها أبناء وأحفاد باديس بن المنصور، والتي استمرت إلى أن سيطر عرب بني هلال على مدنها ونصارى صقلية، ومجيء عبد المؤمن بن علي لغزوها، واستسلام آخر أمراءها الحسن بن علي الذي كان موجوداً بالجزائر مع بني عمومته من آل حماد، وقد كان يحكم الجزائر منهم القائم بن يحيى ابن العزيز، ابن أمير بجاية يحيى بن العزيز، وذلك لأن إمارته قد سيطر على مدنها وحصونها نصارى صقلية وعرب بني هلال، فأحسن عبد المؤمن استقباله، واصطحبه معه إلى بجاية، هذا، وقد تمكن عبد المؤمن بعد استيلائه على بجاية من استرجاع إمارة بني زيري بإفريقية من نصارى صقلية وعرب بني هلال في عام 1160/555²⁻.

أما إمارة بني زيري ببجاية فقد استسلم آخر أمراءها يحيى بن العزيز لعبد المؤمن ابن علي الموحد في عام 1152/547، فأحسن عبد المؤمن استقباله، وأكرم وفادته، وقربه من مجلسه، واصطحبه معه إلى مراكش، وجعل له معاشاً سنوياً، وفي مراكش ابتعد يحيى عن السياسة، واشتغل بالطراد والصيد، وفي عام 1162/558 م، ارتحل إلى مدينة سلا وظل بها حتى وفاته في العام نفسه³⁻.

1- ابن خلدون، العبر، ج6، ص323-319، Dieh; et Marcais George, Histoire de M oyen Age, PP. 589-590.

2- ابن خلدون، العبر...، ج6، ص345-334، و394-393، وجاد الرب، عبد القادر عثمان محمد، الموحدون بإفريقية إلى 627هـ، أطروحة قدمت لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الوسيط، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، 1991م، بإشراف الدكتور إبراهيم حركات، ص95-103.

3- ابن خلدون، العبر، ج6، ص364-363، والمراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم حقي، ممدوح، الدار البيضاء، 1978م، ط7، ص303-298، وابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، تحقيق زنيبر، محمد وأخربن، بيروت، 1985م، ص47-46، والناصرى، أحمد بن خالد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق ابني المؤلف، جعفر ومحمد، الدار البيضاء، 1954م، ج2، ص121.

أما عن الزمن الذي حدثت فيه الهجرة إلى الأندلس فقد حدثت في عهد أمير إفريقية باديس بن المنصور بن بلقين بن زيري وبالتحديد بعد هزيمة زناتة لجيوشه عام 999/389، وكان زعيم المهاجرين هو عمه زاوي بن زيري¹⁻.

ثالثاً: شروط الهجرة:

إن أبواب الهجرة البيئية مفتوحة على مصراعها بالنسبة لكل المسلمين باعتبار أن الأرض أرض إسلام، وأن دولة الإسلام واحدة، ولكل مسلم، فرداً كان أم جماعة، الحق في الانتقال من مكان لآخر طالما كان ملتزماً بتعاليم الإسلام في حركاته وسكناته، وأهدافه متسقة مع توجهات السلطة الحاكمة وسياساتها، وقد كانت الأمور تسير على هذا النهج قبل ضعف الدولة الإسلامية، وانقسامها إلى عدد من الدويلات المتناحرة والمتنازعة ابتداء من الربع الأخير من القرن الثاني الهجري وإلى يومنا هذا، وهذا التغيير الذي طرأ على جسد الأمة الإسلامية السياسي هو الذي دفع الباحث للبحث عن الأسس والضوابط التي كانت بموجبها تمنح هذه الدويلات الإذن للمهاجرين إليها في شكل مجموعة، مع التركيز على الحالة موضع الدراسة، فتوصل الباحث إلى الشروط الآتية:

أ- تقديم طلب للاستئذان من الجهة المقصودة:

إن هجرة الأفراد العاديين تجاراً كانوا أم طلاب علم أو رحالة أو دعاة كانت مألوفة ولا قيود عليها، رغم حالة التشرذم والانقسام التي آلت إليها الدولة الإسلامية. أما الهجرة العلنية للرموز السياسية فقد كانت تحتاج إلى إذن من الجهة المقصودة؛ لأن الإذن هنا المقصود منه توفير الحماية لها، ومنحها حرية التحرك، والالتزام بعدم تسليمها لأعدائها. ومن السوابق في هذا المجال الطلب الذي تقدم به عبد الرحمن الداخل إلى يوسف الفهري الذي كان أميراً على الأندلس بعد سقوط الدولة الأموية بالمشرق على أيدي العباسيين في عام 749/132 وتمكن عبد الرحمن الداخل من الهروب إلى بلاد المغرب²⁻.

أما عن الطلب فينبغي أن يحتوي على معلومات دقيقة عن مقدمه كسنه والقبيلة التي ينتمي إليها، والمهنة التي يمارسها، والدولة التي يعيش فيها، والعلاقة بينه وبين حكامها، ووضعها الاجتماعي والاقتصادي، والأسباب التي دفعته للهجرة، وتحديد الجهة المقصودة مكاناً لها، والأهداف التي يريد تحقيقها من وراء الهجرة³⁻.

ب- موافقة الجهة المقصودة:

إن أدب الاستئذان والالتزام بالرد على المستأذن، سلباً أو إيجاباً، من الآداب الأصيلة في الإسلام، والمُلزمة لكل مسلم بالتقيد بها، ليس على مستوى الانتقال من دويلة إلى أخرى، وإنما على مستوى

1-H.R. Idris, La Berberie Oriental Sous les Zirides, Paris, 1962, Vol. 1, PP. 8-41-58.92-97.

2-المصدر نفسه، ص 40-46.

3-E. Levi Provencal, op.cit, Tome, II. P. 271-3.

التحرك في داخل المنزل الخاص نفسه، وزيارة الأصدقاء والأقربين، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم...) ¹⁻، وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون، فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها وإن قيل لكم أرجعوا فارجعوا هو أزكى لكم والله بما تعملون عليم) ²⁻، هذا وقد كانت الدويلات التي ترفع إليها الطلبات تقوم بدراستها على مستوى الأفراد والجماعات وتقويمها وفقاً لضوابطها واحتياجاتها ومبادئها وأفكارها ثم ترد على أصحابها سلباً أو إيجاباً ³⁻.

ج- ضرورة التوافق والتطابق بين أهداف المهاجرين ومهنتهم واحتياجات الدولة المستهدفة: حركة الإنسان بصورة فردية من مكان إلى مكان، ومن دولة إلى دولة من الأمور العادية التي لا تؤثر على استقرار المجتمعات، وتماسك أفرادها ورفاهيتهم، طالما كان هؤلاء الأفراد أشخاصاً عاديين، ولا يتبنون أفكاراً هدامة. أما التحرك الجماعي، مهما كان نوعه وحجمه، فستكون له آثار سلبية على الجهة المقصودة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذا لم تكن المهنة التي يمارسها المهاجرون هي المطلوبة والمرغوب فيها، ولا يمكن سد النقص فيها اعتماداً على العناصر المحلية وحدها. ⁴⁻.

د- أن تكون أفكار ومعتقدات المهاجرين منسجمة مع الفكر والمعتقدات السائدة في الجهة المستهدفة:

بدأت الأمة الإسلامية تنقسم إلى دويلات مستقلة ومتناحرة على أساس عرقي وطائفي ومذهبي بعد ظهور الدويلات المستقلة بالمغرب، التي أسسها الخوارج، الذين لاذوا بالفرار إلى المغرب بعد أن ضيقت الدولة الإسلامية الخناق عليهم بالمشرق، كدولة بني واسول الصفرية بسجلماسة (140-758/297-758-909)، ودولة بني رستم الأباضية بتاهرت (160-776/296-909)، ثم ظهرت بعد ذلك الدولة الفاطمية

1-سورة النور، آية رقم 58.

2-سورة النور، آية رقم 27-28.

3-ابن بلقين، عبد الله، كتاب التبيان، تحقيق الطيبي، أمين توفيق، الرباط، 1995م، ص 57 و E.Levi Provençal, Op, cit, P. 271

4-ابن بلقين، المصدر السابق نفسه، ص 57، E.Levi Provençal, Emilio, Garcia Gomez, El Siglo, XI En, la I Persona, Las memorias de "Abd Allah" Ultimo Rey Ziri de Granada destronado por los Almoravides (1090), Madrid, 1981, PP. 81-82.

(909/297) التي قضت على هذه الدويلات الخوارجية ن وكذلك على دولة الأغالبة والأدارة وحلت محلها¹⁻.

وإذا نظرنا إلى هذه الدويلات من الناحية الفكرية والمذهبية فإننا سنجد أن الخوارج، مثلاً، بالنسبة للإمامة يفتحون أبواب المشاركة أمام جميع المسلمين، ولا يشترطون في من يتقدم لها سوى الإسلام والعدالة، إلا أن بعضهم كالصفيرية يكفرون الحكام الذين ليسوا على مذهبهم ويدعون رعاياهم للثورة ضدهم²⁻. أما الشيعة الفاطميون فإنهم قد ضيقوا دائرة المشاركة السياسية، وحصروها في أسرة سيدنا علي ابن أبي طالب، وفي أسرة علي نفسها حصروها في أبنائه من زوجته فاطمة الزهراء³⁻.

ونتيجة لظهور هذه الدويلات على هذه الأسس الفكرية المتباينة فإن كل دويلة كانت تمارس رقابة صارمة على معتقدات وأفكار رعاياها وعلى الأشخاص الوافدين إليها من الدويلات الأخرى، لمنع انتشار الأفكار والمعتقدات التي تتعارض مع المعتقدات والأفكار الدينية والسياسية السائدة فيها، وذلك حفاظاً على تماسك النسيج الاجتماعي ولحمته، وعلى استمرارية وجودها في السلطة، وخاصة في الأندلس التي هي وجهة الهجرة التي نحن بصدد دراستها⁴⁻.

ه- إعداد الأماكن اللازمة لاستقبال المهاجرين وإيوائهم:

الإسلام دين يحترم الخصوصية الثقافية للإنسان مسلماً كان أم معاهداً، ويعترف بتنوع الأعراق والثقافات، قال تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير)⁵⁻.

والشواهد على احترام الإسلام للخصوصية الثقافية للإنسان كثيرة ومتعددة نذكر منها تخصيص أماكن أو أحياء بعينها لتكون مقراً لإقامة أهل الذمة، وإنشاء سيدنا عمر بن الخطاب معسكرات للجند في الكوفة والبصرة والفسطاط، ومنعه للجنود المسلمين من الإقامة في المدن التي تم فتحها في العراق ومصر⁶⁻.

وفلسفة الإسلام من وراء احترام الخصوصية والاعتراف بالتنوع الثقافي والعربي هي احترام إنسانية الإنسان والحفاظ على خصوصيته الثقافية، وتسهيل عملية التعايش والتساكن بين بني البشر، وتمكين الجهات المسؤولة من إدارة ومراقبة تحركات وسلوكيات أفرادها.

1- حركات، إبراهيم، المغرب، عبر التاريخ، الدار البيضاء، 1984م، ج1، ص84-85، ومؤنس، حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004م، ط2، ص114-146.

2- مؤنس، حسين، المرجع السابق، ص117.

3- نفسه، ص136-137.

4- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج2، ص292-293.

5- سورة الحجرات، آية رقم 13.

6- ابن عبد المنعم الحميري، محمد، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق عباس، إحسان، بيروت، 1975م، ص105، 441-442، 501-502.

ويجب التذكير في هذا المقام أن سياسة تخصيص أماكن للسكن لم تكن خاصة بأهل الذمة وحدهم، بل إن المسلمين أنفسهم كانوا يتوزعون على أحياء وأماكن وفقاً لانتماءاتهم العرقية¹.

و- إعداد استراتيجية لاستيعاب المهاجرين ودمجهم في المجتمع وتوظيفهم:

اهتمت الدولة الإسلامية منذ نشأتها بالإنسان وإعداده وتوفير الحياة الكريمة له، وتوجيه كل طاقاته للبناء والتعمير؛ فأنشأ سيدنا عمر ديوان الجند، وسجل فيه كل العرب المسلمين باعتبارهم جنوداً، وجعل لهم أرزاقاً من بيت المال إضافة إلى حظهم من الغنائم. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت كل الإمارات والدويلات الإسلامية تتوافر على ديوان الجند.

أما عن المجموعات المسلمة التي كانت تهاجر من دويلة إلى أخرى فقد كانت الدويلات المستقلة تعد مسبقاً استراتيجياتها للتعامل معها ودمجها وتوظيفها بالكيفية التي تخدم مصالحها، وفي الوقت نفسه تحافظ على ثقافتها، وعلى تماسك لحمة ونسيج مجتمعتها الأم، هذا، وقد كانت معظم هذه المجموعات المهاجرة تتكون من الجنود والقادة، ويتم استيعابها ودمجها وتوظيفها وفقاً لخطة معدة مسبقاً روعيت فيها الجوانب التي تمت الإشارة إليها² -

رابعاً: الأسباب

من الصعب على الباحث أن يحدد عوامل بعينها ويجزم بأنها كانت وراء تحرك مجموعة من المجموعات من دويلة إسلامية إلى أخرى؛ لأن الأسباب التي تدفع المجموعات إلى الحركة متعددة ومتداخلة ومعقدة تعقد السلوك الإنساني، لتدخل عوامل كثيرة فيها كالعامل الديني والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي والنفسي والسياسي، ولكن الباحث استناداً إلى قراءة متأنية للتراث الإسلامي والسوابق التاريخية في هذا الجانب توصل إلى هذه العوامل التي رأى أن واحداً منها أو اثنين أو ثلاثة أو كلها كانت وراء هجر بعض المجموعات الإسلامية لمناطقها والانتقال إلى مناطق أخرى، والعوامل هي:

1- الاختلافات المذهبية:

بدأ ظهور المذاهب الفقهية وتوزع المسلمين عليها ابتداء من القرن الثاني الهجري حيث ظهر المذهب الحنفي والمالكي ومذاهب الخوارج والمذهب الشيعي الذي وضع أسسه وركائزه الإمام جعفر الصادق. وإذا نظرنا إلى هذه المذاهب نظرة فاحصة فسنجد أن كل واحد منها له مشروعه السياسي الخاص به، الذي قد يلتقي ويتفق مع نظرائه في بعض الجوانب، ويختلف في الجوانب الأخرى اختلافاً يصعب إزالة مسبباته؛ فالمذاهب السنية، مثلاً، توجد بعض الاختلافات بينها في مسائل العبادات والمعاملات،

1- ابن الأبار، الحلة السيرة، نشر مؤنس، حسين، القاهرة، 1633م، ج1، ص61، والحميري، ابن عبد المنعم، المصدر السابق، ص70، و79، و170، وأحمد، مصطفى أبو ضيف، القبائل العربية في الأندلس حتى سقوط الخلافة الأموية، الدار البيضاء، 1983م، ص87-91.

2- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص29.

وهي في مجملها اختلافات بسيطة لا تؤثر في جوهر العقيدة والدين، وأتباعها يشكلون الأغلبية بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، وكانت الخلافة بأيديهم إلى أن قام بإلغائها كمال أتاتورك في عام 1924/1343م.

أما المذاهب الأخرى كمذاهب الشيعة والخوارج فقد كان أفرادها يعيشون في كنف الدولة الإسلامية التي يسير دفة أمرها أصحاب المذاهب السنية، وكانوا يتعرضون للاضطهاد من قبل السلطان الحاكم لمعارضتهم له، واختلاف توجهاتهم السياسية ومذاهبهم الفقهية معه، ولذلك كانوا يعملون في الخفاء للانقضاض عليها أو لتكوين كيانات سياسية خاصة بهم. ولتحقيق مخططاتهم ارتحلوا إلى المناطق النائية عن مركز الخلافة، وهناك بدأوا ينشرون أفكارهم، ويعدون العدة لتكوين كيانات سياسية خاصة بهم. وقد نجح بعضهم كالخوارج الأباضية، الذين كونوا لهم دويلة في تاهرت (160-776/909-909) والفاطميين الذين كونوا لهم دويلة في إفريقية (297/909)، هذا وقد توجهت المجموعات المؤيدة لهم، وتلك التي تربطها معهم روابط أسرية أو عرقية، والتي تقيم في مناطق يسيطر عليها حكام يختلفون معها في المذهب الفقهي إليها للاستغلال بظلمها، والاستمتاع بحياة تتفق مع مذهبها الفقهي وتوجهاتها السياسية¹⁻.

2- المحل والجذب:

تلعب البيئة الطبيعية دوراً مهماً في استقرار الإنسان، وتكوين مزاجه، وتحديد ملامحه وطبائعه وفقاً لغنائها أو فقرها، كما أن للظروف الطبيعية، هي الأخرى، أثرها في استقرار الإنسان أو تنقله؛ ففي ساعات المحل والجذب، التي كانت ومازالت تتعرض لها كثير من البيئات، تضطر المجموعات المتأثرة أن تنتقل من أماكنها إلى أماكن أخرى أفضل حالاً، وأوفر حظاً من أماكنها، والأمثلة لذلك كثيرة ومتعددة، فقبائل الإيبيروس المغربية (Los Iberos) هاجرت إلى إسبانيا في فترة ما قبل التاريخ واستقرت بها²⁻. وفي الفترة الإسلامية وفي القرن الثاني الهجري على وجه التحديد هاجرت مجموعات من أهالي مدينة قللسانة (Galsena) التي تقع بكورة شذونة (Sidonia) بجنوب الأندلس واستقرت بمدينة سبتة (Septa) بالمغرب بسبب الجفاف والجذب الذي عم المنطقة³⁻.

3- الاختلافات بين أفراد الأسر الحاكمة:

الاختلافات في المجالات الفكرية وفي الآراء وفي التعاطي مع الأمور الحياتية بين بني البشر أمر مألوف وطبيعي، وهو لا يفسد في الود قضية، كما يقولون، إذ لو كان الناس نسخة واحدة في جميع أفعالهم وتصرفاتهم وأفكارهم... لتوقفت الحياة.

1- حركات، إبراهيم، مرجع سابق، ص 84-85، ومؤنس، حسين، مرجع سابق، ص 114-146.
2- Jose Lusi Asian Pena, Elementos de Historia de Espana, Barcelona, 1953, P. 11.

3- العبادي، أحمد مختار، في تاريخ المغرب والأندلس، بيروت، 1978م، ص 201-202.

أما الاختلافات بين أفراد الأسرة الحاكمة، والتي غالباً ما تكون حول تداول السلطة، أو الوراثة، أو الطريقة التي أديرت بها أزمة معينة أو مشكلة، أو الاتهام بالتقصير في أداء الواجبات...، فهي لا تؤثر على الأسرة الحاكمة وحدها وإنما تؤثر أيضاً على رعاياها، وقد كانت السلطة الحاكمة تتعامل مع هذه الاختلافات، سعياً منها لإيجاد الحلول المناسبة لها، بطرق مختلفة، تبدأ بالحلول السلمية، وقد تصل إلى خيار الحرب. ومن بين الخيارات هجرة أو تهجير المجموعة المتنازعة مع الأمير الشرعي إلى إمارة أو منطقة أخرى، وقد حدث هذا بالنسبة للمجموعة الزيرية التي نحن بصدد دراستها، وفقاً لإحدى الروايات¹⁻.

4- الجهاد في سبيل الله:

المقصود بالجهاد في الإسلام مقاتلة أعداء الإسلام المبادرين بالاعتداء على دولته، والجهاد يتخذ أشكالاً مختلفة، يحددها نوع الاعتداء وحجمه وطبيعته، والجهة التي حدث فيها، وإمكانيات الدولة الإسلامية ووضعيتها، وهو يتدرج من استعمال الكلمة إلى السيف.

وقد شرع الجهاد في الإسلام، أساساً، لتمكين المسلمين من الدفاع عن أنفسهم، قال تعالى: (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير)²⁻، ولتحرير الإنسان من ظلم أخيه الإنسان، ومناصرة المستضعفين من الرجال والنساء، قال تعالى: (وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها و اجعل لنا من لندك ولياً واجعل لنا من لندك نصيراً)³⁻، سواء كانوا مسلمين أم لا، وحراسة القيم ومكارم الأخلاق، من أجل توفير الحياة الحرة والكرامة لكل المستظلمين بظل الدولة الإسلامية على اختلاف أعراقهم ونحلهم ومللهم، هذا وقد أصبح من المفترض أن تقوم بهذا الدور في زماننا هذا هيئة الأمم المتحدة، الجهة التي تعتبر المنسق بين كل الدول المنضوية في عضويتها.

والجهاد في الإسلام فرض كفاية، أي إذا قام به البعض سقط عن الباقين، ولكنه في بعض الحالات يصبح فرض عين، أي واجباً على الجميع، كالاجتياح المباغت والمفاجئ للأعداء لأرض الإسلام. أما بالنسبة لدوره في تحركات المجموعات المسلمة من دويلة إلى أخرى فقد كان ملموساً في الفترة موضع الدراسة، فالمجموعات المسلمة كان عدد منها يذهب إلى مناطق الثغور، أي المناطق المطلة على الأعداء، ومن هذه المناطق منطقة الشام التي كانت ثغراً مطلاً على دولة بيزنطة، ومنطقة الأندلس التي كانت ثغراً مطلاً على دويلة قطلونيا (Catalunia) وقشتالة (Castilla) وليون (Leon)، وهي التي اتجهت إليها المجموعات الصنهاجية الزيرية رغبة في إفناء عمرها في الجهاد في سبيل الله⁴⁻.

1-H. R. Idria, la Berberie Oriental Sous les zirides, Paris, 1962, vol, P. 41, 58, 93, 97.

2-سورة الحج، آية رقم 39.

3-سورة النساء، آية رقم 75.

4- ابن بلقين، عبد الله، كتاب التبيان، تحقيق الطيبي، أمين توفيق، ص 57.

5- الأخذ بالثأر:

المجتمعات الإسلامية في القرون الوسطى تستند في تكوينها إلى القبيلة، وهي، وللأسف، حتى في زماننا هذا مازالت في معظمها إن لم تكن كلها، على هذه الحالة، لأن الدول القائمة عليها لم تستطع صهرها في بوتقة واحدة فليها الإسلام وأوردتها الإخاء والمساواة والمحبة والعدل.

وبالنسبة للموضوع الذي نحن بصددده فقد كانت بلاد المغرب تتوزع السيادة فيها على قبيلتين رئيسيتين؛ قبيلة صنهاجة التي كانت تسيطر على معظم بلاد البربر الشرقية، وكانت موالية للفاطميين، وقبيلة زناتة التي كانت تسيطر على بلاد البربر الغربية، وكانت موالية لبني أمية بالأندلس. وقد حدثت حروب بين القبيلتين، وكانت كل واحدة منها تجد الدعم من الجهة المناصرة لها، وقد قتل والد زاوي بن زيري، أخ بلكين بن زيري الذي جعله الفاطميون نائباً لهم في حكم إفريقية حينما رحلوا إلى مصر، في واحدة من هذه المعارك، وحملت زناتة رأسه إلى الخليفة الأموي الحكم بن عبد الرحمن الناصر السند والداعم الأساسي لها. ولذلك ليس من المستبعد أن يكون زاوي ومجموعته قد كان واحداً من أسباب هجرتهم هو الأخذ بثأر زيري، خاصة وأنها تمت في فترة تغيرت فيها الأوضاع السياسية بالأندلس، لاستيلاء المنصور بن أبي عامر على السلطة وتمهيشه وحجره للخليفة الشرعي هشام بن الحكم، واستبعاده للعناصر المؤيدة لبني أمية من المواقع المهمة في الدولة كالجيش والوزارة، واستبدالها بعناصر موالية له، وأن زاوي بن زيري قد رجع إلى موطنه بإفريقية، واستقبل استقبالاً حاراً من أميرها بعد أن أخذ ثأره من زناتة ومن سادتها بني أمية رغم أنه قد نجح في تكوين دويلة خاصة به وبأسرته في البيرة (Elvira) ثم غرناطة (Granada)¹⁻.

6- الفتن والحروب:

الفتن والحروب والثورات ظاهرة تميزت بها كل المجتمعات في الفترة موضع الدراسة؛ لأنها لم تتوصل إلى عقد اجتماعي يتم بموجبه تداول السلطة سلمياً، وتقاسم الثروة.

وبالنسبة للدولة الإسلامية فإن هذه الظاهرة قد بدأت بعد انقسامها إلى دويلات مستقلة ومتنافسة ومتحاربة ابتداء من القرن الثاني الهجري كدويلة الأدارسة والأغالبة والإمارة الأموية بالأندلس.

وكانت الحروب تحدث بين الدويلات الإسلامية نتيجة لأطماع كل واحدة منها في أراضي وممتلكات الأخرى والاختلافات المذهبية. أما الفتن والثورات فقد كانت تحدث نتيجة للظلم الاجتماعي، الذي مارسه حكام هذه الدويلات على رعاياهم، وقد كانت هذه الفتن والثورات تضطر مجموعات من السكان لترك مواطنها الأصلية والبحث عن ملاذ آمن في الداخل أو الخارج. ومن الأمثلة للهجرات التي حدثت نتيجة للفتن والثورات هجرة سكان الريبض (Arrabal) وهو حي يفصله من قصر الإمارة بقرطبة جسر مشيد على نهر الوادي الكبير Guadquivir، ويمتد إلى الجنوب، وكان معظم سكانه من

1- نفسه، ص 16-17 و 21، 43 وابن خلدون، العبر، ج 6، ص 368، وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق عنان، محمد عبد الله، القاهرة، 1973، ط 2، ج 1، ص 513-517.

المولدين الذين يمتنون التجارة والصناعة، والتعليم، وطلب العلم. وقد حدثت هذه الثورة في عهد الأمير الأموي الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل (180-796/822)، وتمكن الحكم من القضاء عليها، وحرق العبي، فاتجهت مجموعات من سكانه إلى شمال الإمارة، ومجموعات أخرى عبرت إلى المغرب واستقرت بمنطقة الريف في الشمال، ثم استدعاها الأمير إدريس الثاني لتعمير مدينة فاس التي أسسها والده والتي عرفت بعدة الأندلسيين بعد ذلك، نسبة إلى هؤلاء المهاجرين، ومجموعة منهم شقت طريقها إلى الإسكندرية، ونجحت في تكوين إمارة بها في عام 817/202، وحافظت عليها إلى أن تم اتفاق بينها وبين الخليفة العباسي المأمون في عام 828/212 حيث تركت المدينة واتجهت نحو جزيرة كريت التي كانت تابعة لبيزنطة، واستولت عليها، وظلت مسيطرة عليها إلى أن طردها البيزنطيون في عام 961/350¹.

7- الظلم الاجتماعي:

المقصود بالظلم الاجتماعي هو تعدي الحكام والأمراء على الحقوق الأساسية لمحكومهم، كالحق في الحياة الحرة الكريمة، والعمل، والزواج، والتعليم، والصحة، وممارسة الحياة الدينية والسياسية، وتكليفهم فوق طاقتهم بفرض ضرائب باهظة عليهم، واستعمال العنف في جمعها، والانحياز إلى قبيلة أو فصيلة أو طائفة ومنحها امتيازات على حساب الآخرين، أو تسليطها على رعايهم. وقد أذن الله سبحانه وتعالى للمظلومين اجتماعياً بالهجرة، فقال: (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا أو لم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها)²، والأمثلة على الهجرات والتحركات الجماعية التي نتجت عن الظلم الاجتماعي كثيرة، أبرزها هجرة أبناء الأسرة العلوية، وأنصارها، وهجرة ربضي الأندلس إلى المغرب، التي سبق ذكرها، هذا وما زال الظلم الاجتماعي متفشياً في العالم الإسلامي، ودافعاً أساسياً لكثير من أبناء الأمة الإسلامية للهجرة البينية والهجرة إلى بلاد الآخر.

خامساً: المهاجرون الزيرون بالأندلس

هنالك شبه إجماع بين المصادر على أن الحاجب المنصور بن أبي عامر هو الذي منح الإذن لبني زيبي الصنهاجيين بالهجرة للأندلس. وبعد وصول المهاجرين إلى الأندلس وجدوا التقدير والاحترام من المنصور، حيث قام بتنصيب كبيرهم زاوي بن زيبي حاجباً له، وإيدانته من مجلسه، وظلت العلاقة ودية بينهم وبينه، وبين أبنائه من بعده إلى أن سقطت الدولة العامرية على يد المهدي محمد بن هشام بن عبد الجبار، الذي أعاد الحكم إلى بني أمية، ووجد بني زيبي من كل الامتيازات التي نعموا بها في ظل العامريين، وعمل على إثارة الفتنة بينهم وبين زناته، إلا أن زاوي بن زيبي قد نجح في توحيد القبائل المغربية بالأندلس، وإقناعها بمبايعة هشام بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر، ثم سليمان

1- العبادي، أحمد مختار، في تاريخ المغرب، والأندلس، ص 128-134.

2- سورة النساء، آية رقم 97.

المستعين بن الحكم من بعده الذي تمكن من الاستيلاء على قرطبة (Cordoba) والقضاء على المهدي في عام 1012/403¹.

كافأ الخليفة الأموي سليمان المستعين القبائل المغربية على مؤازرتها له بمنحها إقطاعيات تعتمد عليها في تسيير حياتها، فمنح بنوزيري الصنهاجيين كورة البيرة (Elvira) ثم انضافت إليهم جيان (Jaen) وأنظارها وحصن أشر من الغرب، وقد أحسن بنو زيري إدارة هذه المناطق وبسط الأمن فيها². وبعد فترة من الزمن، ولأسباب أمنية ارتحل بنو زيري وأهل البيرة إلى غرناطة. وفي ظروف غامضة رجع زاوي إلى مسقط رأسه بإفريقية في عام 410/مايو 1014 فخلفه ابن أخيه حبوس بن ماكسن، ووجد زاوي الاحترام والتقدير من الأمير الحاكم هنالك وهو المعز بن باديس³.

ظلت أسرة حبوس تحكم دولة غرناطة حيث خلفه ابنه باديس وحفيده عبد الله ابن بلقين بن باديس، الذي عزله المرابطون بعد جوازهم الثالث إلى الأندلس بقصد عزل ملوك الطوائف في عام 1090/483، ونفوه إلى مدينة أعمات التي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة مراكش الحالية وعلى بعد خمسة وعشرين ميلاً منها تقريباً. وظل عبد الله بها حتى أدركته المنية في نهاية الثمانينيات من القرن الخامس الهجري⁴.

سادساً: ملاحظات عامة واستنتاجات

من خلال تتبعنا للموضوع بالدراسة والتمحيص توصلنا إلى الملاحظات والاستنتاجات الآتية:

1- وجود ضوابط وشروط لاستقبال الهجرة الجماعية:

رغم انقسام أرض الإسلام إلى دويلات متنافسة ومتناحرة أحياناً في الفترة موضع الدراسة إلا أن حركة الأفراد العاديين من تجار ورحالة وطلاب علم وعلماء وسياح كانت تسير بصورة عادية من غير قيد ولا شرط، وكان بإمكان أي واحد من هؤلاء الأفراد أن يستقر في المكان الذي راق له إذا توافرت له شروط الاستقرار والإقامة.

أما عن الهجرة الجماعية الدائمة أو الموسمية فقد كانت لها شروطها وضوابطها، فالحجيج والمعمترو من أي دويلة من الدويلات الإسلامية كانوا لا يدخلون إلا بإذن مسبق من الجهة المشرفة

1- ابن الخطيب، الإحاطة، ج 1، ص 513-515.

2- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج 3، ص 113، وابن الخطيب أعمال الأعلام في من بوع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شجون الكلام، تحقيق بروفنسال، بيروت، 1956م، ط 2، ص 119، وزكي، عبد الرحمن، غرناطة وآثارها الفاتنة، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، مصر، 1971م، ص 25.

3- ابن بلقين، التبيان، ص 24، وابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق عباس، إحسان، الدار العربية للكتاب، 1978م، ق 1، ج 1، ص 459-457، AL- H.R. Indris, Les Zirides d'Espagne, Andalus, XXXIX, Madrid, 1964, P. 56.

4- ابن بلقين، عبد الله، مصدر سابق، ص 57-166، وهامش رقم 523 وابن الخطيب، أعمال الأعلام، تحقيق بروفنسال، ص 227-236.

على الأراضي المقدسة، وكذلك الحال بالنسبة للمهاجرين من دويلة إلى أخرى. وهذه الشروط ضرورية، وهي لمصلحة الطرفين؛ لأنها تحفظ للمهاجرين حقوقهم، وتلزمهم بواجباتهم، وتضمن للدولة ورعاياها إدارة تحركاتهم وأنشطتهم، وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالحهم ومصالح الدولة ورعاياها، وتحافظ على لحمة المجتمع وتماسكه. وإضافة إلى ذلك فهذه الشروط فيما احترام للإنسان وكرامته، ودليل على التزام الدولة بمسؤولياتها تجاه رعاياها.

2- عدم حاجة الدولة المستقبلية للمهاجرين لعزلهم لفترة من الزمن كتعريفهم بثقافتهم:

انقسمت أرض الإسلام في الفترة موضع الدراسة من الناحية السياسية إلى قسمين، قسم يسيطر على معظم أرض الإسلام وهم أهل السنة والجماعة، وقسم يسيطر على مساحة صغيرة لا تتعدى إفريقية والمغرب الأوسط ومصر والشام، وهم الشيعة. والاختلاف بين القسمين ليس كبيراً خاصة في مجال العقيدة، وفقه العبادات، وكان لأهل السنة الغلبة على الشيعة فيها لأنهم بسطوا سيطرتهم على أرض الإسلام لفترة قاربت الثلاثة قرون بدون منافس، ولذلك تجذر مذهبهم في أرض الإسلام ولم يستطع الشيعة اجتثاثه وإحلال مذهبهم محله في الأماكن التي سيطروا عليها، وإنما تمثل نجاحهم فقط، في كسب الولاء السياسي، وهذا الولاء السبب الرئيسي وراءه هو احترام أهل المناطق التي ظهروا فيها لآل البيت وتعاطفهم معهم، وليس الاقتناع بمذهبهم الفقهي، وعودة إفريقية إلى مذهب أهل السنة والجماعة في النصف الأول من القرن الخامس الهجري (1048/440) فيما تأكيد لما ذهبنا إليه¹⁻. وإضافة إلى ما سبق فإن المدن الإسلامية كانت أحيائها تقسم على أساس عرقي وطائفي²⁻.

وانطلاقاً مما سبق يمكننا القول إن المهاجرين لا يحتاجون لفترة تحضيرية يتلقون فيها برامج لدمجهم في المجتمع الوافدين إليه لوجود عموميات ثقافية مشتركة بين الطرفين، وهي الدين واللغة والتاريخ المشترك، من شأنها تسهيل عملية التواصل والاندماج، هذا إضافة إلى أن توزيع السكن كانت تراعى فيه الخصوصية الثقافية، التي تعتبر أنجع وسيلة لدمج وضبط ومراقبة سلوك وتحركات الأفراد.

3- ابتداء العامرين للمهجرة الجماعية المتنوعة الأعراق لسد جوانب النقص في دولتهم:

بعد أن تمكن الحاجب المنصور بن أبي عامر من دخول القصر، والوصول إلى منصب الحجابة، في عهد الخليفة هشام المؤيد بن الحكم الثاني عام 976/366، عمل على حجب الخليفة الطفل هشام، ووضع خطة لهميش الأسرة الأموية، والتخلص من كل أبنائها الطامحين في الخلافة وأنصارهم، وتهيئة المجتمع لتقبله هو وأسرته حكماً في مكانها، واتخذ العديد من الإجراءات والخطط لتنفيذ ذلك³⁻. ومن بين هذه الإجراءات استبعاد العناصر الموالية لبني أموية في الجيش، واستبدالها بعناصر جديدة ومتنوعة موالية له، وذلك لقناعته بأن تنوع الأعراق في الجيش يحول دون اجتماع كلمتها ضد قائدها

1- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج 1، ص 277.

2- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب، ص 38-39.

3- جاد الرب، عبد القادر عثمان محمد، العامريون الخطط والأساليب لتجاوز شرط قرشية الخلافة وأمويها في الأندلس، مجلة التاريخ العربي، الرباط، 2004م، العدد 32.

الأعلى وهو الخليفة أو الأمير¹⁻. وعلى ضوء ذلك أذن للمجموعات الراغبة في الهجرة إلى الأندلس أن ترفع طلباتها إليه، فكانت المجموعة الزيرية الإفريقية السابقة الذكر واحدة من هذه المجموعات التي تقدمت بطلبها وحظي بالقبول منه.

وإذا كان المنصور يرمي من وراء سماحه لهذه المجموعات سد النقص في مجال الخدمة في الجيش، إلا أنه في الوقت نفسه قد دعم الاكتفاء الذاتي في مجال العمالة في المجالات الأخرى كالزراعة، والصناعة؛ لأن الدولة، بلا شك، كانت ستضطر للاستعانة بالعناصر الشبابية المنخرطة في هذه المجالات لسد النقص في الجندية في بعض الأحيان، خاصة وأن الدفاع عن الوطن، وحفظ الأمن أولى وأهم بالنسبة لاستقرار الوطن والحفاظ على وحدة أراضيه.

إن تركيز الحاجب المنصور على الجيش لا يعني أن السماح بالهجرة ينبغي أن يكون للعناصر الصالحة للجندية فقط، وإنما يعني أن حاجة الدولة هي التي تحدد نوعية المهاجرين، واحتياجات الدولة والمجتمع متعددة، منها الفلاحة والتعدين والصناعة والصحة والتعليم.

4- الهجرة الإسلامية البيئية بإمكانها إحداث التكامل والتقارب بين الدول:

بدأ العالم الإسلامي في التوزع إلى دويلات مستقلة ابتداء من القرن الثاني الهجري، واستمر إلى يومنا هذا، من الناحية السياسية. أما من الناحية الاجتماعية فإن عوامل الاتفاق والتلاقح هي الأقوى والأرجح، فالمسلم في أي بلد إسلامي لا يشعر بأنه غريب، وإنما يشعر بأنه وسط أهله وذويه، وما نشاهده من نزاعات وفتن داخلية وصراعات إنما هي من صنع السياسة ومن التف حولهم من المنتفعين من الفقهاء والعلماء وزعماء القبائل والطوائف.

والدول الإسلامية تمتاز كل واحدة منها بالتفوق في مجال معين كالزراعة والتجارة والتعدين والتعليم والصحة والجندية. ويمكن للهجرة الجماعية البيئية أن تسد النقص أو تلبي رغبة الدول في تطوير مجال معين من المجالات السابقة بفتح المجال أمام المتميزين فيه من أي دولة مسلمة أخرى. وبهذه الطريقة يمكن أن تحدث الهجرة التقارب والتعاون بين الدول والنهضة، وسد النقص في الخبرات والمهارات.

5- المهاجر المسلم يتمتع بكافة حقوق المواطنة بما فيها المشاركة السياسية في أعلى مستوياتها: إذا نظرنا إلى المجموعة المهاجرة موضع الدراسة، وإلى التاريخ الإسلامي فإننا سنلاحظ بأن معظم القادة الذين كونوا دويلات مستقلة وتوارثها من بعدهم أبناؤهم وأحفادهم أو أفراد من أسرهم لم يكونوا من أهل البلاد الأصليين، وإنما من العناصر الوافدة. والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة كالطولبيين والإخشيديين والفاطميين في مصر والأدارسة في المغرب، والأغالبة في إفريقية، وبنو زيري الصنهاجيين في البيرة وغرناطة.

إن وصول هذه المجموعات المهاجرة إلى السلطة يؤكد بأن المسلم يتمتع بكافة حقوق وواجبات

1- ابن بلقين، عبد الله، كتاب التبيين، ص 57.

المواطنة في كل شبر من أرض الإسلام، وأن المجتمعات المسلمة في خارج الجزيرة العربية كانت تعطي احتراماً خاصاً وتقديراً للأسرة التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ الإسلام، وللأمراء والقادة الذين ساهموا في حفظ أمنها والدفاع عن أراضيها، وتوثرهم وتقدمهم للقيادة بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية، وهذا ما نفتقده اليوم في العالم الإسلامي، ونجده معمولاً به ومطبقاً عند الآخر .

الخاتمة:

وضح من هذه الدراسة أن هجرة الأفراد من طلاب وتجار كانت تسير بشكل راتب غير أن الهجرة الجماعية كانت تخضع لشروط من أجل الحفاظ على حقوق المهاجرين والدولة المستقبلية. وقد ساعد هذا في اندماج المهاجرين في المجتمعات الجديدة بسبب وجود قواسم مشتركة ولم تؤثر الاختلافات المذهبية بشكل كبير. تمتع المهاجر بكافة حقوقه بما فيها السياسية. ساعدت الهجرات البيئية في التقارب والتكامل بدرجة أن المهاجرين الذين وصلوا للسلطة في مناطق كثيرة لم يكونوا من أصحاب البلاد الأصليين وهي ظاهرة نفتقدها في عالم اليوم.

الهوامش:

- (1) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، بيروت ١٩٦٦م، ص 620
- (2) e Levl Provençal Historie de l espagne musulmane ,1950 p187
- (3) ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر...ص٣١٧
- (4) E Levi opcit
- (5) ابن خلدون نفسه
- (6) نفسه
- (7) نفسه
- (8) HHIdris Lberberie Oriental Sous les Zerirdes Paris 1960,p51
- (9) Ibid,40
- (10) E Levi op cit
- (11) سورة النور، آية ٥٨
- (12) نفسه
- (13) ابن بلقين، عبد الله، كتاب التبيان، الرباط ١٩٩٥
- (14) نفسه
- (15) حركات ، ابراهيم، المغرب عبر التاريخ ، الدار البيضاء ١٩٨٤، ص٨٤
- (16) مؤنس، حسين، معالم تاريخ المغرب والاندلس ،القاهرة ١٩٥٤ ،ص ١٤٦
- (17) نفسه
- (18) ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب ..ص٢٩٣

- (19) سورة الحجرات اية ١٣
- (20) ابن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار بيروت ١٩٧٥ ص ١٠٥
- (21) نفسه
- (22) ابن ابي زرع الفاسي، الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب الرباط ١٩٧٢، ص ٢٩
- (23) مؤنس حسين، المرجع السابق ص ١٤٦
- (24) Jose Lusi asianPena,Barcelona,1962 p11
- (25) العبادي ، احمد مختار في تاريخ المغرب والاندلس ،بيروت ١٩٧٨، ص ٢٠١
- (26) H H Idris op city 93
- (27) سورة الحج اية ٣٩
- (28) سورة النساء اية ٧٥
- (29) ابن بلقين المرجع السابق ص ٥٧
- (30) نفسه ص ١٦
- (31) العبادي المرجع السابق ص ١٢٨
- (32) سورة النساء اية ٩٧
- (33) ابن الخطيب الإحاطة في اخبار غرناطة ص ٥٣١
- (34) ابن عذاري المراكشي المرجع السابق ص ١٢٣
- (35) ابن بلقين المرجع السابق ص ٢٤
- (36) نفسه ص ٥٧
- (37) ابن عذاري المرجع السابق ص ٢٧٧
- (38) ابن ابي زرع الفاسي المرجع السابق ص ٣٨
- (39) جاد الرب ،عبدالقادر عثمان العامريون الخطط والاساليب لتجاوز شرط قرشية الخلافة واماويتها مجلة التاريخ العربي ٢٠٠٤ ص ٣٢
- (40) ابن بلقين ،المرجع السابق ،ص ٥٧

The Effects of Tribal Strife in Africa: The Case of South Sudan

Dr. Daniel Thabo Nyibong^(*)

تهدف هذه الدراسة الي تلمس اسباب ونتائج الصراعات القبلية في افريقيا بتركيز علي حالة جنوب السودان وكذلك التعرف علي اخطار ظاهرة القبلية والتعصب القبلي علي الحياة الاجتماعية والمؤسسات التعليمية.والي اي مدي انتشرت هذه الظاهرة بين المتعلمين والنخب الاكاديمية في افريقيا وكيف كان التعامل معها.و تسعي الورقة الي تبين تاثير القبلية علي مشروع بناء الدولة والتحديات التي تعترض تنفيذ وفعالية المشروع.

Introduction.

The purpose of this study is to find out the causes and consequences of the effects of tribal conflict in South Sudan with regard to tribalism and nepotism We shall try to investigate the great danger of tribalism. The focus will be on tribalism and nepotism in public and educational institutions. This research study will examine Nepotism and tribalism amongst the intellectual and elite communities of Africa and South Sudan .This work will analyze the chasing the spoils and explore nation building in South Sudan and its challenges.

Research Questions

Does tribal strife affect the people? Which are the positive and negative effects of the tribal engagement? What are the causes and consequences of this conflict? How can people solve this tribal strife?

Methods for the research work

The researcher will use a wide range of ways which will include descriptions, explanations, and predictions. The author will also evaluate and analyze the research information.

The Great Danger of Tribalism

Other people's tribal quarrels never make much sense. Ethnic strife seems not acute in Africa in general and South Sudan in particular. Ethnic or religious difference has been the pretext for violence in Sudan, South Africa; Ethiopia etc Africa's ethnic conflicts are often imagined to be the spontaneous expression of ancient hatreds (Robert Guest, London, August 2003: pp 109 – 111).

Tribal animosity certainly exists, but it rarely erupts into large-scale bloodshed unless deliberately inflamed by dishonest leaders. In pre-colonial time, tribes often fought over such things as pasture and water, but their battles were usually brief, local and not especially bloody. Today, tribes fought for control of a much larger prize; the nation state. And many more die in the struggle. One thought that the event, the birth of this new nation, would give impetus to oppressed peoples all over the world (Clayborne Carson, 2002 p; 114). The birth of this new nation renewed my conviction in the ultimate triumph of

(*) استاذ التاريخ الحديث جامعة جوبا

justice. There are many causes of conflicts in Africa. They include borders, ethnicity, religion, tribalism and favoritism, terrorism, lack of support for basic rights in the region, poor governance, natural resources and the cold war.

The historian Basil Davidson has written a whole book on “Africa and the curse of the nation State”. He argues that because post-colonial states were alien transplants, based usually on British or French models rather than old indigenous institutions, they failed to achieve legitimacy in the eyes of the majority of African citizens, and soon proved unable to protect and promote the interests of those citizens, save for a privileged few’. Against this illegal state, he says, the majority have sought ways of defending themselves. The principal way they have found of doing this is through tribalism, perhaps more accurately, clienteles dependent on personal, family and similar networks of local interest.

In so far as it is a “system”, clienteles has become the way politics in Africa largely operates. Its rivalries naturally sow chaos”. It is not tribal feelings themselves that cause trouble’ it is their politicization. Most of Africa’s ethnic strife has its roots in the manipulation of tribal loyalties of the colonial authorities. And most of today’s conflicts owe their persistence to modern politics, not primordial passions.

Tribalism is positively, “loyalty to a tribe or tribal values (Collins, English Dictionary, Harper Collins, Glasgow, 1995). Negatively, tribalism is a “way to thinking or behaving in which people are more loyal to their tribe than to their friends, their country or any other social group (Macmillan ,School Dictionary ,Macmillan Education: Oxford, 2004). Their dangers and negative effects towards South Sudan’s social and political transformation are so conspicuous in all aspects of life.

Before the independence of the country, those who governed Sudanese citizens for 55 years did not care from which tribe or section of the community people came from. They were only interested in people’s qualifications and their allegiance to the British rule and government. As soon as the country won its political independence, the whole system started to change. Jobs were misused by a minority clique and given especially to people who came from one particular region or province. As a result of this unjust distribution of jobs and resources there was general discontent in many other parts of the country. Especially in South Sudan a rebellion started in protest against this unjust rule and the post – independence marginalization of its people. The rebellion was a direct result of tribalism, sectionalism and nepotism (Collins, English Dictionary , Harper Collins: Glasgow,1 995). It is believed that excessive or narrow minded concern for local or regional interests as opposed to the interests of the whole. These evils are the root cause of many other national problems.

The theme is bigotry: treating individuals badly, not because of something they have done, but because they belong to a particular group. People find all sorts of unjust reasons of hatred, and unjust governments exploit them all.

Public and Educational Institutions

In public institutions in the South Sudan, these destructive practices are obviously becoming more widespread. It is a step backwards in country's development, not a step forward. Because of discriminatory nepotism many young men and women who have better certificates and degrees than others are turned away from jobs, while people who have relatives responsible for employment are taken on and employed. Nepotism destroys fair competition for jobs. In South Sudan you find many offices are occupied by one ethnic group to the exclusion of others. This is because the boss is from one particular ethnic group or tribe. Bosses would prefer to have their supporting staff come from their own tribe. When other people do come in, people from other ethnic groups, they find themselves alien. They discover themselves unwelcome and soon leave disappointed, due to the simple fact that everybody around them speaks in the tribal language of the office boss – which they do not know. This is a big and growing social and political problem. It divides people rather than unites people, who are all from the same nation. Tribalism and the emerging nepotism are becoming the generally accepted way of life. This is divisive and not constructive for our longer term future; strongly held divisions are always a threat to peace. Tribalism and nepotism bring dangers to any national community. They bring real problems for peace and stability. When they become the way of life in society, and especially in the public works, state and non-state institutions, they usually deprive the institutions of finding the right persons for the right positions when they are employing or recruiting. This breeds resentment, mistrust and hopelessness. In the 1970's and 1980's there was rampant fighting in most of South Sudan Schools before separation from the Sudan. At that time, there was a riot inside the campus of the secondary school. Some students used pistols, alleged to have been provided by their relatives who were responsible people in society and state, and were also members of Christian churches and denominations in the town. Because of tribalism a lot of people were injured and many lost their chance to finish their education in the school. There should be new ways of approaching these matters, using questions about skills, qualifications, job-vision, and personal experience of the applicant, rather than simply tribe.

The Intellectual and Elite Communities in Africa and South Sudan

Natives in the countryside do not believe that townspeople can become conscious of village cultural beliefs surrounding tribal separation. They think that someone who goes to school and receives education becomes a different person. To them all townspeople are one tribe and it speaks one language which is different from their native languages. Arabic and English are seen as the languages of the educated elite of Sudan. But to the contrary, these natives now discover that some ethnic groups in the towns have become even more tribal than those who are in the countryside. This is dangerous and presents a challenge to the stability, reconciliation and peace in South Sudan elsewhere in Africa. An elite person is generally believed to be a peacemaker. When this belief turns out to be false then hopes for reconciliation and peace

become remote. In almost all of towns and cities various tribes live together – but separately. One tribe is in this area of town and another in that area of the same town. Some ethnic groups have even written books and other literature in their tribal languages encouraging their communities to remember bad things. They write that during the war, it was “So and so” tribe who took our cows, our food and destroyed our land. The purpose is to alert their own children and youth never to forget whatever wrongs were done to them. IF such attitudes are no discouraged, they will breed and foster a living hatred with jealousy between the many people of our one nation. This will last a long time and it will bring much sadness. I think that there is enough brainpower, enough determination, enough courage and faith to meet the difficulties as they developed.

1. Robert Guest, *The Shackled Continent Africa's past, present and future*, Macmillan 2004, pan books 2005

2. Thomas Maluith Hoth, *Nepotism and tribalism* 2009, Nile Theological College.

Following the Spoils of Peace

If peace holds, country has a chance to recover. The country needs honest and benevolent government, but war has allowed a rather different type of leader to rise to the top. Corruption blights almost everything that the state does. New businesses cannot start without paying bribes, nor can goods move through country's ports without pay offs. Even the supply of subsidized textbooks to schoolchildren has been tarnished. Officials have reportedly pocketed the subsidy and sold the books to parents at the time what they were supposed to charge”. An anti-corruption commission, established in 1996, has done nothing.

Because the government has no need to raise money from sources other than oil, it has done little or nothing to nurture other parts of the economy.

African wars usually end for much the same reasons that wars elsewhere do. Either one side wins or the two sides tire of fighting and try to resolve their differences through dialogue. Outsiders can play a useful role. So Africans will have to solve their own problems. Many African leaders realize this, and some have sent troops to try to keep the peace in other African states. But on African country is powerful enough to impose peace on any but the tiniest neighbor. To stay peaceful in the long term, countries need governments that serves their citizens instead of robbing them, and which can be removed without violence.

Not only must these governments be elected; they must be elected under rules that more or less everyone agrees to be fair. Countries need constitutions that provide reasonable protection for all citizens, regardless of whether they support the ruling party. Governments must respect the constitutions under the terms of which they govern, and should stand down when they are voted out. People express their ideas openly and freely without fear of arrest. And even if rebel leaders agree to make peace, their foot soldiers are sometimes reluctant to disarm.

After twenty years of civil strife, the Southern area of Sudan obtained from the Central Government in 2005 as a provision of the Nairobi Comprehensive Peace Agreement and an interim constitution was drafted. However, the on – and – off civil strife during the past 40 years took an enormous toll on the new nation. South Sudan was left impoverished and with very low human and economic development. The Government of South Sudan is faced with the task of building a new country and addressing deeply embedded challenges to its development.

The new Government in Juba will have to confront how to deal with diverse interest and power groups that claim entitlement to the share of the political dispensation in the post referendum period.

These include those who have discernible political constituencies following results in electoral competitions, as well as those who claim to represent specific ethnic constituencies and can mobilize these in opposition in the event of political exclusion⁽¹⁾

South Sudan starts off with a structure of government in which devolution is nascent. The various states have developed power over resources, the management of local governance and the participation in national politics, given the federal structure as a point of reference. The birth of July 9th, 2011 of South Sudan as an independent sovereign state did not come by accident or as a surprise⁽²⁾. In a nutshell, the struggle therefore was for restoring the human dignity of our people, suggesting that each and every person in South Sudan should be visible and participating in the social, cultural, economic and political engineering leading to the development and emergence of a modern state in South Sudan.

The SPLM spearheaded the war of liberation as well as negotiated and signed in 2005 the Comprehensive Peace Agreement (CPA) with the Government of Sudan (GOS). It dominated the interim period's processes and therefore must take responsibility for governance failures that characterized the interim period in South Sudan⁽³⁾. To me, the failures in government must be attributed to internal weaknesses of the SPLM as the governing party, coupled with the negative legacies of the armed phase of the liberation struggle.

The original sign of the SPLM was perhaps the deliberate neglect of political education and organization in the conduct of the “war of liberation”⁽⁴⁾ This confirms Mao's Maxim that war, and especially wars of liberation, can only be won by political means: political education, organization and unity among the people. The stasis in the SPLM is reflected in the performance of government,

(1) Hon. Prof. Peter Anyang Nyong'o, State Building and Development in the Republic of South Sudan. 25 African Researches and Resource Forum 2011.

(2) H.E. Prof. Peter Adwok Nyaba- the Challenges of State and Nation Building in South Sudan, 102 p.27.

(3) *ibid* – p. 28

(4) *ibid* – p. 29

both in the Executive and in the Legislative organs during the interim period. The SPLM vision of a new Sudan is based on justice, equality, freedom, unity, social progress and democracy, which epitomize the construction blocks for nation and state building.

South Sudan emerged as an independent country before the completion of state formation process as per the European models. Many of its people still live outside the state precincts. The SPLM, as the ruling part, must stamp its vision on every policy statement on social and economic processes in South Sudan. There is no collective action, there is no party blueprint for transforming its vision into social and economic plans for implementation by the Government state building in post independence South Sudan, therefore requires different attitudes, methodology and skills on the part of the political leadership⁽¹⁾. The people of South Sudan desire a state that is strong, unified and able to enforce laws on its own territory; on the other hand, the society in South Sudan should be strong enough, cohesive and capable of imposing accountability on the state. It is the balance between a strong state and the strong society that makes democracy work. SPLM and all other political parties in and out the governments have to transform into agencies of change and social transformation. A human rights-based education imparts the skills needed to promote, defend and apply human rights in daily life. It promotes respect for human dignity and equality, fundamental to human development, and That serves to further inclusive-based societies and participation in democratic decision making⁽²⁾. Civil and political rights ensure that the marginalized and disadvantaged segments of the population have access to what are considered basic human needs (food, shelter, fresh water etc). These same rights also ensure that social and economic rights are guaranteed for all. If this harmony becomes unbalanced and some rights are denied in favour of others it could have a devastating impact on society rights as a whole⁽³⁾.⁽²⁾ However, in order for respect for human rights to exist throughout society, it is important that all, including those in a position of power, exercise respect for human rights provinces. Education is essential to instill in young people respect for tolerance and peace.

Nation Building in South Sudan and its Challenges

South Sudan is inhabited by 67 ethnic communities. Some of them display diversity and linguistic variations even within each and the same group. Being South Sudanese who have struggled together against oppression and national

(1) Nicholas Burmett, unesco – Human Right Education in Contemporary Issues in Human Right Education, UNESCO 2011.

(2) Professor Francis Audiger, Human Rights Education: Current Status a future challenges.

(3) Prof. Samson Samuel Wassara, security Challenges in Post Liberation South Sudan, 2011 p.49 Women, peace and security p.111 United Nations 2002.

domination is our only commonality, which constitutes their collective identity. The nation building process in South Sudan in essence means the transient visibility of these ethnic communities in the wider context of their melting pot into one nation. Education is one driver of social change and national integration. The school and university syllabi and curricula should foster and inculcate in the children and students values and ideas that strengthen social harmony and promote respect for human rights and fundamental freedoms.

The failure to mould the Sudanese into one nation led to the secession of South Sudan. Denial of sub-national identities could lead to serious strains on the social and political relations which eventually trigger conflicts and loss of internal as well as external legitimacy of the state conflict societies that have undergone prolonged armed liberation struggles tend to grapple with post-conflict security system⁽¹⁾. An effort to construct a security system that guarantees political stability and economic prosperity was, and continues to be, a tough battle to win; conceptions about security need to start from the understanding that South Sudan is considered to be a fragile state, and that a state-centre approach overshadow the role of civil society in post liberation security arrangements during the past six years. Men are usually better placed to be involved in, and benefit from, reconstruction initiatives, often because of their greater participation in public life before conflict. Men also tend to have greater control over economic resources and more education than women. Sustainable and durable peace requires the participation of women and rights, as well as the integration of gender perspectives in all reconstruction processes. Reconstruction efforts which are based on human rights principles, including non-discrimination, can avoid perpetuating situations of inequality and discrimination and lead to the creation of more equitable and sustainable societies. The period of transition after a conflict provides an opportunity to create a democratic and equal society. central to any transition process is the need to take account of the differential needs of women and men at all stages of rebuilding of societies and the importance of concrete mechanisms to ensure that all people-women and men-enjoy freedoms and participate equally in rehabilitation and reconstruction. Post conflict reconstruction also involves the creation or reconstruction of civil society, which usually involves the support and enhancement of local NGOs

Conclusion:

The study deals with the effects of the tribal strife on South Sudanese communities with particular emphasis on tribalism and nepotism. This research study explains the great danger and describes tribalism and nepotism in public and educational institutions. This study explores these evils among the intellectual and elite communities in South Sudan and it also tells us the way of following the spoils of the peace. Finally ,this study analyzes the nation building in South Sudan and its challenges.

Findings:

1. The researcher has identified the following evils such as tribalism, sectionalism and nepotism as the root causes of many other national problems.
2. The study has indicated that nepotism destroys fair competition for jobs.
3. The researcher has found out that in order to solve these issues shown above, we should use skills, qualifications, job-vision, and personal experience of the applicant, rather than simply tribe.
4. It has been shown that reconstruction efforts can lead to the creation of more equitable and sustainable societies.
5. It is generally believed that the balance between a strong state and the strong society that makes democracy work.

Information on the Author.

He was the dean, College of Education, University of Juba (2011 to 2016). He was the minister of Education Gender and Social welfare, Fashoda State (2016). The author was recently State Advisor for Peace and Reconciliation in central Upper Nile State. (2017) He is now a member of National Liberation Council SPLM Party. He is an associate professor of History.

The author had published the following: a) The Impact of Change Agents on Southern Sudan History (2005). b) The History of Collo People (2010). c) A Short of the Northern Luo (2014)

References:

1. Clayborne Carson, 2002, p.114
2. Collins, English Dictionary, Harper Collins, Glasgow, 1995
3. H.E. Prof Peter Adwok Nyaba- The Challenges of State and Nation Building in South Sudan, 102 p.27.
4. Hon. Prof. Peter Anyang Nyongo, State Building and Development in the Republic of South Sudan. 25 African Researches and Resource Forum, 2011.
5. Macmillan, School Dictionary, macmillan education, Oxford, 2004
6. Nicholas Burnett, UNESCO- Human Right Education in Contemporary Issues in Human Right Education, UNESCO 2011.
7. Prof. Samson Samuel Wassara, security Challenges in Post Liberation South Sudan, 2011 p.49 Women, peace and security p.111 United Nations 2002.
8. Professor Francos Audiger, Human Rights Education: Current Status a future challenges.
9. Robert Guest, the Shackled Continent Africa's past, present and future, Macmillan 2004, pan books 2005.
10. Thomas Malut Hoth, Nepotism and tribalism 2009, Nile Theological College.